آراء
العـــدد 106
إبـــريـــل - 2016
حـــول الـخـلـيـــج

حزب الله ابتلع لبنان وتمدد خارجها

إيران: الدولة للغرب.. والميليشيات للعرب

دول الخليج: الأمن لا يتجزأ

ملف العدد:

العلاقات الخليجية ـ الصينية: الطموح والتحديات

- العلاقات الخليجية ـ الصينية قوية اقتصاديًا .. هامشية عسكريًا
- رسالة للصين: الخليج يريد شراكة استراتيجية لا اقتصادية فقط
- دول الخليج تمتلك متغيرين استراتيجيين تحتاجهما الصين لمستقبلها
- بكين ترفض الربيع العربي وتؤيد التنمية واحترام خصوصيات الشعوب
- السعودية ترى الصين قوى مستقبلية والعلاقات الاستراتيجية مع أمريكا باقية
- بكين: علاقتنا بالسعودية هيكلية على المدى الطويل وحركية على المدى القصير
- 33,6٪ من الشركات الأمريكية تراجع بقاءها و15,3٪ تتأهب لمغادرة الصين
- بكين لن تضحي بعلاقتها مع طهران وحجم التجارة بينهما 45 مليار دولار
- الصين لن توفر الضمانات الأمريكية للخليج وعدم الاندفاع نحوها حصافة
- تنامي الإرهاب وتخلي أمريكا.. يدفع بالعلاقات الخليجية ـ الصينية إلى الأمام

نسابق الزمن
لبناء الوطن

المهيدب Al Muhaidib
للمقاولات Contracting

muhaidibco.com.sa

مركـز الخليـج للأبحـاث
المعـرفـة للجـمـيـع

تشجيـع الأبحـاث
حول منطقة الخليج من خلال توفير
المعـرفـة للجميـع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام 2000، بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج، كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيـد من المعلومـات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+

آراء
حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
أحمد صلاح
asalah@grc.net

التصميم الفني
سالم عبدالله
s.i.abdullh@grc.net

الهيئة الاستشارية

د. خالد الجابر
أ.د.عبد الخالق عبد الله
أ.د. عبدالله خليفة الشايجي
د. عبدالله بن علي عبدالرزاق باحجاج
أ.د. صالح بن عبدالرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبدالله

الطباعة:
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي :
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

افتتاحية العدد — 6

العلاقات الخليجية ـ الصينية.. بين الإقدام والتردد
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات عربية — 8

إيران .. الدولة للغرب والميليشيات للعرب
د. ناجح إبراهيم

متابعات خليجية — 13

رئيس مركز الخليج للأبحاث يناقش قضايا الخليج :التحديات والحلول

قضية العدد — 14

نمو اقتصاد الصين مرتبط باستقرار الخليج
د. إبراهيم العثيمين

دراسة العدد

العلاقات العسكرية الصينية ـ الخليجية:
تعاون دون شراكات استراتيجية دفاعية أو تصنيع عسكري — 22
د. محمد مجاهد الزيات

رأي وتحليل — 28

العلاقات الصينية – العربية في ظل المتغيرات الدولية:
التعاون وفق المبادئ السلمية الخمسة .. وتأجيل الصراعات
د. محمد نعمان جلال

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية ٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة: ٣٥ درهماً
مملكة البحرين: ٣,٥ دينار
دولة قطر: ٣٥ ريالاً
دولة الكويت: ٣,٥ دينار
سلطنة عمان: ٣,٥ ريال
الأردن: ٤,٥ دينار

الاشتراك السنوي:

الدول العربية: ١٠٠ دولاراً
الدول الأوروبية: ١١٠ دولاراً
بقية دول العالم: ١٢٠ دولاراً

يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك بإسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

د. ناصر التميمي	34
د. ماكيو ياماداً	38
د. علي الدين هلال	42
د. ظافر محمد العجمي	46
د. أحمد سليم البرصان	52
د. محمد قدري سعيد	55
د. معتز سلامة	60
د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب	64
د. طلال صالح بنّان	70
د. نورهان الشيخ	77
د. محمد البنا	81
اللواء محمد إبراهيم	85
د. سالي خليفة اسحق	88
ساشا العلو	92
أحمد طاهر	97
د أشرف محمد كشك	102
د. صدفة محمد محمود	106

إصدارات

111

السياسات الخارجية للولايات المتحدة عقب الحرب الباردة مهيمن عالمي أم شرطي متردد؟

وقفة

112

العرب .. وملء الفراغ الاستراتيجي

جمال أمين همام

الإسهامات :

- ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
- المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.
- جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.
- لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
- آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد من مجلة (آراء حول الخليج) يناقش واحداً من الملفات الهامة ألا وهو «آفاق العلاقات ـ الخليجية الصينية» كون الصين من الدول الكبرى في العالم من حيث حجم اقتصادها الثاني عالميًا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهي دولة كبرى من حيث المساحة وعدد السكان، والتقدم الصناعي والتكنولوجي، وأصبحت من الدول المتقدمة في الإنتاج العسكري، إضافة إلى ظهورها على ملعب السياسة الدولية كونها دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، كما بدأت مؤخرًا ،وإن كان ببطء، في الخروج من قوقعتها التاريخية وأصبحت تتواجد خارج حدودها للبحث عن زيادة تعاونها التجاري وإيجاد أسواق واسعة أمام منتجاتها المختلفة، أو خوض غمار التواجد العسكري الخارجي لضمان تأمين مصالحها أو للمنافسة العالمية.

ويأتي كل ذلك مع تزايد حجم العلاقات الخليجية ـ الصينية، والاهتمام المتبادل بين الطرفين، فإذا كان للصين أهميتها ومكانتها، فلدول مجلس التعاون الخليجي أهمية كبرى مماثلة على المسرح الدولي والإقليمي، إضافة إلى ثقلها الاقتصادي، فهي مصدر رئيسي للطاقة وخاصة للصين، إضافة إلى التبادل التجاري بين الطرفين وأهميته لبكين، وكذلك مكانتها الإسلامية والعربية.

لذلك يحلل نخبة من المفكرين في العدد الماثل بين أيديكم مستقبل هذه العلاقات وسبل تفعيلها، والنظر في التحديات التي تواجهها، بغية الوصول إلى علاقات أقوى خاصة في شقها السياسي والعسكري أو ما يندرج تحت (الشراكة الاستراتيجية) .. وفي هذا السياق يتفاءل البعض بترقية هذه العلاقات في مجالات كثيرة، فيما يرى البعض الآخر بطء أو تأجيل بلوغ مرحلة الشراكة الاستراتيجية خاصة في بعدها الأمني والعسكري لأسباب خاصة بالصين وسياستها الخارجية والدور الذي خطته لعلاقاتها الدولية في مراعاة التوازنات.

يطرح هذا العدد وجهات نظر مختلفة، لكن جميعها يؤكد على أهمية التعاون الخليجي ـ الصيني في ظل المتغيرات التي يشهدها المسرح الدولي والإقليمي وتغير موازين وتأثير ذلك على منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي مع قرب أفول النظام الدولي الذي يُطلق عليه نظام القطب الواحد وبزوغ فجر عالم متعدد الأقطاب، وكذلك مع تشكيل خريطة عالمية جديدة من أهم ملامحها التكتلات وما يتبع ذلك من تغيير في آلية صناعة القرار الدولي والإقليمي.

محاور العدد المقبل

التكامل الخليجي ـ المغربي: الواقع والمأمول

ويتناول الملف العدد الرئيسي للعدد المقبل:

- التكامل الخليجي ـ المغاربي: الجذور والآفاق.
- دول المغرب العربي وأمن منطقة الخليج: رؤية مستقبلية.
- التكامل الخليجي ـ المغاربي .. من جهة نظر أبناء المنطقتين.
- دور مؤسسات العمل العربي المشترك في تفعيل العلاقات الخليجية ـ المغاربية.
- التكامل العسكري بين المشرق والمغرب العربي: أسسه .. واقعيته .. تحدياته.
- دور القوى الناعمة في التقارب المشرقي / الخليجي ـ المغاربي.
- تأثير الفراغ في بعض دول المغرب العربي وتأثيره على العلاقات بين الجانبين.
- الإرهاب .. كيف يمكن مواجهته وحصاره وتأثيره وجذوره في المنطقة.
- أولويات التكامل: رؤية مشتركة من جانب دول الخليج ودول المغرب العربي.
- دول المغرب العربي كل على حده كيف ترى واقع ومستقبل التعاون بين الجانبين.

العلاقات الخليجية ـ الصينية.. بين الإقدام والتردد

د.عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*
sager@grc.net

مـن المؤكد أن هنـاك أهمية متزايـدة للصين علـى الساحة الدوليـة ومـن ثم علـى المنطقـة العربيـة ودول مجلـس التعاون الخليجـي، فهي العمـلاق الاقتصادي الذي يحتـل المرتبة الثانية عالميًـا بعد الولايات المتحدة الأمريكية بإجمالي ناتج محلي قيمته ١٠ تريليونات دولار، وبنسب نمو عالية جدًا على مدار العديد من السنوات.

علـى مستوى العلاقـات الخليجية ـ الصينيـة، يوجد اهتمام متبادل ورغبة في توثيـق أواصر هذه العلاقات في كافة المجالات، وبالفعل بلغت هـذه العلاقات شأنًا عظيمًا في المجال الاقتصادي حيث قفزت قيمة التبادل التجاري بين الطرفين إلى أكثر من ١٧٥ مليـار دولار عـام ٢٠١٤م. كما أن تنامي اقتصـاد الصين جعلها تأتـي في المرتبة الثانية عالميًا استهـلاكًا للنفط الذي تستورد منه ٦ ملايين برميل يومًـا نصفها من دول مجلس التعاون الخليجي، لذلك أولى مركز الخليج للأبحاث منذ فترة ليست قصيرة أهمية كبيرة لدراسة واقع ومستقبل العلاقات الخليجية ـ الصينة، وقدم العديد من الدراسات حول ذلك لاستشراف ما يحدث فيما يتعلق بمعدلات نمو الاقتصاد الصيني وتأثيره المباشر على اقتصاديات دول الخليـج أو غير ذلك، ولعل واحدة مـن هذه الدراسات (إذا تباطـأت الصين: الانعكاسـات على الاقتصـاد العلمي) صدرت عام ٢٠٠٧م.

وإضافـة إلى أهميـة العلاقـات الحاليـة بـين دول الخليـج والصـين، سـوف تـزداد أهميتهـا في إطـار مبـادرة (الحـزام والطريق) التي طرحتها بكين عام ٢٠١٣م، لإحياء طريق الحرير القـديم الذي يربط بين قـارات آسيا، وأوروبـا، وإفريقيا لتعزيز التعـاون وزيـادة التنميـة بين دول حـزام الطريق التـي تعد دول مجلس التعاون الخليجي من أهم محطاته.

ورغـم المزايا والمنافـع المتبادلة في العلاقـات بين الجانبين، إلا أن إقامـة شراكـة استراتيجيـة بـين الطرفـين بعيـدة المنال ومن الصعـب التنبؤ بها لطبيعـة السياسة الخارجيـة الصينية، وأهدافهـا ومنطلقاتها، والإرث التاريخـي للتفكير الصيني تجاه

منطقـة الخليج خاصة والعالم عامة باستثناء الدول المجاورة للصـين التي تستحوذ على اهتمام بكـين لتأثيرها على الأمن الصيني.

المتتبـع لسياسـة الصـين الخارجية وعلاقاتهـا الدولية يرصـد أن أهـم سماتها هـي (التبعية والـتردد والوقوف في المنطقة الرمادية) وهذا ما ينعكس على مواقفها الدولية رغم إنهـا عضو دائـم في مجلس الأمن الـدولي، ناهيك عن قوتها الاقتصادية والعسكرية ومساحتها وموقعها وعدد سكانها.

لهـذه السمـات انعكاسـات في السياسـة الصينيـة تجاه قضايا الـدول العربية ومنطقة الخليج، ففي الأزمة السورية، تدعم الصين نظام بشـار الأسد خلف روسيا وإيران أو تابعة لهمـا، وفي الأزمـة اليمنيـة، ليـس لهـا أي دور إيجابي لدعم الشرعيـة ومسانـدة الشعب اليمني. كما أنهـا لم تشارك في حرب تحرير الكويت واكتفت بالتصويت في مجلس الأمن دون أي دور علـى مسرح العمليـات، وفي القضيـة الفلسطينية، لا يوجد لبكين مواقف جريئة لتحقيق السلام مع تقديرنا العميق لدورها في الاعتراف بمنظمة التحريـر الفلسطينية، وكذلك كانـت من أوائـل الدول التـي اعترفت بالدولـة الفلسطينية، وأيضًـا تأييدها لحل الدولتين، ونثمـن تأخرها في الاعتراف بإسرائيـل ونعتـبر ذلـك تضامن مـع العـرب، إلا أنه وبدون التقليـل من هذه المواقف فقـد كان لها مبررات أخرى تتعلق بمصالـح الصين نفسها، منها علاقـة إسرائيل بالهند العدو اللـدود للصين، إضافة إلى اعتراف تـل أبيب بتايوان المناوئ الرئيسي للصين.

كما تظل إيران الحليف الأهم للصين في المنطقة وواحدة من أوراقها المهمـة وبينهما علاقات تجاريـة مهمة ومتنامية حيث بلـغ إجمالي قيمـة التبـادل التجاري بينهمـا ٤٥ مليار دولار مع توقع زيـادة هذه القيمة بعد رفع الحظر الدولي عن إيـران وكذلك زيادة حجم وقيمـة الاستثمارات بين البلدين، وهـذه العلاقة أخـذت بُعدًا عسكريًا شمـل مناورات مشتركة وزيـارة فرقاطة ومدمرة صينيتين إلى أحد موانئ إيران على الخليج العربي في خريف العام الماضي. وعلى صعيد ذي صلة تـولي الصين أهمية كبـيرة للتواجد في إفريقيـا سواء كسوق اقتصاديـة أو منطقـة نفـوذ عسكريـة خصوصـاً دول شرق إفريقيـا التي تعد مجالاً حيويًـا مشتركًا لدول مجلس التعاون ثم للصـين ويستوجب التعاون لتثبيت استقـرار هذه المنطقة الحيوية.

في مجـال التعـاون العسكري بين الصـين ودول مجلس التعاون الخليجي، أبدت بكين اهتمامًا بتصدير الأسلحة إلى هذه الـدول التي تحتل مكانة مهمة عالميًـا من حيث الإنفاق على التسلح، في وقت أصبحت فيه الصين ثالث أكبر مصدر للأسلحـة في العالم، ومع الإقرار بأهمية صفقة رياح الشرق للصواريـخ البالستيـة في ثمانينيـات القـرن الماضـي التي حصلت عليها المملكة العربية السعودية من الصين وكان لها تأثـير مدو على مستـوى العـالم. إلا أن دول مجلس التعاون لا تريـد أن تكـون سوقًا فقط للمنتجـات الصينية سواءً من السلـع، أو المعدات العسكرية والأسلحـة - رغم أهميتها - لأن التبـادل التجاري مهما بلغت قيمتـه لا يندرج تحت الشراكة الاستراتيجيـة التـي تشمل الدفـاع المشـترك، والتعاون في الخـبرات العسكريـة والتدريـب، والمنـاورات العسكريـة المشتركـة، وتوطين الصناعات، سـواء العسكرية أو المدنية، وتنفيذ المشروعات المشتركة، وتبادل الخبرات، وغير ذلك.

كذلك دول مجلس التعاون تنتظر من الصين دورًا فاعلاً في محاربة الإرهاب الذي أصبح ظاهرة تضرب في أي مكان وليس هناك دولة في مأمن منها، بل تخشى بكين أن تصيبها شظاياهـا، خاصة مـن جماعة الإيجور وهـم أتراك الأصل ويسكنون في إقليم تركستان الشرقية أو «شينغيانغ».

وعليـه، إذا أرادت الصـين أن تتعامـل مـع دول مجلس التعـاون وفـق مبـدأ الشراكـة الاستراتيجيـة و أسـس هذه الشراكـة ومتطلباتهـا، عليها أن تتخلى عـن سياسة الألوان الرماديـة ، والمواقـف المـترددة أو غـير الواضحـة، وأن تحسـم أمرها كقـوة كبرى ومرشحـة للتفوق عـن الولايات المتحـدة الأمريكيـة في غضون أعوام قليلـة من حيث الناتج الإجمـالي المحلـي، وأن تدخـل بقـوة إلى الساحـة الدولية بسياسـات واضحـة المعـالم تصاحبهـا مواقـف محـددة، والتزامات واضحة تقـود إلى وضع استراتيجيات وترجمتها إلى أفعـال، وأن تتعامـل مـع دول مجلس التعـاون الخليجي مـن منطلـق الشراكـة الاستراتيجية بكل مـا تشمله، وليس كسـوق للصادرات والـواردات أو مخزونًا للنفط والغاز، وفي اعتقادي إذا بادرت الصين بذلك سوف تجد إقبالاً من دول مجلس التعاون الخليجي.

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

حزب الله ابتلع دولة لبنان وتمدد خارجها

إيران .. الدولة للغرب والميليشيات للعرب

حزب الله وقع في سلسلة من الأخطاء الاستراتيجية والأخلاقية والسياسية جعلته يفقد الجزء الأكبر من رصيده في الشارع العربي والذي بناه عبر سنوات مقاومته للمحتل الإسرائيلي للبنان.

تحول التعاطف العربي الذي كان يحظى به وقتها إلى كراهية لأنه تحول من كيان يقاوم المحتل إلى كيان طائفي يقاتل على المذهب ويحارب بالوكالة ويحاصر القرى التي يسكنها مدنيون مسلمون ويذيقهم مر اليتم مع الجوع والعطش، والمدنيون السوريون وقعوا بين مطرقة حزب الله وسندان داعش دون رحمة من الفريقين.

جاء قرار دول مجلس التعاون الخليجي بتصنيف حزب الله كجماعة إرهابية بالإجماع، ولحقه قرار الجامعة العربية بنفس التصنيف بأغلبية أصواتها نتيجة الأخطاء الكبيرة التي وقع فيها الحزب.

فما شأن حزب سياسي مثل حزب الله بتدريب وتجهيز أعمال إرهاب وتفجير في السعودية.

وما شأن حزب سياسي بإنشاء مخازن للسلاح في الكويت .. أو تجهيز تفجيرات فيها.

وما شأنه بإنشاء مليشيات مسلحة هنا وهناك، أو الخروج للقتال في ثلاث دول دون إذن أو علم حكومته دولته.

وما هو توصيف حزب الله لنفسه: هل هو حركة مقاومة للمحتل الإسرائيلي .. وإذا كان كذلك فلماذا يقاتل خارج حدوده وبعيداً عن الهدف الإستراتيجي له.

وإذا كان حزباً سياسياً لبنانياً .. فهل هناك حزب سياسي في الدنيا كلها يصنع مثل هذه الأمور فيكون جيشاً ومخابرات وشبكة اتصالات وعلاقات دوليه وحروب بالوكالة، ويكون جيشه أقوى من جيش الدولة ومخابراته تستطيع اختراق استخبارات الدولة لا العكس.

على حزب الله أن يقف مع نفسه ليحدد ماهيته، وولاؤه، وانتماءاته الحقيقية.

ولعل هذه الدراسة تتعمق في دراسة الأزمة الإيرانية الحقيقية وهى أزمة داخلية تعرض لها هذا البحث باستفاضة .. وهذه الأزمة الداخلية تنعكس على الخارج وستظل كذلك حتى يتم حلها.

كما تطرح هذه الدراسة الأزمة التي يعيشها حزب الله وهي أزمة داخلية أخلاقية في المقام الأول تنعكس أيضاً على كل إستراتيجيته الداخلية والخارجية.

هذه الأزمات تحتاج إلى تصويب من إيران وحزب الله ومساعدة من الآخرين لهما على ذلك .. مع التفاهم على حلول تخفف إن لم تزل حدة الصراع الإيراني الخليجي من جهة .. أو الصراع السُني الشيعي من جهة أخرى .. لأن هذا الصراع ليس في صالح الطرفين ولا في صالح المنطقة.

وعلى المنطقة كلها أن تسعى لمصالحة تاريخية تنزع فتيل هذه المحنة التي تقبل عليها بلادنا والعالم العربي، ولعل ذلك يكون موضوع الدراسة القادمة.

هذه الدراسة فتعني بالازدواجية الإيرانية الداخلية والتي تنعكس سلباً على علاقاتها الخارجية، وخاصة بالدول العربية والخليجية، وكذلك أزمة حزب الله الاستراتيجية، فإلي هذه الدراسة:

د. ناجح إبراهيم *

إيران قوة إقليمية كبرى وذات حضارة قديمة كبيرة سواءً قبل الإسـلام أو بعـده، وتملك من مقومات الحضـارة الكثير .. وخرج مـن هذه البلاد قديمًـا أساطين العلمـاء والفقهـاء أيام الخلافة الأمويـة والعباسية فمنها خرج الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان، وأبـو حامـد الغزالي، وأئمـة آخرين في كل علـوم الفقه والحديث والطب وغيرها.

وكانت تطلق عليها قديمًا العراق حيث كانت موطنًا لعلماء أهل السنة العظام .. ولكـن إيران الحديثة لم تكن محظوظة بحكامها أو أنظمتها السياسية شأن الكثير من دول العالم الإسلامي .. فقد حكمهـا الشاه بهلوى وأولاده جيلاً وراء جيـل فجعلوا إيران غنيمة بـاردة لأمريكا والغـرب، وكان ولاؤهـا لإسرائيل أكـبر من ولائها للعـرب، وعلاقتهـا الدبلوماسيـة والعسكرية بإسرائيـل أقوى من علاقتها بالعرب والعالم الإسلامي.

ورغـم سلبيات حكم الشاه الكثـيرة في إيران إلا أنه لم يتدخل في الشـأن العربـي ولم يكون ميليشيات مسلحـة في البلاد العربية المجـاورة .. ولم يسع لزعزعة الاستقرار في بـلاد الجوار العربي، ولم يسـع لتكوين إمبراطوريـة فارسية تستخـدم المذهب الشيعي علـى حسـاب كل الـدول المحيطـة وخاصـة العربية منهـا، وكان نظامـه أشبه بالأنظمة الملكيـة الحالية في العـالم الإسلامي التي تحـب الاستقـرار، ولا تميل للمغامـرات العسكريـة ولا المقامرات بالميليشيـات هنا وهناك، وكانت علاقتها بالـدول العربية طبيعية فلا هي حميمة ولا هي عدائية.

ثم جاءت ثورة الخميني التي أطاحت بالشاه ونظامه وأعدمت الكثـير مـن شركائهـا في الثورة فضـلاً عن رجالات الشـاه وكبار ضبـاط الجيش الإيراني الذين كانت لديهم كفاءة عسكرية كبيرة وسرحت الباقية.

وحينمـا قامت ثورة الخمينـي في إيران خدعت كل الجماعات الإسلاميـة السنيـة في العـالم الإسلامـي لأنها رفعـت في البداية شعارات الحرية وعدم التعصب المذهبي وتحرير القدس، وقطعت العلاقات مع إسرائيـل وأغلقت سفارتها وفتحتها لمنظمة التحرير الفلسطينيـة، وأظهـرت أنها تدعم تطلعـات الشعوب نحو الحرية ومحاربـة الاستبـداد، وكان أروع مـا فعلتـه هـو تسليـم السفارة الإسرائيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي لم تكن على مستوي هذا الحدث الكبير.

ولكـن شيئًا فشيئًا بدأ يظهر للعيـان حقيقة الأزمة الكبرى في النظام السياسي الإيراني الذي يعاني معاناة شديدة من الازدواج

الديني والسياسي، فأزمة إيران هي أزمة داخلية في المقام الأول تنعكس دومًا على الخارج وتصدر إلى الدول الأخرى.

فإيران ممزقة ومزدوجة بين وجه الدولة الحكيم العاقل الذي يعرف حدود العلاقات الدولية، وهذا ما تصدره إيران للغرب عن طريق رئيسها وحكومتها، وبين الوجه الآخر وهو وجه الإمبراطورية الذي يرعى الميليشيات المسلحة التابعة لإيران في كل مكان مثل الحشد الشعبي وحزب الله والحوثيين، وهذا الوجه يقوده الحرس الثوري ويحركه التعصب المذهبي ليس لخدمة المذهب الشيعي الذي تعايش مع السنة وأهلها طوال ١٤ قرنًا من الزمان ولكن لخدمة الإمبراطورية الإيرانية، وهذا الوجه تصدره إيران للعرب.

ولعل العرب هم السبب في طمع الجميع في بلادهم وذلك لتفرقهم وتمزقهم وإعطائهم الفرصة تلو الأخرى لكل العابثين ببلادهم ومصائرهم التي تتحدد أحياناً في عواصم الغرب، ومشكلاتهم لا تحل في بلادهم.

لقد وجدت إيران خرقًا وخللاً وضعفًا في الأمن القومي العربي فلم تجد فيمن حولها غنيمة باردة سوى العرب وبلادهم، فلماذا لا تأكلها ولا تبني على أنقاضها إمبراطوريتها، فريسة سهلة ضعيفة فلماذا لا تلتهمها.

إن أزمة إيران الحقيقية تتمثل في الازدواج الخطير في نظامها السياسي بين الدولة والإمبراطورية، بين الرئيس والمرشد، بين الجيش الإيراني والحرس الثوري، بين رعاية الشعب الإيراني أو رعاية الشعب الشيعي في كل العالم، بين رعاية إيران الدولة القومية أو رعاية الميليشيات المسلحة في كل مكان، بين اقتصاد الدولة واقتصاد «قم»الذي يزيد عن اقتصاد الدولة الإيرانية نفسها لأنه يجمع «الخمس» من كل الشيعة في العالم – أي يجمع «خمس»دخل الشيعي في كل مكان ويرسله للمرشد في إيران – واقتصاد «قم»هو الذي يغذي أحلام الإمبراطورية عبر هذا «الخمس» الذي يجمعه من شعوب شيعية كثيرة ضمنها دول خليجية أو غير خليجية تعاديها إيران وتنصب لها الفخاخ، إنه الازدواج بين اقتصاد الدولة الذي تراقبه وزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات والأجهزة الرقابية للدولة الإيرانية، وبين اقتصاد «قم » والحرس الثوري والميليشيات الذي لا تعلم عنه أجهزة الدولة المحاسبية شيئًا ولا تستطيع أن تراقبه.

نفس هذا الازدواج تراه بين سجون الدولة وسجون الحرس الثوري، بين قدرات الجيش الإيراني المحدودة الحركة خارج إيران وقدرات الحرس الثوري الهائلة لتدريب وتسليح وتمويل الميليشيات التابعة للإمبراطورية في كل الدول الإسلامية والعربية، بدءً من لبنان ومروراً بالعراق واليمن وبلاد كثيرة في آسيا وإفريقيا، ولا تستطيع أن تفعل ذلك طبعًا مع أوروبا وأمريكا وحلفائهما.

وهذه الازدواجية تجعل المرشد أقوى من الرئيس سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا واجتماعيًا وشعبيًا.

وتحول الرئيس الإيراني إلى مجرد ظل للمرشد يدور في فلكه ويغرد في سربه بألحانه ولا يستطيع الخروج قيد أنملة عن هذا الفلك .. فإذا فكر الرئيس في الخروج ولو قليلاً عن فلك المرشد فسيلقى مصير الرئيس الأسبق خاتمي الذي جعله المرشد رئيسًا هامشيًا بلا صلاحيات ولا قرارات، وكان الجميع لا ينفذ تعاليمه وأوامره.. وكان الحرس الثوري يجهر بمعاداته ومخالفة أوامره وتوجيهاته.

هذه الإذواجية تجعل الحرس الثوري أقوى عدة وسلاحًا وعتادًا وأقرب لتنفيذ المهام الصعبة والسرية داخل إيران وخارجها ولا يملك الرئيس سلطانًا عليه ولا يعرف عن أسراره ولا سجونه أو نشاطاته خارج إيران شيئًا، ولا عن تفاصيل حروبه في العراق وسوريا واليمن شيئًا، ولا يعرف شيئًا عن دوره المشين في مساعدة أمريكا في غزو العراق وأفغانستان واحتلالهما.

فإيران التي تزعم رغبتها في تحرير فلسطين والقدس تساعد أمريكا وحلفائها على احتلال بغداد ويتقدم الحرس الثوري الإيراني الجيش الأمريكي لاحتلال بغداد مع جحافل المجموعات الشيعية التي دربها الحرس الثوري وسلحها وأعد لها الخطة مع أمريكا لاحتلال العراق، ونفس الكلام حدث في احتلال أفغانستان وإن كان بسيناريو مختلف، ولذلك منحت أمريكا العراق غنيمة باردة لإيران التي رغبت قبل دخولها للعراق في تقسيمها فلما تملكته أرادت توحيده تحت ولايتها، ولكن هيهات هيهات فقد تمزق العراق إلى غير رجعة.

فكيف تساعد إيران أمريكا وحلفائها على احتلال دولتين إسلاميتين هما العراق وأفغانستان، ثم تدعي في الوقت نفسه عن طريق ميليشياتها العربية ووكلائها بالإنابة أنها تريد تحرير القدس وفلسطين.

الاحتلال كله واحد فالاحتلال الأمريكي صنو الاحتلال

أزمة إيران: الازدواج بين الدولة والإمبراطورية وبين الرئيس والمرشد وبين الجيش والحرس الثوري ورعاية شعبها ورعاية شيعية العالم

ثورة الخميني خدعت كل الجماعات الإسلامية السنية في العالم بشعارات الحرية وعدم التعصب وتحرير القدس وقطع العلاقات مع إسرائيل

الإسرائيلي، والاحتلال الأمريكي والإيراني للعراق أسال من الدماء وهتك من الأعراض وذبح من النساء والأطفال بالاشتراك مع داعش والقاعدة ما هو أكثر بكثير مما صنعه الإسرائيليون في الفلسطينيين وأضعاف الجرائم التي ارتكبها صدام في العراق.

بل إن السبب الرئيسي في تكوين داعش في العراق ونزوع بعض العراقيين إلى دعمها هو ردة الفعل السلبية للظلم الذي وقع على أهل السنة من الميليشيات الشيعية التي يرعاها الحرس الثوري الإيراني.

إن كل الدول السُنية تستنكر أفعال وأقوال وتصرفات داعش والقاعدة وأخواتها وبعض الدول العربية شنت حرباً لا هوادة فيها على داعش والقاعدة وأخواتهما، ولكننا في المقابل لم نسمع استهجاناً إيرانياً واحداً للتطهير المذهبي البشع الذي يقوم به الحشد الشعبي والميليشيات الشيعية الأخرى في العراق ضد أهل السنة ولا حرق قراهم، ولا قتل مواشيهم والعمليات القذرة التي تقوم بها الميليشيات الشيعية العراقية بالقتل بالاسم والمذهب وأخذ الأسرى المدنيين وتعذيبهم وتهجيرهم قسرًا عن بلادهم أو إجبارهم بطريقة أو بأخرى على ترك العراق، ولم نسمع استنكارًا إيرانياً لعشرات الميليشيات التابعة لها في لبنان أو اليمن أو سوريا أو غيرها .

إن أزمة الدولة الإيرانية المستحكمة أنها تصدر وجه الدولة العاقل المتزن للغرب، ووجه الإمبراطورية والحرس الثوري والميليشيات المسلحة مثل الحشد الشعبي للعرب.

ولا تكتفي إيران والحرس الثوري وأتباعها بالميليشيات القديمة بل تؤسس ميليشيات جديدة باستمرار في بلاد العرب، وتقيم شبكة إعلامية وعقائدية واستخباراتية ضخمة خارج إيران لا تعلم عنها الدولة الإيرانية شيئاً، وتضخ المليارات في عروق هذه الميليشيات والأحزاب والجماعات التابعة لها في كل مكان.

ومن أزمات الدولة الإيرانية أنها تعاني من ازدواجية الدولة والإمبراطورية في نظرها إلى المواطن الشيعي في كل مكان.

فالرئيس يعتبر نفسه مسؤولاً عن الإيرانيين أما المرشد والحرس الثوري ومدرسة «قم» يعتبرون أن المواطن الشيعي في كل مكان ليس من رعايا دولته بل هو من رعاياهم.

فالشيعي السعودي أو الإماراتي أو اللبناني أو العراقي أو الكويتي أو البحريني هو من رعايا الإمبراطورية .. وليس من رعايا السعودية أو الإمارات أو لبنان أو العراق.

وهذه الأزمة فكرية وسياسية ومذهبية في المقام الأول .. وهي التي تمنح الفرصة تلو الأخرى وتعطي الذريعة تلو الأخرى لإيران للتدخل في الشأن العربي، فعندما أعدمت السعودية ٤٥ مواطناً سعوديًا متورطين في قضايا إرهابية بينهم سعودي شيعي انتفضت إيران كلها لذلك وقام بعض أنصار الحرس الثوري بحرق السفارة السعودية في طهران تحت سمع وبصر كل الأجهزة الأمنية الإيرانية ومباركتها، وسوف يستمر هذا الأمر ما دامت هذه الفكرة مستمرة في العقل السياسي الإيراني.

فهل تستطيع دولة عربية أن تتدخل في الشأن الإيراني بحجة الدفاع عن السنة الموجودين فيها، وسنة الأحواز هناك محرومون من أدنى حقوقهم ويعاملون أسوأ معاملة، ورغم ذلك فإن كل الدول تحترم قواعد السياسة الدولية في عدم تدخل الدول في شؤون الدول الأخرى.

ومن أزمات الدولة الإيرانية الفكرية والسياسية أنها ترفع راية الحسين بن علي « رضي الله عنهما « ذلك الصحابي الجليل الثائر على الظلم السياسي والاجتماعي والمحب للعدل والإحسان، وفي الوقت نفسه تدعم أعتى الحكام الديكتاتوريين في المنطقة مثل بشار الأسد الذي قتل وجرح وعذب ربع شعبه وشرد نصف شعبه وحول الجمهورية إلى «عزب وأبعديات «خاصة به وبأسرته وأقاربه ووصل إلى الحكم عبر مهزلة دستورية لم يحدث لها مثيل في العالم.

فقد تم تغيير الدستور السوري لينص على أن عمر الرئيس لا يقل عن ٣٤ عاماً وهو عمر الرئيس بشار وقتها.. فهل هناك دستور على وجه الأرض يتعامل بكسور الأرقام وهل هناك سابقة تعديل للدساتير خلال أسبوع واحد» وسلقها سلقاً «كما يقول إخواننا المصريون ؟! .

ترى هل لو كان الحسين أو الحسن بن علي أو أبيهما «رضوان الله عليهم جميعًا «أحياءً ؟! .. هل كانوا سيدعمون بشار الأسد أو يقفون في صفه ، أم في وجهه ؟!.

إيران تتعامل ببراجماتية واضحة، وهذا ليس عيبًا في السياسة إذا كان ليس على حساب دول أخرى أو التدخل في شؤونها أو صنع تفجيرات فيها أو صناعة فتن مذهبية أو طائفية في البلاد الأخرى.

والغريب في الشأن الإيراني أنها في الوقت الذي تنصر فيه الطغاة والجبارين مثل بشار الأسد تصدر للبسطاء من شعبها

والشعوب المحيطة عبر الحرس الثوري وميليشياتها وإعلامها أنها على نهج الحسين وأبيه .. والحقيقة نهج إيران لا يمثل نهج الأنبياء أو الصحابة الأطهار.

إن بشار الأسد لا يختلف عن القذافي أو صدام حسين أو المالكي وكل هؤلاء أرسوا قاعدة « لا سيما الإمارة ولو على الحجارة».

ومن أزمات إيران الفكرية والسياسية أن لها وجهان في التعامل مع أمريكا .. فوجه الدولة البرجماتي يدعم أمريكا في احتلال العراق وأفغانستان ويتفاوض معها بحكمة وأناة ورفق.

أما الوجه الآخر الثوري فتصدره للبسطاء والدهماء لتصور لهم أن أمريكا هي الشيطان الأكبر والعدو الأعظم .. وهي تترك مسؤولية ذلك الوجه الثاني للحرس الثوري ودعاة الإمبراطورية والمتحدثين إلى الشعوب العربية والميليشيات الشيعية.

وتعاني إيران كذلك من ازدواجية فكرية وسياسية حينما تحب التعامل مع الدول في الغرب وتفضل التعامل مع الميليشيات العربية ولا تحب التعامل أو دعم الدول العربية .. فتتعامل مع حزب الله في لبنان وتقويه وتدعمه بحيث يكون جيشه ومخابراته واقتصاده وشبكة اتصالاته أقوى من الدولة اللبنانية، وتتركه سعيدة يلتهم الدولة ويهضمها بسهولة .. ونفس الأمر مع الحوثيين، فهي تسعد بأن حزب الله أقوى وأغنى وأكثر تماسكًا من الدولة اللبنانية، وتسعد أن ولائه للمرشد الإيراني أعظم بكثير من ولائه للحكومة اللبنانية التي لا يعيرها أي التفات، ونفس الأمر بالنسبة للحوثيين.

فهل هناك في العالم كله جماعة تبتلع دولة، أو حزب يهضم دولة ؟!.

إن إيران تحب أن تكون الدول العربية «كالمرأة الموقوفة، أو الوقف بتعبير المصريين « فلا هي مطلقة ولا متزوجة، هي كالبيت الوقف .. لا يباع ولا يسكن.. فهكذا اليمن، ولبنان، والعراق ، وسوريا أهم الملاعب التي تلعب فيها إيران على المكشوف، أما الملاعب الأخرى الخفية فهي أكثر من أن تحصى.

ترى لو أن حزبًا سياسيًا في بريطانيا وأمريكا أصبح له جيش وصار سلاحه وتدريبه أقوى من جيش الدولة .. وأصبح ولاؤه لدولة أخرى أكثر من ولائه لدولته وذكره للدولة الأخرى أكثر من ذكره لدولته، وأنشأ جهاز استخبارات ومنظومة اتصالات أقوى من استخبارات واتصالات الدولة، ثم لم يتوقف عند هذا الحد بل أرسل بعض ضباطه واستخباراته وجنوده ليدربوا ويسلحوا مجموعات في بلاد أخرى دون علم أو إذن الدولة أو الفرقاء السياسيين، ولم يتوقف عند ذلك بل أخذ يقاتل في ثلاث دول مثل اليمن أو العراق أو سوريا.

ترى ماذا تفعل أمريكا أو بريطانيا مع مثل هذا الحزب البريطاني أو الأمريكي ؟! .

وهل هناك حزب سياسي في العالم كله يضع أوراق الترشح في صندوق الانتخابات بيد ويضع باليد الأخرى المتفجرات أو يحاصر القرى السورية أو يدرب الميليشيات المختلفة في عدة بلدان على الاغتيالات والتفجيرات.

وهل هناك حزب سياسي يحارب في ثلاث دول خارجية دون إذن أو علم دولته أو الفرقاء السياسيين له، هذا لم يحدث في تاريخ الأحزاب السياسية منذ انشائها وحتى اليوم .. ولا يشفع له في ذلك تصديه لإسرائيل وحمله لها على الانسحاب من لبنان، فهذه فضيلة لا تبرر الخطايا الأخرى ولا تغفرها ولا تهضمها.

إنك لو أردت أن تصنف حزب الله سياسيًا لتملكتك الحيرة، فهو حزب سياسي ولكن أنى لحزب سياسي أن يكون له جيش واستخبارات وشبكة اتصالات وولاء خارجي لخصوم الدولة، وكيف يضع بطاقة الترشح بيد والمتفجرات بالأخرى.

حركة تحرر تحارب خارج بلادها وتبيح القتل والحرق بالاسم والمذهب!

فإذا صنفته كحركة تحرر من الاحتلال الإسرائيلي للبنان فكيف لجيشه أن يزداد عشرات المرات بعد جلاء إسرائيل عن لبنان.

وكيف لحركة تحرر أن تحارب غير المحتل لأرضها، وكيف تحارب خارج بلادها، وكيف تساعد على احتلال دول أخرى، وكيف تساعد على الحروب الطائفية، والقتل والذبح والحرق بالاسم والمذهب، وكيف يكون ولاؤها دائماً لدولة أخرى غير دولتها تذوب فيها عشقاً وهيامًا؟!.

إن الازدواجية التي تعانيها إيران وحزب الله هي السبب في كل المشاكل التي أحدثتها السياسة الإيرانية الطائفية وهذه تحتاج إلى إصلاح كبير لإلغاء هذه الازدواجية ليكون الرئيس الإيراني وحده هو المسؤول والمتحدث عن إيران، ويكون جيشه هو المسؤول الوحيد عن أمور الدفاع والأمن القومي الإيراني وتعامل العرب بنفس الوجه الواحد الذي تعامل به الغرب، وجه الدولة الحكيم العاقل الذي يعترف بالعلاقات السياسية الدولية وقواعدها المرعية.

اللهم اهد بلادنا جميعًا للصلح والوفاق والسلام، ورعاية جيرانها، وتوجيه جهودها لنصرة الإسلام والأوطان بعيدًا عن المذهبية والعرقية والمصالح الضيقة.

* كاتب ومفكر إسلامي

رئيس مركز الخليج للأبحاث يناقش قضايا الخليج: التحديات والحلول

في إطار اهتمامات رئيس مركز الخليج للأبحاث الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر بالقضايا المتعلقة بمنطقة الخليج سواء كانت قضايا خليجية داخلية، أو مرتبطة بعلاقات منطقة الخليج بالقضايا الإقليمية والدولية وانعكاسها على دول مجلس التعاون الخليجي، فقد شارك خلال شهر مارس الماضي في عدة فعاليات وأنشطة مهمة على الصعيد الخليجي والإقليمي والدولي.

آراء حول الخليج. جدة

• خلال الفترة من ١٣ إلى ١٤ مارس شارك الدكتور عبد العزيز بن عثمان متحدثاً في الجلسة الأولى ضمن جلسات مؤتمر إدارة الطوارئ والأزمات ٢٠١٦ م، في محور (النظرة الشاملة للأمن - أمن الخليج لا يتجزأ)، في المؤتمر الذي عُقد في أبو ظبي برعاية سمو الشيخ هزاع بن زايد آل نهيان مستشار الأمن الوطني نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبو ظبي، بعنوان "أساليب مبتكرة لوطن آمن" وركز المؤتمر على أهم المحاور والرؤى المتعلقة بعدد من القضايا المطروحة على الساحة الخليجية والعالمية وتأثيرها على المجتمعات والدول الخليجية واختيار أفضل أساليب المواجهة الناجحة لتلك القضايا .

وركز هذا المؤتمر على أهمية الأمن الوطني من منظوره الشامل حيث دعا إلى أهمية تضافر جهود مؤسسات الدولة والمجتمع واللحمة الوطنية والتأكيد على أهمية التعاون الدولي لردع وصد المخاطر والتهديدات.

• وفي العاشر من مارس أيضًا شارك الدكتور عبدالعزيز صقر في حلقة من برنامج بانوراما الذي تبثه قناة العربية الفضائية تحت عنوان: رعد الشمال.. حيث أكد على أهمية المناورة العسكرية الكبرى التي انطلقت شمال المملكة العربية بمشاركة ٢٠ دولة و٣٥٠ ألف عنصر عسكري، والتي أكدت على القدرات العسكرية للدول المشاركة وإمكانياتها وجاهزيتها، واستعدادها لمواجهة حالة التأهب لمواجهة الراهنة والمستقبلية من أجل استقرار المنطقة ودحر أي عمل عدواني لأي دولة تسول لها نفسها.

• في الثاني من مارس تحدث الدكتور عبد العزيز بن صقر عبر قناة الجزيرة الفضائية عن أسباب ونتائج قرار دول مجلس التعاون الخليجي بتصنيف حزب الله كمنظمة إرهابية، وقال في هذا الصدد مداخلة إن تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي لحزب الله اللبناني على أنه منظمة إرهابية جاء بناء على الممارسات التي يقوم بها الحزب الذي تحول من دور المقاومة إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإقليمية، ولعبه دورًا معطلاً للدولة اللبنانية وارتهان قرارها وتعطيل مؤسساتها، والتنمية في هذا البلد الشقيق، كذلك لممارسة الحزب الأعمال الإرهابية المتعددة ومنها دعم خلايا إرهابية في دول مجلس التعاون الخليجي، وخلايا أخرى للقتل والتصفيات الطائفية في سوريا ، العراق، واليمن.

• شارك الدكتور عبد العزيز صقر خلال الفترة ٢٥ ـ ٢٦ مارس ٢٠١٦م، في افتتاح جلسات مؤتمر "الجغرافيا السياسية العربية في اضطراب: التصورات، المجهول والسياسات" الذي نظمته مؤسسة كلية دفاع حلف شمال الأطلسي، ومؤسسة مركز الخليج للأبحاث، والجامعة الأردنية، وكلية دفاع حلف شمال الأطلسي، وبرنامج الناتو للعلوم والسلام والأمن في روما بتاريخ ٢٥-٢٦ فبراير ٢٠١٦م، وشهد هذا المؤتمر مشاركة واسعة من المفكرين وأصحاب الخبرات بالقضايا محل اهتمام المؤتمر ومحاوره وجلساته.

رؤية واقعية للشراكة الصينية-الخليجية:

نمو اقتصاد الصين مرتبط باستقرار الخليج

ترسخ في ذهني عندما كنت صغيرًا أن المسافة التي تفصل بيننا وبين الصين شاسعة في الجغرافيا. إلا أن هذه القناعة تغيرت فيما بعد، وتولدت لدي قناعة بأنه رغم المسافة التي تفصلنا إلا أن الثقافة والاقتصاد والسياسة قلصت هذه المسافة وردمت الفجوة.

د. إبراهيم العثيمين *

أضحت دول الخليج العربية بسبب ارتباط المصالح الاقتصادية مع الصين الأكثر قربًا وحضورًا في علاقات الصين العربية. فنصف واردات الصين من النفط الخام تأتي من منطقة الخليج، إلا أن الصين ورغم تنامي مصالحها بمنطقة الخليج، ظلت تنتهج سياسة النأي بالنفس وتتجنب الدخول في أزمات المنطقة والغرق في مشاكلها، لصالح سياسات تجارية بحته تعود عليها وعلى شركائها بالنفع. وحتى بعد اضطراب المنطقة ودخولها في فصول الفوضى وعدم الاستقرار السياسي بعد ما يسمى بـ «الربيع العربي»، استمرت الصين في النأي بالنفس وعدم الانغماس المباشر في تداعيات وضع المنطقة المتدهور، إلا أن هذه السياسة كلفت الصين الكثير وأضرت بمصالحها الكبيرة سواء في السودان، أو ليبيا، أو سوريا، أو غيرها من الدول.

فجاءت زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ الأخيرة في يناير ٢٠١٦م، إلى المنطقة والتي تعتبر الأولى منذ توليه السلطة زار خلالها السعودية ومصر، ثم إيران، لتعيد ترتيب سياسة الصين في الشرق الأوسط، والتأكيد على دورها السياسي فيها في ظل تهديد مصالحها هناك. هذا التحول الاستراتيجي في السياسة الخارجية الصينية يحتم على دول الخليج توظيفه لخدمة القضايا السياسية التي تهم مصالحها وتسعى إلى أمن واستقرار المنطقة.

أولاً: التغير في موازين القوى

يمر الاقتصاد العالمي بتغيّرات هيكلية عميقة ومن أهم معالم هذا التغير هو انتقال حقيقي وملموس لمقادير القوة الاقتصادية من منطقة عبر الأطلنطي إلى منطقة الباسفيكي. فبينما لم يكن

معدل النمو الاقتصادي العالمي

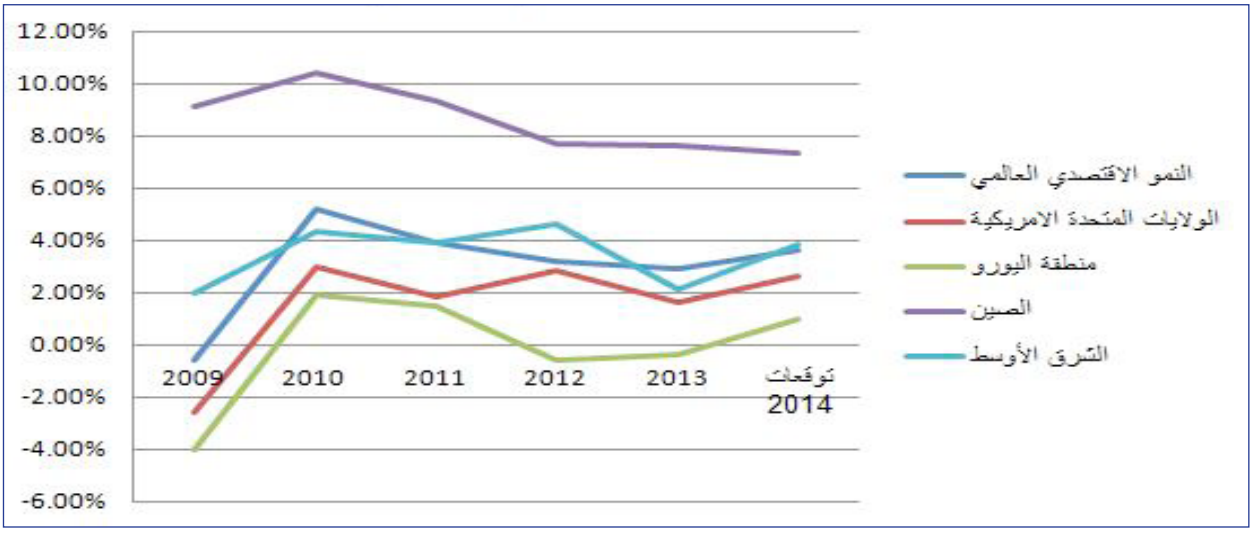

المصدر : أوبك-غلوبال

يتجـاوز مجمل الناتج القومي للدول الآسيوية في الستينيات ٨ , ٧٪ مـن مجمل الإنتـاج العالمـي، فقـد ارتفـع إلى ٤ , ١٦٪ بحلول عام ١٩٨٢م، ونحن نتحدث الآن عن ما يفوق ٥ , ٢١٪ من مجمل الإنتاج العالمـي ويتوقع له أن يرتفع إلى ٦ , ٣١٪ عـام ٢٠٢٠م. كان صعود الصين الكبير في مقدمة هذه الانطلاقة الاقتصادية لآسيا. فمنذ عـام ٢٠٠٣م، وحتى الآن تمكن الاقتصاد الصيني من الدخول في طريق النمـو السريع وتزايـد اندماجه في الاقتصـاد العالمي على نحـو قوي. فبعـد أن كان نصيب الصين من إجمالي الناتج العالمي في عـام ١٩٨٠م، لا يتجـاوز ٢٪ صعـد إلى ٦ , ٧٪ في عام ٢٠٠١م، وقـد استمر نمو الاقتصاد الصيني رغـم الأزمة الاقتصادية التي عصفـت بالعـالم سنـة ٢٠٠٨م. فوفقًـا لتقرير أصدرتـه منظمة التعـاون الاقتصادي والتنميـة في ٣٠ مايـو ٢٠١٣م، «بأن الصين تصدرت المرتبة الثانية كأكبر اقتصاد عالمي بعد اقتصاد الولايات المتحـدة بناتج محلـي يقدر بـ ٩١ , ٤ تريليـون دولار حسب مقياس سعـر الصرف وثاني أكبر اقتصاد بعـد اقتصاد الولايات المتحدة بنـاتج إجمالي يقـدر ب ٨ , ٨ تريليون دولار حسـب مقياس تعادل القدرة الشرائية. وبذلك تعتـبر الصين أسرع اقتصاد كبير نامي في الثلاثـين سنة الماضية بمعـدل نمو سنوي يتخطى ١٠ ٪. ويتوقع تقريـر منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية أنه بحلول ثلاثينيات القـرن الحادي والعشرين سوف تبلغ قيمـة إجمالي الناتج المحلي لـدول رابطـة "بريكس" (البرازيـل وروسيـا والهنـد وإندونيسيا والصين وجنوب إفريقيا) مـا يعادل تقريبًا إجمالي الناتج المحلي لـدول منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنمية (حسـب عضويتها الحاليـة)، وذلـك مقارنة بقيمتـه الحالية التي تبلـغ نصف قيمة إجمـالي الناتج المحلي للمنظمة حاليًا. وعليه تعد الصين مساهم ديناميكـي في الاقتصاد العالمـي واستمرارها في الصعود يمكن أن يمثل تغيرًا كبيرًا في طبيعة النظام الدولي وإشارة إلى عالم متعدد الأقطاب.

خلق هـذا النمـو الاقتصادي المستمـر والكبير لآسيـا ارتفاع الطلب علـى الطاقة. فاستهلاك آسيا مـن النفط يشكل ٣٠٪ من حجم النفط المنتـج عالمياً. وجاءت الصين في المركز الثاني كأكبر مستهلـك للطاقة في العالم بعد الولايـات المتحدة في عام ٢٠١١م. فالصـين تستـورد ستة ملايين برميل من النفـط في اليوم وهو ما يعـادل ٦٠٪ مـن الاستهلاك العالمـي. وفقًا لتقريـر وكالة الطاقة الدوليـة « سيناريو تحول موازين الاستهلاك العام من الطاقة من غـرب الأطلنطي في الولايات المتحدة الأميركية والصين إلى الهند والشرق الأوسـط» يرى التقرير بأن مركز ثقل الطلب على الطاقة يتحـول بشكل كبير نحو الاقتصـادات الناشئة، وبشكل خاص نحو الصين والهند والشرق الأوسـط، التي تقود الارتفاع في استخدام الطاقـة بمعـدل الثلث. وتتوقـع إدارة معلومات الطاقـة الأمريكية أن في حالـة نمو الاقتصاد العالمي بمعـدل ٦ , ٣٪ في العام، سينمو الاستهـلاك العالمـي للطاقـة بنسبة ٥٦٪ ما بـين ٢٠١٠ و٢٠٤٠م، ونصـف هـذه الزيـادة ستأتي من الصـين والهنـد وحدهما. وفي سيناريو السياسات الجديدة، «السيناريو المحوري للوكالة الدولية للطاقـة ٢٠١٣م» يتوقـع أن تصبـح الصـين والهنـد أكـبر الدول المستوردة للطاقة أوائل عام ٢٠٢٠ م.

استهلاك الطاقة بحسب الدولة منذ عام ١٩٩٠

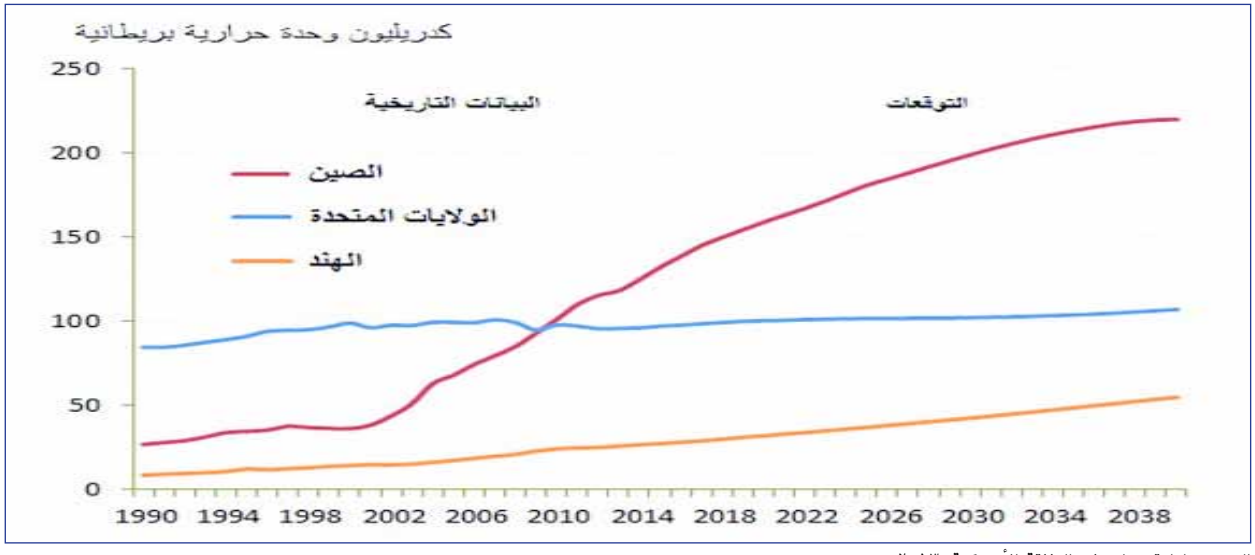

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأميركية-٢٠١٣

الطلب على النفط في أكبر الأسواق الآسيوية (٢٠١٥ – ٢٠٣٥)

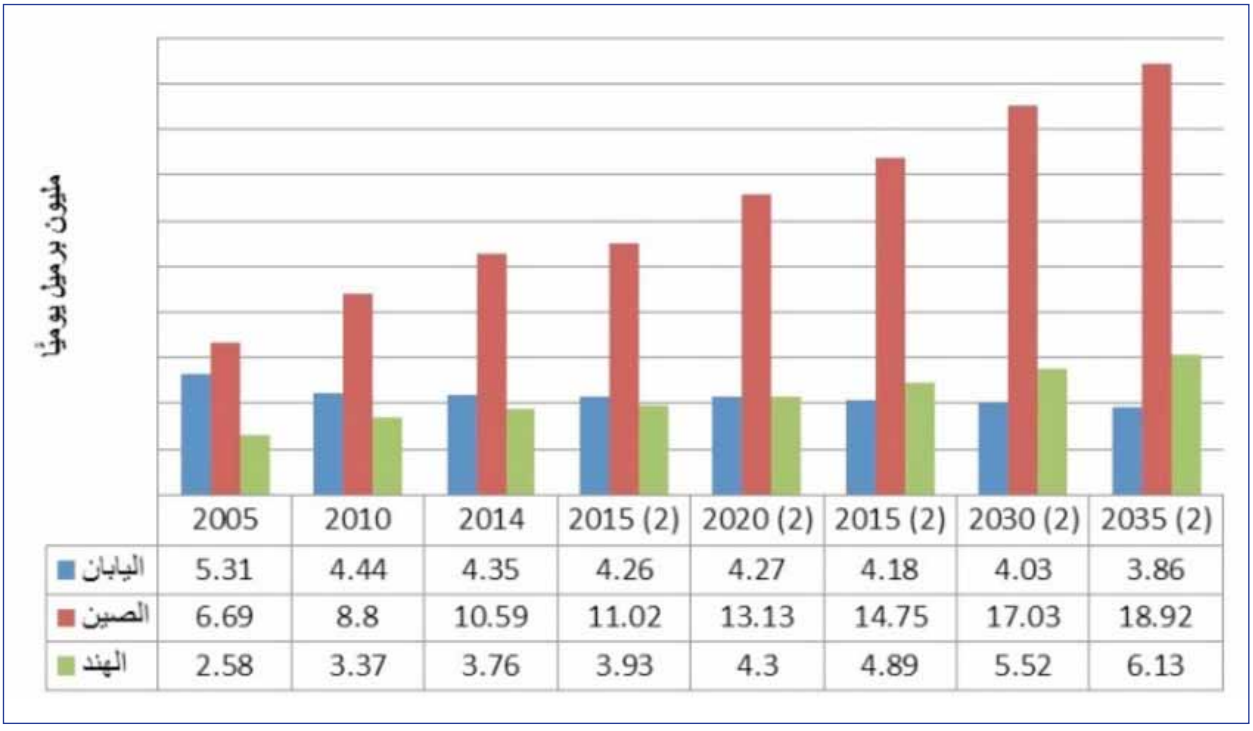

	2005	2010	2014	2015 (2)	2020 (2)	2015 (2)	2030 (2)	2035 (2)
اليابان	5.31	4.44	4.35	4.26	4.27	4.18	4.03	3.86
الصين	6.69	8.8	10.59	11.02	13.13	14.75	17.03	18.92
الهند	2.58	3.37	3.76	3.93	4.3	4.89	5.52	6.13

المصدر: وكالة الطاقة الدولية، والتوقعات (٢٠٢٠–٢٠٣٥) إدارة معلومات الطاقة الأميركية

ثانيا: الصين والخليج ومبدأ الاحتياج الاستراتيجي

نتـج عن هذه التغيّرات الهيكليـة في الاقتصاد العالمي، تزايد الأهمية الاستراتيجيـة لمنطقة الخليج العربـي بالنسبة للصين. فوفقًـا للتقريـر الأسبوعـي لـ«آسيا كابيتـال» (أن نصف واردات الصـين مـن النفط الخـام تأتـى من منطقـة الخليـج). وتأتي السعوديـة في صـدارة الدول المصدرة للنفـط إلى الصين، حيث تصـدر السعوديـة ١,٦ مليون برميل من النفـط يوميًا، أي ٢٠٪ مـن إجمـالي واردات الصين من النفـط. كما تشـكل السعودية حصة ٤٦٪ من إجمالي واردات الصين القادمة من دول الخليج. ولتعزيـز وجودهـا في الصـين، افتتحـت شركة الزيـت العربية السعوديـة (أرامكو السعودية) في عام ٢٠١٢ م، مقرها الإقليمي في العاصمة الصينية بكين بالإضافة لمقرين مساندين في كلٍ من شنغهاي وزيامين. وفي حفل الافتتـاح أكد عبد الرحمن الوهيب، النائـب الأعلى للرئيـس للتكريـر والمعالجة والتسويـق بأرامكو، علـى أهميـة الصـين الاستراتيجيـة وأن المقر الجديـد سيكون ركيـزة مهمـة لتعزيـز العلاقات بـين البلدين. أمـا الكويت فقد وصـل حجم صادراتها إلى الصين نحو ٢٧٦ ألف برميل يوميًا في ٢٠١٥م، بعـد أن كانت تصدر ١٦٠ ألف برميل يوميًا في السنوات الماضية. ويقـول ناصر المضف، العضو المنتـدب للتسويق العالمي في مؤسسة البترول، إن شركـة الصين العالمية للبترول ومؤسسة البترول الكويتية وقعت في أغسطس ٢٠١٤م، عقدًا يقضي بزيادة صادرات الكويت من النفط الخام إلى الصين بأكثر من الضعف أي إلى نحـو ٣٠٠ ألف برميل يوميًا لمـدة عشر سنوات ابتداء من أغسطس ٢٠١٥م، ليحل محـل عقد الإمداد القديم الذي يقضي

الصين مطالبة بمعرفة أنها ليست مجرد شريك اقتصادي بل شريك استراتيجي ومصلحتها في دعم استقرار الخليج

نسب الواردات الصينية من النفط من الدول المنتجة خلال ٢٠١٤م

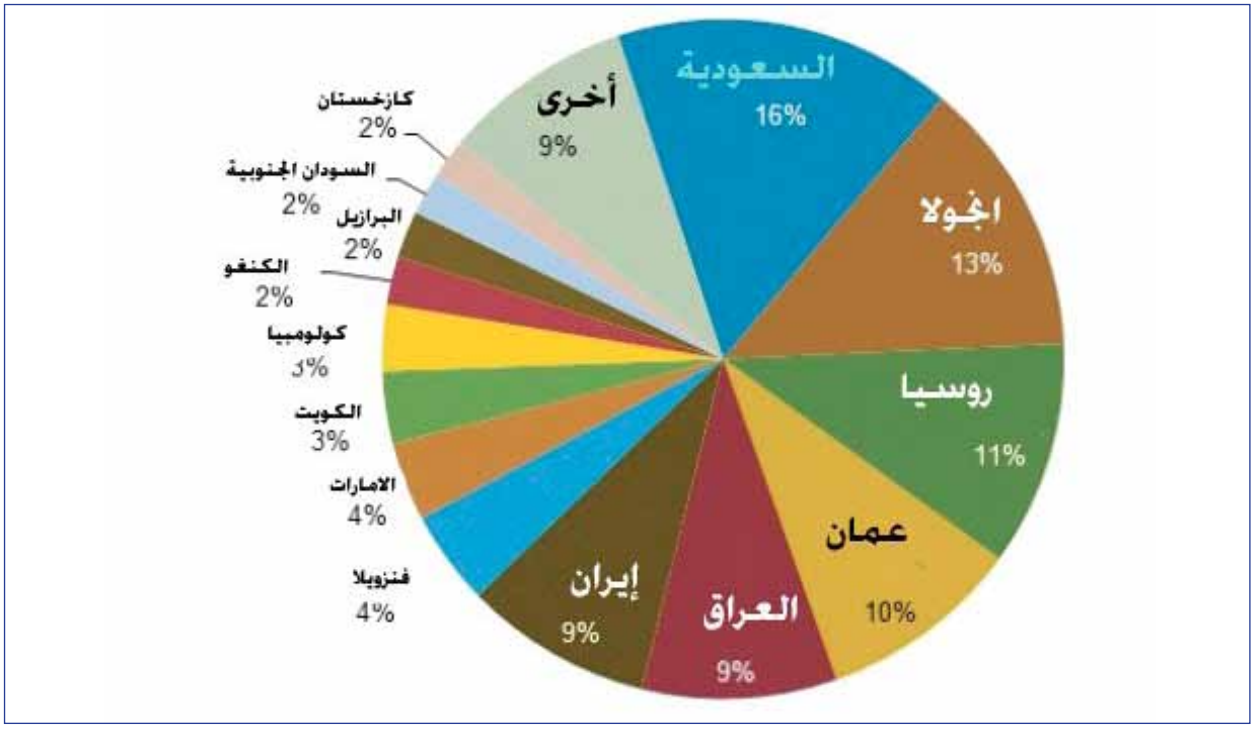

المصدر: قلوبل انيرجي

بتصدير ١٦٠ إلى ١٧٠ ألف برميل يوميًا. وبالتالي سيتم تصدير ١٠٪ من إنتاج الكويت إلى الصين، ومن المتوقع كما يرى مسؤولو مؤسسة البترول الكويتية بأن الصادرات قد تزيد إلى ما بين ٥٠٠ ألف و٨٠٠ ألف برميل في اليوم بعد ثلاث سنوات. أما قطر فقد ارتفعت حصتها من ٥,٥٪ إلى ٦,٦٪ من إجمالي الصادرات النفطية إلى الصين. وتعتبر قطر أكبر مصدر للواردات الصينية من الغاز الطبيعي المسال. أما الإمارات فقد شهدت أيضا زيادة ولكن متواضعة في الصادرات إلى الصين. وبالتالي تشغل الطاقة النفطية ومشتقاتها الجانب الأبرز في العلاقات الخليجية – الصينية.

–كما أن التدفقات التجارية بين دول الخليج والصين، شهدت تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة. فبينما لم يكن يتجاوز حجم التبادل التجاري ١,٥ مليار دولار في عام ١٩٩١م، سرعان ما ارتفع إلى ١١,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٢م، ووصل إلى ٣٣,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٥م، ثم قفز إلى ٧٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م، منها ٤٢ مليار دولار للصادرات الخليجية و٢٨ مليار دولار للواردات الصينية، إلى أن وصل إلى ١٧٥,٢٥ مليار دولار في عام ٢٠١٤م، وقُدّرت صادرات دول الخليج إلى الصين بنحو ١١٠ مليارات دولار، والواردات بـ ٧٠ مليارًا. وتعتبر السعودية أهم الشركاء التجاريين بالنسبة للصين حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما نحو ٣٩٠,٣ مليار دولار منذ ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٣م. فقد اشترت الصين ١٤ ٪ من صادرات السعودية في عام ٢٠١٣م، مقارنة بنسبة ٥,٥ في المئة قبل عشر سنوات. بينما بلغ حجم الاستثمارات السعودية

٢٧٩ مليار دولار التبادل التجاري والصادرات الصينية

١٤٢ مليارًا وارداتها ١٣٧ مليارًا مع دول التعاون ٢٠٢٠

الصادرات إلى الصين (٢٠١٤ – ٢٠٠٠)

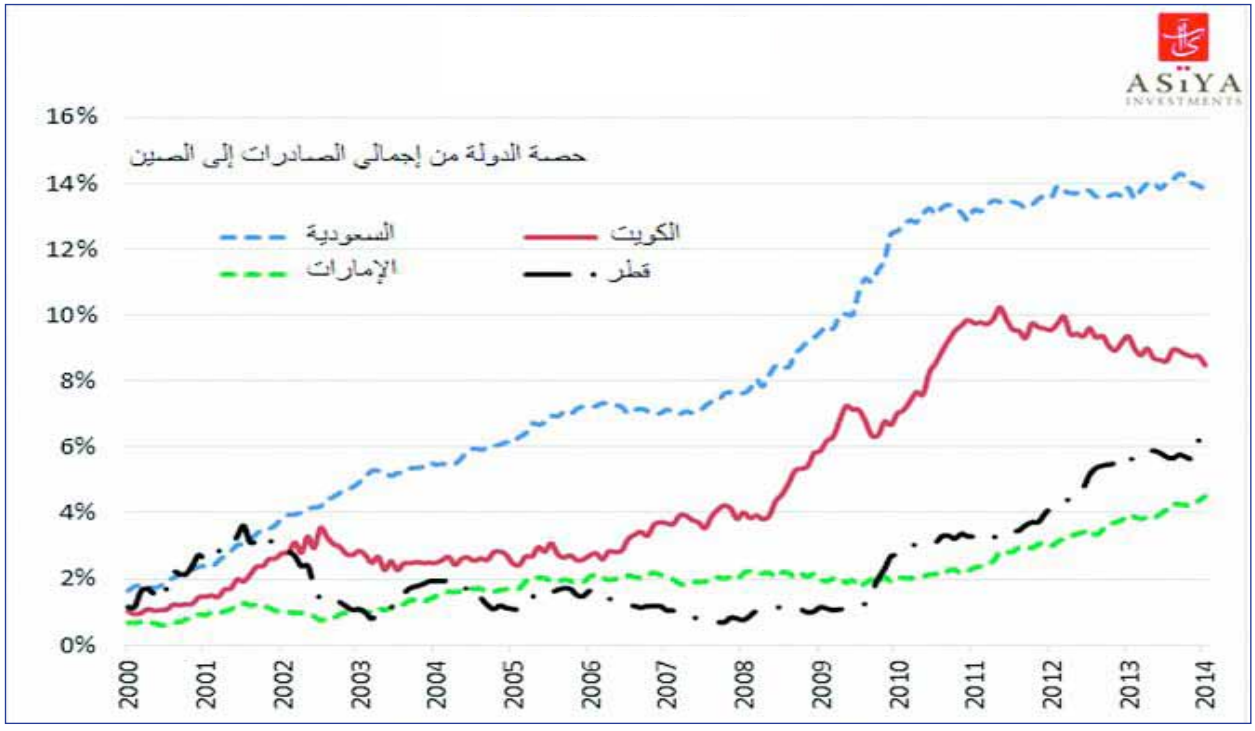

المصدر: بحوث آسيا للاستثمار عن «إيكونوميست إنتلجنس» والبنك الدولي ٢٠١٤

في الصين ٣٠،٦١ مليون دولار. وبلغ حجم الاستثمارات الصينية في السعودية في ٢٠١٤م، نحو ٧٣٠ مليون دولار. أما الكويت فقد أصبحت تعتمد اعتمادًا كبيرًا على المشتريات الصينية، فقد ارتفعت حصة الصين في إجمالي الصادرات الكويتية خلال عشر سنوات من ٢,٥ ٪ إلى ما يقرب من ٩ ٪، أما الإمارات فقد أوضح سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد الإماراتي، أن حجم التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين تجاوز ٤٦ مليار دولار في ٢٠١٤م، مسجلة نمو بنسبة ٢٨٪ مقارنة بعام ٢٠١٣م.

استنادًا إلى تقرير أعدته وحدة المعلومات التابعة لمجلة «إيكونوميست» بالتعاون مع شركة «فالكون وشركائها بعنوان «تجارة دول مجلس التعاون الخليجي وتدفقاتها الاستثمارية» يتوقع التقرير "أن تصبح الصين أكبر الأسواق التصديرية لدول مجلس التعاون الخليجي بحلول عام ٢٠٢٠م، بقيمة صادرات تبلغ ١٤٢ بليون دولار وواردات تصل إلى ١٣٧ بليونًا، ليبلغ حجم التبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون نحو ٢٧٩ بليون دولار عام ٢٠٢٠"م.

وتدّل الأرقام السابقة على أن مصالح الصين الأساسية المتعلقة بالنفط والتجارة ترتبط إلى حد كبير بتفاعلاتها مع منطقة الخليج. ومثل هذا الاحتياج الاستراتيجي يجب ألا يقتصر على المجال الاقتصادي فحسب مع دولة أصبحت لاعبًا اقتصاديًا مهمًا على الساحة العالمية، بل يجب أن يمتد ليشمل الجوانب السياسية بما يخدم مصالح الطرفين. فهناك مجموعة من القضايا الجوهرية التي تشكل أولويات يمكن للعلاقات الخليجية –الصينية أن تستند عليها في جانبها السياسي والأمني مثل قضايا الأمن والطاقة.

استمرار النمو الاقتصادي للصين يعتمد على تدفق إمدادات الطاقة وأمن الطاقة مرتبط بالأمن الإقليمي الخليجي

ثالثا: دول الخليج والصين: مصالح وتحديات مشتركة

هنـاك عدد مـن القضايا الرئيسية التي تشـكل أساسًا متينًا يمكـن للعلاقـات الخليجية الصينيـة أن ترتكز عليهـا في جانبها السياسـي والأمني، مع الأخذ في الاعتبـار أن أهمية هذه القضايا لا تعنـي بالضـرورة تطابـق المواقـف حيالهـا، بـل قد يكـون لكل طـرف منهما وجهة نظـر قد لا تتطابق بالضـرورة مع الأخرى في بعض الأحيان، إلا أنه يظل التنسيـق وتقريب وجهات النظر أمرًا ضروريًا.

الطاقة والأمن في منطقة الخليج

إن استمـرار النمو الاقتصـادي للصين سيعتمـد بشكل كبير علـى استمرار إمدادات الطاقة من الخليـج بأسعار معقولة. وكما تمت الإشارة فإن الصين ستكون من أكبر الدول المسـتوردة للطاقة في الفترة القادمة، وأن معظم إمداداتهـا النفطية ستكون مـن منطقة الخليج. وبالتـالي إن زيـادة الطلـب على الطاقـة سوف يعمل على زيـادة حساسية الصـين إزاء منطقة الخليج. فأمـن الطاقة على صلـة وثيقة بالأمن الإقليمـي الخليجـي. وأن مـن شـأن أي انقطاع في الإمـدادات النفطية قد يؤثـر على الاقتصاد الصينـي ويتسبـب في عواقب كارثيـة. ومع ذلك فإن السياسة الصينية في المنطقة لا تبدو مواتية إلى حـد كبير مـع مصالحها. فعلى الرغم مـن أن الصين لم تقم بخطوات يمكن تصنيفها بشكل مباشر على أنها تهديد، إلا أنها لا تتبـع سياسات يمكن أن تدفع دول الخليج إلى تصنيفها على الأقل صاحبـة دور إيجابـي في استقرار المنطقـة يتناسب مع مصالحها العريضة فيها.

سياسة الصين لا تجعلها صاحبة دور فعال في استقرار المنطقة مقارنة بمصالحها

ويمكـن إرجـاع ذلـك إلى أن الصـين ليس لديهـا سياسة خارجيـة بالمعنـى الواقعـي الحقيقـي إلا فيما يتعلـق بالمنطقة المحيطة بهـا في جنوب وشرق آسيا، والتـي ترتبط بمصالحها الحيويـة، أمـا بالنسبـة للمناطـق الأخـرى، فـإن سياستهـا الخارجيـة تسـير وفق خطوط عامـة تتعلق بمواجهـة الولايات المتحـدة، والحفـاظ على مصالحهـا الثنائية، وذلـك في إطار خشية الصين من تصفية الولايات المتحدة للبؤر المناوئة لها في المنطقـة، بما قد يتيح لواشنطن مستقبلًا ترتيب أوضاع الشرق الأوسط، بصـور قد تضـر بمصالحها. فالسياسـة الخارجية الصينيـة خارج المنطقة الحيوية في جنوب وشرق آسيا، تتعامل مع الـدول على طريقـة «الصناديق المنفصلـة، آي دولة ـ دولة دون النظر لعلاقات تلـك الدول الإقليمية البينية، ودون النظر للكيفيـة التـي تفكر فيها كل دولـة في مصالحها الخاصة. فهم يركزون فقـط على مصالحهم مع الدولـة الهدف والتي تتمثل في التجـارة والاستثمار واستيراد المـواد الخام. فالصين يمكن أن تدخل مع أي دولـة في اتفاقات تجارية دون حسابات معقدة للاعتبـارات السياسية المحيطة بها، وذلك في ظل قناعة داخل النخبـة الصينية، إنه طالما أنهـا لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول فإن مصالح الصـين التجارية سوف تستمر. لهذا بدأت الصين تتفاجـأ بتهديد مصالحها في أكثر مـن منطقة، ومنها مـا حدث بتأثر مصالحها في السـودان، أو اضطرارهم لتنفيذ عملية إخلاء رعاياهم في ليبيا أو سوريا أو تعرضهم لانتقادات حادة في عدة دول إفريقية، تمس سياستهم الاقتصادية ذاتها.

وبالتـالي فعلى الصين إعادة التفكـير في أنها ليست مجرد شريـك اقتصـادي وإنمـا شريـك استراتيجـي لديـه مصلحة واضحـة في دعم أمن واستقرار منطقة الخليج في مواجهة التهديدات، خصوصًا وأن هناك استعداد صيني داخلي لتقبـل مراجعة الأوضاع الحالية في اتجـاه بنـاء سياسـة خارجية مختلفـة تعمل على الجمـع بين مصالحها في الخليج وسياساتها تجاه منطقة الخليج.

تعزيز الأمن البحري

يمثـل الأمـن البحـري أحـد أهـم التحديـات الرئيسيـة التـي تهـدد سيـادة الصـين ومصالحها الحيويـة في منطقة الخليج العربي، وذلـك لارتباط موضوع الأمن البحري بأمن الطاقـة، خاصة في ظل تنامي الترابط العضوي بين المحيـط الهندي والخليج العربي من ناحية وبحر العرب من ناحية أخرى على المسـتوى الاقتصادي والاستراتيجـي. فالخليج العربي يعـد من أهم المناطـق الجيو-استراتيجية في العـالم، فعبر منفذه الحصـري مضيـق هرمز يمـر سدس انتـاج النفـط العالمي. ومن خـلال المضيق يمكن الوصـول إلى بحر العـرب فالمحيط الهندي. وبالتـالي فـإن هـذا المضيـق يربط أكبـر منطقة مصـدرة للنفط في العـالم مـع المحيط الهنـدي والتي مـن خلاله تستـورد الصين إمـدادات الطاقـة الحيوية وتنجـز تبادلاتها التجاريـة. فالأهمية الاستراتيجيـة لمضيـق هرمز لا تقتصـر باعتباره ممـرًا لناقلات النفـط فقط وإنما أيضـا لطبيعته التجارية حيـث إن جانبًا كبيرًا مـن تجارة دول المنطقة الواقعة على طـول سواحل الخليج تمر من خلاله وعبر مياهه. حتى أصبحت سلامة وأمن الملاحة في المحيط الهنـدي مرتبطين بسلامة وأمن الملاحة في مضيق هرمز. فحادثة احتجاز ١٥ عنصرًا مـن جنود البحرية البريطانية في شط العرب كرهائـن في مارس م٢٠٠٧، وحادثة ينايـر ٢٠٠٨م، حين استفزت خمسـة زوارق للحرس الثوري الإيراني ثـلاث سفن تابعة للبحرية

الأمريكية في مضيق هرمز والتهديدات الإيرانية المتكررة بغلق مضيق هرمز وعمليات القرصنة البحرية والسطو المسلح التي من شأنها إعاقة طرق الملاحة الدولية، توضح بما لا يدع مجالاً للشك مدى أهمية الأمن البحري لمنطقة الخليج. وحسب التقرير الأسبوعي الصادر عن شركة «الشال» الكويتية للاستشارات، أنه في حال «أغلق المضيق فسيكون ضرره أكبر على مستهلكي النفط، اذ من المفترض أن يمنع نحو ١٧ مليون برميل يوميًا من المرور إلى الأسواق، تمثل نحو ٢٠٪ من إنتاج النفط العالمي، ونحو ٤٠٪ من صادرات النفط أو من تجارة النفط العالمية». وأوضح التقرير أيضا "أن أكبر المتضررين من المستهلكين ستكون دول آسيا أكبر الدول المستوردة لنفط الخليج، وأهمها الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية" . وبالتالي فحرية تدفق إمدادات الطاقة عبر الممرات المائية في الخليج العربي عامل جوهري لتفادي الانهيار الاقتصادي والصناعي في العديد من دول العالم من ضمنها الصين التي تعتمد بشكل أساسي على إمدادات الطاقة من دول الخليج. وعليه يفترض على الصين المساهمة أكثر في حماية الممرات المائية وتكون لاعبًا بارزًا في تعزيز الأمن البحري.

مكافحة الإرهاب والتطرف

نجح تنظيم داعش الإرهابي خلال الفترة الماضية في توجيه ضربات مؤلمة لعدد من الدول الكبرى، لا سيما روسيا وفرنسا والولايات المتحدة. ورغم أن الصين، لم تشهد حوادث مماثلة حتى الآن، إلا أن هناك معلومات وتقارير تشير إلى اتجاه بوصلة تنظيم داعش الإرهابية نحو الصين بشكل خاص، ودول جنوب شرقي آسيا بشكل عام. ففي يوليو ٢٠١٤م، فقد أعلن تنظيم داعش عن خريطة الدولة التي يسعى لإقامتها، والتي ضمت غرب الصين كأحد الامتدادات المستقبلية للتنظيم خلال السنوات الخمس المقبلة، وهو ما أكدته تصريحات زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي حول سعي التنظيم «للدفاع عن حقوق المسلمين المهدرة في الصين والهند وفلسطين». وقد حذرت كثير من المؤسسات البحثية الصينية من اختراق تنظيم داعش للمجال الحيوي للصين، ومن وجوده في دول مثل الفلبين وإندونيسيا وماليزيا والدول المحيطة بالصين. وفي ٨ ديسمبر ٢٠١٥م، بث «مركز الحياة للإعلام» الذي يعد الذراع الإعلامي للتنظيم داعش، عبر الإنترنت لأغنية باللغة الصينية بعنوان «أنا المجاهد»، يدعو فيها الصينيين للالتحاق بـ«جيش الخلافة» المزعوم. ويشير وو سايكي، مبعوث الصين الخاص للشرق الأوسط، في نوفمبر ٢٠١٤م، إلى وجود ما يُقارب ١٠٠ مواطن صيني –انضموا إلى تنظيم داعش في العراق وسوريا– يُحاربون في الشرق الأوسط أو يتدربون على القتال غالبيتهم من حركة تركستان الشرقية.

دول مجلس التعاون الخليجي عانت كثيرًا خلال السنوات الماضية من انتشار الفكر المتطرف استهدف تنظيم داعش وغيرها من التنظيمات الإرهابية لأراضيها، لذلك فإن كل طرف – الصين ودول الخليج– لديه مصلحة واضحة في توحيد الجهود والتعاون بشكل مؤسسي من خلال مكافحة الإرهاب والتطرف والتشدد بكافة أشكاله وتطويقه وتجفيف مصادر تمويله. وكما أكد الرئيس الصيني شي جين بينغ، في كلمته خلال قمة منظمة شنغهاي للتعاون في سبتمبر ٢٠١٤م، على ضرورة تنسيق الجهود لمواجهة «قوى الشر الثلاث: الإرهاب، والتطرف، والانفصالية».

رابعًا: التطلع لدور أكثر فاعلية في القضايا السياسية

في ظل التغيرات الكبيرة التي عصفت بمطقة الشرق الأوسط، خصوصًا بعد أحداث ما يسمى بـ «الربيع العربي» وانتشار الفوضى وتلاحق الأزمات، واندلاع الحروب الأهلية في عدة مناطق، وسياسات بعض الدول الإقليمية مثل إيران وسعيها إلى تكريس الفوضى من خلال تمويل ودعم وتسليح الميليشيات في المنطقة، وسياسات الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وتحول اهتمامها من منطقة الشرق الأوسط والتركيز على منطقة آسيا والمحيط الهادي في محاولة لمحاصرة نمو قوة الصين، والتي قد تؤثر بشكل كبير على أمن منطقة الخليج، فدول الخليج مطالبة أكثر من أي وقت مضى، بأن تسعى إلى بناء تحالفات إقليمية ودولية متعددة، وشراكات استراتيجية، خصوصًا مع الدول المؤثرة التي يهمها أمن منطقة الخليج واستقرارها كالصين. فلا بد لدول الخليج من السعي للتواصل الاستراتيجي والسياسي مع الصين، بطريقة تمكن دول المجلس من تسخير مصالح الصين المتنامية في المنطقة لخدمة القضايا السياسية التي تهم مصالحها وتسعى إلى تعزيز السلم والأمن في المنطقة. فالصين يمكن أن تلعب دورًا إيجابيًا في عدد من القضايا التي تهم دول الخليج، منها على سبيل المثال الأزمة مع إيران: فالصين ترتبط مع إيران بعلاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية وثيقة، كما أن بينهما تعاونًا كبيرًا في قطاع الطاقة ولعبت بكين دورًا فعالًا في الضغط على الولايات المتحدة وإيران من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي. وبالتالي فالصين يمكن أن تتولى مهمة إقناع إيران بانتهاج سلوك "أكثر مسؤولية" بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، واحترام سيادتها. كما يمكن للصين أن تلعب دور الوسيط بين دول الخليج العربية وإيران في بعض القضايا الخلافية كمسألة الجزر الإماراتية الثلاث (أبو

الصين تتعامل مع الدول بطريقة الصناديق المغلقة أي دولة ـ دولة

السعودية تصدر للصين ١,٦ مليون برميل نفط يوميًا وتمثل المملكة ٤٦٪ من إجمالي واردات الصين الخليجية

موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى). وكذلك الاضطلاع بدور أكثر إيجابية بخصوص الأزمة السورية والتي أصبحت أكبر أزمة إنسانية في العالم. فالصين دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن، وسياستها تجاه المسألة السورية كانت للأسف سياسة داعمة لنظام الأسد، فقد استعملت الصين حق الفيتو أربع مرات لإحباط وإفشال صدور قرارات عن مجلس الأمن، اثنان منها تدعوان إلى تنحي الرئيس بشار الأسد، وثالث طالب بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على النظام السوري، والرابع سعى إلى إفشال إحالة الملف السوري إلى محكمة الجنايات الدولية. وبالتالي يمكن لدول الخليج التأثير على الموقف الصيني للضغط على الأطراف المتضررة والمعيقة لحل الأزمة السورية. وكذلك لعب دور إيجابي في الأزمة اليمنية والسعي بتجاه تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦م، لإحلال السلام في اليمن وغيرها من القضايا التي تدعم أمن واستقرار المنطقة.

أمن واستقرار المنطقة مطلب ضروري لكي تحافظ الصين على مصالحها المتنامية هناك. وبالتالي فالصين لديها مصلحة واضحة في دعم أمن واستقرار منطقة الخليج في وجه التهديدات. ودول الخليج في الجهة المقابلة يجب التعامل مع الصين بجدية شديدة كما يحدث مع القوى الرئيسية الأخرى في العالم، كما أنها لن تجد مستهلك مماثل للصين مع توقعات ارتفاع حجم الطلب منها في السنوات القادمة. ●

* محلل سياسي وباحث في العلاقات الدولية

الهوامش

١ – فرانسيسكو كينتانا. موقع صحيفة الرياض. ٠٣ /١/ ٢٠١٤م
٢ – كارن أبو الخير. آسيا وملامح نظام عالمي جديد – مجلة السياسة الدولية. مجلة السياسة الدولية.
٣ – محمود خليفة جودة محمد. أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته ١٩٩١م – ٢٠١٠م. المركز الديمقراطي العربي
٤ – موقع أرقام. ٢٠١٦/٠٢/٠١
٥ – أحمد طاهر. أمن الطاقة.. بين إغلاق مضيق هرمز ومشروع قناة الحجاز. مجلة آراء حول الخليج .
٦ – علي حسين باكير. تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: "ملقا" نموذجًا. مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٤/٠٦/٠٩
٧ – أحمد دياب. «داعش» في الصين.. وتوقعات بعمليات إرهابية ببكين. مجلة المجلة. ٢٠١٦/٠١/٢٠
٨ –جريدة اخبار الخليج البحرينية. ٢٠١٦/٠١/٠٣.
٩ – صحيفة الرياض. ٢٠١٤/٠١/٠٣
١٠ – صحيفة الاقتصادية السعودية . ٢٠١٥/٠٤/٣٠
١١ – صحيفة الوسط البحرينية . ٢٠١٤/٠٧/٠٦
١٢ – صحيفة الوسط البحرينية . ٢٠١٣/١١/١٧
١٣ – يسرا الشرقاوي. التوجهات التصالحية للسياسة الخارجية الصينية. المركز الاقليمي للدراسات الاقليمية . ٢٠١٥/٠٢/١٤
١٤ – جريدة الحياة. ٣١/ ٠٨/ ٢٠١٤
١٥ – وليد خدوري. نفط المنطقة واستهلاك الصين. جريدة الحياة. ٠٤/ ٠٥/ ٢٠١٤
١٦ – صحيفة الرياض. ٢٠١٣/٠٨/١٩
١٧ – CNBC العربية . ٢٠١٤/٠٩/٠٦
١٨ – نايف علي عبيد. العلاقات الخليجية – الصينية: مجالات وآليات التعاون. مجلة آراء حول الخليج .
١٩ – مجلة الخليج الجديد. ٢٨-٠٢-٢٠١٦
٢٠ – صحيفة الشرق الأوسط. ٢٠١٤/٠٣/٢١
٢١ – صحيفة الرياض. ٢٠١٤/٠٧/٣١
٢٢ – مايكل سينغ. تواجد الصين العسكري في الخليج. معهد واشنطن. ٢٠١٤/٠٩/٢٦
٢٣ – أيمن علي. فرصة للصين لدخول أكبر في قطاع الطاقة السعودي. جريدة النهار اللبنانية. ٢٠١٦/٧/٣
٢٤ – جريدة الجريدة . ٢٠١٢/٠٧/٢٢

العلاقات العسكرية الصينية ـ الخليجية:

تعاون دون شراكات استراتيجية دفاعية أو تصنيع عسكري

تشهد الفترة الأخيرة اهتمامًا متزايدًا من الصين بمنطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وبصورة غير مسبوقة، وقد انعكس ذلك في زيادة الحضور الصيني في قضايا المنطقة، واتخاذ مواقف ومبادرات لم تعهدها الدبلوماسية الصينية في السنوات السابقة.

د. محمد مجاهد الزيات*

وفي الحقيقة فإن الحركة الدبلوماسية الصينية مؤخرًا تكشف بوضوح أن أهمية منطقة الخليج بالنسبة للصين لا ترتبط فقط بكون دولها سوقًا رائجة للصناعات الصينية، إلا أن هذا الاهتمام يرتبط بمصالح أخرى سياسية وعسكرية، ومحاولة تأكيد النفوذ السياسي، ومزاحمة الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبي ذات الاهتمام والنفوذ في المنطقة وذلك لتأكيد قدراتها كلاعب إقليمي ودولي مؤثر وكسب ثقة الدول المؤثرة والقوية في المنطقة لضمان المحافظة على المصالح الصينية خاصة تأمين تدفق البترول.

وقد بدأت الصين في الفترة الأخيرة تعطي اهتمامًا بمسار التعاون العسكري مع دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك مع إيران بل أن هذا الاهتمام بدأ يتوسع ليشمل دولاً في الجوار الجغرافي لمنطقة الخليج مثل جيبوتي وبعض دول القرن الأفريقي، الأمر الذي يثير الكثير من التساؤلات حول الطموح العسكري الصيني، والموقف الصيني من قضايا الأمن والاستقرار في المنطقة، والقدرات العسكرية الصينية ومدى قدرة الصين على الانخراط العسكري في المنطقة.

وتسعى هذه الدراسة إلى إيضاح القدرات العسكرية للصين، وما وصلت إليه برامج التصنيع العسكري الصيني، وهل يمكن أن يوفر ذلك بديلاً لدول الخليج لتعاون عسكري، ومدى تأثير ذلك على المواقف الصينية من قضايا المنطقة، وتحديات التعاون العسكري الصيني مع إيران على التعاون العسكري الصيني مع دول الخليج العربية.

أولاً: مدخل حول القدرات الاقتصادية الصينية:

بدايةً لا يمكن الحديث عن القدرات العسكرية قبل الإشارة إلى القدرات الاقتصادية للصين التي حرصت خلال السنوات الأخيرة على تنمية القدرات الاقتصادية وتحقيق قفزات نمو غير مسبوقة مع تأخير الدخول في المنافسة على المستوى العسكري مستفيدة في ذلك من الدرس السوفيتي والسباق الذي حدث بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وأدى إلى جانب عوامل أخرى إلى انهيار الاتحاد السوفيتي.

وظل الاقتصاد الصيني يتصدر الاقتصاديات العالمية فيما يتعلق بمستوى ونسبة النمو الاقتصادي لسنوات طويلة، إلا

الصين لم تتفهم القلق الخليجي من قضايا سوريا واليمن والدور الإيراني في إثارة نزعات مذهبية تهدد أمن هذه الدول والمنطقة

أن الفـترة الأخـيرة وفي ظـل ما يشهـده العالم من ركـود وتراجع اقتصادي، بدأ الاقتصاد الصيني يعاني نوعًا من التراجع وهو ما دفع القيادة الصينية إلى النظر في إعادة هيكلة الاقتصاد للتوافق مع المتغيرات الاقتصادية العالميـة، ومن مظاهر تراجع الاقتصاد الصينـي بلوغ نسبة العجز ٣٪ بزيـادة ٥٦٠ مليار يوان (٧٨ مليار يـورو) عن عام ٢٠١٥م، وانخفاض نسبة النمو السنوي إلى ٦,٩٪ خـلال عـام ٢٠١٥م، بينمـا كان المستهدف تحقيـق ٧٪ وتعد هذه النسبـة هي الأدنى في معدلات النمـو الصينية منذ ٢٥ عامًا، كما توقع صنـدوق النقد الدولي انخفاض معـدل النمو في الصين إلى ٦,٣٪ خلال عام ٢٠١٦م.

وارتباطًـا بذلـك، أعلنـت الحكومـة الصينيـة يـوم ٥ مارس الجـاري عـن خطـة جديـدة لإعـادة هيكلـة الاقتصـاد الصيني الذي يعد ثـاني أكبر اقتصاد في العالم بسبـب التراجع في معظم القطاعـات الاقتصادية والـذي أثر بالسلب على معـدلات النمو، وتتضمـن الخطة الخمسيـة الجديـدة (٢٠١٦-٢٠٢٠م) بصورة أساسيـة هيكلـة الأصـول المملوكـة مـن الدولـة، والتركيـز على تطوير الصناعات العسكريـة وزيادة الاستثمارات في التكنولوجيا العسكرية المتطورة لفتح مجالات تصدير عسكرية يمكن أن تعوض تراجع بعض مجالات التجارة الخارجية.

ثانياً: القدرات العسكرية الصينية:

انطلاقـاً من القدرات الاقتصاديـة، من الواضح أن الصين تفرض نفسها حالياً بكل قوة على الساحة العسكرية للعالم، حيث يتـم تصنيف الجيش الصيني على أنـه ثالث أقوى جيوش العالم بعـد كل مـن الولايات المتحـدة وروسيا، كما تعد ثـاني أكبر دول العالم من حيـث الإنفاق العسكري، إذ تبلـغ قيمة ميزانية وزارة دفاعهـا حـوالي ١٤٥ مليـار دولار. وبينما يعتقد بعض المحللين أن الصـين تقـوم في المجـال العسكري بمـا قامت بـه في المجال الاقتصادي، وهـو "التحديث الصامـت" و"النمو التدريجي"، تعلن الصـين دائمًا أنها تحافظ على الحـد الكافي للدفاع فقط، وعلـى الرغم من ندرة قيامهـا باستعراضات تجريبية لقدراتها، لكنهـا لا يمكنها ان تنفي أنها تقـوم بعملية بناء عسكري متقدمة وسريعة.

ويبدو الوضـع العسكري الصيني محيرًا إلى حد كبير، فعلى الرغم من أن عمليات تطوير القوة العسكرية الصينية تثير نوعًا مـن القلق لدى الدول المحيطة بها في أقاليـم جنوب آسيا وشرق آسيـا، إضافة إلى الدول ذات المصالـح والأساطيل والقواعد في تلك المنطقة، فإن التحركات العسكرية الفعلية لها تبدو محسوبة بدقـة، على نحو لا تظهر فيه الصين وكأنهـا راغبة في استخدام قوتهـا المسلحة فعليًـا ضد الأطراف الأخـرى المناوئة لها. كما لا يبدو في إطارهـا أن التصريحات الرسمية تعبر عن استراتيجية هجوميـة أو نوايـا حـادة، بدرجة يمكن اعتبـار الصين معها من جانب أطراف الإقليم خطرًا مباشرًا أو عاجلا.

وفي هـذا الإطار، وبعيـدًا عن النظريـات الخاصة بالصعود

الصيني، يصعب تصور أن السلوكيات التسليحية، والتصريحات التهديدية من جانب الصين، يمكن أن تقود إلى وقوع حرب، وإنما يمكـن أن تتسبب في حالة من حالات عدم الاستقرار الإقليمي في المناطـق المحيطة بالصين، مـع تدعيم التوازنـات الحالية فيها، والتـي تقوم على شبكة من التحالفات الاستراتيجية بين الولايات المتحـدة وكل من الهنـد واليابان وكوريا الجنوبيـة وتايوان، على نحـو قد يـؤدي إلى حالة مـن الحرب الباردة، التـي لا تصل إلى الصدام المباشر.

وفي إطـار الإشـارة إلى طبيعة وحجم هذه القـدرات، تشير التقديـرات الأمريكية – بحسب تقاريـر وزارة الدفاع الأمريكية – إلى أنـه يأتـي علـى رأس القـوة العسكرية للصـين الصواريخ الباليستيـة متوسطـة المدى والقـادرة على إصابـة أهداف برية وبحريـة، والغواصـات القتالية الجديدة، وامتـلاك نظم تسليح وتكنولوجيـات متقدمة في مجـال الدفاع الجـوي، بالإضافة إلى حيازة طائـرات مقاتلة حديثة، والقيام ببنـاء حاملات طائرات متطورة بقدرات ذاتيـة وبميزانيات عسكرية متزايدة، وبناء قوة بحرية قادرة على العمل عبر البحار، على مسافات أبعد مما كان متصـورًا تقليديًا بالنسبة لها، والقيـام بتطوير أنظمة صاروخية متقدمـة لاستهـداف الأقمـار الصناعيـة العسكريـة، وأنظمـة صاروخية مضادة للصواريخ العابرة للقارات، وأنها تقوم بتوسيع نطـاق تحالفاتها العسكرية الخارجيـة في منطقة جنوب وجنوب شـرق آسيا، المحيطـة بالهند، والقريبـة من تايـوان، بالإضافة إلى احتمـالات قيامها بالحصول علـى تسهيلات عسكرية خارج المنطقة الآسيوية من الأساس، في إفريقيا تحديدًا.

وتحتل الصين المركـز الأول في العالم من حيث إجمالي عدد الجنود في الخدمة، حيث يصل تعـداد القوات المسلحة الصينية إلى حـوالي ٢,٥ مليـون جنـدي نشـط، ولا تأتـي أهميـة القوة العددية من حجم القوات النظامية فقط، فالقوة البشرية المؤهلة للخدمـة العسكرية في الصـين، من الرجال فقـط، تتجاوز ٣٠٠ مليون نسمة، يصل منهـم نحو ٩ ملايين سنويا إلى سن التجنيد الإجبـاري. كمـا تحتل الصين المركـز الخامس عالميـا من حيث جنود الاحتيـاط، حيث يوجد ٢,٣ مليون جنـدي احتياط، وذلك من بين إجمالي عدد السكان في الصين البالغ مليار و٣٥٦ مليون نسمـة. وعلى الرغم من أن مسألـة الأعداد قد فقدت الكثير من تأثيراتها في ظل تطور نظـم التسليح الحديثة، واعتماد الجيوش علـى القوات الجوية، وفي ظل وجود الأسلحـة النووية، فإن القوة العددية للجيش الصيني لا تزال موضع اهتمام.

وقـد أعلن الرئيـس الصيني في سبتمـبر ٢٠١٥م، عن عزم بـلاده تقليص أعـداد الجيش الصينـي بعـدد ٣٠٠ ألف جندي خـلال الفـترة المقبلة وذلـك كتقليـص للنفقات الباهظـة التي تتحملها الموازنة الصينية في هذا الشأن.

وتعد الصين ثاني أكبر دولة في العالم من حيث إجمالي عدد الدبابـات التـي تملكها بإجمـالي ٩١٥٠ دبابة، وتأتـى في المركز الخامـس عشر عالميًا من حيث أعداد العربات العسكرية برصيد ٤٧٨٨ عربـة، كمـا تأتى في المركز الثاني بالنسبـة للقوة المدفعية المسحوبـة يدوياً، حيث تملك ٦٢٤٦ قطعة منهـا، وتقع في المركز الثالـث عالميًا من حيث منصات إطـلاق الصواريخ، حيث تملك ١٧٧٠ منصة.

كمـا تحتـل الصين المركـز الثالـث عالميًا من حيـث إجمالي الطائرات الحربية، حيث تملك ٢٨٦٠ طائرة من مختلف الأنواع ولمختلف الاستخدامات، وتأتى في المركز الثاني من حيث إجمالي الطائرات المقاتلة والاعتراضية، حيث تملك ١٠٦٦ طائرة.

وتأتـي الصـين في المركـز الثاني عالميًـا بالنسبـة للأسطول البحـري، حيـث تملـك إجمـالي ٦٧٣ قطعـة بحرية، مـن بينها حاملـة طائرات، و٤٧ فرقاطة حربيـة، و٢٥ مدمرة، و٢٣ سفينة حربية كورفيـت، وتقع في المركز الثالث عالميًـا بالنسبة لإجمالي عـدد الغواصات حيث تملك ٦٧ غواصة، وتمتلك عدد من السفن الحربيـة المتطورة يأتي على رأسها «لوياغ ٣» والتي لديها القدرة على إطلاق صواريخ كروز بعيدة المدى والمضادة للسفن.

وتملـك الصين ثلاث سفـن ناقلة للجنود مـن النوع (٠٧١) والتـي يطلق عليها لقب "التمساح البحـري" نظراً لقدرتها على نقل وإنزال الجنـود البحريين على الشواطئ المعادية. كل سفينة مـن هـذه السفن يمكنها أن تنقـل حمولة تقدر بحـوالي ٢٠ ألف طـن ويبلغ طولها ٧٠٠ قدم تقريباً وتستطيـع نقل كتيبة كاملة ما بـين ٤٠٠ – ٨٠٠ جنـدي. كمـا تملك هذه السفينـة أيضاً مهبط طائـرات يسع طائرتي نقل هليكوبتر، كما تملك حظيرة طائرات تتسع لأربعة طائرات هليكوبتر ناقلة.

وفيمـا يتعلق بصناعة السـلاح، تمكنت الصـين مؤخراً من

تنحصر العلاقات الصينية ـ الخليجية في الاقتصاد ويظل التعاون العسكري هامشيًا ويهم بكين إمدادات الطاقة وتسويق منتجاتها

بكين تجري «التحديث الصامت» وبناء عسكري متقدم فيما تعلن المحافظة على الحد الكافي للدفاع مع ندرة استعراضات

تطويـر عدد مـن الأسلحة المميـزة والتي تعطيها قـدرات كبيرة في حالـة اندلاع حـرب، وتشـير التقارير المتخصصـة في شئون التسلـح إلى أن تنامـى الصناعة العسكريـة في الصين سيمكنها خـلال العقديـن القادمـين مـن أن تمثل تحديـاً قويـاً لصناعة السـلاح الأمريكية، ومن بين الأسلحة التـي تتفوق فيها الصين، الصواريـخ والتي يأتي على رأسها الصواريخ الباليستية المضادة للسفـن متوسطة المدى من نوع(DF-21D) والذي يلقب بـ "قاتل حامـلات الطائـرات" ويبلـغ مـداه أكـثر مـن ١٥٠٠ كيلومـتر، وتستخدمـه الصـين حالياً كسـلاح ردع ضد حامـلات طائرات الولايات المتحدة في منطقة المحيط الهادي.

وتعكـف الصـين حاليـاً على تصنيـع أولى مقاتـلات الجيل الخامس والتي تطلق عليها اسم (CHENGDU J-20 FIGHTER) وهي طائرة حربية مزودة بمحركين من النوع بعيد المدى والسريع والتـي يمكنهـا الطيران علـى مستويـات منخفضة مـع إمكانية التخفـي عـن الـرادارات، ومـن المخطط دخـول هـذه الطائرة الخدمة عام ٢٠٢٠.

كما قامت الصين بتصنيع مضـادات الأقمار الصناعية من خـلال تطوير صاروخ مشتق من (DF-21) يدعى (SC-19)وهو صاروخ باليستي محمل بما يسمى مركبة قتل الطاقة (KT-2)، هـذا الصاروخ يمكـن أن يتم إطلاقه للفضـاء وتوجيهه بالأشعة تحت الحمراء. ورغم أن هذا الصاروخ لا يحمل متفجرات، لكنه يستطيع تدمير الأقمار الصناعية عبر الاصطدام بها فقط.

وتقوم الصين بتطوير أسلحة الطاقة الحركية، وأشعة الليزر عالية الطاقة، وأسلحـة الميكروويف عالية الطاقة، وأسلحة حزم الجزيئـات، وأسلحـة النبضـات الكهرومغناطيسيـة، كما تتفوق الصناعـة الصينيـة في مجـال حامـلات الطائـرات ومقاتلات الشبح.

وتحتـل الصين المرتبة الثالثة عالمياً من حيث الدول المصدرة للسـلاح بواقـع ٥,٩٪ مـن حجـم الصـادرات العالميـة وذلـك خـلال الفترة من عـام ٢٠١١ م، وحتى عـام ٢٠١٥م، والملاحظ هنـا حـدوث طفرة كبيرة في الصـادرات الصينيـة، حيث زادت الصـادرات ٨٨٪ خلال الفـترة مـن (٢٠١١-٢٠١٥م) عنها في الفترة مـن (٢٠٠٦-٢٠١٠م) والتي كانت الصـادرات الصينية فيهـا تمثل ٣,٦٪ من حجم الصادرات العالمية. وصدرت الصين أسلحـة إلى ٣٧ دولة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥م)، وقد ذهبت الغالبيـة العظمى من هذه الصادرات (حوالي ٧٥٪) إلى دول في آسيا وأوقيانوسيا.

ورغـم الإنتـاج العسكري الصينـي المتطـور، إلا أنها لا تزال تسـتورد الأسلحة، حيث تقع الصين في المرتبـة الثالثة عالمياً من حيـث الدول المستوردة للسلاح بواقـع ٤,٧٪ من حجم الواردات العالمية وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١١م، وحتى عام ٢٠١٥م. والملاحـظ هنـا أن الصـين أصبحت أقـل اعتماداً علـى واردات الأسلحة، حيث انخفضت وارداتها من الأسلحة بنسبة ٢٥٪ خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥م) عنهـا في الفترة من (٢٠٠٦-٢٠١٠م) والتـي كانت تستورد خلالهـا ٧,١ من الـواردات العالمية، وذلك بعدما تنامت قدراتها الإنتاجية والتصنيعية للأسلحة المتطورة.

كمـا لا تزال تعتمد الصين بشكل جزئـي على استيراد بعض الأسلحـة الرئيسيـة، بمـا في ذلك الطائـرات الكبـيرة والنقل، وطائـرات الهليكوبتر، ومحركات للطائرات، والمركبات والسفن. وقـد شكلـت محـركات الطائرات ٣٠٪ مـن الـواردات الصينية خـلال الفـترة(٢٠١١-٢٠١٥م)، وقد وقعـت الصين خلال عام ٢٠١٥م، علـى طلبات لشراء أنظمة دفاع جوي و٢٤ طائرة مقاتلة من روسيا. وتستورد الصين حوالي ١١٪ من الصادرات الروسية للأسلحـة، وبذلك تعد ثاني أكبر مستـورد من روسيا بعد الهند، وبمـا يمثل ٥٩٪ من الواردات الصينية من الأسلحة. كما تستورد حـوالي ١٣٪ مـن الصـادرات الفرنسية مـن الأسلحـة، وبذلك تعـد ثاني أكبر مستـورد من فرنسا بعد المغـرب، وبما يمثل ١٥٪ من الـواردات الصينية من الأسلحة. وتأتـي في مقدمة الأسلحة والمعـدات التـي تستوردهـا الصين محـركات الديـزل الأوروبية المتقدمـة مـن أجـل السفـن الحربيـة الصينيـة، وتصميمـات المروحيـات العسكريـة مـن يوروكوبـتر الأوروبيـة، والمروحيـات والغواصـات المضـادة للسونار مـن فرنسا، وقـوارب الصواريخ الأسترالية المتقدمة، وتكنولوجيا الصواريخ والليزر الإسرائيلية.

ثالثاً: العلاقات العسكرية بين الصين ودول الخليج:

تتسـم العلاقات العسكرية بين الصـين ودول مجلس التعاون الخليجي بالمحدودية، ولطالما كانت دول مجلس التعاون الخليجي تـرى أن هناك مشكلة في العلاقـات الوثيقة بين الصين وطهران، حيـث غالبـا ما كانـت دول الخليـج تشتبـه في النوايـا الصينية تجـاه الحرص علـى إقامة علاقات مـع طهـران، لاسيما مع نمو

العلاقات الصينية الإيرانية عبر العديد من المجالات، بما في ذلك تكنولوجيا التسلح والطاقة. وطالما كانت دول الخليج تفضل تعزيز تعاونها العسكري مع الولايات المتحدة وأوروبا عن الصين، ويبدو أن هذا التفكير لا يزال حاكما إلى اليوم وذلك في ضوء استمرار وجود رؤى خليجية ترى أن الصين تهدد دول الخليج بتعزيز تعاونها العسكري مع إيران، بالإضافة إلى رؤيتها أن تكنولوجيا التصنيع العسكري الصيني لا تتماشى مع متطلبات دول الخليج من السلاح.

ويمكن رصد محدودية التعاون العسكري بين دول الخليج والصين، في ضوء ضعف المؤشرات الدالة على ذلك، وأبرزها قيام الصين ببيع دفعة من الصواريخ الباليستية متوسطة المدى من طراز css-٢ (حوالي ٦٠ صاروخ) إلى المملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٨م، وحافظت هذه الصواريخ على وجود عدد من الفنيين الصينيين في المملكة وتم عرضها بشكل بارز خلال مناورات السيف العسكرية في عام ٢٠١٣م، وكذلك خلال عرض عسكري سعودي في مايو ٢٠١٤م. كما قامت الصين ببيع دفعة إضافية من الصواريخ متوسطة المدى خاصة صواريخ DF-٢١ للسعودية خلال عام ٢٠٠٧م. وفي مارس ٢٠١٠م، رست سفن صينية في ميناء زايد في دولة الإمارات للمشاركة في عمليات لمكافحة القرصنة في خليج عدن. بالإضافة لذلك تستخدم كلاً من السعودية والإمارات طائرات بدون طيار صينية الصنع في العملية العسكرية الجارية حالياً في اليمن ضد الحوثيين.

الصين ثاني أكبر دول العالم في الإنفاق العسكري بقيمة ١٤٥ مليار دولار

المدخل النفطي في العلاقة الصينية الخليجية:

إن أساس العلاقة الصينية الخليجية كان ولا يزال يقوم بصورة أساسية حول النفط، فعلى سبيل المثال تعد المملكة العربية السعودية أكبر مورد للصين من النفط الخام، وذلك بعدما زاد الطلب الصيني على الطاقة بشكل كبير خلال العقدين الماضيين حيث نما اقتصادها بوتيرة سريعة، وتقدر وكالة الطاقة الدولية أن واردات الصين من الشرق الأوسط ستتضاعف تقريبا بحلول عام ٢٠٣٥. كما تمتد علاقات الطاقة السعودية الصينية إلى مجالات أخرى تشمل الاستثمارات السعودية الكبيرة في المصافي الصينية والشركات الصينية المساعدة في تطوير معامل التكرير الخاصة وحقول الغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية مثل شركات سينوبك وبتروتشاينا ويونان.

وفي ضوء ذلك تنحصر العلاقات الصينية الخليجية بصورة أساسية في المجالات الاقتصادية ويبقى التعاون العسكري بين الجانبين هامشيًا، لأن ما يهم الصين بصورة أساسية من دول الخليج هو ضمان وجود إمدادات آمنة للطاقة، وتنويع أسواق منتجاتها. وبالتالي يبقى التعاون الاقتصادي محرك أكثر قوة من التعاون العسكري في معادلة العلاقات الخليجية الصينية.

وفي الفترة الأخيرة، انتقلت العلاقات العسكرية بين الصين ودول الخليج تدريجيًا من الحذر إلى قدر من المشاركة، وذلك بهدف زيادة الروابط مع الصين والسعي لإعادة التوازن مع إيران بهذا الخصوص. وسعت دول الخليج في ذلك إلى استغلال نقطة أن إجمالي التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي ككل، وبين الصين تفوق بأربعة أضعاف إجمالي التجارة الصينية الإيرانية. ويرتبط بهذا الأمر توقيع اتفاق شراكة استراتيجية بين الصين والسعودية في ٢٠ يناير ٢٠١٦ شمل التعاون في مجالات الفضاء وإطلاق الأقمار الاصطناعية والاستخدام السلمي للطاقة النووية والطاقات الجديدة.

رابعاً: العلاقات العسكرية بين الصين وإيران:

يعد التعاون العسكري أحد الجوانب المهمة في العلاقات الصينية الإيرانية، ولعل ما تسبب في قلق دول مجلس التعاون الخليجي في البداية هو نمو تجارة الأسلحة الصينية مع إيران. فمنذ أوائل الثمانينيات، شملت تجارة الأسلحة الصينية مع إيران توفير الآلاف من الدبابات والمركبات المدرعة وقطع المدفعية والمئات من صواريخ أرض جو وصواريخ جو-جو وصواريخ كروز والصواريخ الباليستية، وكذلك الآلاف من الصواريخ المضادة للدبابات. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت الصين إيران في تطوير وتحديث قدراتها وصناعاتها العسكرية من خلال توفير الخبرة العلمية والتعاون التقني ونقل التكنولوجيا خاصة في فترة العقوبات المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووي والذي فرض على الصين وقف إمدادات الأسلحة لإيران.

ويوجد تعاون جوي بين الطرفين، فخلال عام ٢٠١٠ م، قامت طائرات صينية بالتزود بالوقود في إيران وهي في طريقها إلى تدريبات في تركيا، وكانت تلك أول زيارة تقوم بها طائرات حربية أجنبية لإيران منذ ثورة عام ١٩٧٩م.

كما يوجد تعاون بحري مكثف بين البحرية الصينية والبحرية الإيرانية، حيث أنه خلال عام ٢٠١٤ م، رست سفينتان حربيتان صينيتان (مدمرة الصواريخ «تشانغتشون» وفرقاطة الصواريخ "تشانغتشو») بميناء بندر عباس الإيراني للمشاركة في مناورات بحرية مشتركة مع القوات البحرية الإيرانية مشتركة في الخليج، وكانت هذه أول زيارة تقوم بها سفن حربية صينية إلى إيران.

وقام أدميرال البحرية الصينية بزيارة إيران في أكتوبر ٢٠١٥م، والتوقيع خلالها على مذكرة تفاهم للتعاون في مكافحة الإرهاب والحرب السيبرانية وتقاسم المعلومات الاستخبارية. ويُضاف إلى ذلك كثرة الزيارات المتبادلة من الوفود العسكرية بين البلدين بالإضافة إلى تدريب الكوادر البشرية.

خامساً: الموقف الصيني من بعض قضايا المنطقة:

يمثل الموقف الصيني من قضايا المنطقة أحد التحديات التي تواجه التطور الإيجابي للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين وتمثل أيضاً تحدياً في نفس الوقت للطموح الصيني لزيادة الحضور والنفوذ في منطقة الخليج بصورة كبيرة، ففيما يتعلق بالموقف الصيني من التطورات السورية، ورغم أن هذا الموقف قد تطابق في جانب كبير منه مع الموقف الروسي، إلا أنه لم يصل إلى درجة التحالف أو الصياغة المشتركة لسياسات البلدين تجاه تلك التطورات، وإن كان هذا الموقف قد اقتصر على استخدام حق الفيتو لمنع قرارات أو توجهات للولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي للضغط على النظام السوري ومحاصرة الدور الروسي في سوريا وممارسة ضغوط دولية متزايدة لمساندة المعارضة السورية، إلا أنه من الملاحظ كذلك أن الموقف الصيني قد استهدف توجيه رسالة للولايات المتحدة الأمريكية تشير إلى حرص الصين على استثمار المتغيرات الجديدة في النظام الدولي والتأكيد على أن الصين تسعى لامتلاك أدوات تتيح لها القدرة على تحريك الأحداث الإقليمية والدولية ومستثمرة في نفس الوقت سياسة الرئيس أوباما عدم التورط في قضايا المنطقة ودفع تلك الإدارة للتعامل مع الصين كطرف دولي مؤثر.

ولا شك أن مجمل ما سبق قد رتب سلبيات كبيرة على علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع الصين التي لم تقتنع بأية مبررات لهذا الموقف، ورأت فيه ليس فقط تقارباً مع الموقف الروسي أو مساندة لنظام بشار الأسد الذي تتضاءل لديه المصالح الصينية قياساً بمصالحها لدى دول مجلس التعاون الخليجي، بل ترى تلك الدول أن ذلك الموقف الصيني يتضمن موقفاً مساندا لإيران على المستوى الإقليمي وهو ما يتيح لها نفوذاً مؤثراً على حساب نفوذ وحضور الدول الخليجية.

كما أن الموقف الصيني من الأزمة اليمنية كان ولا يزال باهتاً وغير فعال أو حاسم ولم يتجاوب مع القلق السعودي أو الخليجي بصفة عامة من التحرك الإيراني المساند للحوثيين والساعي لإثارة نزعات مذهبية ومحاولة اختراق الأمن القومي السعودي، الأمر الذي يعني في النهاية أن الموقف الصيني من القضيتين السورية واليمنية لم يتفهم طبيعة القلق الخليجي ومدى ما تمثله تطورات القضيتين والدور الإيراني في كل منهما وما ارتبط به من إثارة لنزعات مذهبية لا يهدد فقط سياسة دول مجلس التعاون الخليجي ورؤيتها لمستقبل الأوضاع في كل من سوريا واليمن، ولكن يهدد الأمن القومي لتلك الدول والأمن والاستقرار في المنطقة بصفة عامة حسب رؤية دوائر صنع القرار في هذه الدول.

هكذا نرى أن تعدد التحديات المرتبطة بممارسات الدبلوماسية الصينية اتجاه قضايا المنطقة يعد تحدياً كبيراً سوف يحول دون كسب الصين لثقة وود دول مجلس التعاون الخليجي، كما أن تأرجح السياسة الصينية ومحاولتها ترضية إيران على حساب مصالح دول الخليج سوف يكون لها مردوداً سلبياً كبيراً.

الصين الأولى عالميًا في عدد الجنود والثانية في الدبابات والثالثة في منصات الصواريخ

خاتمة:

هكذا نرى أن الصين التي تسعى لتثبيت نفوذ استراتيجي وسياسي في منطقة الشرق الأوسط، ومنطقة الخليج بصفة خاصة، وتسعى للانتشار في الدوائر المحيطة بالمنطقة، لا تتخذ المواقف السياسية التي تساعد على ذلك، ولا تزال الدبلوماسية الصينية تتأرجح دون اتخاذ مواقف أكثر حسماً فهي تسعى لكسب ود دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك إيران. وعلى مستوى التعاون العسكري يمكن القول أن الصين لا تمتلك القدرات اللازمة لمزاحمة الدول المصدرة للسلاح لدول الخليج، بل أن الواردات العسكرية لدول الخليج من الأسلحة المتطورة لا تتوافر لدى الترسانة العسكرية ومؤسسات التصنيع العسكري الصيني، التي لا تزال تستورد الأسلحة الأكثر تطورًا من الخارج، كما أن التعاون العسكري الصيني مع إسرائيل، وكذلك التصنيع العسكري المشترك الذي تسعى إليه إيران مع الصين يمثل قيدًا كبيرًا على أي تعاون عسكري بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، وسوف يبقى هذا التعاون في مستوياته الحالية دون الدخول في شراكات استراتيجية دفاعية أو تعاون عسكري أو تصنيع استراتيجي، وإن كان ذلك سيظل مرهونًا كذلك بمدى تقارب المواقف الصينية من قضايا المنطقة مع رؤية دول الخليج بخصوصها، وسوف يبقى كذلك التعاون في مواجهة الإرهاب أو تبادل المعلومات الاستخبارية مجالاً متاحًا للتنسيق بين الطرفين مستقبلاً.

* مستشار المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية

العلاقات الصينية - العربية في ظل المتغيرات الدولية:

التعاون وفق المبادئ السلمية الخمسة.. وتأجيل الصراعات

العلاقات الصينية العربية ركن مهم من أركان العلاقات الدولية في هذه المرحلة من تاريخ البشرية، وترجع أهمية تلك العلاقات لثلاثة عوامل

- الأول: الصعود السلمي للصين بسرعة مذهلة خاصة في الفترة من ١٩٧٨م، حيث أصبحت الدولة الثانية في العالم من حيث حجم الاقتصاد بل ويتوقع لها أن تكون الدولة الأولى في حدود عام ٢٠٣٠م.

- الثاني : جاءت اكتشافات النفط ثم الغاز وسعي العالم العربي للتقدم والنهوض فتحول العالم العربي بوجه عام ومنطقة الخليج العربي بوجه خاص إلى نهوض اقتصادي وتجاري وعلمي وأصبحت منطقة الخليج العربي محورًا رئيسًا من محاور الطاقة العالمية والاقتصاد في العالم وطرق المواصلات وحققت المنطقة الخليجية صعودًا سلميًا على غرار الصعود السلمي للصين

- الثالث: التغيرات في السياسة العالمية من عالم الصناعة التقليدية إلى صناعة المعلومات والمعرفة من ناحية وبروز ظاهرة العولمة نتيجة الترابط العالمي.

د. محمد نعمان جلال*

ولقد واجهت كل من الصين والعالم العربي تحديات خطيرة منذ صعودهما وتجلى ذلك في فكر علماء بارزين ونظرتهم للعالم العربي وللصين بمنظور استعماري. ولهذا كتب الأمريكي صامويل هنتنجتون مقاله عن صراع الحضارات الذي نشره في مجلة Foreign Affairs ثم حوله إلى كتاب أصبح المرجع الرئيسي للفكر الاستعماري الجديد حيث تناول الحضارات عبر العصور وخلص إلى أن ثمة حضارتين عصيتين على الانكسار الكامل والزوال هما الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الصينية، ومرجع ذلك الهوية الوطنية العميقة الداعية للتماسك لدى هاتين الحضارتين؛ ومن ثم فإنهما تمثلان تحديين خطيرين أمام الحضارة الغربية في سعيه لتكون الحضارة الغربية هي العالمية، وعلى غرار هذا الفكر نشر المفكر «برنارد لويس» الأستاذ بجامعة برنستون الأمريكية الذي ينشر آراءه ضد الإسلام والعرب ويشوه صورتهم و تاريخهم، ثم أخذ منهم السياسيون الغربيون هذا الفكر لتحويله لتدمير الحضارتين الصينية والعربية الإسلامية.

ومن هنا نتناول الدور المستقبلي للصين، وطبيعة العلاقات العربية ــ الصينية المستقبلية والتحديات التي تواجهها وكيفية تجاوزها والمزايا التي يحققها كل من الطرفين من توثيق علاقتهما الثنائية وفي الإطار الجماعي ومدى إمكانيات مشاركة الصين في أمن منطقة الخليج.

أولاً الدور المستقبلي للصين في السياسة الدولية وتطلعاتها

يمكن تحليل نظرة الصين للعالم المعاصر في ضوء ثلاثة اعتبارات:

- الأول: حضارة الصين العريقة باعتبار الصين أطلقت

تصور الصين لأمن دول الخليج يعتمد على مفهوم الأمن الإقليمي لارتباطها بإيران وتركيا وأثيوبيا

على نفسها اسم الدولة المركزية وهذا معنى كلمة الصين باللغة الصينية zhonggou أي الدولة المركزية أو الوسطى.

– الثاني: قوة الصين الصاعدة اقتصاديًا وعلميًا وتكنولوجيًا.

– الثالث: الاعتبار العقلاني في التطور العالمي المعاصر القائم على عدة ركائز في مقدمتها ما يلي:

• الركيزة الأولى: العلوم والتكنولوجيا والتحول للثورة المعرفية الرقمية وصناعة المعرفة باعتبارها تعبيرًا عن التطور الاقتصادي الأحدث في العالم،

• الركيزة الثانية: مستمدة من الحضارة الصينية العريقة على مبدأ الوحدة منذ أن توحدت الصين كدولة عام ٢٢١ ق م، وما زال هو المبدأ الأسمى في الصين سواء الصين الأم Mainland أو تايوان كلاهما يؤمن بوحدة الصين وإن اختلفت النظم والأفكار والوسائل.

• الركيزة الثالثة: مستمدة من التراث الصيني وهو مبدأ التجارة العالمية كأداة لتحقيق ثلاثة أهداف هي: نهضة الصين، وتفاعل الصين مع العالم الخارجي بالأخذ والعطاء، والسعي لتحويل العالم إلى التعاون والسلام بدلا من الصراع الدولي الذي هو أساس العلاقات الدولية منذ عصور قديمة.

وقدر للصين ظهور قادة ومفكرين أكثر بعدًا في رؤيتهم ومن ثم تجاوزوا مفهوم الصراع إلى الوحدة إلى حد كبير وبادروا منذ القرن التاسع عشر إلى مناهضة الاستعمار بطرق عملية مما أدى الى حركة للإصلاح والانفتاح عام ١٩٧٨م. ثم برز الدور المستقبلي للصين عندما استعادت ذاتها وحضارتها وأحيت تراثها الفكري من منظور جديد يخدم المستقبل.

يتسم المنظور الجديد للصين في السياسة الدولية بثلاث سمات:

– الأولى: مفهوم الشراكة الحقيقة مع العالم مبنية على القوة والعمل والإنتاج.

– الثانية: مفهوم تحويل الفكر والتجارب القديمة لفكر مستقبلي وفي هذا الإطار أحيت الصين تجربة طريق الحرير البري والبحري وطورته فأصبح المطروح «الطريق والحزام" وتتفاعل من خلاله الصين مع الدول التي يمر بها الطريق البري.

وطريق الحرير البحري الذي ربط الصين الجنوبية مع العالم العربي والحضارة الإسلامية برباط وثيق حيث كان العرب هم سادة البحار ورواد التجارة العالمية خاصة العصر العباسي ثم العصر الحديث منذ القرن التاسع عشر وافتتاح قناة السويس ١٨٦٩م، فأعادت التجارة نسبيا للمنطقة العربية خاصة، والصين ابتكرت طريق الحرير البحري وإنشاء بنك التنمية الآسيوي وهو بنك ممول بنسبة كبيرة من الصين ولمصلحة البنية الأساسية في الدول التي يمر بها الطريق البحري.

– الثالثة: طرح مفهوم جديد للعلاقات الدولية يقوم على التناغم والتعاون وروجت الصين لهذا المفهوم منذ عشرين عامًا أثناء رئاسة «جيانج تزمين» ثم في رئاسة «خوجينتاو» الذي أحيا مفهوم التناغم بين الصين والعالم من ناحية وفي الإطار الصيني الداخلي من ناحية أخرى، ولعلنا نشير إلى أن مفهوم التناغم عميق الجذور في الحضارة الصينية منذ عهد « كونفوشيوس(٥٥١-٤٧٩ق.م).

إن دعوة الصين في الكتاب الأبيض عن علاقتها بالمنطقة العربية سعي لتأصيل مفهوم الشراكة الاستراتيجية عبر التجارة والتعايش السلمي وتعدد الأقطاب ورفض مفهوم الهيمنة والقطب الواحد. كما نلاحظ تناغم المفكرين الصينيين والخبراء الدوليين في منتدى الدارسين المتخصصين في الشؤون الصينية الذي تنظمه أكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية كل عامين في ترويج هذا التفاعل والفهم الحضاري، كما يلعب المنتدى العالمي الثقافي الصيني دورًا في إحياء المفاهيم الصينية ذات التوجه المستقبلي فعقد عدة مؤتمرات حول مفهوم التناغم، وحول الحضارة البيئية وحضارة المستقبل وغيرها من المفاهيم الجديدة التي تستفيد من تجارب الماضي لبناء المستقبل.

الصين لا تطرح مفهوم الزعامة بل العيش المشترك في عالم متعدد الأقطاب

السياسة الخارجية الصينية استلهمت تلك المفاهيم وانطلقت لتحويلها إلى سياسات فعلية، ومن هنا بادرت بإنشاء منتدى التعاون الصيني العربي ، والحوار الصيني الخليجي ومنتدى التعاون الصيني الأفريقي وغيرها.

وفي إطار السياسة الدولية المستقبلية تنتهج الصين مبدأين:

الأول: مبدأ البدء في بناء البيت الداخلي قبل التحرك للخارج ومن ثم فلا تفكر في التوسع أو السيطرة، وتطرح مفهوم الشراكة مع العديد من دول العالم بما في ذلك مع أمريكا حيث طرح الرئيس الصيني شي جينبنج Xi Jin Ping في أول لقاء له مع الرئيس الأمريكي في اللقاءات اللاحقة مفهوم الشراكة الثنائية Bi-partnership بين أكبر اقتصاديين في العالم المعاصر.

المبدأ الثاني: هو عدم عبور النهر حتى الوصول إليه

أي بلغة السياسة لا تفكر أو تطرح فكرة أو سياسة قبل أن تدرسها جيدًا وتعرف أبعادها بمنظور واقعي وتطبقها ثم تعلن أنها تتبناها.

وهنا تختلف الحضارة الصينية عن الحضارة العربية

فالأولى لا تبني قصورًا في الأحلام ولا تتخذ عملاً أو سياسة قبل دراستها من كافة أبعادها وهنا نقول إنه يجب أن نفرق بين معنيين لكلمة الحلم Dream أولها المعنى العام أي ما يراه الإنسان في منامه والثاني المعنى المجازي أي ما يأمل الإنسان أن يحققه وهذا يقترب من مفهوم الرؤية الاستراتيجية Vision ولذا فإننا نرى أن المنطق الصيني يختلف عن نظيره العربي أو الغربي.

ما بالنسبة للسياسة الدولية فاننا نلاحظ أن الصيأ أما بالنسبة للسياسة الدولية فالصين لا تطرح مفهوم زعامة العالم أو الهيمنة كما يفعل الغرب وإنما مفهوم الشراكة والتعاون والعيش المشترك والتطلع لبناء عالم متعدد الأقطاب ومتناغم وليس متصارع، ولذلك تذهب الصين لأمريكا اللاتينية، كما تذهب لأفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا عبر التجارة وليس عبر الأساطيل !! وهذا مختلف عن المنطق الأوروبي أو الأمريكي أو حتى المنطق الشرق أوسطي المتأثر بالغرب وحضارته فضلا عن تأثره بطبيعة حضارات الشرق الأوسط وهي تسعى للتوسع

ثانيا : العلاقات العربية ـ الصينية والتحديات والانجازات وأساليب العمل

العلاقات الصينية ـ العربية منذ نشأتها بعد وصول الشيوعيين للسلطة عام ١٩٤٩ م، وبعد ثورة مصر عام ١٩٥٢ م، قامت على أساس مبادئ باندونج أبريل ١٩٥٥م، ومبادئ البانشاشيلا بين الصين والهند عام ١٩٥٤ م، وأبرزها احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحقها في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتعايش السلمي، والمنفعة المتبادلة والمصلحة المشتركة، ومن الناحية العملية قامت تلك العلاقات على أساس الاعتراف بمبدأ الصين الواحدة مقابل التأييد والمساندة للقضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين .

لعبت الصين دورًا رئيسًا في تطوير العلاقات بين مصر والدول العربية مع الاتحاد السوفيتي ولعبت دورًا في تسليح مصر (صفقة الأسلحة التشيكية) ومساندة مصر ضد العدوان الثلاثي إلا أن العلاقات لم تتطور بالقدر الكافي حتى أواخر الثمانينات لثلاثة اعتبارات:

– الأول: ارتباط عدد من الدول العربية بالسياسة الأمريكية ورفضها للفكر الشيوعي ومحاصرتها للنظم الشيوعية وفي مقدمتها الصين؛ فمعظم الدول الخليجية على سبيل المثال –عدا الكويت –لم تعترف بالصين الشعبية وتتبادل معها التمثيل الدبلوماسي، إلى أن اعترفت الإمارات بها عام ١٩٨٤م، وفي أواخر الثمانينات اعترفت بها الدول الخليجية الأخرى وكانت أخرها السعودية عام ١٩٩٠م. بينما كانت مصر أول دولة عربية وأفريقية تعترف بالصين في ٣٠مايو١٩٥٦م.

– الثاني: حالة التخلف والفقر التي عاشت فيها الصين ونظامها السياسي والاقتصادي حتى مرحلة الإصلاح والانفتاح التي بدأها الزعيم دنج سياوبنج عام ١٩٧٨م.

– الثالث: حالة الفوضى والاضطراب السياسي في الصين في مرحلة الثورة الثقافية الكبرى من ١٩٦٦–١٩٧٦ م، والتي لم تتوقف إلا بعد وفاة ماوتسي نونج والقضاء على زوجته وأنصارها الذين عرفوا باسم عصابة الأربعة.

شهدت المرحلة الثانية من العلاقات العربية ـ الصينية تغيرًا جوهريًا؛ حيث انطلقت الصين نحو التقدم، وأدركت الدول العربية المحافظة خاصة دول مجلس التعاون تغير السياسة الدولية، ومن ثم اتجهت للتسلح من الصين في أول صفقة للصواريخ الباليستية للسعودية عام ١٩٨٥م، ثم حدث انهيار الكتلة الشيوعية بتفكك الاتحاد السوفيتي وتغير النظم في أوروبا الشرقية وبعدها استقلال دول آسيا الوسطى والبلطيق وانتهاء حلف وارسو وتوحيد ألمانيا. كما تصاعدت في بداية هذه المرحلة أهمية النفط ثم تطور الصناعة الصينية التي اعتمدت عليه حيث زاد استهلاكها عن انتاجها وسرعان ما احتاجت الصين للاستيراد من دول الخليج العربية فزادت الحاجة للطاقة والبحث عن الأسواق، وهذا ما أدى إلى تقوية العلاقات العربية ـ الصينية خاصة الخليجية.

في بداية القرن الحادي والعشرين ابتكرت الصين آليات جديدة لتعزيز الآلية التقليدية للعلاقات الثنائية كما اهتمت جامعة الدول العربية بإصدار قرارات سنوية لتعزيز العلاقات مع الصين منذ ١٩٩٩ م، مما ساعد على بلورة إنشاء منتدى التعاون الصيني العربي ٢٠٠٤م، وأعقب ذلك بروز قوة منطقة الخليج العربية مقارنة بالقوة العربية فاتجهت الصين لبناء آلية جديدة أطلق عليها الحوار الصيني ـ الخليجي، وكذلك الحوار الصيني ـ الخليجي في مجال الطاقة. كما تفرعت من الآلية العربية منتديات نوعية مثل منتدى التعاون الثقافي،

الصين تصنع رؤيتها بما يحقق مصالحها بالتعاون الاستراتيجي دون التورط في الخلافات الدولية

والتعاون العلمي، والتعاون التعليمي وحوار الحضارتين الصينية والعربيـة، وهكـذا تطـورت علاقات الـدول العربيـة بوجه عام والخليجية بوجه خاص مع الصين.

وظهـرت معالم التقـارب العربي الصيني في زيارات على مستوى القمة فقام الرئيس المصريالأسبق حسني مبارك بزيارة الصين ثماني مرات خلال سني رئاسته وزار مصر جميع رؤساء ورؤسـاء وزارات الصين علـى الأقل مرة بالنسبـة لكل منهم في فترة توليه السلطة.

الأمـير عبـد الله بـن عبـد العزيـز ولي عهـد السعودية (آنـذاك) فقـد زار الصين عـام ١٩٩٨ م، ثم زيـارة أخرى عام ٢٠٠٦م، بعد أن تولى السلطة في السعودية، وتبادلت دول أخرى الزيـارات بين الصين فزار رئيس الـوزراء الصيني وين جيا باو كل من السعودية والإمـارات و قطر عام ٢٠١٢م، وكان الرئيس "جيـانج تزمـين» هـو أول رئيـس صينـي يـزور السعودية عام ٢٠٠٠م، وزار قـادة كل مـن الإمارات وقطـر والكويت والجزائر والسـودان وغيرها الصـين بكثرة منذ أواخر القـرن العشرين كما زار الرئيس الصيني الحالي شي جين ينج السعودية ومصر وإيران في يناير ٢٠١٦م.

وقبـل زيـارة الرئيـس الصيني للشـرق الأوسط أصدرت الصـين كتابًـا أبيض بعنـوان " السياسة الصينيـة تجاه الدول العربية» ليمثل المرجع لهذه العلاقات في الفترة القادمة، وأبرزت الوثيقـة الصينيـة (الكتاب الأبيض المحـاور الرئيسة لعلاقات الصين مع الدول العربية في النقاط التالية:

١-الوضـع الراهن للعلاقات بعد مـرور ٦٠ عامًا على إنشاء العلاقـات العربيـة الصينيـة (تاريخ إقامة العلاقـات المصرية الصينيـة) وإنـه في خلال الستين عامًا أقامـت الصين علاقات تعاون استراتيجي بين الصين وبين ٨ دول عربية، كما أنشأت آلية للحـوار الاستراتيجي بين الصين وبين دول مجلس التعاون لدول الخليـج العربية، وصارت الدول العربية أكبر مورد للنفط الخام للصـين وسابع أكبر شريك تجاري معها وتجاوبت الدول العربية مع المبـادرات الصينية بطريق الحرير والحزام الاقتصادي له، وطريق الحرير البحري والبنك الآسيوي للبنية الأساسية.

٢-في إطار النظـرة المستقبلية للعلاقـات الصينية العربية أبـرز الكتـاب الأبيض مـا أطلـق عليـه معادلـة التعـاون وهي ١+٢+٣ (أي اتخـاذ مجـال الطاقة كمحـور رئيسي(١) ومجالي البنية التحتية الأساسيـة وتسهيل التجارة والاستثمار كجناحين (٢) ومجـالات التقنيـة المتقدمـة التـي تشمل الطاقـة النووية، والفضـاء والأقمـار الاصطناعيـة، والطاقات الجديـدة بما في ذلـك الطاقة الإنتاجية كنقاط اختراق ثلاثة(٣) في التعاون بين الطرفين.

٣-الاحـترام المتبـادل والتعـاون بالمسـاواة بـين الطرفين، والتمسـك بمبدأ المنفعـة المتبادلـة والكسب المشـترك والتنمية المشتركـة، وتعزيز الحوار الحضاري، واحترام النظم السياسية وأساليب التنمية لدى الجانب الآخر مهما كانت الاختلافات.

٤-الالتزام بدعم السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

٥-تضمنـت الوثيقة استعراضًا مفصـلاً للقضايا التي تهم كل طرف أو تهم الطرفين معا وفي مقدمتها:

- التعـاون الاستراتيجي الشامل من أجل التنمية المشتركة

والتعلم من تجارب الطرف الآخر مع الحفاظ على السيادة الوطنية والاستقلال، وتعزيز الاستقرار والتنمية الاقتصادية ورفاهية الشعوب والتمسك بمبادئ التعايش السلمي الخمسة.

- تأييد الصين لقيام دولة فلسطينية مستقلة على أراضي عام ١٩٦٧م، عاصمتها القدس الشرقية.
- دعم إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.
- تأييد الجهود العربية لتعزيز التضامن ووضع حد لانتشار الأفكار المتطرفة ومكافحة الإرهاب.
- احترام خيار الشعوب العربية في التنمية التي تتناسب مع خصوصيتها الوطنية بإراداتها المستقلة.
- التعاون مع الدول العربية وفقًا لمبدأ المنفعة المتبادلة والمصلحة المشتركة والكسب المشترك.
- تعزيز التعاون في مجالات العلوم والتربية والتعليم والثقافة والصحة والإذاعة والسينما والتليفزيون في سبيل زيادة التفاهم والصداقة والتكامل والتمازج بين الثقافتين الصينية والعربية.
- التشاور والتنسيق مع الجانب العربي في صيانة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتطبيق أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م.
- مواصلة إنشاء آليات للتشاور بين الصين والدول العربية على كافة المستويات وبين الأجهزة التشريعية، والأحزاب السياسية والحكومات المحلية.
- دعم دور الأمم المتحدة في حفظ السلام العالمي والتنمية المشتركة والتعاون الدولي ودعم إصلاح للأمم المتحدة، بما يعبر عن حق الدول العربية والدول النامية في مجلس الأمن الدولي.
- التقدير لموقف الدول العربية من مبدأ الصين الواحدة وعن عدم قيامها بتطوير علاقات رسمية أو تواصل رسمي مع تايوان.

٦-أبرزت الوثيقة الصينية موقفها من قضايا السلام والأمن ما يلي:

- الدعوة لتطبيق مفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام في الشرق الأوسط ودعم قيام الدول العربية ببناء آلية الأمن الإقليمي التي تقوم على التعاون الجماعي والتشارك والتقاسم بما يحقق الأمن والأمان الدائمين والازدهار والتنمية.
- التعاون العسكري بين الصين والدول العربية بزيارات القيادات العسكرية المتبادلة، والتعاون في الأسلحة والعتاد والتقنيات المتخصصة والتدريبات المشتركة بين القوات المسلحة ودعم بناء الدفاع الوطني والجيوش العربية من أجل صيانة السلم والأمن في المنطقة.
- التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والإدانة للإرهاب بكافة أشكاله، ورفض ربط الإرهاب بعرق أو دين بعينه ورفض المعايير المزدوجة.
- حرص الصين على تعزيز التواصل والتعاون مع الدول العربية في مكافحة الإرهاب وإقامة آلية طويلة الأمد للتعاون الأمني وتعزيز الحوار بشأن السياسات وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والتدريب المشترك لمواجهة التهديدات الإرهابية الدولية والإقليمية.

٧-تأكيد اهتمام الصين وحرصها على العلاقات بين الصين والمنظمات الإقليمية العربية مثل: جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي العربي وغير ذلك.

بكين: الأمن الإقليمي يقوم على التعاون وعدم التدخل في شؤون دول الجوار

ثالثا : إمكانية مشاركة الصين في أمن الخليج العربي:

١-يتحدد مستقبل التعاون الصيني الخليجي في ضوء عدة عوامل في مقدمتها:

- التعاون العربي الصيني في الإطار الشامل.
- الموارد الاقتصادية الخليجية التي تؤثر في السياسة الصينية وهي النفط والغاز، ومدى إتاحة الفرصة للصين للاستثمار في هذين المجالين ومجال البتر وكيماويات والاستثمارات المتبادلة، والتجارة المتبادلة.
- مدى استعداد دول الخليج العربية لإتباع سياسة خارجية مستقلة وبعبارة أخرى انتهاج سياسة دولية متوازنة بعيدًا عن التأثر بالتوجه نحو أمريكا وأوروبا كمحدد لسياساتها الخارجية.
- مدى نجاح الدول العربية في بناء نمط حضاري وسياسي عربي يعتمد التنمية والسلام منهجًا، والاستقلالية أسلوبًا، ويحقق طموحات شعوبها بإراداتها الحرة.
- مدى التعاون العربي الشامل في إطار جامعة الدول العربية والإقليمي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٢- في ضوء ما سبق يمكننا القول أن مستقبل التعاون العربي الصيني والتعاون الصيني الخليجي لديه إمكانيات واعدة في التطور والتنمية لمصلحة الطرفين خاصة في ظل مبدأ التكامل والترابط في المصالح ونظرية العولمة الراهنة التي تفرض نفسها على العالم، وتوليها الصين اهتمامًا كبيرًا باعتبارها تيارًا لا يقاوم، ويحقق المزيد من المصالح والمكاسب أكثر مما ينتج عنه من الأضرار .

٣- أما بالنسبة لأمن دول الخليج العربية فإن الصين لديها تصورًا مختلفًا يعتمد على ما يلي:

الصين لا تتورط في النزاعات العربية ـ العربية ومستعدة لدعم الأمن الخليجي بطريقة غير مباشرة

الأول: مفهـوم الأمـن الإقليمـي بمعنـى أمن منطقـة الشرق الأوسط وذلـك لارتباط الصين الوثيق مع إيران وتركيا وإسرائيل وأثيوبيـا وهي الدول المحيطة بالمنطقة العربيـة والمؤثرة سلبًا على الأمن العربي والأمن الخليجي.

الثـاني: دعـم المنظمـات العربيـة والخليجية لتحقيـق الأمن والسـلام والتنمية بمعنى أنها لن تتخذ موقفًا صريحًا وواضحًا في مواجهـة أي عمـل عربي لحمايـة أمنها ضد أي مـن القوى الأربع السابقة.

الثالـث: الاستعـداد لمساعـدة دول مجلس التعـاون في المجال العسكري والدفاعي خاصة في:

- المجـال العسكـري بمـا في ذلـك التدريـب، التسليـح والاستخبارات.
- المجال الأمني بما في ذلك الشرطة.
- المجـال التكنولوجـي العسكري في الصناعـات العسكرية والتكنولوجيـا المتقدمـة ذات الصلـة بالتطـور والأمن الدفاعي والعسكري.
- مقاومة الإرهاب.
- رفض ربط الإسلام بالإرهاب والتطرف.
- حرص الصين علـى عدم التـورط في النزاعات العربية ــ العربيـة أو النزاعـات بين الـدول العربية وأي مـن دول الجوار العربي.

باختصـار الصـين علـى استعداد لدعـم الأمـن الخليجي أو الأمن العربي بأسلوب وبطريقة غير مباشرة.

٤-الاستعـداد للتعـاون في مواجهة التهديـدات غير التقليدية بمعنى محاربة القرصنة وفي هذا الصدد أرسلت الصين سفنًا إلى خليج عـدن وقبالة الساحل الصومالي، كذلـك في مواجهة تهديد أمن الممرات المائية الدولية التي تهدد نقل النفط مثل مضيق ملقا أو غيره، والأمن الملاحي بوجه عام، وأمن الفضاء الإلكتروني وتبادل المعلومات الاستخباراتيةCyber Security

خاتمة:

مـن الاستعراض السابـق يمكننـا أن نخلص إلى النقاط التالية

١-إن المنهـج الصيني في العلاقـات الخارجية بما في ذلك العلاقات مع العـالم العربي يعتمد على الفكر والثقافة الصينية العريقة وتجلياتهـا الحديثة وهو ما يختلف عن نظيرتها العربية الإسلامية وباقي حضارات الشرق الأوسط.

٢-الصـين لهـا رؤيـة واستراتيجيـة أمنية واضحـة لذلك تصـدر من حين لآخـر كتابًا أبيض يوضح تلـك الاستراتيجية الأمنيـة بطريقـة شفافة يعكس فكرها الحقيقـي وهذا يختلف عن استراتيجيات أمنية لدول أخرى.

٣. الصـين في علاقاتهـا العربية تراعي أولويـات الطرفين والتغـيرات الإقليميـة فكانـت تركز علـى مصر حتـى منتصف الثمانينـات، ولما بـرزت دول الخليج أعطتهـا الأولوية وتزايدت العلاقـات معها ونفس الشيء في علاقات الصين مع دول الجوار العربي الأربع خاصة منذ التسعينات حيث أصبحت تعكس التغير في السياسة الدولية وفي الأوضاع الإقليمية.

٤ الصـين بإصدارهـا وثيقـة خاصـة بالعلاقات مـع الدول العربية وتناولها للعلاقات مـع دول مجلس التعاون في إطار تلك الوثيقة عبرت عن حرصها على احـترام الإطار العربي الشامل للجامعة العربية، ودعمهـا للإطار الإقليمي الخليجي كقوة ذات مكانـة متصاعدة. وفي الوقـت نفسه فإن الصـين ترى الصورة الشاملة كما ترى المناطق العديدة في الإطار الشامل.

وهي تصنع رؤيتها المستقبلية، بما يحقق مصالحها القائمة على التعاون الاستراتيجي مع مختلف المناطق والقارات والدول، فرغـم علاقاتهـا الوثيقة مـع الاتحـاد الروسي فلـم تتورط في الخلافـات الأوروبيـة والأمريكيـة مع روسيـا حـول أوكرانيا أو غيرها من مناطق الأمن الروسي المباشر.

٥-الصـين تؤمـن بأن الأمـن الإقليمـي يقوم علـى التعاون الإقليمـي، وأيضًـا على مبدأ عدم التدخل مـن أي دولة من دول الجـوار في شؤون الدول الأخرى، والبحث عن القواسم المشتركة وتأجيـل الصراعـات للمستقبل الذي يمكـن أن يساهم في حلها بخلـق مصالح مشتركة كما هو الحال في علاقاتها مع دول شرق آسيا وجنـوب شرق آسيا والهنـد واليابان بـل وأيضًا مع تايوان بالسعـي للوحدة عبر العلاقات السلميـة أو ما أصبح يطلق عليه القوة الناعمة.

* دبلوماسي ومحلل سياسي مصري

العلاقات السعودية – الصينية: التحالف العسكري الاستراتيجي مؤجل

أصبح صعود الصين كقوة عالمية أمراً لا مفر منه. هذا الصعود يمكن أن يكون له تبعات استراتيجية كبيرة على منطقة الخليج خصوصًا، والشرق الأوسط عمومًا. ورغم المخاوف الدولية الموجودة حاليًا حول التباطؤ الاقتصادي في الصين، إلا أن أغلب توقعات المؤسسات الدولية ومن ضمنها صندوق النقد، والبنك الدولي تشير إلى أن حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين سوف ينمو بنسب جيدة على مدى العقدين القادمين، وإن كان بوتيرة أقل من العقود السابقة. وهنا تشير آخر بيانات لصندوق النقد الدولي، إلى أن الصين سوف تضيف إلى ناتجها الإجمالي أكثر من ٥ تريليونات دولار مع نهاية ٢٠٢٠م، أو ما يزيد عن حجم الاقتصاد الياباني حاليًا. ومن المتوقع أن يتضاعف الاقتصاد الصيني مرة أخرى ليتجاوز نظيره الأمريكي بحلول ٢٠٣٠.

د. ناصر التميمي*

طبعًا هذا الصعود المتواصل لم يعد مفاجئًا لأحد، فقصة نهوض «التنين» الصيني أبهرت العالم بأسره، وأصبحت مصدر إلهام للعديد من الدول، ومبعث للقلق لدول أخرى في آن. لكن فيما يخص السعودية، بات جليًا أن صانعي القرار في الرياض يرون على نحو متزايد الكتابة على الجدار: الصين ستكون قوة عظمى في المستقبل، مما يجعل نسج علاقات إستراتيجية مع هذه القوة الصاعدة قضية حيوية وإستراتيجية للبلاد.

من الناحية الاقتصادية، الصين هي أكبر دولة من حيث عدد السكان مع ثاني أكبر اقتصاد في العالم. الصين من المتوقع أن تصبح أكبر إقتصاد في العالم بحلول نهاية العقد المقبل.

أما من حيث الطاقة، تعتبر الصين أكبر مستهلك للطاقة في العالم وثاني أكبر مستورد للنفط. الصين على وشك تجاوز الولايات المتحدة كأكبر مستورد للنفط الخام، وربما تصبح أكبر مستهلك للنفط خلال عقدين من الآن.

من الناحية العسكرية، تملك الصين أكبر جيش في العالم، كما أنها قوة نووية ولديها ثاني أكبر ميزانية عسكرية في العالم بعد الولايات المتحدة. لكن في ظل التطورات الحالية، تبقى الحقيقة أن الأسلحة الصينية هي أقل تطورًا من الناحية التكنولوجية مقارنة مع تلك التي تصنع في الغرب أو الولايات المتحدة. مع ذلك، من المنتظر أن تسد الصين هذه الفجوة على مدى العقدين المقبلين.

سياسيًا، الصين عضو دائم في مجلس الأمن الدولي، ومن المؤكد أن نفوذها السياسي سوف يتصاعد بمرور الوقت مع تنامي قدراتها الاقتصادية، والعسكرية.

علاقات مميزة مرشحة للنمو

هذه التحولات تترافق حاليا مع تقلص إعتماد الولايات المتحدة على نفط السعودية نتيجة ما بات يصطلح على تسميتها «طفرة» الوقود الصخري والتي قد تجعل أمريكا تتخلى نهائيًا عن نفط وغاز دول الخليج العربي وربما تنافسها في بعض الأسواق العالمية. فضلا على تزايد احتمالات تطور في العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران خصوصًا بعد الاتفاق النووي، الأمر الذي قد يمنح طهران زخمًا قويًا لمد نفوذها على المستويين الإقليمي والدولي وهو أمر إن تحقق ربما يقلق الرياض. وأخيرًا، فإن على صانع القرار في السعودية أن يأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والسياسية وحتى الأمنية للبلاد، فضلًا على ردود أفعال الرأي العام داخليًا. بالمحصلة، جميع هذه القضايا باتت تجعل المملكة تتبنى سياسات

السعودية ترى الصين قوة عظمى مستقبلية

ما يجعل الشراكة الثنائية قضية حيوية واستراتيجية

قد لا تتوافق بالضرورة مع مواقف الولايات المتحدة.

في سياق هـذه الخلفية الاستراتيجية، تطـورت العلاقات بين الرياض وبكين. ورغـم أن السعودية كانت آخـر دولة عربية تقيم علاقـات دبلوماسيـة مـع الصـين في عـام ١٩٩٠م، لكنها تمكنت على مـدى العقديـن الماضيين أن تصبـح المـورد الرئيسي للنفط الخام إلى الصين، والشريك التجـاري الأول لبكين عربيًا، وشرق أوسطيًـا وفي منطقـة غـرب آسيا عمومًـا. في الحقيقـة، تطورت العلاقـات الاقتصاديـة بـين الرياض وبكـين بوتـيرة مضطردة. ونتيجـة لذلك، قفـز حجم التجارة بـين السعوديـة والصين أكثر مـن ٦٧ مرة من ١,٠٣ مليار دولار في عـام ١٩٩٤م، إلى أكثر من ٦٩,٨ مليـار دولار في عام ٢٠١٤م، مـع ذلك، اقتصرت العلاقات بين البلدين على صادرات الطاقة السعودية (نفط وبتروكيماويـات)، إستـيراد السلـع الصناعيـة الصينيـة، إستثمـارات محـدودة في مجال النفط والبنية التحتيـة والإتصالات، فضلًا على علاقات عسكرية وأمنية لا تزال في مهدها.

لكن في المقابل، يمكـن أن تساهم عدة عوامل في تطـور العلاقـات بين السعوديـة والصين خلال السنـوات أو العقـود القادمـة. أولا، هنـاك إرادة سياسيـة قوية لدى الجانبين لدفـع العلاقات نحو مستويـات أعلى، وقد برز ذلك جليًا خلال الزيارة الأخـيرة للرئيس الصينـي إلى السعودية. ثانيًـا، على الرغم من زيـادة المنافسـة في أسـواق الطاقـة العالمية، سـوف تبقى منطقة الخليـج تحتل مكانـة استراتيجيـة بالنسبة للصـين، خاصة فيما يتعلق بالنفط، حيث مـن المتوقع أن تنمو واردات بكين من المنطقة على مـدى العقدين القادمـين. وهنا تتفاوت تقديـرات استهلاك الصـين مـن النفط نتيجـة لحالة عـدم اليقـين بشـأن آفاق نمو الاقتصـاد، تطوير المصـادر المحلية، استخدام مصـادر الطاقة البديلـة، وزيادة تدابير الترشيد. مع ذلك، تتفق جميع التقديرات علـى أن الصـين لا تـزال بحاجـة إلى استيراد كميـات كبيرة من النفـط في المديين المتوسط والطويل، خصوصًا من منطقة الشرق الأوسـط. بعيـدًا عـن النفط، هنـاك توجـه جـدي في السعودية لتطويـر الطاقة المتجـددة وتقليل الاعتماد علـى استهلاك الوقود الأحفـوري، الأمر الذي قد يمنح الشـركات الصينية فرصًا جيدة في قطاعات مثل الطاقة الشمسية والطاقة النووية. هذا بالإضافة إلى أن مبـادرة "الحـزام والطريق" الصينيـة يمكن أن تتقاطع مـع سياسة المملكـة في العديد مـن المواقع. والأهـم، إذا تم توقيع اتفاقيـة التجارة الحرة (FTA) بين الصـين ودول مجلس التعاون الخليجي، فإن ذلك ربما يعزز العلاقات الاقتصادية بين الرياض وبكين.

الصين تضيف لناتجها ٥ تريليونات دولار نهاية ٢٠٢٠ وتتجاوز الاقتصاد الأمريكي عام ٢٠٣٠

شراكة اقتصادية وليست أمنية

كل هـذه العوامل مـن المؤكـد أن تساهم في تعزيـز العلاقات الصينيـة -السعوديـة في المجالين السياسـي والإقتصادي، وربما العسكـري. لكن نستبعـد في المديين القصـير والمتوسط أن تتطور العلاقـات بين البلدين إلى شراكة استراتيجية مثلما هو الحال مع الولايـات المتحدة. صحيح أن السعودية قـد تبنت سياسة خارجية حازمـة بشكل متزايـد في السنوات الأخـيرة، ردًا على ما اعتبرته الرياض دبلوماسيـة أمريكية سلبيـة خصوصًا إبان مـا يسمى بـ "الربيـع العربـي"، مرورًا بتطورات الوضـع في العراق، سوريا، وصـولًا إلى الاتفـاق النـووي مـع إيران. مـع ذلـك، السعودية لن تفـك علاقاتهـا الإستراتيجية مع الولايات المتحـدة على الأقل في المدى المنظـور. على هذا الأسـاس يمكننا رسم ٤ خطـوط عريضة للسياسـة السعوديـة في الأجلين القصير والمتوسط. الأول والأهم، تعزيز القدرات العسكرية السعوديـة، والعمل على تطوير التنسيق العسكـري في إطار مجلس التعـاون الخليجي، بما في ذلـك تشكيل "قيـادة عسكرية موحـدة" التي سبق أن طرحتها المملكة.

ثانيًـا، سـوف تسعـى السعوديـة إلى الحفاظ علـى علاقـات جيـدة وإستراتيجية مـع الولايات المتحدة رغم الخلافـات حول العديد من القضايا الإقليمية. وهنا ينبغي الإشارة إلى أن الولايات المتحدة لا تزال قوة عالمية تملك مصالح في منطقة الشرق الأوسط تعتبرها "حيوية" لأمنهـا القومي، مثـل (١) تأمين التدفق الحـر للطاقة والتجارة، (٢) منـع إنتشـار الأسلحة النووية، (٣) مكافحـة الإرهاب، (٤) أمن إسرائيـل. هذا بالإضافة إلى أن منظومات التسلح الأمريكية التي طورتها السعودية على مدار العقود الماضية، صفقات الأسلحة الحاليـة التي تقدر بعشرات المليارات مـن الدولارات، فضلا على الدعم اللوجستـي والإستخباراتي في اليمن. وعلاوة على ذلك، لا تـزال الشركات، الإستثمارات، والسلـع الأمريكية تلعب دورًا هامًا في تنميـة الاقتصـاد السعودي. كمـا أن الولايـات المتحدة لا تزال تمثل الوجهة المفضلة للطلاب السعوديين، حيث استقبلت الولايات المتحدة على مدى العشر سنوات الماضية (منذ ٢٠٠٦م) نحو ٣٥٠ ألـف طالب سعودي، مقابل ١٦٠٠ طالب سعودي فقط توجهوا إلى الصـين. والأهم، الولايات المتحدة مستمـرة في استيراد أكثر من مليـون برميل من النفط السعـودي يوميًا (١,٠٥ مليون برميل في ٢٠١٥م).

أما الخط الثالث، يتمثل في استمـرار تنويع سياسة السعودية الخارجية. هنا يمكن القول أن تعزيز العلاقات مع الصين تكتسب أولويـة كبـيرة لدى صانـع القـرار في الرياض. ورغـم أن بكين لا

تطرح نفسها بديلا للولايات المتحدة، أو تسعى في الوقت الراهن إلى الدخول في تحالفات عسكرية في منطقة الشرق الأوسط، لكن الصين يمكن لها أن تلعب دورًا هامًا في العديد من القضايا التي تهم المملكة. بكين يمكن أن تشكل مصدرًا هامًا لدعم السعودية سياسيًا فيما يتعلق في الاستمرار في مسار الإصلاحات الاقتصادية، مع تفادي الضغوط الخارجية التي تتعلق بقضايا مثل حقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية. كما يمكن أن تزود الصين السعودية بالأسلحة التي ترفض الولايات المتحدة أو دول غربية أخرى بيعها للمملكة، مثل الصواريخ بعيدة المدى، الطائرات من دون طيار، الصواريخ المضادة للسفن، الألغام البحرية، وحتى تكنولوجيا الأقمار الصناعية. وهناك العديد من التقارير التي ترجح حصول السعودية على نماذج جديدة من الصواريخ الصينية بعيدة المدى، فضلاً على الطائرات بدون طيار. كما وقعت المملكة اتفاقية للتعاون النووي مع الصين في إطار زيارة الرئيس الصيني الأخيرة للسعودية، وهنا علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن الرياض لم توقع مع واشنطن حتى الآن اتفاق الاستخدامات السلمية للطاقة النووية (أو الإتفاق الذي يعرف أيضا باسم القسم ١٢٣) وسبق أن وقعته الإمارات عام ٢٠٠٩ . والأهم يمكن للصين أن تلعب دورًا حيويًا في إعادة إعمار اليمن.

بكين مهمة لدعم الخليج في مواجهة ضغوط حقوق الإنسان والإصلاحات

وأخيرًا وليس آخرًا، ستواصل السعودية وبدعم من دول الخليج استخدام جميع الوسائل الاقتصادية والسياسية المتاحة للتصدي لما تعتبره توجهات توسعية للنظام في إيران. هنا، من المتوقع أن تواصل المملكة دعم دول مثل مصر، الأردن، المغرب السودان، وحلفائها في اليمن، لبنان سوريا، وفلسطين لمنع إيران من تحقيق إختراقات جديدة، ولمحاولة الحد من تزايد نفوذها الذي تنظر إليه الرياض كمصدر يهدد مصالحها الإقليمية. ولعله من المهم الإشارة إلى أنه رغم إختلاف المواقف حول سوريا، لكن مواقف بكين تتوافق إلى حد كبير مع مواقف المملكة فيما يتعلق بالبحرين، مصر، اليمن، ليبيا وحتى العراق.

رغم من هذه النظرة المتفائلة، هناك تحديات تنتظر تطور العلاقات بين الصين والسعودية على المديين القصير و المتوسط. واحدة من المشاكل المحتملة هي السياسات الحمائية. طالما لم يتم توقيع إتفاق التجارة الحرة بين بكين ودول الخليج، يمكن أن تلجأ الصين مستقبلاً إلى تدابير حمائية خصوصًا تجاه منتجي البتروكيماويات. وهناك تحد آخر هو عدم اليقين بشأن حجم الطلب على النفط في الصين، والمنافسة من المنتجين الأخرين خصوصًا روسيا، إيران، والعراق لاكتساب حصصًا جديدة في السوق الصيني. في المقابل، ينتظر الشركات الصينية شوطًا طويلا حتى يمكنها إثبات وجودها في السوق السعودي، رغم أنها قد كسبت بعض العقود المهمة أخيرًا. الأهم، أن سياسة بكين تجاه طهران لا تزال تثير شكوكا لدى بعض القيادات الخليجية ومنها السعودية.

آفاق المستقبل: تزايد احتمالات الشراكة الاستراتيجية

في المدى الطويل، مع الصعود الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري للصين سوف تتزايد احتمالات إنتقال في مراكز القوى العالمية. ومع إستمرار الصين في السعي لتأمين موارد الطاقة وبناء تحالفات استراتيجية، سيبقى ذلك مصدرًا للمنافسة المباشرة مع الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وخارجها. لكن تزايد الإعتماد المتبادل بين منطقة الخليج وآسيا سيجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للولايات المتحدة لفرض سياسات أحادية الجانب. في حين أن التعاون هو أفضل نتيجة مرغوبة في المنطقة، فإنه من الصعب التنبؤ بالمستقبل، لكن المؤكد أن مصالح الصين في الشرق الأوسط سوف تتزايد، وقد يتبع ذلك تزايد التواجد السياسي والعسكري. وهنا يمكن أن نستعرض عدة مؤشرات تدعم هذا الاستنتاج، وقد تمهد لشراكات إستراتيجية مستقبلية مع دول المنطقة ومن ضمنها السعودية:

تعتبر الصين حاليًا أكبر مستورد لنفط الشرق الأوسط حيث وصلت نسبة إعتمادها على واردات المنطقة إلى ٥١٪ أو أكثر من ٣,٤ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠١٥م، هذه النسبة مرشحة للتصاعد إلى ٦٠٪ أو ٥ ملايين برميل يوميًا (ما يعادل حاليًا واردات الولايات المتحدة واليابان مجتمعتان) بداية العقد القادم بحسب توقعات وكالة الطاقة الدولية. وعلى المدى الطويل، من المتوقع أن تستورد الصين أكثر من ثلثي إحتياجاتها من المنطقة.

صحيح أن الصين قد طرحت مبادرة "الحزام والطريق"، لكن ٩٠٪ من تجارة الصين تتم عبر البحار. هذا الوضع لن يتغير كثيرًا على مدى العقدين القادمين، لأسباب وجيهة أهمها أن الشحن البحري، أنجع، أرخص، أسرع، ولا يحتاج للمرور عبر حدود عدة دول. وهنا تبرز ٣ مضائق تعتبرها بكين إستراتيجية لمصالحها الحيوية. الأول، مضيق ملقا، الذي تمر عبره معظم تجارة الصين، أكثر من ٨٠٪ وارداتها النفطية، و ٣٠٪ وارداتها من الغاز. ثم مضيق هرمز الذي تمر عبره أكثر من نصف واردات الصين النفطية، وربع وارداتها من الغاز الطبيعي المسال، ونحو ٥٪ من إجمالي الصادرات الصينية. وأخيرًا، مضيق باب المندب مرورًا بقناة السويس وتعبره نحو ٢٠٪ من إجمالي تجارة

السعودية لن تفك علاقاتها الاستراتيجية مع أمريكا قريبًا
وتعزز قدراتها العسكرية في إطار خليجي عبر «قيادة موحدة»

الصـين الخارجية، معظمها مـع أوروبا الشريـك التجاري الأول للصـين، فضلًا علـى نحو ٣٠٠ ألف برميل مـن النفط قادمة من دول مثـل، ليبيا، الجزائر، والسـودان. وفقا لمعهد الشحن الدولي في شنغهـاي، سـوف يرتفع نصيـب الصين مـن الشحن البحري ليمثـل حـوالي ١٥٪ من الإجمـالي العالمي. وسـوف تملك الصين أسطـولا للشحـن البحري أكبر مما تملكه اليابـان وألمانيا بحلول عـام ٢٠٢٠، وأكبر من قوة الشحـن التقليدية اليونان بحلول عام ٢٠٣٠م.

طبقًـا للبيانات التـي أوردها المعهـد الأمريكـي (AEI) بلغت إستثمـارات الصـين خـلال الفـترة ٢٠٠٥-٢٠١٥م، نحـو ١,٢ تريليـون دولار، أكثرمن نصفها تركـزت في مناطق مثل الآسيان، الشرق الأوسط (نحو ٢٦ مليـار في السعودية)، أفريقيا، وأوروبا، ومعظمهـا قريب من تلـك المضائق التي سبق ذكرهـا، ويعمل بها عشـرات الآلاف مـن العمـال الصينيـين. ومـع الأمـوال المتاحـة من المؤسسـات التي أطلقتهـا الصين أخيرًا مثـل البنك الآسيوي للاستثمـار في البنيـة التحتية، صندوق طريـق الحرير، وصندوق البريكس، من المنطقي توقع زيادة الاستثمارات الصينية مستقبلًا.

السياحة سـوف تزيد من تواجد الصينيـين في مناطق كثيرة مـن العالم، ومن ضمنها الشـرق الأوسط. وبحسب بيانات صينية رسميـة، سافـر حـوالي ١٢٠ مليـون صينـي إلى الخـارج في عام ٢٠١٥م. فضلًا على أنه من المرجح أن تتفوق الصين على بريطانيا وألمانيا لتصبح أكبر سـوق لسياحة الرحلات البحرية (كروز) في العالم مع نهاية العقد القادم.

الصـين تستعد من الآن وبمثابرة لهـذه التطورات، فقد بدأت الشـركات الصينيـة تنفيذ مشـروع الممر الاقتصـادي من شمال غرب الصـين إلى ميناء جوادر الباكستـاني بتكلفة إجمالية تقدر بنحـو ٤٦ مليار دولار. كمـا بدأت الشـركات الصينية بناء قاعدة عسكريـة لوجيستيـة في جيبوتـي وتعتـزم بناء مينـاء هناك. كما وقعت الصين خلال زيارة الرئيس الصيني الأخيرة عدة إتفاقيات لمشاركة الشركات الصينية في تطوير قناة السويس في مصر. هذا واستحـوذت شركة "كوسكو" الصينيـة على حصة ٦٧ ٪ في هيأة ميناء بيرايوس اليوناني، وتعتزم إستثمار ٣٥٠ مليون دولار لتحويله مركزًا للصادرات الصينية إلى عموم أوروبا. وأخيرًا وليس آخرًا، وقعـت الصين والجزائر على اتفاق بقيمـة ٣,٣ مليار دولار لبناء وإدارة (مـن قبل مجموعة مينـاء شنغهاى) مينـاء بحري ضخم ورئيسي في منطقة شرشال القريبة من العاصمة.

جميـع هـذه المؤشـرات المستقبلية تقـود إلى نتيجـة واضحة: المصالح الصينية سوف تنمو بإضطراد، ومن المؤكد أن ينمو معها التواجد العسكري الصينى لحماية هذه المصالح، وضمان سلامة ملايـين الصينيين. ولعل هـذه التطورات قد تدفـع بإتجاه تطابق التوجهـات الصينية مع المصالـح السعودية في العديد من المواقع. الأول والأهم، أمن منطقة الخليج، وضمان حرية الملاحة والتجارة في مضيق هرمز يمثل مصلحة إستراتيجية مشتركة لكل من بكين والرياض. من ناحية أخرى، كلا البلدين تربطهما علاقات جيدة مع جميع الدول المطلة على البحر الأحمر مما يوفر أرضية خصبة للتعاون في كافة المجالات خصوصًا فيما يتعلق بالأمن، الإستثمار، محاربـة القرصنـة، الدفـع نحـو إستقـرار الأوضـاع في اليمـن والصومـال. والأهم زيـادة إنخراط الصين عسكريًـا في المنطقة قـد يفتح البـاب واسعًا لاحتمـالات متعددة من ضمنهـا شراكات إستراتيجية مع دول المنطقة.

الخلاصة

تعد الصين حاليًا ثالث أكـبر مستورد (بعد اليابان والولايات المتحـدة) للنفط السعودي، ومرشحة أن تصعد إلى المرتبة الأولى خـلال السنـوات القليلة القادمة. هـذا الوضع سـوف يترافق مع صعـود الصـين العسكـري والتكنولوجي الأمر الـذي قد يزيد من إحتمـالات التعـاون الإستراتيجي بـين الرياض وبكـين. مع ذلك، مـن غير المرجـح الآن أو في المستقبل القريـب أن تسعى السعودية أو حتـى الصين لبنـاء تحالف عسكـري أو استراتيجي. في الوقت الراهـن، الحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة لا يزال هدفًـا رئيسيًا للسياسـة الخارجية السعوديـة، رغم الخلافات في المواقـف تجاه العديد مـن القضايا الإقليمية. علـى المدى البعيد، لـن تبقى الولايـات المتحدة اللاعب الوحيـد في المنطقة، وفي حال قررت تخفيض وجودها في المنطقة، أو تزايدت الفجوة في المواقف بين الرياض وواشنطن، فـإن هذا الأمر قد يفتح المجال للسعودية لعقـد شراكات وتحالفات إستراتيجية جديدة ومن المؤكد أن تكون الصين على رأس القائمة ●

*باحث وأكاديمي عربي مقيم في بريطانيا

العلاقات الصينية-الخليجية في مرحلة ما بعد النفط:

الطاقة النووية والاستثمار

في مطلع العام الحالي، كان لزيارة رئيس الصين «شي جين بينغ» إلى المملكة العربية السعودية الأثر الكبير في تجديد الاهتمام بالعلاقات السعودية – الصينية ومناقشة كيفية تطويرها في السنوات المقبلة، حيث تعد هذه الزيارة الرابعة لرئيس صيني للمملكة منذ الزيارة الأولى لـ«جيانغ زيمين» في عام ١٩٩٩م، التي بدأ خلالها قادة الدولتين التشديد على الطبيعة «الاستراتيجية» للعلاقات الثنائية.

د. ماكيو يامادا*

لا شك هذه العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين نشأت نتيجة لتجارة النفط بينهما، حيث أن الصين تعتمد بشكل كبير على السعودية والدول الخليجية في الحصول على النفط لعدم وجود احتياطي كاف منه في المنطقة الآسيوية. كما أوضح رئيس الصين فى زيارته الأخيرة أهمية النفط في العلاقات السعودية – الصينية من خلال احتفاله مع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز بتشغيل مصفاة في مدينة «ينبع» الصناعية على ساحل البحر الأحمر قرب المدينة المنورة، والتي تقوم بتشغيلها شركة «ينبع أرامكو سينوبك للتكرير» والملقبة بـ «ياسرف». وتعد هذه الشركة مشروعا مشتركا بين كل من أرامكو السعودية وسينوبك شركة النفط الوطنية الصينية الكبرى. وبدأت المصفاة عمليتها الأولى في الشهر الأول من عام ٢٠١٥م، بسعة تكرير حوالي أربعمائة ألف برميل من النفط الخام يومياً. ولقد أعلن قادة كل من الدولتين عن توسيع عمل المصفاة، وتبع ذلك إعلان آخر لشركة سينوبك أنها سوف تؤسس مركزاً تقنياً في «وادي الظهران للتقنية" بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المنطقة الشرقية لكي تساهم في تطوير صناعة النفط السعودية. ومن ثم يتجلى لنا أن النفط يحتل موقعاً كبيراً في التعاون بين الدولتين.

قانون اللعبة: أمن الطاقة للصين وأمن الطلب للسعودية

قانون اللعبة بسيط: تعتمد كل من الدولتين على الأخرى في حماية الأمن القومي، فالصين تعد إحدى الأسواق الرئيسية للنفط السعودي ولذلك هي تعد ذات أهمية فيما يسميه الخبراء «أمن الطلب» للسعودية التي يعتمد اقتصادها على تصدير النفط بشكل كبير، بينما تعتمد الصين على استيراد النفط لتأمين حاجاتها من الطاقة. فقد قامت السعودية بتصدير ١,١ مليون برميل من النفط الخام إلى الصين في عام ٢٠١٣م، وكانت المصدر الأكبر لواردات الصين النفطية. من جهة أخرى، احتلت الصين المرتبة الثالثة بين الدول الكبرى في استيراد النفط السعودي بعد الولايات المتحدة التي استوردت ١,٥ مليون برميل، واليابان التي استوردت ١,٢ مليون برميل. ولا شك أن طلب الصين للنفط سيستمر في الزيادة في السنين المقبلة – وحتى حوالي عام ٢٠٤٠م، وفقاً للتقارير الأخيرة من الوكالة الدولية للطاقة.

وكانت زيادة طلب الصين للنفط السعودي هو ما احتاجت إليه السعودية، فقد كانت بحاجة لإيجاد أسواق جديدة لتصدير النفط في التسعينات نتيجة لتنوع مصادر استيراد النفط للدول الأوربية من خلال تعزيز علاقاتها الخارجية فيما يخص الطاقة مع روسيا والدول الإفريقية وتنويع مصادرها الداخلية من خلال تطوير الطاقات الذرية والمتجددة. بينما اتجهت الأغلبية من صادرات النفط السعودي إلى الأسواق الأوربية في السبعينات، اليوم تعد صادرات النفط السعودي إلى الدول الأوربية أقل منها إلى الصين وحدها، فقد بلغت صادرات النفط الخام السعودي إلى المنطقة الأوربية فقط ٠,٧ مليون برميل في عام ٢٠١٣م. ومن الواضح أن مما حقق هذا التبادل بين أمن الطاقة الصيني وأمن الطلب السعودي هو نمو الاقتصاد الصيني سريعاً، فاستيراد الصين للنفط السعودي بدأ في الازدياد السريع بعد توقيع الدولتين اتفاق

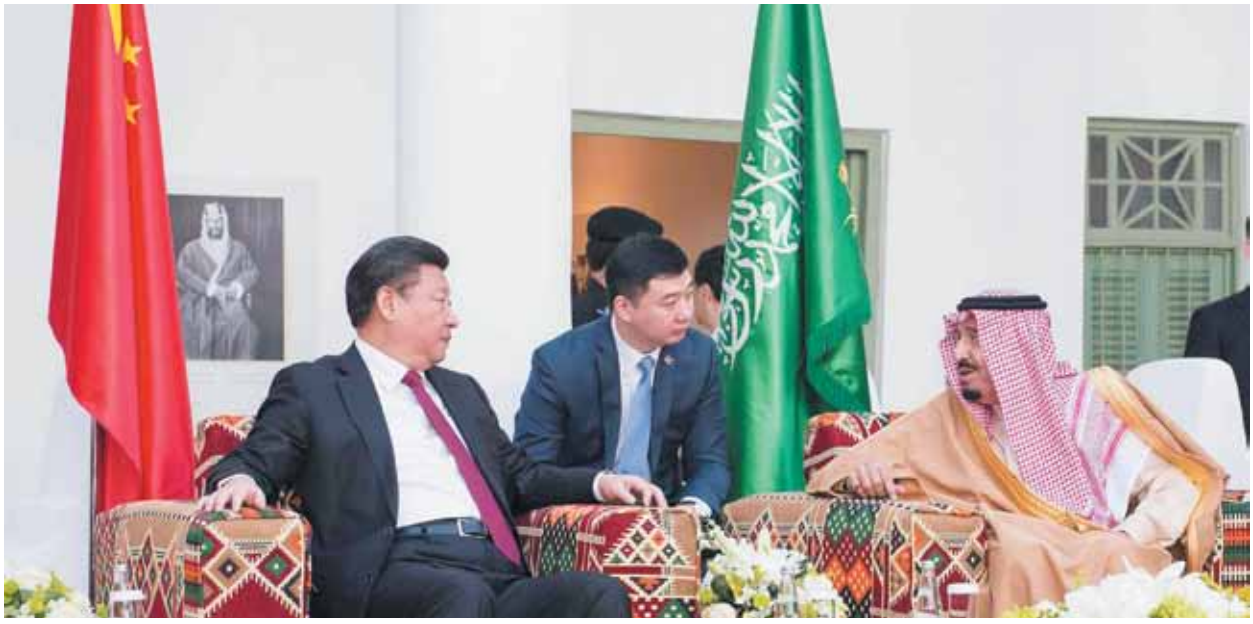

التعاون الاستراتيجي في مجال النفط في عام ١٩٩٩م، أثناء زيارة رئيس الصين «جيانغ زيمين» إلى الرياض، وساهم هذا الاتفاق في نمو الاقتصاد الصيني المدهش في السنوات التالية.

كذلك تعد الطبيعة الاستراتيجية للعلاقات السعودية – الصينية هيكلية على المدى الطويل. ولكنها تعد «حركية» على المدى القصير أيضاً. والمهم هو تزامن تطوير العلاقات السعودية – الصينية في مجال النفط بعد ١٩٩٩م، مع فترة «طفرة النفط الجديدة» في صناعة النفط العالمية، فساهمت زيادة طلب الصين للنفط نتيجة صعودها في الاقتصاد العالمي كالمصنع العالمي الجديد في تحول صناعة النفط العالمية من «وفرة النفط» التي استمرت حوالي عقدين منذ أوائل الثمانينات -إلى «طفرة النفط» الجديدة، حيث أسفر تقلص الفجوة بين الطلب العالمي على النفط وتوفره عن إعادة ارتفاع أسعار النفط. وفي هذه الفترة – «طفرة النفط الجديدة»- تحول النفط من أحد البضائع التجارية المجردة إلى ما يُسمى «البضاعة الاستراتيجية»، وقد جعل هذا التحول أمن الطاقة ذا أهمية في الأمن القومي للصين وصعود المستوى الاستراتيجي لشراكتها مع السعودية، كما يؤكد ذلك زيارتان متتاليتان لرئيس الصين «هو جينتاو» إلى الرياض في عام ٢٠٠٦م، وعام ٢٠٠٩م. وإلى جانب ذلك، ساهم تطبيق الحظر التجاري على إيران من قبل الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي – الذي كان متعلقاً ببرنامج إيران النووي – في صعود الأهمية الاستراتيجية لشراكة الصين مع السعودية أكثر، فتبعت الصين الحظر الغربي على إيران وخفضت استيرادها للنفط الإيراني إلى ٢١٪ بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢م. وإثر إعلان الولايات المتحدة لتطبيق الحظر التجاري على إيران في نهاية عام ٢٠١١م، أرسلت الصين رئيس وزرائها «وين جيا باو» إلى السعودية في الشهر الأول من عام ٢٠١٢م، لتأكيد العلاقات الاستراتيجية الصينية – السعودية والذي نتج عنها في ذلك الوقت اتفاق الدولتين على بناء مصفاة «ياسرف» في ينبع.

العلاقات السعودية – الصينية في فترة «وفرة النفط الجديدة»

ولكن تغيرت اليوم تلك العناصر التي عززت الطبيعة الاستراتيجية للعلاقات السعودية – الصينية في السنين الماضية. وانتهت فترة طفرة النفط التي استمرت لمدة عقد نهائياً نتيجة إعادة توسع الفجوة بين الطلب العالمي للنفط وتوفره، وسبب ذلك هو بطء نمو الاقتصاد الصيني وارتفاع إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة. استمر بطء نمو الاقتصاد الصيني لمدة ست سنوات على التوالي فنقص نمو ناتجها المحلي الإجمالي من ١٠,٣٪ في عام ٢٠١٠م، إلى ٩,٥٪ في عام ٢٠١١م، و٧,٨٪ في عام ٢٠١٢م، و٧,٧٪ في عام ٢٠١٣م، و٧,٣٪ في عام ٢٠١٤م، ومؤخراً إلى ٦,٩٪ في عام ٢٠١٥م. وأشعلت «ثورة النفط الصخري» في الولايات المتحدة المنافسة بين الدول المصدّرة للنفط، فبسبب ارتفاع مستوى اعتماد الولايات المتحدة على نفسها في إنتاج الطاقة أصبح النفط الذي كان يصُدر إلى السوق الأمريكي سابقاً يبحث عن أسواق عالمية أخرى، ولاسيما الأسواق

الآسيوية. وتزامن هذا مع إعادة ارتفاع مستوى إنتاج النفط في العراق الذي يفوق الأربعة ملايين برميل يومياً اليوم، وهو مستوى أعلى مما كان عليه قبل حرب العراق في عام ٢٠٠٣م، وكذلك يعد مستوى غير مسبوق.

وانعكس هذا التحول في صناعة النفط العالمية من طفرة النفط إلى وفرة النفط على أسعار النفط التي بدأت بالانخفاض منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٤م، فانخفضت أسعار النفط ما يزيد عن ١٠٠ دولار لكل برميل في منتصف عام ٢٠١٤ م، إلى تحت ٣٠ دولار لكل برميل في بداية هذا العام. ومن المتوقع أن فترة وفرة النفط لن تكون مجرد ظاهرة على المدى القصير، ولكنها ستكون جزءاً من التحولات الدورية على المدى الطويل لصناعة النفط العالمية. لقد استمرت فترة وفرة النفط السابقة لعقدين بعد نهاية طفرة النفط الأولى في عام ١٩٨٣م. ويبدو أن وفرة النفط ستزداد في هذا العام بسبب إعادة تصدير إيران للنفط بعد رفع الحظر الغربي عليها، الأمر الذي قد يضيف حوالي مليون برميل من النفط إلى الأسواق العالمية، والتي يُصدر أغلبها إلى الأسواق الآسيوية.

ولا بد من أن هذا التحول يحث الصين على إعادة تقديرها للأهمية الاستراتيجية لعلاقاتها مع السعودية والدول الأخرى المصدرة للنفط، فوفرة النفط الجديدة وأسعار النفط المنخفضة تسفر عن هبوط أهمية أمن الطاقة لصناعة القرارات الصينية، وكذلك تُقدم للصين الفرصة لتنويع مصادرها النفطية. وفي الواقع، كانت أكثر واردات الصين النفطية من مصادر غير خليجية مؤخراً، والتي شكلت حوالي نصف استيراد النفط الإجمالي للصين في عام ٢٠١٤م. وجاء ٢٢٪ من واردات النفط من البلدان الإفريقية، و١٣٪ من روسيا وبلدان الإتحاد السوفييتي سابقاً، و١١٪ من البلدان الأمريكية اللاتينية. هذا يعني أن السعودية تواجه المنافسة الأشد في السوق الصيني اليوم. وهكذا، بينما العلاقات السعودية – الصينية في مجال النفط هي علاقات واعدة تجاه المستقبل هيكلياً، إلا أن المستوى الإستراتيجي لها غير مستقر حركياً. لذلك، لا شك أن التعاون السعودي – الصيني في مجال النفط سيتعمّق في السنين المقبلة، ولكن الصين التي تسعى إلى حماية أمن طاقتها ستحاول تنويع مصادر استيرادها للنفط في نفس الوقت لكي تتجنب اعتمادها على النفط السعودي والخليجي بشكل مفرط. وهذا يعني أنه يتوجب على السعودية والدول الخليجية الأخرى أن تبحث عن الأسواق «بعد الصين»، مثل الأسواق في الهند وبلدان جنوب شرق آسيا، من أجل بقائها في المنافسة العالمية.

النفط الصخري وزيادة إنتاج العراق يشعل المنافسة بين الدول المصدرة

وربما هذا يعني نهاية الفترة الخاصة في العلاقات السعودية – الصينية التي يساهم النفط وحده في طبيعتها الاستراتيجية. وفي الحقيقة – مقارنة بالصين – بينما يمثل النفط أهم العناصر التي تكون العلاقات الاستراتيجية الثنائية بين السعودية والدول الرئيسية الأخرى المستوردة لنفطها مثل الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية (التي كانت ثالث أكبر الدول المستوردة للنفط السعودي حتى ٢٠٠٧م)، طورت هذه الدول العلاقات الصناعية الكثيفة مع السعودية خارج مجال النفط أيضاً من خلال استثماراتها في الصناعات السعودية مثل البتروكيماويات وتطوير المعرفة والتقنية لدى كوادر المهندسين السعوديين الجديدة التي تدير هذه الصناعات. ولقد استمرت هذه البرامج منذ السبعينات في وقت عدم وجود العلاقات السعودية – الصينية الرسمية بسبب الحرب الباردة.

مستقبل العلاقات الاستراتيجية السعودية – الصينية

بالمقارنة مع الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية، يبقى التعاون السعودي – الصيني الإقتصادي خارج مجال النفط صغيراً، ويعلم صناع القرار في الدولتين هذا وكذلك يعلمون الحاجة لبناء علاقاتهما الثنائية بصورة أكثر تنوعاً. ما يدلل لذلك هو أن كلتا الدولتين قامتا بإعلان نيتهما في تطوير "الشراكة الاستراتيجية الشاملة" بينهما في وقت زيارة رئيس الصين إلى السعودية في هذا العام وتوقيعهما أربع عشرة اتفاقية على التعاون بين الدولتين، والذي يلمح إلى أن الدولتين بدأتا البحث في مجالات أخرى يُمكن تحقيق التعاون الجوهري بينهما فيها إلى جانب مجال النفط.

أحد المجالات التي تترقب الدولتان التعاون الأكبر فيه هو مجال الطاقة النووية، وقد أجرت الدولتان مباحثات متخصصة في هذا الموضوع في الرياض قبل زيارة رئيس الصين في العام الحالي – والتي حضرها وفدان من مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة وإدارة الطاقة الوطنية الصينية – حيث أن السعودية تطور برنامجها لبناء المفاعلات النووية حالياً من أجل تغطية جزء من الكهرباء الذي يُستهلك داخل البلاد، ومن ثم المحافظة على النفط للتصدير. وتتوقع السعودية أن تكون الصين إحدى الدول المشاركة التي ستساعدها في بناء وتشغيل مفاعلاتها ونقل تقنياتها النووية إلى السعودية. لم يكن لدى الصين التقنية لتصدير نماذجها المفاعلات الوطنية (كنماذج متميزة تقنياً عن نظيرتها الغربية التي تستعملها المفاعلات الصينية حالياً)، التي تعمل الصين على تطويرها الآن من أجل الدخول إلى سوق تصدير

« طفرة النفط الجديدة» حولت البترول من سلعة تجارية إلى «بضاعة أمن قومي» وجعلت الشراكة السعودية ـ الصينية استراتيجية

المفاعلات في السنوات المقبلة – بعد كوريا الجنوبية التي تبني المفاعل النووي الأول في دول مجلس التعاون الخليجي في أبو ظبي الآن. وحالياً تطور الصين نموذجها الوطني الأول من المفاعلات النووية في أرضها للتأكد من سلامته قبل تصديره – الأمر الذي قد يستغرق عدة سنوات.

ولكن ما ترغب الدولتان في تقديمه على المدى القصير هو التعاون الكبير في مجال الصناعات. لقد حثت أسعار النفط المنخفضة صناع القرار في السعودية على تسريع تنويع الاقتصاد السعودي من أجل تنمية وتضخيم مصادر الدخل إلى جانب صناعة النفط ومكافحة مشكلة البطالة من خلال زيادة فرص العمل. وترمي السعودية من وراء ذلك إلى تمديد نجاحها الماضي في زيادة الصناعات البتروكيماوية إلى الصناعات كثيفة العمالة كصناعة البلاستيك وإنتاج قطع السيارات من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية إليها ونقل الخبرات والتقنيات الحديثة إلى العمالة السعودية. وتتوقع السعودية من الصين – وهي الدولة صاحبة ثانى أكبر اقتصاد فى العالم – أن تزيد نسبة استثماراتها الصناعية فيها. ومن المؤكد أن الصين تسعى إلى تكثيف علاقاتها التجارية والاستثمارية مع السعودية أيضاً من أجل تضمينها في مبادرتها «الحزام والطريق" التي تهدف إلى تطوير طريق الحرير الجديد.

ولكن قد تواجه الدولتان التحديات في إيجاد فرصة سانحة للتبادل بينهما في مجال الصناعات غير النفطية. وهناك سببان لذلك. أولاً، يميل الصناع السعوديون، مع رؤوس المال الكافية، إلى تفضيل الحصول على التقنيات المتقدمة على التقنيات الأرخص والأدنى جودة من الدول النامية الأخرى. وعلى الرغم من أن الصين هي المصنع العالمي الجديد، فإن الكثير من إنتاجاتها الصناعية لا تزال تعتمد على التقنيات الأجنبية للشركات المستثمرة فيها. ولم تُطور الصين إنتاجاتها الوطنية بشكل كاف إلى الحد الذي يجعل الشركات الصينية تنافس الشركات الغربية تقنياً. لذلك إلى اليوم تركزت الاستثمارات الصينية في السعودية على مجال الطاقة ومجال الإنشاءات والبنية التحتية، أبرزها مصفاة «ياسرف» المذكورة وبناء خط قطار المشاعر المقدسة – «مترو مكة المكرمة» – الذي بنته الشركة الصينية لبناء السكك الحديدية. ولكن، في الصناعات البتروكيماوية مثلاً، لم تقبل السعودية الاستثمارات الصينية الكبيرة فيها، مع وجود شركتين سعوديتين رئيسيتين، «أرامكوالسعودية وسابك (الشركة السعودية للصناعات الأساسية) اللتان تستثمران في الصين من أجل ضمان الوصول الأفضل إلى الأسواق الصينية. وفي هذا الصدد، تقف الصين على مفترق الطرق حالياً، وتحتاج إلى تحويل نمطها في مجال التنمية الاقتصادية من النمط الحالي الذي يستغل العمالة الرخيصة إلى النمط الجديد الذي يستخدم المعرفة والتقنية الأكثر تقدماً. ولقد استمر رئيس الصين «شي جين بينغ» في الدعوة إلى هذا التحول من أجل تحقيق ما يسمّيه «الإطار الاعتيادي الجديد»، ومعناه قبول الصين نموها البطيء لكن مع الجودة العالية للصناعات.

ثانياً، أدت قوة الصناعات الصينية الاستثنائية إلى شدة المنافسة الصناعية العالمية مما يجعل اتخاذ نمط التنمية المشابه للدول النامية الأخرى أصعب. ولقد أحس الجانب السعودي بهذا، فمثلاً منذ سنوات، اشتكى تجار مكة المكرمة من غزو المنتجات الصينية المستوردة للسوق فيها حيث تستهدف تلك المنتجات الحجاج والمعتمرين من خارج المملكة. كما أن المقصد المهم لبرنامج «صنع في مكة المكرمة» الذي يتقدم في المنطقة حالياً، هو مساعدة الحرفيين المحليين بالخبرة والتقنيات الجديدة لإعادة تمكينهم في السوق. كما تواجه اليوم الكثير من الدول النامية التحديات في تعزيز صناعاتها المحلية لمنافسة المنتجات الصينية وارتفاع مستوى التوظيف المحلي.

وهكذا، في مجال الطاقة، يسبّب الدور المختلف للسعودية والصين – كون السعودية الدولة المصدرة الرئيسية للنفط والصين مستوردته الرئيسية – التبادل الواضح بين الدولتين ويعزز الطبيعة الاستراتيجية للعلاقات السعودية – الصينية. ولكن في مجال الصناعات، تحاول كلتا الدولتين تعزيز إنتاجاتهما الصناعية المحلية من خلال استيراد الخبرة والتقنية الأجنبية لكي تزداد حصة منتجاتهما في الأسواق المحلية والعالمية، ولذلك ليس من السهل وجود تبادل واضح بين الدولتين فيها. وهذا ما أردت التلميح إليه وهو أن الدولتين ستجدان الطبيعة الاستراتيجية لعلاقاتهما الثنائية أكثر تعقيدا من ذي قبل. ●

* باحث – معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة

العرب والصين: مشاركة في صنع مستقبل العالم

جاء خطاب الرئيس الصيني شي جين بينج في جامعة الدول العربية في ٢١ يناير ٢٠١٦م، ضمن جولته في منطقة الشرق الأوسط والتي شملت مصر والسعودية وإيران، ليكشف عن العمق الاستراتيجي لنظرة الصين إلى علاقاتها بالدول العربية، وإلى تطلعها لبناء شراكة شاملة، ومتعددة الأبعاد والجوانب، وطويلة الأجل بين الطرفين لبناء نظام عالمي جديد، وهو نفس المعاني التي عبّر عنها الرئيس الصيني في مقال طويل له بهذه المناسبة.

د. علي الدين هلال*

ففي هذا الخطاب، أكد الرئيس الصيني على المبادئ الأساسية الحاكمة للسياسة الخارجية لبلاده، والتي تتمثل في مجموعة من الأفكار هي: انتهاج الحوار والتفاوض سبيلاً لحل الخلافات بين الدول، والعمل من أجل تحقيق التنمية، واحترام الخصوصيات الوطنية لكل شعب، والانفتاح على الغير القائم على المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة، والمشاركة المستمرة والحثيثة في الحوكمة العالمية.

أولاً: ماذا تقدم الصين للعالم؟

إذا تجاوزنا حديث الانبهار الإعلامي بالمعجزة الصينية، وقدرة الصين على تحديث اقتصادها وتجديده في عدة عقود بحيث أصبحت أكبر دولة مشاركة في التجارة الدولية وثاني أكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة، هذا مع تنامي مستمر في قدراتها العسكرية بالذات في المجال السيبراني Cyber power.

لذلك، فإن ما يحدث في الاقتصاد الصيني يطرح تأثيراته على الاقتصاد العالمي ككل، وعندما تباطأ نمو هذا الاقتصاد من ٧,٥٪ في ٢٠١٣م، إلى ٧,٣٪ في ٢٠١٤م، إلى ٦,٨٪ في ٢٠١٥م، تأثر الاقتصاد العالمي بالسلب وخصوصاً بعد أزمة بورصة شنغهاي وخفض قيمة اليوان الصيني. فما هي الدروس التي تقدمها الصين لكل دول العالم، وخصوصًا تلك الساعية إلى النمو.

الدرس الأول هو احترام الثقافة الوطنية والتاريخ الحضاري لكل شعب ومجتمع. لم تأخذ الصين من تاريخ انتصار ثورتها في الأول من أكتوبر ١٩٤٩م، موقفًا فكريًا أو سياسيًا «تابعًا» لأحد، وإنما حرصت على تطوير نموذجها التنموي والسياسي من واقعها وظروفها. وأدى ذلك إلى خلاف عميق مع الاتحاد السوفيتي في مطلع الستينيات، وفي خلاف آخر مماثل مع الولايات المتحدة والدول الغربية، فلم تقبل النموذج الرأسمالي – الليبرالي باعتباره نمطًا عالميًا بدعوى أنه قابل للتطبيق في كل مكان، وخاضت غمار عمليتي التحديث والتصنيع في إطار نابع من ظروفها وهو ما أسمته «نظام السوق الاشتراكي».

لقد أسس الصينيون فكرهم التنموي استنادًا إلى الثقافة والتقاليد الصينية القديمة، وبالذات أفكار كونفوشيوس. ولم ينخرط المسؤولون والمفكرون الصينيون في الجدل السقيم حول العلاقة بين التقليدية والحداثة أو بين الأصالة والمعاصرة، فمن وجهة نظرهم أن الحداثة الجادة تنهض على إعادة تفسير

الحوار الاستراتيجي الخليجي ـ الصيني تزداد أهميته لبكين لأن دول التعاون الأكثر استقرارًا في المنطقة وتأثيرها يزداد إقليميًا ودوليًا

التقاليـد، وأن المعاصرة الصادقة تجـد جذورها في ثقافة الشعب وأخلاقـه. ويرصد الباحثون في الفكر الصيني عملية إحياء راهنة للقيـم الكونفوشيوسيـة، وعـودة الاهتمـام بأفـكار ماوتسي تونج مؤسس الصين الحديثة. ولا يعني هذا الاهتمام الرجوع إلى عصر الإيديولوجيـة أو الأنساق الفكرية المغلقة، بل تعني تجاوز المفاهيم "الاقتصادوية" عن التنمية، فالتنمية تتجاوز الأرقام عن ارتفاع متوسط دخل الفرد أو ازدياد حجم الناتج الإجمالي المحلي، وذلك لأنها تتضمن أبعادًا أخلاقية ومعنوية وروحية.

وارتفـع صـوت مندوبـي الصـين في المؤتمـرات العالمية التي نظمتهـا الأمم المتحدة في التسعينيـات رافضًا فرض نموذج واحد أو تعريف أحادي للتنمية أو الديمقراطية أو حقوق الإنسان بدعوى العولمة وصلاحية هـذا النموذج أو التعريف لـكل البلدان، وأثبتت الخبرة الواقعية أن الأسلـوب الذي تبنته الصين كان أكثر نجاحًا وتنافسية.

ويعـبر الرئيـس الصينـي عن هـذا المعنـى ببلاغـة وبساطة منقطعتي النظير عندما يقول إنه «لا يوجد دواء يشفي كل الأمراض، ولا يوجد نموذج للتنمية يناسب كل المجتمعات والثقافات، ولا يوجد أحد يعرف الحل المناسب أكثر من شعب كل بلد».

والدرس الثاني هـو «رفض الهيمنـة»، فالخطـاب السياسي الصينـي يؤكد علـى استقلالية القـرار الوطني لـكل دولة، وعلى احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها، وحق كل شعـب في اختيار شكل نظـام حكمه. يقول الصينيون أيضًا بأن النظـام الدولي يتسـم بعدم العدالـة، وأنه يسمح للـدول الكبرى بفرض ممارسة الهيمنة على الدول الصغيرة، وأنه لابد من إعادة النظـر في أوضـاع النظام الـدولي بحيث يكون أكـثر عدالة وأكثر مساواة بين الدول.

لذلك، رفضت الصين تدخل الولايات المتحدة والدول الغربية في شؤونهـا الداخليـة وفي شـؤون الـدول الأخرى بدعـوى الدفاع عن حقـوق الإنسـان وسياسـات نشـر الديمقراطية. ومـع تأكيد الصـين والتزامها بتغيـير العلاقات السائـدة في النظام الدولي، فقـد حرصت على تحاشـي أسلوب العداء والمواجهـة، وسعت لأن يكـون ذلك مـن خلال التعاون مـع الأطراف الأخـرى – بما فيها الولايات المتحدة – لتحقيق الأمن الدولي وبناء التحالفات وإقامة الشـراكات والتوازنـات. وبالتوازي مع هذا الأسلـوب، سعت أيضاً إلى إنشـاء منظمات دولية بديلة كما حدث في إقامة مجموعة دول البريكـس التي تضـم الصين وروسيـا والهنـد والبرازيل وجنوب

الدول العربية الشريك التجاري السادس للصين بقيمة ٢٤١ مليار دولار وارتفع حجم التجارة مع السعودية عشر مرات خلال ١٠سنوات

أفريقيا، وإنشاء البنك الآسيوي للتنمية ودعم البنية التحتية، والذي شاركت فيه سبع دول عربية كأعضاء مؤسسين.

وفي هذا السياق، يتحفظ الصينيون على استخدام تعبير «الربيع العربي» للإشارة إلى الانتفاضات الشعبية التي شهدتها بعض دول المنطقة العربية من نهاية ٢٠١٠م، وأفصحت مناقشاتهم في اجتماعات منتدى التعاون الصيني العربي عن اعتبارهم هذا المفهوم تعبيرًا سياسيًا مفعمًا بالإيحاءات، وأنه أدى في الممارسة إلى عدم استقرار الدول والمجتمعات العربية، وإلى ازدياد انكشافها أمام مختلف صور الاختراق الخارجي، وأن أنصار هذا التعبير الغربي النشأة سعوا لفرض نموذج غربي على البلاد العربية، وهو ما لا توافق عليه الصين من حيث المبدأ. أما النموذج الذي تؤيده، فهو الدولة القوية التي تقوم بدور مهم في تحقيق التنمية ورفع مستوى معيشة مواطنيها، وأن ينبثق تطورها من داخلها. وبنفس المنطق، تعارض الصين أفكار تنظيمات الإسلام السياسي.

والدرس الثالث، هو شجاعة مواجهة الأخطاء والحديث عنها علانية في مؤتمرات الحزب الشيوعي الحاكم وفي تصريحات كبار المسؤولين. فهؤلاء الناس يأخذون أنفسهم بالجدية ولا يخجلون من الاعتراف بالخطأ، أو أن السياسة التي اتبعوها نتج عنها آثار سلبية، ولا يبحثون عن مبررات أو عن «كبش فداء» يختفون وراءه. وهم يتحدثون صراحة عن أن التقدم الاقتصادي الذي أحرزته الصين أدى إلى بروز تفاوتات اقتصادية بين المناطق الجغرافية وبين الفئات الاجتماعية، وإلى شيوع ممارسات فساد إداري ومالي، ويتحدثون بصراحة عن ضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد، وتبني أنماط تكنولوجية جديدة أكثر تقدماً، ويحذرون من تراجع تنافسية السلع الصينية إذا لم يحدث ذلك.

ويرفض الصينيون اعتبار بلادهم «قوة كبرى»، ويتحدثون بكل تواضع عن التحديات التي مازالت تواجه بلادهم، وعن عدد السكان الضخم الذي يتحملون مسؤولية الوفاء باحتياجاته الأساسية ورفع مستوى معيشته.. ويشعر الإنسان بالخجل عندما يقارن هذا التواضع بالتصريحات العربية عن المنجزات والانتصارات.

وفي هذا السياق، ازداد اهتمام الصين بالقضايا السياسية والأمنية في الشرق الأوسط، فشاركت في عملية تدمير السلاح الكيماوي السوري، ورافقت إحدى سفنها الحربية ما تم تجميعه وراقبت تدميره في أعالي البحر، وكان لها مبادراتها الدبلوماسية بشأن عدد من القضايا العربية كما سوف يأتي فيما بعد.

الصين ترفض «الربيع العربي» وتراه سببًا لعدم الاستقرار وفرض النموذج الغربي

ثانياً: ماذا يربط الصين بالعرب؟

يرجع اهتمام الصين بالمنطقة العربية إلى كونها أكثر مناطق العالم اليوم سخونة وتفجرًا، ويجري على أرضها حروبًا أهلية متعددة تمثل صراعات إقليمية ودولية تتجاوز حدودها. كما أصبحت مجالاً خصبًا لنشر الأفكار المتطرفة والأنشطة الإرهابية التي تنتشر منها إلى ربوع العالم، ومن الأرجح أن الصين تخشى من تأثير هذه الأفكار على الأقليات المسلمة فيها، وخصوصاً في مقاطعة سينكيانج.

وهناك عدد من العوامل المادية والمعنوية التي تربط الصين بالمنطقة العربية، فعلى المستوى المادي، نمت شبكة واسعة من العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية، والتي أسفرت عن تنظيم عدد ١٨٣ رحلة جوية شهرية بين الطرفين، وعن انتقال ما يقرب من مليون شخص سنويًا.

فعلى مستوى العلاقات التجارية، تمثل الدول العربية الشريك التجاري السادس للصين على المستوى العالمي، وتزداد التبادلات التجارية بشكل متسارع، وعلى سبيل المثال زاد حجم التجارة مع السعودية عشر مرات خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣م، وزاد حجم التجارة الإجمالية بين الصين والدول العربية من ٢٥ مليار دولار عام ٢٠٠٣م، إلى ٢٤١ مليار دولار في ٢٠١٤م. ومثّلت الصين الشريك التجاري الأول لعدد ٩ دول عربية في ٢٠١٥.

كما يربط بين الطرفين مشروع الصين الطموح بشأن طريق الحرير الجديد، وهو المشروع الذي تتبناه القيادة الصينية تحت شعار «الحزام والطريق» بهدف نشر عوائد التنمية في المناطق الغربية الصينية وتعزيز الشراكات والمصالح المشتركة مع الدول المجاورة، وذلك عن طريق إحياء طريق الحرير القديم الذي يربط الصين عبر أوراسيا بالعالم كله: بحرياً من خلال الطرق البحرية في المحيط الهادي والهندي والأطلنطي، وبرياً من خلال شبكة من الطرق البرية والسكك الحديدية. ويربط بينهما أيضاً النفط وقناة السويس والممرات البحرية الأخرى، فالصين هي أكبر مستورد للنفط، ويمثل النفط والغاز العربي حوالي ٢٥٪ من مصادر الطاقة التي تعتمد عليها.

وعلى الجانب المعنوي، يربط بين الصين والمنطقة العربية أن كليهما أصحاب حضارة زاهرة قديمة. ففي الصين، نشأت «مملكة السماء» التي حققت شأوًا بالغًا في كل مجالات التقدم، وعلى الطرف العربي نهضت الحضارات الفرعونية والفينيقية والأشورية وقرطاجة والديلمون.

وأدت هذه العوامل في مجملها إلى ارتفاع وتيرة مستوى الزيارات بين الطرفين، فقام وزير الخارجية الصيني بأكثر

سياسة الصين: الحوار لحل الخلافات والتنمية واحترام خصوصيات الشعوب والانفتاح طبقًا للمنافع والمشاركة في الحوكمة العالمية

من جولة في الشرق الأوسط، وكذلك الممثل الخارجي للصين في المنطقة. وفي الأعوام ٢٠١٣-٢٠١٥م، زار الصين رؤساء دول مصر، والأردن، والبحرين، واليمن، وفلسطين وعدد من وزراء الخارجية العرب. وانتظمت اجتماعات منتدى التعاون الصيني – العربي الذي يجمع المسؤولين والباحثين من الطرفين لبحث القضايا محل الاهتمام المشترك، وذلك ابتداءً من عام ٢٠٠٥م، في بكين وتلاه الرياض في ٢٠٠٨م، وكان أحدث اجتماع للمنتدى في بكين في ٢٠١٤م.

وكان للصين مبادراتها الدبلوماسية في عدد من القضايا مثل الصراع الداخلي في دارفور، وجنوب السودان، والأزمة السورية في ٢٠١٥م، ودعت الصين المجتمع الدولي للتحرك لحل القضية الفلسطينية.

في إطار هذه الروابط بين الطرفين، وحسب تصريحات القيادة الصينية، فإن الصين تدعم الدول العربية على المضي قدمًا في الطرق التي تختارها لنفسها وتدعم حقها في اختيار هذه الطرق، وتساعدها على حل قضاياها الساخنة بواسطة الحوار والتفاوض، وتشجع التعاون معها لتحقيق المصالح المشتركة وتبادل المنافع، كما تساندها في الحصول على حقوقها العادلة بشأن القضية الفلسطينية.

ثالثاً: إدارة العلاقات مع الصين

تتحدث الصين أساسًا بلغة المصالح، ولا يعرف زعماؤها في خطابهم السياسي العبارات المرسلة أو الخطب الجوفاء التي لا تحمل مضمونًا محددًا، ومن ثم فإن إدارة العلاقات مع الصين يجب أن تقوم على أسس الجدية والانضباط والاستمرار.

وعلى سبيل المثال، فإن الصين تعتقد في أهمية العلاقات والمصالح المتوازية معًا، ولا تنظر إلى علاقتها بأي دولة على أنها علاقة صفرية بالنسبة لدول أخرى بل تحرص على الاستمرار في علاقات متوازية مع الدول المتصارعة طالما كان لها مصلحة في ذلك، فهي في علاقة تحالف استراتيجي مع روسيا بدون شك، ولكنها لا تشارك موسكو في مواقفها الصدامية مع واشنطن، وهي مثل روسيا تسعى لتغيير النظام العالمي، ولكنها لا تستخدم العبارات الحادة التي يستخدمها الرئيس فلاديمير بوتين. لذلك، كانت بكين هي الطرف المستفيد من تدهور العلاقات بين أمريكا وروسيا وفرض الدول الغربية مجموعة من العقوبات الاقتصادية على موسكو. وبالمنطق نفسه، فإن علاقتها مع الدول العربية لا تؤثر على علاقاتها بكل من إيران وإسرائيل. فكل من هذه العلاقات من وجهة النظر الصينية يمكن أن يتطور ويزدهر بشكل متواز في نفس الوقت.

أتذكر جيدًا في لقاء مع مدير أحد مراكز البحوث الاستراتيجية الرئيسية في الصين، وتعليقًا على كلمة لأحد المشاركين المصريين الذي انتقد سياسة أمريكا في منطقة الشرق الأوسط، قال الضيف الصيني «إننا غير معنيين بعلاقاتكم بأمريكا أو غيرها من الدول، ولكن ما يهمنا هو العلاقات الثنائية بيننا ومدى التزامكم بالتعهدات التي نتفق عليها، أما علاقاتكم بالدول الأخرى، فهذا أمر يخصكم ويتوقف على مصالحكم».

وفي ضوء هذا الفهم، فإن على الدول العربية أن تأخذ التعهدات التي تلتزم بها مع الصين بجدية لضمان استمرار هذه العلاقات. لقد وقعت الصين اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع ست دول عربية منها مصر والسعودية، كما أنها بدأت حوارًا استراتيجيًا مع دول مجلس التعاون الخليجي من عام ٢٠١٠م.

ومع أن هذا الحوار بدأ متأخرًا مقارنة بالحوارات المماثلة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأخرى، فمن الأرجح أن تزداد أهمية هذا الحوار من وجهة نظر الصين بالنظر إلى الاضطرابات السياسية التي تجتاح منطقة الشرق الأوسط، وأن دول مجلس التعاون تمثل العنصر الأكثر استقرارًا فيها، والذي يزداد وزنه وتأثيره في المحافل العربية والإسلامية. هذا في الوقت الذي تتجه فيه الصين إلى تنويع مصالحها العالمية وتسعى للاستثمارات المشتركة في مناطق مختلفة من العالم. وتكفي الإشارة في هذا المجال إلى تعبير الرئيس بينج بأن الصين والبلاد العربية يشغلان سدس مساحة العالم وربع عدد سكانه، وذلك في سياق تأكيده أهمية المصالح المتبادلة بين الطرفين.

وإذا كان الباحثون والسياسيون يشيرون إلى التحول الأمريكي إلى أسيا Pivot to Asia، فهل آن الأوان لكي يدرك العرب ذلك، وأن تزداد حركتهم في هذا الاتجاه؟

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

علاقة بين شعارين «أمن الطاقة» و«الشراكة الاستراتيجية»

بطء التعاون العسكري مع الصين .. حصافة

في عام ١٤٠٢م، بنى الامبراطور الصيني تشين سو «Cheng-Tsu» أسطول بحري ضخم مكون من ٢٥٠ سفينة، وعقد لواء قيادته لأمير البحر الصيني المسلم تشين هو «Cheng –Ho» فخرج في سبع حملات بحرية مشهورة في تاريخ البحار. وقد عقد «تشين هو» خلالها أحلافاً واتفاقيات عسكرية مع الحكام المسلمين من ملقا «Malacca» حتى وصل إلى الحبشة مرورًا بالهند وبالأخص مملكة هرمز في مدخل الخليج العربي التي قامت في القرن العاشر الميلادي على السواحل الشرقية للخليج العربي واشتهرت بالتجارة وبالثراء[١]

د. ظافر محمد العجمي*

لقد كان آخر ذكر لـ«تشين سو» في الخليج عام ١٤٣٣م وكان في هرمز التي منها أرسل بعثة حج لمكة. وقد تمت الرحلات الصينية السبع بسفن عسكرية ظهر عنفها في أكثر من ميناء، ولعل أشدها قسوة احتلال سيريلانكا وبعض السواحل الإفريقية. لكن ما يهمنا هو أن الصينيين خلال الحملة السابعة مكثوا في مملكة هرمز مدة طويلة تجاوزت العام، ويشير حجم الأسطول ومدة بقاء الصينيين في هرمز إلى أنهم لم يكونوا تجار عابرين بل وصلوا كقوة محتلة لجزء من الخليج العربي قبل دخول البرتغاليين بنصف قرن. ففرضوا الضرائب على هرمز التي كانت بدورها تفرضها على مسقط وقشم وقلهات والبحرين والقطيف بالخليج العربي. ويمكن تقسيم الاهتمام الصيني في جانبه الأمني بالخليج بعد تلك الرحلات السبع إلى مراحل ست: بدأت الأولى بالتركيز على العراق ١٩٥٨-١٩٦٧م، ثم تحول الى التركيز على الحركات الثورية اليسارية في الخليج ١٩٦٧-١٩٧١م، تبعها مرحلة ١٩٧١-١٩٧٩م، وفيها تحركت الصين في الخليج والجزيرة العربية كمناوئ للسوفيتي. وفي المرحلة الخامسة ركزت الصين اهتمامها على إيران ١٩٧٩-١٩٩٠م، كمستورد رئيسي للسلاح الصيني. أما المرحلة السادسة ١٩٩٠-٢٠٠١م، فشهدت تركيز صيني على المملكة العربية السعودية، وإيران. تبع هذه المراحل انفتاح خليجي على الصين حتى قيل إن الخليج العربي اقليم يعتمد على الغرب في أمنه وعلى الصين في رفاهيته لكثرة النفط المصدر للصين وكثرة البضائع التي تستورد من هناك.

لقد قال نابليون بونابرت «عندما تستيقظ الصين سيهتز العالم» وهو شعار عرفه العالم تجاريًا منذ زمن، ولعل ما أيقظ العالم حاليا هو الجانب العسكري من يقظة الصين حين نشرت المؤسسة العسكرية الصينية ما عرف «بالكتاب الأبيض»، حول عملية الدفاع الوطني للجيش، والطبيعة الدفاعية لسياسة الدفاع الوطني، كما أن نشره يهدف لتعزيز شفافية الصين العسكرية، ومن أجل زيادة ثقة العالم في التزاماتها، وبآليات وسبل التنمية السلمية، وتعزيز الانفتاح على العالم وتوسيع قنوات الاتصال مع العالم الخارجي[٢]. فكان اهتمام المراقب الخليجي بالتعاون العسكري مع الصين عبر تفحص إمكانية حدوثه، ومدى حدود هذا التعاون. وجدواه وتأثيره على استقرار منطقة الخليج. ثم التحديات التي تواجه هذا التعاون، والقدرة على تجاوزها، وموقف الدول الكبرى والإقليمية من هذا التعاون.

إمكانية وحدود التعاون العسكري بين الخليج والصين

في الميزان الدولي تتمتع دول مجلس التعاون بكونها من أهم البؤر الاستراتيجية لموقعها الجغرافي وبالاكتشافات النفطية، مما جعلها قوى متنفذة، بعد أن وظفت ما تملك في النهوض سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ومؤخرًا عسكريًا. مما دفع صانع القرار الاستراتيجي الصيني إلى أن يولي دول مجلس التعاون اهتماما بالغا، حيث تطورت العلاقات الصينية

الخليجية بصورة سلسة، فأقام الجانبان تعاون جيد في مجالات السياسة والاقتصاد والتجارة والطاقة والأمن. ففي عام ٢٠١٤م، بلغ حجم التجارة بين الصين ودول المجلس ١٧٥،٢٥ مليار دولار، بزيادة ٦٪ على حجمها عام ٢٠١٣م، واستوردت الصين ١٠٢،٠٤ مليون طن من النفط الخام من دول المجلس، بزيادة حوالي ٣٪ عن ٢٠١٣م، وذلك يمثل ما يقارب ثلث كمية النفط المستورد للصين [٣]. ورغم أهمية دول الخليج للصين إلا انها لازالت تنظر بعين الحذر إلى فتح باب التعاون العسكري مع الخليجيين. أما أهمية الصين للخليجيين عسكريًا فتتمثل فيما يلي:

-عسكريًا حلّت الصين في المرتبة الثالثة في ميزان القوى العسكرية الكبرى. ومنذ العقدين الماضيَين تعمل الصين بشكل محموم لزيادة قوتها وتأثيرها العسكري، حيث طوّرت بشكل ملحوظ سلاحها الجوّي، وقدرتها على المناورة، وقدراتها البالستية وقدرات السيبرانية. كما يعمل الصينيون على تطوير سلاحهم البحري من خلال صناعة حاملات طائرات وتطوير سفن الصواريخ وإجراء تمارين لتمكين قدرات القوات البحرية [٤].

- أما في مجال صناعة الأسلحة فقد أدركت الصين أن دول مجلس التعاون تصرف جزءًا كبيرًا من ميزانياتها على مشتريات الأسلحة، حتى غدت في المركز الثاني، بعد الولايات المتحدة الأمريكية في معدلات الإنفاق على مشتريات الأسلحة. وتخطت الصين ألمانيا وفرنسا لتصبح ثالث أكبر مصدر للأسلحة في العالم، بحسب ما أظهرت دراسة نشرها المركز الدولي لأبحاث السلام في ستوكهولم «سيبري»، وبحسب هذه الدراسة التي تغطي فترة السنوات (٢٠١٠-٢٠١٤م) فإن «الولايات المتحدة احتلت بوضوح مركز الصدارة» (٣١٪ من الصادرات) أمام روسيا التي حلت في المركز الثاني (٢٧٪ من الصادرات) [٥].

التعاون العسكري الخليجي/الصيني

- كجزء من جهدها المستمر لإيجاد موطئ قدم في سوق الأسلحة بالخليج، تحاول الصين التواجد في المعارض العسكرية في الخليج كمعرض دبي. والصين تتقدم بالفعل في مجال تصدير الطائرات بدون طيار، حيث صدرتها للسعودية التي سبق أن استوردت منها صواريخ رياح الشرق البالستية في الثمانينيات من القرن الماضي. ثم جددت الرياض ذلك الاهتمام فأظهرت في عرض عسكري مجموعة من الصواريخ من طراز دونج فينج (دي اف-٣) الصينية الصنع، التي تتميز بقدرتها على حمل رؤوس نووية. فالسعودية من أولى الدول في الشرق الأوسط التي تعرض علنا صواريخ بعيدة المدى عابرة للقارات. كما تمت مناقشة إمكانية حصول الرياض على صواريخ دونج فينج ٢١ (دي اف٢١) التي يصل مداها إلى ١٧٠٠ كيلو متر، بالإضافة إلى منظومة الرادار المصاحبة

لتلك الصواريخ[٦]. كما نجحت الصين في تسويق مدفع «بي إل زد-PLZ-٤٥» لدول الخليج، وهو مدفع ذاتي الحركة ١٥٥ ملم، ويستند إلى هيكل «Type ٨٩»، وهو ضمن سلاح مدفعية الجيش الكويتي والجيش العربي السعودي، ويبلي بلاءً حسنًا في عملية إعادة الأمل باليمن. وعلى نفس النهج تسير دولة قطر حيث تم بحث التعاون العسكري القطري/ الصيني في أكثر من مناسبة[٧].

ويحتم تتبع التقرب الصيني من الخليج عسكريًا في غير مجال مبيعات الأسلحة أن نشير إلى نقاط عدة منها:

-أهمية الخليج لأميركا هي نفس أهميته للصين، حيث تتفقان على استمرار تدفق النفط بأسعار معقولة، فالصين تستورد نصف حاجتها من منطقة الخليج العربي. وهي مستورد نفط ومورد بضائع وأسلحة ولو بشكل أقل، لكنها نوعية الأسلحة التي تتمنع واشنطن من تزويد الخليجيين بها.

-ينظر الخليجيون للصين كشريك نزيه بلا تاريخ استعماري حديث، أو مغامرات عسكرية قريبة منهم، كما أن الصين لا تتدخل في قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية التي يلوح بها الغرب كلما أراد ابتزاز دولة ما.

-سيكون للصين دور في أمن الخليج العربي في العقود القادمة لكن بتريث وحذر صيني. فالاهتمام الخليجي بالصين مؤخرًا يعود إلى نوايا أمريكا، حيث تستخدم واشنطن لغة غير مشجعة مثل «الاستقلالية عن نفط الخليج» و«انتهاء ضمان نفط الخليج» أما لغة بكين فتتضمن مفردات «أمن الطاقة» و«الشراكة الاستراتيجية» وجراء ذلك شعر صانع القرار الخليجي بالأمان من الخطاب الصيني والتململ من الخطاب الأميركي[٨].

- يمكن ان تتوسع أبواب تعاون الصين مع دول الخليج في مجالات الأمن غير التقليدي «Non-traditional Security» وهي هياكل جديدة تشمل مكافحة الإرهاب، والحركات الانفصالية، والتطرف. أو التعاون عبر الأمم المتحدة فقد تقربت الصين عسكريا أول مرة لمنطقة الخليج العربي بعد حرب تحرير الكويت في ١٩٩١م، حيث شارك جنود صينيون ضمن بعثة الأمم المتحدة في المنطقة العازلة بين الكويت والعراق. وهو نهج ناجح شجع بكين الانخراط في أنشطة الأمم المتحدة حيث تواجدت بحلول عام ٢٠١٣م في تسع مناطق حول العالم، ومن ضمنها لبنان والسودان. كما شاركت في التصدي للقرصنة في مضيق باب المندب، ودعمت قرار الأمم المتحدة ضد تنظيم داعش.

اهتمام الصين بالخليج: ٦ مراحل بدأت بالتركيز على العراق وانتهت بإيران

الصين والخليج والتقرب البحري العسكري عن بعد

«المجد للقوة البحرية» شعار يلخص نظرية الأدميرال الأميركي الفرد ماهان «Alfred Thayer Mahan» والتي تدرس في كليات القيادة والأركان في العالم دون استثناء، حيث قال في كتابه «أثر القوة البحرية في التاريخ» بأن الأحداث التاريخية، ما هي إلا مظهر من مظاهر النشاط الجغرافي. وفي ظل قوة المصالح الاقتصادية (قوة ناعمة) للصين بالمنطقة، تبرز قلة أدواتها العسكرية (قوة صلبة)، كالمشاركة بالقوات، والقواعد العسكرية. حتى نشرت وثيقة «الاستراتيجية العسكرية للصين» مايو ٢٠١٥ م، وفيها تأكيد على تبني "نظرية ماهان" وأنه يتعين على الصين إنشاء قوة بحرية عصرية، تناسب مصالحها، بتأمين طرق النقل الاستراتيجية (SLOCs) والمصالح فيما وراء البحار. ويشير إحياء ماضي الرحلات الصينية السبع الشهيرة لتبني الصين للبحرية كذراع طويل. حيث أرسلت الصين للمرة الأولى في ديسمبر ٢٠٠٨م، قوة بحرية لمنطقة خليج عدن، في إطار مساع دبلوماسية للتصدي للقراصنة، ومنذ ذلك الوقت استخدمت أكثر من ٢٠ قوة عمل تضم أكثر من ٦٠ قطعة بحرية عسكرية، ترافق سفنًا تجارية من الصين ودول أخرى. وفي ٢٦ نوفمبر ٢٠١٦م، نُشر أن الصين وقعت مع حكومة جيبوتي معاهدة لإقامة قاعدة دعم لوجيستي للعمليات العسكرية على أراضيها وتشغيلها على مدى عقد من الزمن. حيث ترمي الصين من القاعدة إلى تحقيق حزمة من الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى. فللصين مصلحة في تأمين ممرات الملاحة والمعابر المائية الضرورية مثل مضيق تايوان وملكا وهرمز وقناة السويس. وما تلك الخطوة إلا تقرب بديل للخليج العربي لتحاشي المواجهة مع الغرب في إحدى أهم مناطق نفوذه. فالتواجد في جيبوتي يسمح للصين بحماية مواطنيها، وسفنها ومصالحها التجارية والاقتصادية، وكذلك اكتساب خبرة عملياتية في المهام البحرية طويلة المدى، لكن الأهم أن تكون الصين على مقربة من شبه الجزيرة العربية، التي يصل منها نحو معظم النفط الخام الذي تستورده[٩].

جدوى وتأثير التعاون العسكري

للوصول إلى نتيجة عن جدوى التعاون العسكري بين دول الخليج والصين، وبعد أن شاهدنا فيما سبق انه تعاون لم يتعد بيع الصواريخ البالستية للرياض والمدفعية للكويت، يجدر بنا قياس مدى نجاح التعاون العسكري بين الصين ودول

الانفتاح على الصين: الخليج العربي إقليم يعتمد على الغرب في أمنه .. وعلى الصين في رفاهيته

الجـوار الإقليمـي في الخليج العربي. فقد تمحـورت العلاقات العسكريـة الصينية ــ الإيرانية في مجال بيـع السلاح، وحتى في هـذا المنحى لم تكن طهران بسبـب الحصار عليها مخيرة في شـراء سـلاح غير الصينـي، أو من كوريـا الشمالية أو من بلـدان مـن دول العالم الثالـث. ثم شهد مطلـع القرن الحالي توسـع في التعـاون العسكري بـين بكين وطهـران لكنه لم يتعد زيارة مدمرة وفرقاطة صينيتـين ميناء بندر عباس الإيراني، حيث بدأتا تدريبات مشتركة مع القوات البحرية الإيرانية لمدة أربعة أيام، وكانت هذه هي الزيارة الأولى لسفن بحرية صينية لإيـران. وقد كان هدف الزيـارة المشاركة في عمليات مكافحة القرصنـة في خليـج عدن. كما قامت طائـرات صينية بالتزود بالوقـود مـن إيران في طريقها إلى تدريبـات في تركيا، وكانت أول زيـارة تقوم بهـا طائرات حربية أجنبيـة لإيران منذ ثورة ١٩٧٩[١٠]. أمـا العـراق فلم تكن زبونًا للسـلاح الصيني طوال القـرن الماضي .وإن كان الوضـع قد تغير حاليًا فالعراق يسعى إلى تطويـر وتعميـق العلاقات مـع الصين في جميـع المجالات وخاصـة الاستثمـار وإعـادة بنـاء البنى التحتيـة حيث غدت أكبر شريـك تجاري للعراق وأكبر مستثمـر في قطاعي النفط والكهربـاء فيه، إذ وصل حجم التبادلات التجارية بين البلدين العام الماضي إلى ٢٤ مليار دولار بزيادة ٤٠ في المائة عن العام الذي قبله، حيـث تعمل حاليًا أكثر من ٥٢ شركة صينية كبرى في العراق، في مجالات النفط والكهرباء والاتصالات وغيرها. وسيكـون هناك مدخـل واسع لخلـق شراكة عسكريـة صينية عراقيـة لأن العراق يخوض اليوم حربًـا ويتطلع إلى مزيد من التعاون العسكري مع الصين[١١].

تحـررت الصين من شعـارات ايديولوجية زائفـة ذات وقع تحـرري، فأخـذت تـروج لانتهـاء عصـر السلبيـة الصينيـة، واتجهـت للعـب دور نشـط في الخليـج لتأمـين الطاقـة، فقـد تراجعـت الاهتمامـات الايديولوجيـة وحـل محلهـا الاهتمـام بالمصالـح التجاريـة والطاقـة والأمن غـير التقليدي.فالصين تعارض بقوة أى محاولات خارجية للتدخل في الشأن الخليجي، وتسعـى لمنع انفراد قوة عظمى واحدة بمصير الخليج، والخليج العربـي كما وضع مخططوها الاستراتيجيـين ضمن ما يسمى بـدول «الجـوار الموسع»، وفي ذلك فتح لأبـواب تعاون قد يفضي للحصـول على تكنولوجيا صينية غير مشروطة كالحال مع دول الغـرب. فاهتمامـات الصين تنحصر في الخليـج في منع ظهور نظـام منـاوئ للصين، ومنع ظهـور نظام مؤيد لتايـوان، ودعم سياسـة الصين الخارجية. كما إن من جدوى التعاون العسكري الصينـي الخليجي مـلء الفـراغ الاستراتيجي الـذي سيخلفه التراجـع الأمريكـي، حيث تتجـه الصـين لإتبـاع استراتيجية مضـادة للاستراتيجية الأمريكية التي تقوم على أساس احتواء التصاعـد الصيني في شرق آسيا، وردًا على هذه الاستراتيجية وتلافيًـا للاصطـدام المباشر مع أمريكا في شـرق آسيا اتخذت الصـين علـى عاتقهـا الوجـود في الفضـاء الجيوستراتيجـي لواشنطـن، خصوصًا المناطق التـي تعاني من فراغ استراتيجي كمنطقـة الخليـج.[١٢] كما أن من جـدوى العلاقـات العسكرية الصينيـة الخليجية إن أمـن الطاقة من حيـث المصادر وطرق الإمـداد سيظـل المحـرك الرئيسـي للسياسـة الصينيـة تجاه المنطقـة، وستسعـى الصـين إلى تعزيـز حضورهـا في الخليج معتمـدة علـى أسعارهـا التنافسيـة وشروطها المقبولـة بشكل أكـثر من الشـركات الغربية. كما سوف تواصـل الصين السعي لوجودها العسكري، من خلال زيادة قواتها المشاركة في عمليات حفـظ السلام أو مكافحـة القرصنة، وفي الوقـت نفسه السعي لإيجاد قواعد عسكرية لحماية إمداداتها النفطية. وقد نجحت في بعض ذلك حين قام الجيش الصيني بإخلاء آلاف المواطنين الصينيين مـن ليبيا في عام ٢٠١١م، والـذي كشف عن قدرات صينيـة عاليـة في عمليات التدخـل السريع. ثـم تبعها الإجلاء الناجح لرعاياها من اليمن.

التحديات التي تواجه التعاون العسكري

لقد طال زمـن الانحناءات الدبلوماسيـة بين الصين ودول الخليـج العربي دون أن يلتحق التعاون العسكري بركب مجالات التعاون الأخرى، حتى إن سؤالًا يفرض نفسه إن كان التعاون لم يتحقـق لكونه مصلحة صينية فقـط، أو لكونه مصلحة خليجية من طرف واحد! يغلف ذلك الوضع قصور من الطرفين للتفريق بـين الشراكة الاستراتيجية والمجاملة الدبلوماسية. أو ربما وهو الأقـرب في تقديرنا أن العلاقات المتشابكـة بين الصين وإيران والخليـج وأمريكا عامل يشغـل حيزًا كبيرًا مـن أفق التحديات التي تمنع التقرب بين الصين ودول مجلس التعاون.

-العامـل الإيراني: لم يقتصـر التعاون الإيـراني الصيني

على مبيعات الأسلحة حيث زودت الصين إيران بتكنولوجيا دفاعية حساسة ونظم تسليح متقدمة. بل إن أحدث الأسلحة الإيرانية صممت لأول مرة وأنتجت بالصين، حيث أن الهندسة العكسية «Reverse Engineering» التي يستخدمها الصينيون لتقليد الأسلحة الأجنبية وخصوصًا الروسية قد تم توطينها[١٣]. وبهذين الذراعين قربت العسكرية الصينية إيران من الاكتفاء الذاتي عسكريًا خصوصًا في مجال الصواريخ البالستية وقطع الغيار. ويقع الخليج ضمن «الجيرة الكبرى» للصين، ويتّضح أنّ علاقة الصين مع إيران هي الأقرب من أيّ دولة من دول هذه الجيرة، ربما لكون الصين تستغل إيران للموازنة مع أمريكا . كما أن إيران حاجز لحماية غرب الصين، ولإيران نفوذ في أفغانستان ووسط آسيا. لذا زارت السفينتان الحربيتان الصينية المدمرة «تشانغتشون» والفرقاطة «تشانغتشو»، بندر عباس كما أشرنا سابقًا وبدأتا تدريبات مشتركة مع البحرية الإيرانية[١٤].

العامل الأمريكي: في زمن مضى كانت دول الخليج في خندق مناوئ للايديولوجية الشيوعية الصينية، بل كانت أقرب إلى الخندق الأمريكي. لكن تخلي الصين عن الايديولوجيات في تقربها من الخليج واعتمادها على البراغماتية المصلحية الحادة أزال ذلك التحدي. بل وتحول الأمر إلى النقيض؛ فقد لا ترى بكين نفسها في هذا الوضع لكن دول الخليج ترى الصين كموازن للولايات المتحدة في العالم. ويزيد الأمر تعقيدًا أن الولايات المتحدة لا ترى الصين شريكًا في استتباب الأمن في الخليج، بل تحاول التكسب بأنانية من الجهد الأمريكي لفرض الأمن دون أن تنخرط هي فعليًا في الترتيبات الأمنية التي تحتاجها المنطقة، فيما تجني مكاسب تجارية دون جهد يذكر. بل أن بكين التي تستمتع بالوصول إلى أهدافها مجانا «Free Ride» لا تتردد في وصف التدخل الأمريكي بالمعكر لصفو أمن المنطقة كما حدث إبان حرب تحرير العراق ٢٠٠٣م.

ومن جهة أخرى قد يبدو أن من الضروري وجود علاقات عسكرية صينية ـ خليجية، خصوصا أن بكين تتجه إلى إقرار زيادة الإنفاق العسكري بنسبة ٣٠٪ عام ٢٠١٦م.[١٥] في الوقت الذي تقضم فيه إدارة أوباما من ميزانية البنتاغون. وفي وقت تتشكل فيه صورة ذهنية خليجية حول تبادل الأماكن بين الصين وواشنطن بعد الاتفاق النووي الإيراني الذي يعني انسحابًا أميركيًّا من المنطقة، مشكلا فراغات ستستفيد منها الصين فيما تستعد الولايات المتحدة لمزيد من تفعيل دورها في قلب منطقة الحضور الصيني في شرق آسيا[١٦].

العسكرية الصينية وسن الرشد القتالي

رغم وصول الصينيين للخليج قبل القوى الأوروبية وتحديدا مملكة جزيرة هرمز العربية التي كان يحكمها الأمير محمود القلهاتي ثم الشيخ عطار، إلا أن العسكرية الصينية حتى اليوم لم تبلغ سن الرشد العسكري القتالي الذي يؤهلها لإقامة نظام أمن متكامل في الخليج العربي. بل لقد ارتبط في الذهن الجمعي العربي غياب الحضورٌ العسكريٌّ الصيني عن الشرق الأوسط كله، مما يجبر المراقب الخليجي إلى التقليل من جدوى التعاون العسكري الصيني الخليجي بناءً على ملاحظات عدة، منها:

– لا يمكن أن يثق الخليجيون إلى قدرة العسكرية الصينية على فرض أمن سفنها ومصالحها في الخليج البعيد عنها، بدون وجود تسهيلات بحرية أو قواعد لها في المنطقة، حين ندرك أن بكين لم تكن حتى وقت قريب قادرة على تأمين سفنها في مضيق ملكا «Malacca» القريب منها والواقع على أطراف بحر الصين الجنوبي.

الصين لن توفر الضمانات الأمنية ولن تدفع كلفة محاربة الإرهاب في الخليج

– لا شك أن للصين ميزة عسكرية كمّية «Quantity» لعبت دورًا كبيرًا لإيصالها للمرتبة الثالثة ضمن قوة الجيوش؛ حيث أن لها جيش يبلغ أكثر من مليوني جنديّ وميزانية أمنية بلغت ١٢٩،٢٧٢،٠٠٠،٠٠٠ دولار؛ لذا دخلت الصين في قائمة أكبر الجيوش القوية في العالم. لكن الصين تفتقد في آلتها العسكرية للمزايا النوعية «Quality». مما يجعل قدرتها على النهوض بالتبعات الإقليمية الخليجية موضع شك.

– لا تثق دول المنطقة حتى الآن في الأسلحة الصينية خصوصًا الطائرات الحربية المقاتلة والمروحيات، والقليل من الدول سيرغب في تجربتها لتدني الأداء والجودة. كما أن روسيا قد عادت كمصدر للأسلحة إلى المنطقة وتنافس الصين رأسًا برأس في كثير من أسواق العالم الثالث.

– من معوقات التعاون العسكري بين الصين والخليج إن استراتيجية بكين تقوم على فلسفة «zuoshan guan hudou» القائلة بالجلوس على قمة الجبل ومشاهدة النمور تصارع بعضها. فبكين تنتظر انقشاع غبار الصراع بين الرياض وطهران لجني الثمار.فبكين ماهرة في إرضاء كافة الزبائن في الشرق الأوسط، سواء كانوا عرب أو إيرانيين أو حتى صهاينة[١٧]. ولم يكن هذا النهج غائبًا عن صانع القرار الخليجي فوقفت دول الخليج لبكين بالمرصاد جراء سوء التقدير الاستراتيجي هذا؛ حيث أجلت دول مجلس التعاون جلسة للحوار الاستراتيجي مع الصين في بكين نوفمبر ٢٠١٢م، جراء موقف الصين في سوريا

الاهتمام الخليجي بالتعاون العسكري مع الصين: إمكانية حدوثه وحدوده وتأثيره .. والتحديات التي تواجهه والقدرة على تجاوزها

المخالف للتوجهات الخليجية. ولم يعقد الحوار الملغى إلا في يناير ٢٠١٤م مما غير موقف الصين من السلب إلى الإيجاب في مؤتمر جنيف الثاني ذلك العام.

– تعتبر الصين اليوم دولة رائدة في مجال الصناعات العسكرية، لكنها أيضا لاتزال مستوردة لها. فالصين تشتري أسلحة حديثة من روسيا، فالصين تزيد من قدرتها الدفاعية بفضل «التكنولوجيا الروسية» فقط، ومثال ذلك سلاح المدرعات المجنزرة الحديثة «أرماتا»، ومنظومة «أس – ٤٠٠» للدفاع الجوي، وغواصات «ياسن» الحديثة[١٨]. وحين انصبت جهود الصين لتطوير قواتها البحرية، قامت بترقية حاملة طائرات روسية أعيد تجهيزها لتكون أول حاملة صينية[١٩].

– لا تستطيع الصين توفير نفس الضمانات الأميركية للخليجيين، بل أن أهمية الخليج للمصالح الوطنية الصينية متقلبة بناء على المصلحة. فبكين غير مستعدة لإراقة الدماء، أو دفع الكلفة المادية لمحاربة التطرف، أو التوسط لحل معضلة أمنية إقليمية، حيث تتحفظ في الانخراط في قضايا الخليج والمنطقة بسبب وجود ٢٣ مليون مسلم صيني لكون أي إرهاب أو اضطراب سيؤثّر عليها داخليا، فالصين سلبية بشكل عام، رغم ادراكها للفجوة بين مصالحها الضخمة ودورها الضعيف، والأدهى أنها لا تبدو مستعجلة لتغيير نهجها. حيث يبقى فشل بكين في ترجمة الاقتصاد الضخم لقوة عسكرية فعالة أمرًا محيرًا يجعل من الحصافة ألا تراهن دول الخليج على التعاون العسكري مع بكين باندفاع. ●

* المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

الهوامش

١ – بوندا ريفسكي . الخليج العربي بين الامبيرياليين والطامعين في الزعامة. موسكو .دار نش وكالة نوفستي١٩٨١م ص١٩.
٢ – موقع سبوتنك.٤ سبتمبر٢٠١٥م
٣ – السفير الصيني في الرياض. صحيفة أخبار الخليج.١ نوفمبر ٢٠١٥م
٤ - China Military Strength. www.globalfirepower.com.٢٠١٦
٥ – صحيفة القبس ١٦ مارس ٢٠١٥م
٦ – المنتدى العربي للعلوم العسكرية.٥ يناير ٢٠١٦
٧ – موقع وزارة الخارجية القطرية.٣ سبتمبر٢٠١٤م
٨ – Jon B. Alterman.CSIS Middle East Program / Gulf Analysis Paper.August ٢٠١٣.
٩ – معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي.لهذه الأسباب تقيم الصين قاعدة في جيبوتي.١٠فبراير ٢٠١٦
١٠ – مايكل سينغ. تواجد الصين العسكري في الخليج . معهد واشنطن .٢٦ سبتمبر٢٠١٤م
١١ – أسامة مهدي. العبادي إلى الصين لطلب السلاح عشية اقتحام الرمادي.إيلاف. ٢١ ديسمبر ٢٠١٥
١٢ – مكانة الخليج في استراتيجية «الحزام والطريق» الصينية . موقع الخليج الجديد.٣ اغسطس ٢٠١٥م
١٣ – الهندسة العكسية "Reverse Engineering" آلية تعنى باكتشاف المبادئ التقنية لآلة ميكانيكية، برنامج حاسوبي، قطعة إلكترونية أو نظام من خلال تحليل بنيته، ووظيفته وطريقة عمله. بتفكيكه إلى أجزاء أو محاولة إعادة تصنيع نظام مشابه له يقوم بنفس الوظيفة التي يقوم بها النظام الأصلي.
١٤ – مايكل سينغ . تواجد الصين العسكري في الخليج . وول ستريت جورنال.٢٦سبتمبر ٢٠١٤
١٥ – سكاي نيوز عربية . الصين تزيد إنفاقها العسكري تبديدا لمخاوف الجيش. ١٦ فبراير، ٢٠١٦
١٦ – جهاد الزين . السياسة الصينيّة الجديدة في الشرق الأوسط: معالجة الفجوة بين ضخامة المصالح وضعف النفوذ. جريدة النهار ١٤ نوفمبر ٢٠١٣م
١٧ – Alastair Sloan.China›s complex relations with the Gulf States.middleeastmonitor ٨ June ٢٠١٤ .
١٨ – موقع روسيا اليوم ١ يونيو٢٠١٦م
١٩ – صحيفة الشعب اليومية أونلاين .وزارة الدفاع الأمريكية تنشر تقريرها السنوي عن الجيش الصيني.٢٥ اغسطس ٢٠١١م

الوجود الصيني في المتوسط ينهي الاحتكار الأمريكي

الصين تتوجه غربًا عبر البوابة الثقافية

قـام الرئيـس الصينـي شي جين بيانغ في شهر يناير الماضي بزيارة لثـلاث دول إقليمية في الشرق الأوسط ، المملكة العربيـة السعوديـة، ومصر،وإيـران ، وقبـل زيارتـه بأسبوع أصـدرت الحكومة الصينيـة في الثالث عشـر من يناير الماضـي ولأول مـرة ورقـة عـن سياسة الصـين العربيـة (China›s Arab Policy Paper) وفي خطابـه في الجامعة العربية الثـاني والعشريـن مـن ينايـر من العام الحـالي أوجز الرئيـس الصيني الأهـداف الصينية في التعـاون مع العالم العربي بقوله « في يونيو ٢٠١٤م، طرحت في الاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي المنعقد في بكين فكرة التشـارك الصينـي ـ العربي في بنـاء الحزام والطريق، بحيـث يتم تشكيل معادلـة تعـاون «١+٢+٣»المتمثلة في اتخاذ مجال الطاقة كالمحور الرئيسي ومجالي البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمارات كجناحين و٣ مجالات ذات تكنولوجيـا متقدمـة تشمل الطاقة النوويـة والفضاء والأقمار الاصطناعية والطاقـة الجديدة كنقاط اختـراق» ، ويظهر دور العامل الاقتصادي كمحور أساسي في العلاقات الصينية –العربية والتوجه غربًا .

د. أحمد سليم البرصان *

الصين ثاني أكبر شريك للعرب

تعتـبر الصين اليوم حسب ما ذكره الرئيـس الصيني ، ثاني أكـبر شريـك تجاري للعـالم العربـي ، وتم إبرام عقـود مقاولات جديـدة بـين الصـين والـدول العربيـة ٤٦,٤ مليـار دولار ، وتم استئنـاف المفاوضات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون الخليجي، وأقيم مركزان لمقاصة العملة الصينية في الدول العربية وتم تشكيل صندوقين للاستثمار المشترك وافتتح رسميًا المركز الصيني العربي لنقل التكنولوجيا، واتفق على إنشاء مركز للتأهيـل للاستخدام السلمي للطاقـة النووية، وفي المعرض الثاني لإكسبو الصيني العربـي، تم التوقيع على مشروعات بقيمة (١٨٣) مليـار يـوان صينـي، حيث أصبـح المعرض إطـارًا مهمًا للتشارك الصيني العربي في بناء الحزام والطريق.

لقـد أقامـت الصين علاقـات شراكة استراتيجيـة مع ثماني دول عربيـة، وتم الاتفـاق بـين الصين وسـت دول عربيـة في بناء الحـزام والطريـق، كمـا انضمـت سبـع دول عربيـة إلى البنـك الآسيـوي للاستثمار في البنية التحتية كدول أعضاء مؤسسة. وقد أفـاد نائب وزيـر التجارة الصينـي، تشيان كه مينـغ، بأن حجم التجارة الإجمالي بين الصين والدول العربية قد بلغ في عام ٢٠١٤ م، ٢٥١,٢ مليـار دولار، وأن رصيـد الاستثمـار الصينـي المباشر في الـدول العربيـة قد بلغ في نفس العام، عشرة مليـارات دولار، بينمـا وصل رصيد الاستثمارات الفعليـة للدول العربية في الصين ٣,١ مليـار دولار أمريكي. وتسعى الصين لأن يصل حجم التبادل التجاري بينها والدول العربية في العقد القادم إلى (٦٠٠) مليار دولار وأن يصـل حجم الاستثمار الصينـي أيضا إلى (٦٠) مليار دولار أمريكي .

تنافس أمريكي شرقا فتحولت الصين غربا

إن توجه الصين غربًا اتجاه أورآسيا والشرق الأوسط يأتي في الوقت الذي تتجه فيه الولايات المتحدة شرقا، كما عبرت عن ذلك وزيـرة الخارجية الأمريكية السابقة، هـلاري كلنتون، أن مستقبل

٢٥١,٢ مليار دولار حجم التجارة بين الصين والدول العربية و١٠ مليارات استثمارات صينية لدى العرب و٣,١ مليار استثمارات عربية في الصين

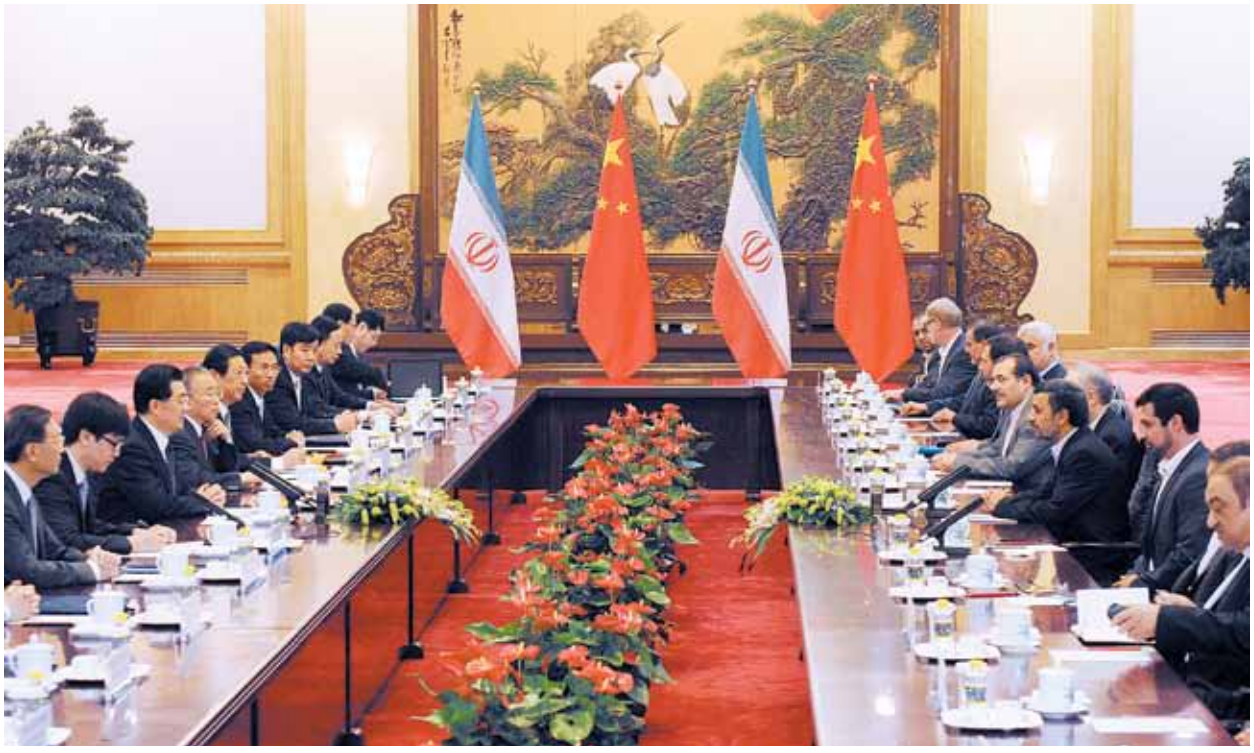

الجغرافيا السياسية يُقرَر في آسيا، وليس في أفغانستان أو العراق، ويجب أن تكون الولايات المتحدة في قلب الحدث قائلة « لقد أصبحت منطقة آسيا والمحيط الهادئ محركا أساسيا للسياسة العالمية. تمتد من شبه القارة الهندية إلى شواطئ الأمريكيتين الغربية وتضم – المحيط الهادئ والمحيط الهندي- يتعزز الترابط بينهما أكثر فأكثر من خلال الشحن والاستراتيجية . يعيش فيها نحو نصف سكان العالم. وتضم عددا كبيرا من المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي ، وكذلك البلدان التي تتصدر قائمة الدول المسببة لانبعاثات غازات دفيئة . وفيها أيضا العديد من حلفائنا الأساسيين ، والقوى الناشئة المهمة مثل الصين والهند وأندونيسيا .»

ولكن بالنسبة للصين فإن مستقبل الجغرافيا السياسية لها هي أورآسيا والشرق الأوسط وأفريقيا حيث مصالحها الاقتصادية ، مستلهمة نظرية سبيكمان « من يسيطر على حافة اليابس يسيطر على أورآسيا ومن يسيطر على أورآسيا يسيطر على بقية العالم ، وهي الاستراتيجية التي حكمت الصراع الأمريكي – السوفيتي في الحرب الباردة ، وأهميتها للصين كقوة كبرى ، مصادر الطاقة وطرق التجارة، ولذلك أخذت الصين ببناء طريق الحرير الجديدة لتربط تجارتها عبر آسيا الوسطى إلى أسواق الشرق الأوسط وأوروبا ولأهمية ذلك أخذت القوة البحرية الصينية تطارد القرصنة البحرية في القرن الأفريقي وخليج عدن لحماية خطوط تجارتها ونقل الطاقة إليها .

الأسطول الصيني في البحر المتوسط

إن التحول المهم في الاستراتيجية الصينية وجود بعض قطع الأسطول الصيني في البحر المتوسط ، ولأول مرة تتوجه الفرقاطتان Linyi و Weifang من البحر الأسود ترافقهما بعض قطع الأسطول الروسي وتجريان مناورة بحرية في البحر المتوسط في مايو ٢٠١٥م، هذه المناورة التي تعتبر الأولى للصين جذبت انتباه المحللين الاستراتيجيين لتوجه الصين الجديد، القوة

بكين تستلهم نظرية سبيكمان: من يسيطر على حافة اليابسة يسيطر على أورآسيا ثم يسيطر على العالم

البحرية لحماية المصالح الاقتصادية، حيث أن البحر المتوسط هو الذي تنتهي إليه طريق الحرير. بل أبعد من المناورة ذاتها فقد أسهمت الصين في صيانة بعض الموانئ على شواطئ المتوسط مثل ميناء Piraeus في اليونان.

إن الأهمية التي تعطيها الصين للطاقة التي تحصل عليها من دول الخليج العربي. وتزايد أهمية شرق البحر المتوسط بعد اكتشاف البترول والغاز الطبيعي عليه، جعلها تهتم بتواجد قوتها البحرية، فالمناورة البحرية الروسية – الصينية في البحر المتوسط، كانت قد سبقتها عام ٢٠١٤م، المناورة البحرية الصينية-الروسية، مايو ٢٠١٤م، في الميناء البحري لمدينة شنغهاي شرق الصين، بمعنى أن الصين أصبحت مناوراتها تمتد من شرق أورآسيا إلى غربها حيث البحر المتوسط.

وكانت الصين قد أجرت في عام ٢٠١٠م، مناورات عسكرية بين القوات الجوية التركية والصينية في وسط تركيا، وكانت أول مناورة تجريها الصين مع دولة عضو في حلف الناتو، وبذلك فإن الوجود الصيني والروسي في البحر المتوسط ينهي الاحتكار الأمريكي لوجود أسطولها السادس في البحر المتوسط. إن الوجود البحري الصيني ينظر إليه من زاوية مصالحها الاقتصادية، ولكن أيضا من زاوية أمنها الداخلي، فمنطقة جنوب وشرق البحر المتوسط تعاني من عدم استقرار سياسي، ومن خلال وجود قوتها البحرية تراقب تطورات الأحداث لما لها من تبعات عليها فهناك ٢٠ مليون مسلم قي الصين وهناك مشكلات تعاني منها الأقلية المسلمة، وبسبب الاضطهاد الصيني للمسلمين الصينيين، تشكل الحزب الإسلامي التركستاني الذي تقاتل بعض عناصره في سوريا، وهو امتداد للحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، والذي تعتبره الحكومة الصينية تهديدًا عليها.

ولذلك نلاحظ أن القوة البحرية مرتبطة بمصالح الصين في المنطقة العربية، اسطولها في المحيط الهندي ومطاردة القرصنة ويمتد وجوده إلى البحر المتوسط.

من الاقتصاد والقوة العسكرية للاستراتيجية الثقافية

ويظهر أن الصين تحاول تحقيق مصالحها الاقتصادية بتعزيزها بالقوة البحرية وبيع صفقات الأسلحة وخاصة الصواريخ البلاستية فإنها أخذت أيضا تهتم بالجانب الثقافي، فالصين استقبلت ١٤ الف طالب عربي للدراسة فيها، وتم تأسيس أحد عشر معهدًا من معاهد كونفوشيوس في الدول العربية، واتفقت الصين مع الحكومة الأردنية على تأسيس الجامعة الاردنية - الصينية وهو طموح ثقافي صيني كبير وتسعى لتنظيم الحوار الثقافي وترجمة الكتب العربية للصين، هذه الاستراتيجية الشاملة للصين تعكس مدى اهتمامها بتحقيق مصالحها في الغرب الآسيوي ، وليس الصدام مع الولايات في شرق آسيا، فالصين تعي أن اليابان شنت هجومها على بيرل هاربها كحرب استباقية في صراع المصالح الاقتصادية اليابانية – الأمريكية في المحيط الهادي، ولكن الصين لا ترى صداما مع الولايات المتحدة شرقا لأن جل مصالها في الغرب الآسيوي، بدأت بتشكيل منظمة شنغهاي للتعاون وعلاقاتها مع دول آسيا الوسطى الإسلامية حتى البحر المتوسط ، فراغ تركته الولايات المتحدة تستغله بكين.

البرجماتية الصينية والقلق الأمريكي

القوة البحرية لخدمة مصالح الصين بالمنطقة ومطاردة القرصنة والتمدد في المتوسط

إن الصين تتمتع بالبرجماتية الدبلوماسية، فرغم الخلافات بين الدول الإقليمية في الشرق الأوسط، فقد شملت زيارة الرئيس الصيني هذه الدول الثلاث التي ذكرت رغم خلافاتها، لأن الصين أكبر مستورد للبترول في العالم، فالصين استوردت ستة ملايين برميل يوميًا عام ٢٠١٤ م، ومن المتوقع أن يصل استيرادها ١٣ مليون برميل يوميًا مع عام ٢٠٣٥م، وفي عام ٢٠١٥ م، كانت المملكة العربية السعودية أكبر مصدر للنفط للصين، ولكن الصين أيضًا تسعى لتعميق علاقاتها الاقتصادية مع إيران ودعمها للانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون، وزيادة التعاون الأمني والاستخباراتي معها. ففي سنوات الحصار على إيران تفوقت الصين على الاتحاد الأوروبي في حجم التبادل التجاري، فقد كان حجم التبادل بينهما ٣ مليارات دولار قفز عام ٢٠١٤م، إلى ٥٠ مليار دولارا ؟ ولكن بعد الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة ٥+١، فقد أخذت الشركات الأوروبية تغزو إيران للحصول على الاستثمارات، وزيارة الرئيس الإيراني لبعض الدول الأوروبية، فرنسا وإيطاليا، يدخل في هذا المجال، وهذا يجعل الصين أكثر اهتماما لتعميق علاقاتها مع العالم العربي ويظهر من اهتمامها الثقافي، لتعزيز العلاقات الثقافية دعمًا للتعاون التجاري وتحقيق أمن الطاقة والتعاون العسكري من خلال صفقات السلاح؟ وهذا يقلق إسرائيل والولايات المتحدة. وهذا ما أشار إليه صموئيل هنتنجتون في كتابه صدام الحضارات من تحذير واشنطن من التحالف بين الحضارة الكفوشيوسية والحضارة الإسلامية؟ لأنهما في نظر هنتنجتون الخطر على الحضارة الغربية؟

* أستاذ العلوم السياسية – جامعة الملك عبد العزيز

الصين والعالم العربي: استراتيجية مستقبلية

عندما يتعلق الأمر بالحديث عن الصين، فلابد من انتقاء ألفاظ وصفات ذات دلالات خاصة، من بينها الأعظم، والأكبر، والأقدم، والأشهَر، وهكذا. إن نظرة كاشفة إلى الصين تاريخيًا وجغرافيًا وثقافيًا وتكنولوجيًا وسياسيًا وعسكريًا لابد أن ترتد بمزيج عجيب من الانبهار والتقدير، ودعوة ملحة إلى التطلع والتأمل، ووقفة ملية للدراسة والاعتبار.

د. محمد قدري سعيد*

الصين هي أكبر بلد في آسيا ومساحتها ٩,٦ مليون كيلومترا مربعا من اليابسة وهي تقارب مساحة أوربا، أو ١/١٥ من العالم، والثالثة على مستوى العالم بعد روسيا وكندا، وتضم ٥٦ من القوميات. وقد بلغ تعداد سكانها ١,٣٨ بليون نسمة في ٢٠١٦م، بما يمثل١٨,٧٢٪ من سكان العالم.

وتمثل الصين واحدة من أقدم الحضارات في العالم تمتد جذورها في التاريخ إلى خمسة آلاف عام، وقد أنشأ الصينيون ثقافة رائعة على امتداد آلاف السنين الأخيرة. ومنذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في ١٩٤٩م، حدثت تغيرات هائلة، وبالأخص بعد ١٩٧٨م، عندما شرعت في تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي.تتبني الصين سياسة خارجية مستقلة تسعى إلى توطيد علاقات الصداقة والمساواة والمصالح المتبادلة مع الدول الأخرى، وتقوم على خمسة مبادئ: الاحترام المتبادل لسلامة وسيادة الأراضي؛ عدم الاعتداء المتبادل؛ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين؛ المساواة والمنفعة المتبادلة؛ والتعايش السلمي. تهدف هذه السياسة إلى توطيد أواصر الوحدة والتعاون مع كل دول العالم ومعارضة قوى الهيمنة وحماية السلام العالمي.[١] وتلعب الصين اليوم دورًا متعاظمًا في العالم، وتلقى اهتمامًا متزايدًا يومًا بعد يوم. ويبدو أن القرن الواحد والعشرين سيكون القرن الآسيوي، تقوده القوى الصاعدة ممثلة في كل من روسيا والصين والهند.

ولما كان الموضوع معنيا بالعلاقة بين الصين والعالم العربي، فمن المهم أن نقترب أكثر من الأفكار والمفاهيم والرؤى التي تحدد أطر هذه العلاقة، وأن نبني عليها أحوال الواقع وآفاق المستقبل، ونتبين مواضع القوة ومكامن الضعف، انطلاقًا إلى تحقيق مصلحة الجميع، واستشرافا لنماذج النهج القويم صوب الأهداف العليا للشعوب، في الحرية والرفاهة والسلام.

الشراكة الاقتصادية:

تعتبر الصين ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وهي تستورد أكثر من نصف وارداتها النفطية من دول الخليج، وستكون أكبر سوق للصادرات النفطية الخليجية بحلول عام ٢٠٣٠م، وهي بصدد تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول الخليج من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات في مجالات التجارة والصناعة والتكنولوجيا والطاقة والتعليم. وتتطلع دول الخليج إلى أن تكون الصين سوقا ضخمة للمنتجات البتروكيميائية والصناعات المعدنية التي أخذت تتوسع في ضوء الخطط والاستراتيجيات طويلة المدى لدول التعاون بهدف تنويع الموارد ومصادر الدخل[٢].

وتسعى الصين إلى رفع حجم اقتصادها إلى ٤ تريليونات دولار بحلول عام ٢٠٢٠م، وتتوقع أن يكون لدول الخليج دور بارز في هذه الزيادة. وقد سجلت حركة التجارة بين الجانبين ارتفاعًا ملحوظًا منذ عام ١٩٩١م، إذ بلغ حجم التبادل التجاري آنذاك ١,٥ مليار دولار، ارتفع في ٢٠٠٢م، إلى ١١,٢ مليار دولار، ثم في ٢٠٠٥ م، إلى ٣٣,٨ مليار دولار، ليقفز في ٢٠٠٨م، إلى ٧٠ مليار دولار (٤٢ مليار دولار صادرات خليجية إلى الصين + ٢٨ مليار دولار واردات من الصين)، ثم وصل في٢٠١٤م، إلى ١٧٥,٢٥ مليار دولار (نحو ١١٠ مليارات دولار صادرات خليجية + ٧٠ مليار دولار واردات صينية) ليبلغ حجم التبادل التجاري بين الصين ودول الخليج نحو ٢٧٩ مليار دولار[٣].

الصفقات العسكرية

انتعشت سوق الأسلحة في الشرق الأوسط مع بداية الربيع العربي، حيث ازدادت واردات السلاح بنسبة ٦١٪ خلال السنوات الخمس الأخيرة، وأصبحت السعودية ثاني أكبر المستوردين للأسلحة عالميًا. ووفقًا لدراسة أجراها معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. يذكر أن الهند احتلت المرتبة الأولى (١٤٪) في واردات الأسلحة، تلتها السعودية (٧٪) ثم الصين في المرتبة الثالثة (٧, ٤٪)، ثم الإمارات التي احتلت المرتبة الرابعة عالميا (٦, ٤٪).

وارتفعت نفقات السعودية العسكرية بنسبة ٢٧٥٪ خلال السنوات ما بين ٢٠٠٦ و٢٠١٠م، فيما ازدادت نفقات الإمارات على السلاح بنسبة ٣٥٪، وقطر بنسبة ٢٧ ٪.

ووفقًا لدراسة المعهد السويدي تبقى الولايات المتحدة وروسيا أكبر مصدرين للأسلحة في العالم، حيث تسيطر الولايات المتحدة على ٣٣٪ من سوق الأسلحة في العالم، تليها روسيا بنسبة ٢٥ ٪، وتأتي الصين في المرتبة الثالثة بنسبة ٩, ٥٪، وفرنسا في المركز الرابع بنسبة ٦, ٥ ٪، أما الصين، فيلاحظ حسبما أوردت "رويترز" هبوط وارداتها من السلاح بنسبة ٢٥٪ في الأعوام من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥م، مقارنة مع فترة السنوات الخمس السابقة، مما يشير إلى تزايد الثقة في الأسلحة المحلية، بينما نمت صادراتها في الفترة ذاتها بنسبة ٨٨٪.[٤]

الانفتاح على العالم

تشير تحركات بكين الدبلوماسية بخروج التنين الصيني عن موقفه المحافظ نحو الانخراط أكثر في القضايا العالمية وصوغ سياسات توظف كلا من الاقتصاد والسياسة لخدمة أهداف الصين المحلية والدولية.

وقد أصدرت الصين في ١٣ يناير ٢٠١٦م، وثيقة عن سياستها العربية، تعبر عن اهتماماتها في الشرق الأوسط. تدعو الوثيقة إلى تعميق عُرى التعاون الاستراتيجي والتطوير المشترك على أساس المنفعة المتبادلة. كما تؤيد عملية السلام في الشرق الأوسط، وقيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وتدعم الجامعة العربية، وتؤيد إنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط، ومحاربة الإرهاب. وتعرض للتعاون في مجالات البنية التحتية والتسهيلات التجارية والطاقة النووية والأقمار الاصطناعية والطاقة الجديدة والزراعة والتمويل.[٥]

وفي جولته الأولى للعام الحالي اختار الرئيس الصيني شي جين بينغ منطقة الشرق الأوسط. واللافت أن الجولة تضم إضافة إلى مصر كلا من السعودية وإيران اللتين تعيشان فترة حالكة في تاريخ علاقاتهما وصلت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية والتلويح بأعمال عسكرية مباشرة على خلفية أحداث الحج في العام ٢٠١٥، وإعدام نمر النمر.

وبديلا عن زيارته للولايات المتحدة، كانت زيارة الرئيس الصيني لإيران كأول رئيس أجنبي يضع قدميه على أرض إيران بعد رفع العقوبات.

ولا يمكن النظر إلى جولة الرئيس الصيني بمعزل عن استراتيجية بكين وتحركاتها في السنوات الأخيرة. فالصين تركز على فتح أسواق جديدة لبضائعها في العالم، وزيادة حجم استثماراتها وعمل شركاتها في الخارج، وضمان أمن الطاقة لإمداد اقتصادها بحاجاته المتزايدة. ويلاحظ أثر هذه العلاقة في آسيا الوسطى بالنظر إلى مشروعات البنية التحتية الضخمة وتشييد أنابيب النفط والغاز من تركمانستان وكازاخستان وأوزبكستان، وحتى في البلدان الأفريقية الغنية بالنفط والغاز. ومما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي الكبير للصين وتوسع خريطة استثماراتها، وتشعب علاقاتها مع مختلف البلدان في القارات الخمس يحتم على بكين زيادة دورها السياسي العالمي في كثير من المناطق التي كانت حكرًا في وقت سابق على الأعضاء الدائمين الأربعة الآخرين في مجلس الأمن الدولي.[٦]

وثيقة الصين في يناير الماضي ترسم سياستها تجاه الشرق الأوسط

إيران: الحليف الأهم

علاقات الصين بإيران علاقات وثيقة ومتينة، ربما كأحد أقوى وأهم الأوراق للصين في المنطقة، وفي الخليج بالطبع. يتجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين ٤٥ مليار دولار سنويًا. وقّع البلدان العديد من الاتفاقات الاقتصادية والعسكرية، فخلال الحرب العراقية الإيرانية زودت الصين إيران بصواريخ باليستية كانت نواة القوة الصاروخية الإيرانية فيما بعد.

بشكل عام تحتاج إيران علاقاتها بالصين لاعتبارات سياسية واقتصادية عديدة. منها احتياجها لظهير دولي قوي في مواجهة الولايات المتحدة، خصوصًا بالتواجد الأمريكي القوي في الخليج عبر قواعده المنتشرة فيه. ظهر هذا الظهير عام ٢٠١٢ باستخدام حق الفيتو لصف النظام السوري.

في فترات فرض العقوبات على إيران كانت الصين تمثل بابًا آخر تستطيع إيران من خلاله نفض غبار العقوبات عن كاهلها، باعتبار أن الصين هي الشريك الأقوى اقتصاديًا لإيران. بالمبادلة تحتاج الصين لنفط وغاز إيران إضافة إلى احتياجها لظهير قوي

في المنطقـة، والتي تبدو أنها ستصبـح في القريب العاجل مسرحًا لصراع النفوذ بين أمريكا وروسيا والصين.

أهمية الخليج بالنسبة للصين

هنـاك رؤيـة أولى تقـول إن الصـين ليـس لديهـا مصالـح «استراتيجية» حيوية في الشرق الأوسط تتطلب الحماية. فالمنطقة بعيـدة عـن الصين وليس من المحتمل أن تخـرج منها قوى معادية تهـدد الأراضـي الصينية. كما أنهـا لا تمثل منطقـة نفوذ صيني تقليـدي. فمصالح الصين في الشرق الأوسط تتمحور حول النفط والتجـارة. وهي تعتزم مواصلة العلاقـات الودية والتعاونية مع كل دول الشـرق الأوسـط مـن منطلق هـذه المصالح، ولكنهـا لا ترى أي جـدوى مـن التورط في المخاطـر والتكاليف الأخـرى المرتبطة بالغوص في نزاعات في الشرق الأوسط.

إن لدى الصين مصلحة في الحفاظ على الاستقرار في الشرق الأوسط، ولكن التدخل المباشر في تلك المنطقة سعيًا لتحقيق هذا الهـدف يتجاوز القـدرات الصينية. وتأمل الصـين من الولايات المتحـدة أن تدعم الاستقـرار في منطقة الشـرق الأوسط، وبكين على استعداد للتعاون مع واشنطن في هذا الصدد إلى الحد الذي تسمـح به قـدرات الصين المحـدودة. وفيما يتعلق بنشـر القوات الأمريكية وحتى التدخلات في منطقة الشرق الأوسط فإن الصين لا يمكنهـا أن تدعم علنا مثل هذه الأعمـال. ومع ذلك، فإنها تقر بـأن التحركات العسكرية من قبـل الولايات المتحدة الأمريكية في تلـك المنطقة تخدم مصالح الصين، وبالتالي لاتتعارض جديًا مع جهـود الولايات المتحدة. وقد أفـاد العديد من المحللين الصينيين بصراحـة بأن الصين تعتزم «الركوب المجـاني» في قافلة الجهود الأمريكيـة في الشـرق الأوسـط. ولكـن في حالـة إذا مـا فشلـت الولايـات المتحدة في تحقيق الاستقـرار في الشرق الأوسط (ربما بسبـب عـدم كفاية الدعم المقدم من الصـين ودول أخرى)، فلن تتحـرك الصين. وفي مثل هـذه الحالة -كما أشـار أحد المحللين -إذا انزلق الشـرق الأوسط إلى حالة من الفوضى، فسيكون أمل الصـين أن تتدخل قوى أخرى مثل أوروبا وروسيا، والأمم المتحدة وحتى إيران.

وإذا فشلـت جهود الصين في التعـاون مع دول الشرق الأوسط في مجال الطاقة، أو إذا تحولت الظروف في المنطقة إلى حالة من الفوضـى، فسـوف تتجه الصـين "إلى الذهاب إلى مـكان آخر" لجلب النفـط، إلى أفريقيـا أو أمريكا اللاتينية، كمـا ستلجأ إلى سياسـات الترشيد، ورفـع الكفـاءة، وتطوير الفحم الأقـل تلويثا للبيئة والوقودغير الأحفوري. قد تكون هذه الحلول عالية التكلفة، ولكنهـا في نهايـة المطـاف أقـل تكلفة مـن المغامـرات في منطقة الشرق الأوسط والتحركات الدبلوماسية المهينة، وستسمح للصين

بالاحتفاظ بقدر أكبر من السيطرة على التدخلات الخارجية. ويبدو أن الحسابات الصينية تأخذ في الاعتبار أيضًا أن معارضة سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ستكون مكلفة جدًا من منظور أوسع للعلاقات الصينية الأمريكية. فالولايات المتحدة الأمريكية تمثل قوة متغطرسة ومهيمنة تسعى للسيطرة على نفط الشرق الأوسط باعتباره منطلقًا للهيمنة على العالم. ولكن بالضبط لأن الشرق الأوسط هو محور التحرك للهيمنة على العالم، فإن الجهود الصينية لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المنطقة يمكن بسهولة أن تفسد الأجواء بين الصين وأمريكا، مما يقوض المناخ الدولي المواتي للصين في حركة التنمية.

أما الرؤية الأخرى المغايرة فهي أن الصين تدرك أن الشرق الأوسط له من الأهمية ما لا ينبغي معه تركه للآخرين، وأن التغافل عن تلك الحقيقة قد يجلب الأخطار على الصين، ولم تعد الصين تقبل بالجلوس على جانبي الطريق وتراقب المنطقة وهي تهوي إلى الفوضى.

وعلى جدلية اندلاع حرب بين إيران من جهة، والسعودية وحلفائها من الجهة الأخرى، وحدوث تدمير للبنية التحتية لإمدادات النفط، فسيؤدي ذلك إلى انفلات أسعار النفط وتهديد الاقتصاد العالمي. ولما كان نصف واردات الصين النفطية تأتي من الخليج، فمن المرجح أن تلحق هذه الأزمة أضرارا بالصين أكثر جسامة من تضرر أي اقتصاد رئيسي آخر[٧].

لا تتمثل أهمية الخليج بالنسبة للصين فقط في كونه سوقًا كبيرًا وهامًا للسلع الصينية، خصوصًا بعد ارتباط الصين ارتباطًا شبه عسكري مع دول خليجية كإيران. البُعد الآخر، وغير المباشر، هو النفوذ الذي تسعى إليه الصين في المنطقة لمحاولة زحزحة الولايات المتحدة وإثبات نفسها كلاعب إقليمي ينافسها. البعد الآخر هوَ محاولاتها لضمان تدفق النفط من الخليج إليها خصوصًا أنها تعتمد على ٥٠٪ من نفطها على دول الخليج. بالطبع وجود حليف إقليمي قوي كإيران أحد أهم المكاسب التي تحقق للصين مآربها في المنطقة.

البعد العسكري

كانت هناك إشارة فيما سبق إلى معاملات عسكرية بين الصين والسعودية وإيران. التعاون الأكبر كان بالطبع مع إيران. في نهاية سبتمبر الماضي زارت مدمرة وفرقاطة صينيتان ميناء بندر عباس الإيراني، ثمّ بدأتا تدريبات مشتركة مع القوات البحرية الإيرانية لمدة أربعة أيام، هذه هي الزيارة الأولى لسفن بحرية صينية لإيران.

لم يكن هذا هو الظهور الوحيد للبحرية الصينية في الخليج، في العام ٢٠١٠م، رست سفن صينية في ميناء زايد في الإمارات. هذه السفن التي زارت إيران والإمارات تشارك في عمليات مكافحة القرصنة في خليج عدن. في العام ٢٠١٠م، أيضًا قامت طائرات صينية بالتزود بالوقود من إيران في طريقها إلى تدريبات في تركيا. كانت هذه الزيارة أول زيارة تقوم بها طائرات حربية أجنبية لإيران منذ الثورة ١٩٧٩م.

ومما يوحي بنوايا الصين في مدّ وتوسيع وجودها العسكري أكثر في المنطقة من ذي قبل، تلك القاعدة المنشأة في جيبوتي التي ستتولى الإشراف على العمليات "التجارية والاقتصادية والأمنية للصين". ليس هذا فقط وإنما تقدم الصين للحكومة الجيبوتية دعمًا قويًا ومتينًا في خدمات تطوير الموانئ وغيرها. ناهيك عن علاقات الصين القوية والدائمة مع إيران لأكثر من ثلاثين عامًا. وبحسب مايكل سينغ، الكاتب والمحلل السياسي الأمريكي، ينبغي على الولايات المتحدة أن تأخذ حذرها من تحركات الصين خصوصًا أن لها مشروعات اقتصادية عملاقة في العالم العربي وخصوصًا في دول الخليج يمكن اعتبارهاتمهيدًا لتواجد عسكري.[٨]

زيادة صادرات الصين من السلاح ٨٨٪ وانخفاض وارداتها ٢٥٪ خلال ٥ سنوات

علاقات التعاون

علاقات الصين مع إيران ليست على حساب علاقاتها مع دول مجلس التعاون، والصين تدعم بكل ثبات دول المجلس للحفاظ على سيادتها وأمنها، وتتحرك بشكل إيجابي لإنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين ودول الخليج.

إن مبادرة «الحزام والطريق» المطروحة من الصين تنطلق من روح طريق الحرير والذي يتمثل في «السلام والتعاون , الانفتاح والتسامح , التعلم المتبادل والاستفادة المتبادلة , والمنفعة المتبادلة والكسب المشترك» وتسريع الترابط والتواصل بين قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا والبحار المحيطة بها.[٩]

في الاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني – العربي في عام ٢٠١٤م، طرح الرئيس الصيني «شيجين بينغ» الارتقاء بمستوى التعاون العملي الصيني العربي في ثلاثة مجالات ذات تكنولوجيا متقدمة كنقاط اختراق , تشمل: الطاقة النووية, والفضاء والأقمار الصناعية, والطاقات المتجددة.

العقد المقبل يعتبر فترة حاسمة للتنمية بالنسبة إلى الصين والدول العربية, فقد دخلت الصين المرحلة الحاسمة لإنجاز بناء مجتمع رغيد على نحو شامل, وتمر منطقة الشرق الأوسط الآن بتغيرات وتعديلات كبيرة لا مثيل لها من قبل. وفي الدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني ,

خرج التنين الصيني عن موقفه المحافظ وانخرط أكثر في القضايا العالمية وصوغ سياسات توظف الاقتصاد والسياسة لخدمة أهدافه

التـي عقدت في يونيـو عـام ٢٠١٤م، تم اعتماد الخطـة التنموية العشرية لمنتدى التعـاون العربي الصيني للفترة من عام ٢٠١٤م، إلى عـام ٢٠٢٤م، التي طرحت إقامة حـوار سياسي استراتيجي علـى مستوى كبـار المسؤولين وتسريع بناء منطقـة التجارة الحرة بين الصين ودول المجلـس ودفع تسهيل التجارة ، وتنفيذ «برنامج الشراكة الصينية العربية للعلوم والتكنولوجيا »

في الوقت الراهن، شهدت منطقة غربي آسيا وشمالي أفريقيا اضطرابات واندلعت القضايا الساخنة واحدة تلو الأخرى، خاصة انتشـار التطـرف والإرهاب خـارج السيطرة، الأمـر الذي زعزع الأمـن والاستقرار على الصعيديـن الإقليمي والدولي. إن الجانب الصيني يتابع ذلك باهتمام، ويأمل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقـة وإعـادة الحياة الآمنة لشعوبها. تدعـم الصين بكل ثبات دول المجلـس للحفـاظ على سيادتهـا وأمنها ، وتهتـم بجهود دول المجلـس في سبيل ذلك، وتستعد لتعزيز التنسيق والتعاون معها في كافـة المجـالات بما فيهاالدفـاع والأمن ، لكي تلعـب دورًا بناءً في صيانة السلام والاستقرار في المنطقة.

خاتمة

تنتهـج الصين بدأب وثبات سياسـة خارجية سلمية مستقلة، ومـن المستحيـل أن تتمتـع الصين بمكانتهـا الدولية اليـوم بدون استقلاليتها. وتقرر الصين مواقفهـا وسياساتها في كافة الشؤون الدوليـة، انطلاقًـا مـن المصالـح الأساسيـة للشعـب الصينـي والشعـوب العالميـة وحسب حقيقة كل أمر مـن الأمور، لن تخضع الصـين لأي ضغـط خارجي، ولـن تتحالف مع أيـة دولة كبرى أو أي تكتـل دولي. وستستمـر الصين في التمسـك بهذه المبادئ. وقد استغلت الصين بمهارة امتيازاتها المتواضعة في بناء علاقات قوية في منطقة الخليج، ويشار إلى أنها قوة غير مستعمرة ولا تسعى إلى إحداث تغيير جذري في المنطقة كما تفعل القوى الأخرى.

إن الـدور الجديـد للصـين في الشـرق الأوسـط لـن يـروق للأمريـكان الذيـن اعتادوا أن يمثلـوا السمسار الأوحـد للقُوَى في المنطقـة، ولكن مـع تفاقم الأزمـات فيها والانتخابـات الأمريكية القادمة فعلى واشنطن أن تتقبل تقدم الصين في الشرق الأوسط.

تدعم الصـين أنشطتهـا الاقتصادية والسياسيـة ببناء مواز لقدراتهـا العسكريـة خاصة قبالة شواطئهـا وفي المحيط الهندي. ولا تحـاول الصين الآن إغضـاب الولايات المتحـدة أو استفزازها عـبر تكثيف حضورهـا العسكـري في منطقة الخليـج لكنها تقوم ببناء المزيد من القطع البحريـة الضخمة، وتعزز بشكل متواصل طاقاتهـا العسكرية عند معابر وطرق أنابيب النفط والغاز القادم من الشرق الأوسط؛ وذلك في دول وسط آسيا وإيران. ولا شك أن المصالـح الاقتصادية الضخمة للصين مـع العالم العربي تقتضي بطبيعـة الحال حماية تتمثل في مدّ وتوسيـع وجودها العسكري في المنطقة أكثر من ذي قبل.

* رئيس وحدة الدراسات العسكرية والأمنية - مركز الأهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية

الهوامش

١ - The Outline of China, ISBN 978-7-5027-6866-9, (2007), pp.97
٢ - ياسين السليمان، الصين والخليج العربي. نمو في العلاقات يرسم معالم مستقبل واعد، الخليج أونلاين،
٣ - المرجع السابق.
٤ - https://arabic.rt.com/news/
٥ - نص الوثيقةhttp://news.xinhuanet.com/english/china/2016-01/13/c_135006619.htm
٦ - https://arabic.rt.com/news/807873-/
٧ - Gal Luft, “China’s New Grand Strategy for the Middle East”, http://foreignpolicy.com/2016/01/26/
٨ - http://www.alriyadh.com/987716
٩ - http://www.alsharq.com/news/details/382274

من التواجد الناعم إلى الحضور العسكري

كيف تكون الصين شريكًا أساسيًا في أمن الخليج؟

هل يمكن أن تضطلع الصين بدور عسكري في أمن الخليج؟ وهل يتجه التفكير الاستراتيجي لدول الخليج لإحلال الصين محل الولايات المتحدة؟ وهل نشهد في يوم ما قواعد عسكرية صينية في دول المنطقة؟ وهل تمتلك الصين الاستعداد لتحمل تكاليف في أمن الخليج بعد أن ظلت راكبة مجانًا على إجراءات الأمن الأمريكية؟

د. معتز سلامة*

هذه الأسئلة أصبحت مشروعة؛ فعلى الصعيد العملي، قامت الصين بتحركات عسكرية بشكل متواتر في منطقة الشرق الأوسط؛ في مايو ٢٠١٥م، أجرت مناورات بحرية مع روسيا في البحر المتوسط تحت اسم "بحر التعاون"، وجرت عمليات إعادة تزويد الطائرات الصينية العسكرية بالوقود في إيران، وهي أول وحدات عسكرية أجنبية سمح بها على الأراضي الإيرانية منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، وتوقفت السفن الحربية الصينية في موانئ في الإمارات وإيران، وفي ٢٠١٧م، سوف تنتهي الصين من بناء قاعدة «بحرية لوجيستية» في جيبوتي لمكافحة القرصنة ولضمان أمن السفن الصينية التي تمر عبر مضيق باب المندب وبالمحيط الهندي.

مع ذلك فإن تحولات العقيدة السياسية والعسكرية الصينية بطيئة للغاية، صحيح أنها غيرت سياستها في المنطقة من عدم التدخل إلى التوسط النشط، وساهمت في مهام حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في بعض دول المنطقة، مع ذلك، فلازالت الشكوك في دول مجلس التعاون وداخل دوائر صنع السياسة الصينية بخصوص المدى الذي يتعين على الصين الانخراط فيه استراتيجيا في الخليج. ولا تسعى الصين إلى تحدي الولايات المتحدة أو استبدال دورها الأمني. مع ذلك، فإن البرجماتية النشطة أصبحت هي الاستراتيجية الدبلوماسية الموجهة للصين. وتلك هي الخلاصة التي توصل إليها تقرير المعهد البولندي للدراسات الدولية Danish Institute for International Studies الذي صدر في عام ٢٠١٤م، بعنوان «النفط، والأمن والسياسة، هل تتحدى الصين الولايات المتحدة في الخليج (الفارسي).

بالتأكيد إن هذا التقرير الذي أكد أن الصين سوف تكثف وجودها السياسي والاقتصادي في الخليج مع احتمال توسيع وجودها العسكري عبر مهام حفظ السلام، ودعا إلى فتح حوارات متعددة الأطراف معها لوضع قواعد ومعايير السلوك للشراكات والكيانات السياسية في المنطقة، ودعا الدول الغربية إلى استخدام المصالح التجارية للشركات الصينية في أجزاء أخرى من العالم كأوراق مساومة عند التفاوض مع الصين في شؤون الخليج، لم

الصين لا تستبعد بناء قواعد عسكرية في الخارج لتأمين طرق مرور مصالحها في ظل مهددات التجارة الدولية

يكن يتوقع أن تفصح الولايات المتحدة عن نواياها التراجعية عن أمن الخليج في ٢٠١٥م، على النحو الذي أكدته إدارة أوباما.

أولاً: الموازنة بين الاستراتيجيا والاقتصاد:

على الرغم من سياسة الصين المعهودة للنأي بالنفس عن صراعات الإقليم وفصل الاقتصاد وأنشطة الأعمال عن السياسة، إلا أن ظروف الإقليم سوف تدفعها إلى الانخراط فيه، كما ستدفعها إلى عمل مفاضلات ضرورية، وسوف تترسخ سياساتها البرجماتية في الشرق الأوسط لاعتبارات تتعلق بالاهتمامات النفطية، وذلك في ضوء اتجاه بكين إلى الحلول محل واشنطن في سوق الطاقة الشرق أوسطي، حيث أن ٥٢٪ من وارداتها النفطية تأتي من منطقة الخليج.

علاوة على ذلك، تتمثل المصالح الجيوبوليتيكية للصين في الخليج والشرق الأوسط في: رفض الهيمنة الانفرادية لأي قوة على المنطقة، ومنع ظهور أي نظام معاد للصين فيها، وعدم تقديم الدعم لأي قوى انفصالية داخل الصين، ومعارضة أي تأييد رسمي من دول المنطقة لاستقلال تايوان، مع كسب التأييد الرسمي من حكومات المنطقة لسياستها ضد «تايبيه»(عاصمة تايوان)، والحصول على تأييد دول الخليج للاستراتيجية الصينية الخاصة بمواجهة الإرهابيين والإنفصاليين الويجور، وتأمين إمدادات النفط، وتوفير أسواق للصادرات الصينية من السلع والخدمات.

ولا شك في أن مكانة الصين العالمية ستفرض عليها الانخراط أكثر في المشكلات الدولية خلال العقود المقبلة، لكن المؤكد أنها لن تكون نموذجًا مستنسخًا من النموذج الأمريكي في علاقته بدول الخليج. إذ يغلب على المدخل الصيني للعلاقات الدولية الشق الاقتصادي والعلاقات التجارية والمصالح المشتركة، وليس في الأفق احتمال أن تلعب الصين دورًا عسكريًا أمنيًا لمصلحة طرف على حساب الآخر، ويدفعها نموذجها الثقافي والحضاري إلى الاتكاء على علاقات متوازنة مع الجميع.

وعلاوة على حجم الارتباطات الاقتصادية الكثيفة بين الصين ودول الخليج فإن أمن الخليج يميل أيضًا ناحية الشرق، ليس فقط بسبب تراجع الضمانات الأمريكية، وإنما للاعتبارات الجيو- اقتصادية الجديدة؛ فحجم التجارة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في تزايد مستمر، ويكفي الإشارة إلى أن الرياض زودت بكين عام ٢٠١٣ م، بنحو ١٩٪ من حاجاتها من الطاقة، وأن حجم التبادل التجاري بين الرياض وبكين منذ ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٣م، بلغ ٣٩٠ مليار دولار، وحجم التجارة بين دول الخليج والصين تجاوز ١٧٥ مليار دولار عام ٢٠١٤ م، فقط، ويتوقع أن يبلغ ٣٥٠ مليار دولار في ٢٠٢٠م، بينما سيصل حجم التجارة بين الصين والإمارات وحدها ١٠٠ مليار دولار سنويًا بحلول تلك السنة. وفضلا عن أن شرايين الاقتصاد الخليجي تمتد شرقا نحو آسيا والصين، فإن مشاريع ضخمة مثل مشروع «طريق الحرير الجديد" سوف يربط الاقتصاد الخليجي أكثر بالعملاق الآسيوي، حيث سعت الصين إلى دمج المنطقة في مبادرة "حزام واحد طريق واحد" التي أعلن عنها الرئيس الصيني في ٢٠١٣م، وكل ذلك سيجعل الصين نقطة تلاقي لمصالح عالمية هائلة، ما يتطلب تأمين خطوط التجارة الجديدة بين الصين والخليج.

وكانت زيارة الرئيس الصيني إلى السعودية في يناير ٢٠١٦م، مهمة من ناحية ما أعلن فيها عن قرار الجانبين الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، والذي ترجم ببنود تعاون في المجال السياسي ومجال الطاقة ومجال التعاون العلمي (تفعيل دور آلية اللجنة السعودية- الصينية المشتركة)، والتعاون في مجالات الفضاء وإطلاق الأقمار الاصطناعية والاستخدام السلمي للطاقة النووية، والتعاون في بناء "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري في القرن الـ "٢١»، لدفع التنمية والنهضة في منطقة آسيا، والتعاون الأمني (الإرهاب)، والتعاون في المجالات الثقافية والإنسانية، والشؤون الإقليمية والدولية.

> **مدخل الصين إلى الأمن الإقليمي تعاوني لا صدامي ودعم استقرار ضفتي الخليج**

وفق ذلك، فإن مدخل الصين إلى أمن الخليج بحسب المفهوم الجديد يصبح ممهدا؛ يساعد على ذلك أنه ليس للصين ميراث من السياسات التدخلية أو الاستعمارية، وهي لا تعمل على إذكاء الصراعات لأجل تعظيم المكاسب ومبيعات السلاح، وهي من الدول التي لا تبرز عضلاتها في العلاقات الدولية، وترجح الحوار على الصدام، ومن المؤكد أنها سوف تستفيد من أخطاء التجربة الأمريكية، ومن ثم يمكنها فعل الكثير لأجل استقرار العلاقات بين ضفتي الخليج، وتوظيف علاقاتها الخاصة مع إيران في تقليص مساحات الخلاف بينها ودول الخليج العربية.

الفلسفة الصينية والأمن الخليجي:

تلتزم الصين مجموعة من المبادئ والقيم في سياستها الخارجية تشكل قاعدة يمكن أن تبني عليها علاقة استراتيجية مهمة مع دول مجلس التعاون، وتتبنى استراتيجية الأمن القومي الصينية بالأساس على أن المخاطر على الأمن القومي تأتي من الداخل وليس من الخارج، ومن ثم تتجه إلى تعزيز الحكم المركزي والاستقرار الداخلي من خلال القبضة القوية للدولة، والإمساك بشبكة الحكم من خلال الحزب الحاكم. وهو اتجاه

يعزز سلطات الدول والسيادة بمفهومها التقليدي، وهو ما يتماشى مع حاجات دول الخليج.

ولقد تخلت الصين منذ عقود عن النهج الأيديولوجي الذي يسعى إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي عبر تشجيع الحركات الثورية الشيوعية المعارضة للأنظمة، حيث كانت تدعم حركات المعارضة المحلية وتراها من خلال العدسات الثورية الخاصة، بينما تتبنى السياسة الصينية حاليًا نهجًا برجماتيًا، وتسعى إلى تحقيق التكامل والاستقرار الإقليمي، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتنحاز لصيغ الأمن الجماعي.

والأساس في الفلسفة السياسية الصينية هو دعم الوحدة الوطنية وتعزيز سلطان الدولة وكيانها، فالصين ضد الانفصال الذي يعرض سلامة الدولة للخطر، وضد استثارة تمرد الأقليات، وبعد أن عانت من مشكلتي انفصال هونج كونج وتايوان واضطرابات مزمنة في إقليم شينجيانج فإنها ترفض النزعات الانفصالية، ومن ثم تشكل المبادئ والقيم الصينية الخاصة بتعزيز قوة الدولة واحترام الكيانات السياسية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أهم مكسب في تعزيز الأمن الخليجي.

في الديمقراطية والإصلاح تستطيع دول الخليج والصين تطوير وجهات نظر لجدار الأمن الخليجي

أسس وأصول الشراكة الأمنية:

ثمة الكثير من الملفات التي يمكن للصين من خلالها المساهمة في أمن الخليج؛ ففيما يتعلق بإيران ورغم العلاقة الصينية مع الجمهورية الإيرانية، تتفق الصين مع دول مجلس التعاون بشأن الخطر النووي الإيراني، فهي تسلم بحق إيران في حيازة تكنولوجيا نووية سلمية، ومع أن تعريفها لكلمة "سلمية" متسع مقارنة بالتفسير الضيق للولايات المتحدة، لكنها ترفض حيازة إيران للسلاح النووي، وهو أمر تتوافق فيه مع دول مجلس التعاون، فضلا عن ذلك، فإن التقارب الأمريكي مع إيران سيعيد ترتيب علاقات إيران مع كل من الصين وروسيا، وهو أمر يجعل الظروف أكثر مناسبة لتطوير علاقات صينية خاصة مع دول التعاون الخليجي. وتستطيع دول الخليج من خلال جهدها الدبلوماسي وعلاقاتها الاقتصادية مع الصين تطوير موقف صيني ضد تدخلات إيران في الشؤون الداخلية لدول المجلس، وهو ما يتوافق مع الرؤية الصينية للعلاقات الدولية.

وفيما يتعلق بقضية الإرهاب، هناك قدر كبير من التقارب الصيني مع وجهة النظر الخليجية، حيث تواجه الصين أعمال عنف من قبل مجموعات وفصائل إسلامية في منطقة شينجيانج التي تقطنها أقلية مسلمة من الويغور، في أقصى غرب البلاد، وفي مايو ٢٠١٤م، أعلنت الدولة القيام بعمليات لمكافحة الإرهاب لمدة عام في هذه المنطقة، بعد سلسلة هجمات دموية من قبل الانفصاليين الإسلاميين. وخلال عام ٢٠١٥م، نشرت معلومات عن فرار العديد من الويغور من الصين وانضمامهم إلى معسكرات تدريب إرهابية خارجية، كما تزايدت العمليات الإرهابية التي شنها مواطنون من إقليم شينجيانج، وبالمقابل أوردت بعض التقارير معلومات تشير إلى نجاح عناصر من داعش في الدخول إلى الأراضي الصينية تمهيدًا لتنفيذ عمليات إرهابية، ولقد انتهى كل ذلك بإعلان الصين رسميًا في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٥م، عن دخولها الحرب على «تنظيم الدولة». ويمكن لهذا الملف أن يشكل مجالًا مهما للتعاون الخليجي الصيني.

ويبقى ملف حقوق الإنسان والديمقراطية أحد الملفات التي تتقارب فيها مواقف دول الخليج مع الهموم الصينية، حيث دأبت المنظمات الحقوقية الأمريكية والدولية على توجيه انتقادات إلى الجانبين معًا، وتحمل التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية الكثير من هذه التهم، وهو جانب تستطيع فيه الصين ودول الخليج تنسيق الخطى والتحرك على نحو جماعي، من أجل طرح وجهة نظر حقوقية تمثل عالم الشرق، تنطلق من رؤية واقعية حول نتائج السياسات الأمريكية في العالم والنتائج الكارثية لانهيار الكيانات السياسية على حقوق الإنسان. وتستطيع دول مجلس التعاون والصين تطوير منطق حوار ووجهات نظر حقوقية مشتركة والترويج لها على المنابر الدولية، وهو ما يعد أحد أهم اللبنات في جدار الأمن الخليجي، ويقدم الصين كسند أساسي لدول الخليج بعدما تحولت الولايات المتحدة إلى عبء بضغطها المستمر في الملف الحقوقي.

ولا يستبعد التفكير الصيني بناء قواعد عسكرية في الخارج، وإن كان الهدف منها مختلف، وهو التخديم على طرق مرور التجارة والمصالح والاستثمارات، ففي ظل مهددات التجارة الدولية من قبل أعمال القرصنة وجماعات الجهاد وجيوش الإرهاب، فإن السعي الصيني لبناء قواعد عسكرية في الخارج سوف يكون في فترة ما ضروريًا ومرتبطًا بتأمين الخدمات في محطات النقل والعبور البحري والبري والجوي، ولعل ذلك يفسر تشييد الصين لقاعدة عسكرية في جيبوتي. وهو الأمر الذي يمكن أن تقدم عليه الصين في الخليج مع ازدياد مصالحها مع دوله، مما يشير إلى إمكان تطور عقيدة الدفاع الصينية لتقدم في وقت تال خدمات عسكرية أكثر شبهًا بالخدمات التي كان يوفرها الوجود الأمريكي.

مكانة الصين العالمية تفرض عليها الانخراط في المشكلات الدولية ولكن ليس كالنموذج الأمريكي مع دول الخليج

مدارس وشراكات الأمن بين النخب الثقافية:

في سياق الحديث عن دور الصين في أمن الخليج، من المهم الدفع بمبادرات وأفكار جديدة، من ذلك تعزيز العلاقات وتوسيعها على الصعيد المجتمعي والنخبوي، وتأسيس منتديات حوار أمنية، والقيام بزيارات علمية متبادلة، فما ينقص العلاقات الخليجية الصينية اقتصارها على الجانب الرسمي وعدم ازدهار المنابر النخبوية بعد، على خلاف العلاقات الخليجية الأمريكية التي تعززت مجتمعيًا سواء من خلال الدارسين الخليجيين في الولايات المتحدة أو الأمريكيين العاملين بدول الخليج، وهؤلاء يشكلون جسور تواصل مهمة، وكما هناك لوبيات وبؤر تفكير ومراكز بحثية معنية، وندوات وورش عمل منتظمة بين الجانبين الخليجي والأمريكي، من المهم الاستثمار في علاقات مماثلة مع الصين، والتفكير في الاستثمار في كيانات داخل الصين تلعب دور اللوبي المؤثر في صناعة القرار نحو منطقة الخليج، فضلا عن ضرورة التأسيس لنخبة علمية متخصصة في الصين لغة وثقافة واقتصادًا وسياسة، وهذا متاح وممكن في ضوء الإقبال السياسي والبحثي الملموس للصين على المنطقة.

ومن الأمور اللافتة، أنه على الرغم من الانتقادات العلنية اللاذعة التي توجهها الولايات المتحدة إلى دول الخليج، وعلى الرغم من تراجع الالتزام الأمريكي بأمن الخليج، لا زال أغلب النشاط البحثي الخليجي الخاص بأمن الخليج متأثرًا بالرؤية الأمريكية ومركزًا على مراكز صنع القرار في واشنطن، وهو أمر أصبح بعيدًا عن تطورات الواقع الراهن للولايات المتحدة مع المنطقة، حيث يتحول مجال العقل الاستراتيجي والبحثي الأمريكي نحو تحقيق كشوفات جديدة مع آسيا وأفريقيا تمهيدًا للرسو الأمني والسياسي الأمريكي الفعلي هناك، ويصعب أن تعود الولايات المتحدة مع الخليج كما كانت، سواء في ظل أي إدارة جمهورية أو ديمقراطية، بينما لازال العقل البحثي والسياسي في المنطقة متمسكًا بالمناظير وأنماط التفكير الأمريكية لأمن الخليج.

لذلك لابد من التنبيه إلى ضرورة الاستدارة الفكرية والعلمية والبحثية الخليجية شرقًا أيضًا، وذلك يتطلب الاستثمار في نخبة تهتم بدراسات الصين من كل النواحي، فنسج خيوط الثقافة والفكر هو أهم ما يدعو إلى نسج مصالح السياسة ورسم خطوط الاستراتيجيا والأمن، وتلعب الكتائب البحثية والفكرية أدوارًا استطلاعية تفوق بمراحل أدوار الكتائب العسكرية، وصحيح أن لدول الخليج أفكارها وشراكاتها الأمنية التي أثبتت قدرة متميزة على بنائها بسرعة تعويضًا عن التراجع الأمريكي، مثل التحالف العسكري الإسلامي، مع ذلك فإن وقوف الصين إلى جانب هذا التحالف سيكون مكسبًا كبيرًا للأمن الخليجي.

ويبقى أن توازنات المصالح الصينية مع كل من إيران ودول الخليج، فضلا عن النظام الدولي المغاير تمامًا لفترة الحرب الباردة، يفرضان أن يكون المدخل الأمني للصين مع الخليج مدخلا بنائيًا وليس صراعيًا، حيث لم يعد الوضع الدولي مدفوعًا بالصراع على مناطق النفوذ، وإنما بدوافع حماية المصالح، والتي لم تعد متعارضة بين القوى الكبرى بالضرورة. وذلك ما سيجعل المدخل الصيني يختلف عن المدخل الأمريكي. ومن المؤكد أنه حين تترجم مضامين الثقافة الصينية والعقل السياسي الصيني في قضايا الأمن الخليجي فإنهما سوف يفرزان نتائج مختلفة عن ما أفرزته التجربة الأمريكية.

وهناك مجالات كثيرة للشراكة الأمنية الصينية من هذه النوعية مع دول الخليج؛ لعل أهمها تعزيز قدرات الحرب المشتركة على الإرهاب والقرصنة، وتبادل أنماط المعارف وقواعد السلوك بين الأكاديميات الأمنية والشرطية، وتعزيز الأمن الجيو – اقتصادي عبر ابتكار أدوات وآليات جديدة لتأمين ممرات النفط والممرات البحرية وممرات طريق الحرير الجديد من خلال هياكل أمنية وعسكرية مشتركة ومتعددة المستويات، وترسيخ أصول الأمن الإنساني عبر منظومة مفاهيمية جديدة لحقوق الإنسان تعبر عن القيم الشرقية، وتروج لها مدارس ومعاهد الأمن في المنظومتين الصينية والخليجية، وتستهدف تعزيز الدولة الوطنية، بخلاف تلك الغربية التي تهدد الوحدة السياسية للدول والكيان الآمن للمجتمعات، فضلا عن تأسيس صيغ ومنتديات للحوار بشأن الأمن الإقليمي مع الصين. ●

* رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية

مستقبل العلاقات السعودية ـ الصينية:

المصالح تفرض الشراكة ومواجهة التحديات

تتحـرك السعوديـة سريعًـا لتبوء المكانـة المتقدمة معتمدة في ذلك علـى خبرات ودراسـات متخصصة للدفع بعجلة التنمية على مختلف الأصعدة، أخذت في عين الاعتبار التركيز على تطوير وتنمية الاقتصاد المحلي، وهـذا مـا بـدا واضحًا مـن خلال نقـل مستوى العلاقـات مع بعض الـدول المهمة علـى الخارطـة السياسية والاقتصادية العالمية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية.

د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب*

مـن أهم هـذه الـدول التـي أقامـت السعودية معهـا شراكة استراتيجية هي الصين التي وقعت معها ١٤ اتفاقية ، انطلاقاً من علاقـات تمتد إلى ٧٤ عامًا حين قـررت الرياض في عام ١٩٣٩م، تسهيـل الطريق نحـو علاقات سياسية مع بكـين، حيث وقعت أول معاهـدة صداقة بين البلدين في عـام ١٩٤٦م، ثم تأسيس شراكة سياسية واتفاقية تفاهـم بين الرياض وبكين في ٢١ يوليو ١٩٩٠م، عندمـا زارها الملك عبد الله بن عبد العزيز - يرحمه الله - عندما كان وليـا للعهد ووصف فيها الصين بأفضل صديق، ثم أتت زيارة الرئيـس الصينـي جيانغ زيمـين إلى السعودية عـام ١٩٩٩م، ثم كانـت أبـرز جولة للملـك عبـد الله إلى آسيا ومنهـا الصين عام ٢٠٠٦م، مـا أدى إلى مضاعفة التجارة بين الجانبين إلى أكثر من سبعـة أضعاف خلال عشر سنوات حيث ارتفعـت التجارة البينية مـن ٣, ١٠ مليارات دولار عـام ٢٠٠٤م، إلى ١, ٩٦ مليار دولار في عام ٢٠١٤م.

تفعيل مبادرة الحزام والطريق:

ترى الصين في السعوديـة مركزًا للجذور التاريخية في تجربة عرفهـا العالم قديمًـا ببعديها الاقتصـادي والثقـافي، حيث يعود تاريـخ طريق الحرير إلى القرن الثـاني قبل الميلاد، وهو يمكن أن يشكل بنية تحتية قوية لتلاقي الطموحات بين البلدين حول تحقيق حلـم مبادرة الحزام والطريـق الذي يشمل أكثر مـن ٦٠ دولة في آسيـا وأوروبا وأفريقيا يبلغ عدد سكانهـا ٤, ٤ مليارات نسمة، أي ٦٣ ٪ من سكان العالم، ويبلغ حجم اقتصاداتها ٢١ تريليون دولار، أي ٢٩ ٪ مـن الاقتصاد العالمي، حيـث يتركز الحزام الاقتصادي لطريـق الحرير علـى ثلاثة خطـوط ، ويربط بين الصـين وأوربا مرورًا بآسيا الوسطى وروسيا وكذلك يمتد من الصين إلى منطقة الخليـج والبحر المتوسط مرورًا بآسيـا الوسطى وغرب آسيا، كما يبـدأ من الصين ويمر بجنوب شرقـي آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهنـدي، لذلك ترى الصين في السعودية شريكًا أساسيًا في تفعيل هذا الحزام والطريق.

السعودية تتجه إلى الشراكة مع الصين صاحبة الدور العالمي المستقبلي:

الأحداث الإرهابية الأخـيرة، أدخلت العالم في حرب ضروس ضـد داعش، في وقت تـود فيه أمريكا أن يعتمـد العالم على نفسه دون الاعتمـاد عليها، وتـود منه التفاهم فيما بينـه وهو ما جعلها ترفض تضمين الاتفاق النووي منع إيران من التدخل في المنطقة، وهـذا ما يجعل السعوديـة أكثر حاجة إلى شـركاء دوليين وهو ما يفسر حجم التحالفات المتعددة التـي تعقدها السعودية، والصين هي إحدى أكبر الدول التي تود السعودية إقامة شراكة معها.

ونظـرًا لأهميـة الصين في العالم مستقبـلاً، كثير من المحللين يتمنـون ألا تعاني الصين هبوطًا حـادًا، حتى لا تتغير قواعد اللعبة، فالاقتصاد الصيني يعاني من مشكلات هيكلية، فيما تسارع الصين إلى الاعتمـاد علـى تسريع نشـاط قطاع الخدمـات مقابل انكماش الصناعات التحويلية، كمـا أن ارتفاع قيمة الدولار قد تزيد الوضع المتردي للاقتصاد العالمي تعقيدًا، إذ يمكن أن تنفجر أزمة مديونية تطيـح بسنوات من التنميـة الاقتصادية للاقتصـادات الصاعدة، فبعض التقديرات الموثوق بهـا تصل بديون الاقتصـادات الناشئة حاليًـا إلى ٥, ٢٣ تريليـون دولار، وارتفاع قيمة الـدولار تعني عمليا ضياع أي جهد لرفع معدلات النمو لأنها ستذهب لتسديد الديون.

انتهـاء طفرة النمـو المستمرة منذ ١٠ سنـوات يضر بشركات التعدين والطاقـة مع تباطؤ النمو الصناعـي في الصين وانحسار

شهيتها للمواد الخام، في الوقت الذي لا تنبئ فيه آفاق عام ٢٠١٦م، بتحسن كبير، يؤدي إلى تذبذب الأسواق ما لم ينهض النمو العالمي، بسبب أن معظم السلع تكبدت خسائر أكثر من ٣٠٪ من قيمتها لتخمة المعروض وضعف الطلب الصيني، بعدما سجلت الصين في عام ٢٠١٥م، أضعف نمو اقتصادي في ٢٥ عامًا مع توقعات بتباطؤ النمو إلى ٧ ٪ من ٧,٣ ٪ عام ٢٠١٤م، بل بعض المراقبين للصين يعتقدون أن النمو الاقتصادي الحقيقي أضعف كثيرًا مما توحي به البيانات الرسمية، مما يشير إلى استمرار فقدان تدريجي للقوة الدافعة في ثاني أكبر اقتصاد في العالم، والتباطؤ مستمر، فالصادرات الصينية تهوي ٢٥ ٪ في فبراير ٢٠١٦م، في أكبر وتيرة لها في السنوات الست الأخيرة مع انخفاض في الواردات أيضا مما يشير إلى ضعف مستمر في الطلب بالداخل والخارج.

كثير من المحللين يرون أن التنين الصيني قد يتسبب في أزمة اقتصادية كبرى عام ٢٠١٦ م، مقللين من نبرة التفاؤل التي تطلقها المؤسسات حول الاقتصاد العالمي عام ٢٠١٦م، لذلك فهي بحاجة إلى شركاء مهمين وترى في السعودية شريكًا قويًا لتحريك اقتصاد البلدين خصوصًا أن السعودية تعاني تحولًا في الجغرافيا السياسية للنفط، ما يعني أن البلدين في حاجة بعضهما خصوصا وأنهما مهتمين بإعادة هيكلة اقتصاديهما.

إن عدم اليقين في الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠١٦م، سيكون مصدره الصين أيضًا كما في الذي سبقه بحسب تقرير مجلس العلاقات الخارجية الأميركي CFR، ولا سيما بعد أن انتهى عام ٢٠١٥ م، بغموض كبير وعدم يقين حول الملاذات الآمنة التقليدية، مثل السندات التي يمكن أن تدخل الصين في مرحلة تصحيح سوق السندات مما تتسبب في دخول الصين في فقاعة ستبلغ نحو ٧,٣ تريليون دولار، أي ما يوازي نصف الناتج المحلي الإجمالي الصيني، أو المعادن الثمينة، وهو ما يفاقم من حجم الأزمة المرشحة للاستمرار في عام ٢٠١٦م، إذ أن أغلب المستثمرين يتجهون إلى التحفظ متزامنة مع توتر بشان رفع الاحتياطي الفيدرالي للعوائد ما قد يسفر عن أزمة مزدوجة، لحين تبدد الغيوم ونهاية الدائرة المفرغة من الغموض والتشويش إلى حين يطرأ حدث اقتصادي مطمئن من شأنه أن يكسر تلك الحلقة المغلقة.

معجزة الصين الاقتصادية تفقد ورقة العمالة الرخيصة، و٢٧٨ مليون صيني يعملون خارج قراهم وبلداتهم في عام ٢٠١٤م، وانخفضت الولادات من ٢٥ مليون مولود في عام ١٩٨٧م، إلى ١٦ مليون مولود في عام ٢٠١٤م، أي أن المعين الذي لا حدود له من العمالة الريفية الفقيرة ينضب بسرعة تاركًا آثارًا عميقة في اقتصاد الصين، فيما ارتفعت أجور المهاجرين من قراهم قريب من نحو أربعة أضعاف أجور عام ٢٠٠٥ م، التي كانت تبلغ ٨٦١ رنمينبي (١٣٩ دولار) إلى ٢٨٦٤ رنمينبي (٤٦ دولار).

بعدما باتت الصين معجزة عالمية، ولاعبًا مركزيًا في حركة الاقتصاد العالمي، سواء من حيث النمو، أو التضخم والركود، فإن الصين يضربها اليوم زلزال عنيف، يكاد يذهب بالاستقرار المالي العالمي، وكتبت صحيفة التايمز البريطانية عن سقوط الصين بعد الاهتزازات التي ضربت الأسواق الصينية الذي نتج عنه تخفيض العملة الصينية اليوان، التي كانت عاملًا رئيسيًا في تبخر نحو عشرة تريليونات دولار من أسواق الأسهم في العالم منذ وصول الأزمة لذروتها في يونيو ٢٠١٥م، كما بلغت حجم الديون الصينية حتى منتصف ٢٠١٤ م، نحو ٢٨ تريليون دولار، مرتفعة من ٧ تريليون دولار عام ٢٠٠٧م، تشكل ٢٨٢ ٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي حسب ماكينزي.

الصين الآن تستلهم التجربة البريطانية في الثمانينات بالتحول من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد خدمي، ففي عام ٢٠١٤م، بلغ نصيب قطاع الخدمات في إجمالي الناتج المحلي الصيني ٤٨,٢ ٪ مقابل ٤٢,٦ ٪ لقطاع الإنتاج الصناعي والبنية التحتية، واقتصاديا يعد قطاع الخدمات بمثابة البنية الأساسية للاستهلاك المحلي.

تتجه السعودية إلى تأسيس شراكة سياسية واقتصادية مع الصين:

بعدما منح النفط الصخري أمريكا موقع الصدارة، فيما تسعى بكين إلى ربط قوتها الاقتصادية بالطموحات الجيوسياسية، سواء من خلال قواعد جوية في الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي، أو من خلال صفقات مع باكستان، أو عبر طريق الحرير، أو من خلال إنشاء مؤسسات مالية إقليمية، مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.

الشراكة السعودية الصينية استجابة لسعي واشنطن الحد من الالتزام العالمي:

بعد مفاوضات شاقة استمرت خمس سنوات، استطاع أوباما أن يحقق طموحه الثاني قبل نهاية ولايته الثانية، بتوقيع اتفاقيات مع ١٢ دولة من البلدان المطلة على المحيط الهادئ، منها اتفاقية التجارة الحرة، الاتفاقية تضم الولايات المتحدة واليابان واستراليا وكندا وبروناي وشيلي وماليزيا والمكسيك ونيوزيلندا وبيرو وسنغافورة وفيتنام. تلك الدول تضم ٨٠٠ مليون نسمة، ولديهم ٦٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و٥٠ ٪ من التجارة الدولية، و٤٠ ٪ من الاقتصاد العالمي، ما يجعل أهمية الاتفاقية، وتأثيرها يتجاوزان حدود البلدان الموقعة.

واعتبر الرئيس أوباما توقيع هذه الاتفاقيات نصرًا شخصيًا له، وعلق قائلا: إن ٩٥ ٪ من مستهلكينا المحتملين خارج حدودنا، فلا يمكن أن نجعل الصين تكتب قواعد الاقتصاد العالمي. ولأول مرة يستخدم هكذا خطاب، وبتلك الصراحة ضد الصين، ما يعني أن تلك الاتفاقية التي استبعدت الصين وروسيا، والحد من نفوذ الاقتصاد الصيني، ويريد أوباما إخضاع الصين للقواعد التجارية العالمية، التي رسمتها واشنطن، وانصياعها بالكامل للاتفاقية التي حددتها، وإلا فالبديل أن تقاتل بمفردها لفرض شروطها الاقتصادية والتجارية.

توقيع واشنطن لاتفاقية التجارة الحرة في منطقة المحيط الهادئ، يمهد الطريق للاتفاقية الأم التي تطمح لها واشنطن، اتفاقية الشراكة الأطلسية للتجارة والاستثمار بين أمريكا والاتحاد الأوربي التي تعد في حال توقيعها الاتفاقية الأكبر دوليًا منذ أكثر من ربع قرن تقريبًا.

الشراكة السعودية الصينية وتنشيط الصناعة التحويلية:

نجد عملاقا الصناعة في السعودية أرامكو وسابك يقودان مرحلة التحول الاقتصادي في السعودية، وستنفق أرامكو أكثر من ١٠٠ مليار دولار في السنوات العشر المقبلة، من أجل التكرير والتوزيع، حتى تصل الطاقة التكريرية لأرامكو ما بين ثمانية وعشرة ملايين برميل يوميًا خلال السنوات المقبلة، بينما تمتلك وحدات بشكل كامل أو جزئي مصافي تكرير محلية وأجنبية طاقتها الإجمالية ٤,٩ ملايين برميل يوميًا، حصة أرامكو منها ٢,٦ مليون برميل يوميًا، ما يجعلها سادس أكبر شركة تكرير في العالم.

وقد صدرت منطقة الخليج خلال العقود الثلاثة الماضية بصورة أساسية سلعًا بتروكيماوية منخفضة القيمة، بينما تعمل الشركة مع شركائها على تطوير اثنتين من المناطق الصناعية المضيفة للقيمة، إحداهما في رابغ على ساحل البحر الأحمر، والأخرى في مدينة الجبيل الصناعية على الخليج العربي، اللتين جذبتا بالفعل عشرات المستثمرين في المجالات ذات القيمة المضافة العالية.

مستقبل المنطقة العربية مرهون بتحقيق نهضة اقتصادية يقودها الخليج، خصوصًا أن لدى دول الخليج قاعدة اقتصادية قوية ومتنوعة، وتمتلك رؤية اقتصادية واضحة. كما أن الصين تتجه نحو التحول إلى نمط جديد من النمو، وهو لا يعد تباطؤًا بل هو تحول، فكذلك تعيش السعودية بداية التحول الاقتصادي الكبير، وهي تتطلع لوضع برنامج وطني شامل لاقتصاد ما بعد النفط، لتحقيق معادلة جديدة لاقتصاد السعودية، بدلا من أن تستمر ضحية تذبذب أسعار النفط، بل تريد أن تستثمر الأزمة، وقد حان قطف ثمار ما زرعته عبر عقود، استعدادًا لمرحلة ما بعد النفط، بإضافة قطاعات جديدة تدعم الاقتصاد وصولا لاقتصاد مستدام ومتوازن للأجيال القادمة.

يدرك المجلس أنه أمام مرحلة تاريخية جديدة، ووضع هدفًا محددًا وواضحًا في تقليل اعتماد الدولة على النفط إلى ما دون ٧٠ ٪ خلال السنوات الخمس القادمة، التي شكلت الإيرادات النفطية ما نسبته ٧٣ ٪ عام ٢٠١٥م، مما يدل على تحسن كبير في الإيرادات غير النفطية، ومن المتوقع أن تصل الإيرادات غير النفطية إلى ١٠٠ مليار دولار مرتفعة من ٤٣,٦ مليار دولار عام ٢٠١٥م، التي ارتفعت بدورها من ٣٣,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٤ بنسبة نمو ٢٩ ٪.

الصين ترى السعودية الشريك المناسب في (الحزام والطريق) لخدمة ٦٠ دولة

وتنوي زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية من الإيرادات الحكومية من ١٠ ٪ حاليًا إلى نحو ٧٠ ٪ بحلول عام ٢٠٣٠م، بل إن التحركات الاقتصادية السريعة تنبئ بتحقيق تلك النسبة قبل عقد من الزمن من العام المذكور، وهي لم تتحقق عبر أربعة عقود من الزمن، لكن الاقتصاد السعودي بدأ يلمس هذا التنوع بعد أن اتخذت السعودية سلسلة من القرارات لتفعيل التنمية السريعة، بدأت بفتح السوق السعودي أمام الشركات العالمية للاستثمار المباشر، وفرض رسوم على الأراضي البيضاء لفك احتكارها ولتنمية القطاع السكني والعقاري، ومن جهة أخرى اتجهت السعودية نحو تعزيز شراكاتها الاستراتيجية مع عدد من دول العالم لقيادة التحول الاقتصادي، بدأته مع الصين بتوقيع خمس اتفاقيات جديدة تصب في صالح ثلاثة محاور استراتيجية للشراكة السعودية الصينية في تطوير استثمارات مستدامة ومجدية اقتصادية في قطاع التكرير والتسويق الصيني، والمحور الثاني يتعلق ببناء الشراكات بين البلدين في إطار الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، والمحور الثالث يتعلق بدعم التعاون المشترك في مجالات البحوث والتعليم وتقنية المعرفة.

فيما تركز سابك على رفع كفاءة التشغيل، وتعزيز وجودها في أفريقيا خصوصًا بعدما انخفضت أرباحها إلى ١٩,٥ ٪ في عام ٢٠١٥م، عن عام ٢٠١٤م، حيث وصلت إلى ١٨,٧ مليار ريال (٤,٩ مليار دولار)، وهي تتجه إلى تصنيع منتجاتها في الأسواق الأفريقية، وتتحول من بائع إلى مصنع ومنتج دون الدخول في صناعات منافسة للمنتجات المحلية لزبائنها وعملائها وهو جزء من دعم الشركة للاقتصادات المحلية، بينما الشركة تسعى لتطوير منتجاتها وتخفيض التكاليف وزيادة الإنتاج.

تنامي الإرهاب وتخلي أمريكا عن مسؤولياتها يجعل السعودية بحاجة لشركاء دوليين جدد في مقدمتهم الصين

السعودية تشبه الصين عام ١٩٧٨م، عندما أعلنت الصين فتح الباب أمام التجارة العالمية والاستفادة من مواردها البشرية الضخمة، صنعت الصين حينها أربع مناطق اقتصادية لتشجيع الاستثمار الأجنبي، وفي العام ١٩٨٢م، وضعت خطة لست سنوات تهدف لتحقيق النمو في اقتصاد السوق، وعملت على تقوية العلاقة الاقتصادية المباشرة مع أمريكا لمواجهة التحديات بعيدة المدى، استثمرت الصين فقط في عام ٢٠٠٨ م، نحو ٥٨٦ مليار دولار في مشروع لدعم البنى التحتية وفي مجالات عدة مختلفة.

الصين كانت ناجحة لأنها كانت تركز على الانتقال البطيء المطرد نحو أسواق أكثر تحررًا، وقد شبه دينج هذه العملية باجتياز نهر من خلال تحسس الحجارة تحت القدمين، ولكن لا يزال هناك نفوذًا للدولة قوي يرسي الاستقرار، وأطلقت جهود إنقاذية شبيهة بتلك التي اعتمدها الغرب، بما فيها خطة ضخمة بقيمة ٦٠٠ مليار دولار لتحفيز الإنفاق الحكومي، وتخفيض معدلات الفائدة إلى حد كبير.

كما أطلقت الصين العنان للقطاع الخاص، الذي أصبح يسيطر على نصف الاقتصاد الصيني على الأقل، أو ما يقارب ٧٠ ٪. بينما في السعودية يسيطر الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على دخل وحيد كمصدر أساس للدخل، وينعكس ذلك على الآثار السلوكية على القطاعات الاقتصادية سواء أكان قطاع خاص أو قطاع عام مما ينعكس أيضا على سلوك المواطنين، ما يجعل المجتمع ريعي هش، سهل الانهيار، وهو نظام اقتصادي غير مستدام، بسبب أن الاقتصاد الريعي يكون بعيدًا عن عمليات إنتاج، أو عمليات تصنيعية تحويلية.

الاقتصاد الريعي اقتصاد بعيد عن اقتصاد الدولة، والبعض يسميه بالاقتصاد الافتراضي، أو النقيض للاقتصاد الإنتاجي، بينما اقتصاد الرفاه الاجتماعي، أو دولة الرفاه الاجتماعي، يعتمد على التنمية الإنسانية، وتعظيم المكاسب، ودمج مفاهيم العدالة الاجتماعية مع الليبرالية السياسية. الاقتصاد الريعي يؤدي إلى هدر ثروات الدول، وحدوث تشوهات هيكلية في الاقتصاد، الذي ينتج عنه الاقتصاد الخفي يفشل كثيرًا من الاستراتيجيات التي تولتها الدولة.

ارتبط القطاع الخاص بشكل وثيق بأسواق النفط، والرهان على الميزة النسبية بمفردها لا ينهض بالاقتصادات وهو يساهم في الاقتصاد غير النفطي بنسبة ٤٠ ٪، بينما في إجمالي الاقتصاد بنسبة ٢٨ ٪ وهو يمثل ٥٠ ٪ من جملة المشروعات القائمة في السعودية، لكنه يشكل ٩٧ ٪ في أمريكا، وفي الصين نحو ٨٠ ٪، وهو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، ومشارك في تقليص البطالة.

لذلك كانت نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية ٣٤ ٪ من الواردات السلعية عام ٢٠١٤م، أي ٢٢١ مليار ريال من مجموع واردات ٦٥٢ مليار ريال، بينما وصلت الصادرات الخدمية إلى ١٥ ٪ فقط بنحو ٤٤ مليار ريال من إجمالي واردات ٢٩٠ مليار، بينما وصلت الصادرات السلعية غير النفطية في عام ٢٠١٥م، إلى ١٦٣,٥ مليار ريال بنسبة ٢٧ ٪ من إجمالي إيرادات الدولة البالغة ٦٠٨ مليارات ريال، فيما تمثل الإيرادات النفطية ٧٣ ٪ تمثل ٤٤٤,٥ مليار ريال.

ومبيعات سابك لا تتجاوز ٦٠-٧٠ مليار دولار رغم أنها تنوي أن يتضاعف إنتاجها خمسة أضعاف عام ٢٠٢٠م، لكن الصين أكبر منتج بـ ٧٥٠ مليار دولار، والولايات المتحدة بـ ٥٠٠ مليار دولار، واليابان ٢٠٠ مليار دولار، وهي دول لا تمتلك ميزة نسبية، ولكنها تمتلك ميزة تنافسية.

لذلك نجد أن سابك أنفقت على البحث العلمي عام ٢٠١٣م، نحو ٠,٣٤ من إيراداتها، بينما شركة باسف تنفق ٢,٣٤ ٪من إيراداتها، بل هناك شركات أخرى تنفق ٧ ٪ من إيراداتها، ما جعلها تمتلك الميزة التكنولوجية، لكن سابك تنتقل من المرحلة الانتقالية التي تعتمد على الميزة النسبية إلى المرحلة التنافسية والتوجه نحو التخصص الشديد، بل حتى أرامكو تمر بمرحلة تحول عميقة وإعادة هيكلة العديد من قطاعاتها من أجل التعايش مع مرحلة ستكون نسبة النمو الاقتصادي فيها عالية، لكن ليست بالدرجة التي كانت عليها سابقًا من أجل ترسيخ مجموعة من المفاهيم النوعية.

السعودية تتجه نحو ثلاثة مسارات في آن واحد، وهي السياسة النقدية والنفطية والاقتصادية، خصوصًا ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية التي تتعلق بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والانتقال إلى عصر الصناعة ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة وصناعة الخدمات والواردات، وتقود الدولة التحول الوطني إستراتيجي في مداه وطموحه، وتسعى تلك الإستراتيجية للقفز فوق محابس تبعية النفط والريع والدخول في العصر النفطي الثاني ونقله إلى الاقتصاد الإنتاجي وفق منهج إصلاح وتدرج في التغيير والتطوير.

تمتلك السعودية ودول الخليج بنية تحتية وتقنيات متقدمة في صناعة البتروكيماويات، ويصل حجم الاستثمارات خليجيًا إلى نحو ٢٢٠ مليار دولار، وتنتج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو ١٤٤ مليون طن من البتروكيماويات المختلفة، وتصل حصة السعودية منها ٨٢ مليون طن أي ما يوازي ٧٠ ٪ من إنتاج منطقة الخليج، إضافة إلى استثماراتها في العالم بهذا القطاع.

وبعد مرور ٣٥ سنة على إقامة هذه الصناعة، ما زالت تركز على الصناعات الأساسية والأولية، وهي صناعات تتصف بتدني قيمتها المضافة، ولا تمثل من الناتج المحلي السعودي سوى ١١ ٪، وهي لا تحقق أرباحًا بالمفهوم الاقتصادي التي تتراوح ما بين ستة وسبعة مليارات دولار وحققت مبيعات في عام ٢٠١٤م، نحو ١٨٩ مليار ريال وأرباح ٢٥,٢ مليار ريال انخفضت قيمة المبيعات والأرباح بأكثر من ٢٠٪ عام ٢٠١٥م.

وأتت سابك خامس شركة في تصنيف ICIS لأكبر ١٠٠ شركة عام ٢٠١٤م، فكانت باسف الألمانية الأولى بمبيعات ٩٠ مليار دولار أتت شركة سينوبك الصينية ثانيًا بمبيعات ٧٠ مليار دولار أتت داو كميكال وأكسون موبيل ثالثًا ورابعًا بمبيعات ٦٠ مليار دولار وسابك خامسًا بمبيعات ٥٠ مليار دولار وأتت سادسًا ليوندل باسل بمبيعات ٤٥ مليار دولار.

نجد أن شركة داو كميكال ارتفعت أرباحها إلى ٢,٥ مليار دولار في النصف الأول من عام ٢٠١٥ م، بينما نجد أن أرباح سابك في النصف الأول انخفضت بحوالي ٠,٧٥ مليار دولار مقارنة بالنصف الأول من عام ٢٠١٤م، وكذلك شركات ينساب وشركة التصنيع ولكن السؤال لماذا ارتفعت أرباح شركة داو كيميكال وليوندل باسل هل كانت أرباحهما نتيجة انخفاض أسعار الإيثان إلى ٢,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية بعد طفرة النفط الصخري في أمريكا منخفضة من ٦-٨ دولارات، لكن سعر الإيثان بالسعودية يبلغ ٠,٧٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية منذ عام ١٩٩٨م، ولم يتغير رغم ارتفاع أسعاره، هو بسبب أن تلك الشركات منتجاتها متنوعة تخدم قطاعات حيوية متعددة مثل القطاعات الطبية والزراعية وغيرها التي لا تنخفض عليها الطلب وذات قيمة مضاعفة.

لذلك يجب أن تتحول صناعات سابك إلى صناعات متقدمة ومتخصصة توسع من القاعدة الإنتاجية، وتمد الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالمنتجات القادرة على توظيف الشباب السعودي، وتشجيع قيام المبادرات التي تقودها العديد من الجهات، وهو الحل والتحدي الأكبر للبتروكيماويات السعودية في ظل انخفاض أسعار النفط، خصوصا بعدما وصلت الصين إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من تلك الصناعة.

ـ تحول في الجغرافيا السياسية للنفط يفرض التوجه نحو الشراكة مع الصين:

انخفاض أسعار الطاقة التقليدية حقق وفورات جيدة للصناعات المستهلكة للطاقة، ومن الضروري في هذه المرحلة الاهتمام بصناعتي التكرير والبتروكيماويات باعتبارها أفضل اقتصاديا من تصدير النفط الخام، إلى جانب التركيز على تنمية واسعة في القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

السعودية تقود تصحيح التوازنات الإقليمية لمواجهة الاندفاعات الإيرانية:

استطاعت السعودية في قيادة حقبة جديدة لتصحيح التوازنات الإقليمية، ومواجهة الاندفاعات الإيرانية التي تريد أن تكون أمرًا واقعًا يسبق الاتفاق النووي، وأن تصبح قوة محورية في المنطقة.

انتهاء طفرة السنوات العشر يضر بشركات التعدين مع تباطؤ النمو الصناعي

السعودية قطعت شوطًا في قيادة تحولات كبرى في المنطقة، والانتقال من المهادنة إلى المواجهة في الحفاظ على الأمن الخليجي والعربي، خصوصًا بعدما بدأت بالتحالف مع مصر والحد من توظيف الإسلام السياسي، وقطعت شوطًا في محاربة الإرهاب وحرمانه من أهم روافده وأقوى دعائمه توظيف الصراع السني ـ الشيعي بالتوازي مع منع التدخلات الإيرانية التي تمر عبر بوابة الدفاع عن الأقليات الشيعية.

سيكون للصين دورًا عالميًا في المستقبل، دون المساس بالسياسة الخارجية الأمريكية التجارية العالمية وهي جيدة للاستقرار في البلدين السعودية والصين، حيث لا يمكن أن تحل الصين محل الولايات المتحدة في توفير أمن الخليج، بل إن واشنطن يمكن أن تستفيد من العلاقات السعودية ـ الصينية لاحتواء إيران، كما أن الصين استفادت من إنفاق الولايات المتحدة حوالي أربعين إلى خمسين مليار دولار سنويًا لحماية ناقلات النفط العربي إلى العالم، في حين أن واشنطن تسعى إلى الحد من الالتزام العالمي من أجل التركيز أكثر على التنمية الاقتصادية داخل أمريكا بدلا من استفادة الصين من هذا الأمن الذي أدى إلى النمو الاقتصادي الصيني المتواصل الذي تتولاه أمريكا دون أن تشارك الصين فيه، وهو مفتاح الاستراتيجية الصينية لضمان الوصول إلى نفط الخليج تحت الحماية الأمريكية. ●

* أستاذ بجامعة أم القرى بمكة

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

المدينة الدول: .....

يرسل هذا الطلب إلى:

مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:

١٩ شارع راية الاتحاد

ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+

فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+

البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث

رقم الحساب: ٤٤٣٦٤٠٧

اسم البنك: مجموعة سامبا المالية

رمز الحساب: SAMBSARI

ايبان: SA٩٧-٤٠٠٠-٠٠٠٠-٠٠٠٠-٠٤٤٣-٦٤٠٧

مدينة جدة

المملكة العربية السعودية

الصين والخليج:

شراكة واعدة مع قوة عظمى صاعدة واكتشاف سعودي مبكر

الصين تاريخيًا: ليست دولة توسعية، بالعكس هي دولة انعزالية، بامتياز... رغم إمكاناتها الإمبراطورية الممتدة. سور الصين العظيم، الذي بني في بدايات القرن الثالث قبل الميلاد واستغرق بناؤه خمسة عشر عامًا (٢٢١ ق.م - ٢٠٤ ق.م) على امتداد الحدود الشمالية والشمالية الغربية للصين بطول ٧٠٠٠ كم، لم يبق منه سوى ٢٤٠٠ كم، لأكبر دليل على التوجه الانعزالي للصين. حتى أثناء ذروة الحكم الشيوعي المتشدد أيدلوجيا لعهد الزعيم مواتسي تونغ،

د. طلال صالح بنّان*

لم يُسجل أن للصين توجهًا توسعيًا خارج حدودها، ولو من باب محاولة نشر نموذجها للتجربة الاشتراكية، كما كان الحال، بالنسبة للاتحاد السوفيتي، على سبيل المثال، رغم إيمان زعماء الصين، وعلى رأسهم ماو، مثل لينين، بأممية الثورة الشيوعية، التي يقودها الحزب الشيوعي، عوضًا عن البروليتاريا، التي قال بها كارل ماركس. وما انشقاق الصين عن الاتحاد السوفيتي، الذي تُوج بإعلان القطيعة العقائدية بين قطبي المعسكر الاشتراكي في: ٣٠ يونيه ١٩٦٠م، وتبني الصين، قبل ذلك، لحركة عدم الانحياز التي أعلنت في مؤتمر باندونغ (١٨-٢٤ أبريل ١٩٥٥م)، لهما دليلان حديثان لنزعة الانعزالية، في السياسة الخارجية الصينية.

تطلعات للمنافسة على الهيمنة الكونية

بالرغم من هذه النزعة الانعزالية للسياسة الخارجية الصينية، إلا أن الصين معروف عنها كونها دولة يتصف سلوكها بـ «إقليمية» متشددة، وغير متسامحة. هذا لتأكيد توجهها الانعزالي، أكثر منه مؤشرًا على نزعتها التوسعية. استماتة الصين للاحتفاظ بإقليم التبت.. وتحالفها القوي مع باكستان ضد الهند.. وحساسيتها المفرطة تجاه جيرانها الشماليين، بما فيهم روسيا وقبل ذلك الاتحاد السوفيتي.. وتوجسها التقليدي تاريخيًا تجاه طموحات اليابان التوسعية.. وغلبة القضايا الحدودية مع دول تشاركها الخلفية الأيدلوجية المشتركة، مثل فيتنام.. ودعمها الكبير لنظام بيونغ يانغ في كوريا الشمالية، في مواجهة التواجد الأمريكي في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية (كوريا الجنوبية).. وإصرارها على استعادة تايوان (جزيرة فرموزا)، مهما كلّف الأمر، مع الميل للحلول السلمية بموجب نظرية (دولة واحدة ونظامان)، التي طورها مؤسس الصين الحديثة الزعيم دنغ شياو بينغ (١٩٠٤-١٩٩٧م).. وتوصلها، بموجب تطبيق تلك النظرية إلى اتفاقات ثنائية مع بريطانيا والبرتغال لاستعادة مستعمرتي هونغ كونغ، التي تمت استعادتها عام ١٩٩٧م، ومكاو، التي استعيدت عام ١٩٩٩م... جميع تلك المؤشرات تعكس سلوكيات لتجذر النزعة الانعزالية لدى صانعي السياسة الخارجية الصينية، تمامًا كما هو ديدن الصين تاريخيا وثقافيا، عبر العصور.

صفقة صواريخ رياح الشرق الصينية للسعودية مفاجأة للعالم وحساً استراتيجياً مبكراً من الرياض للإمكانيات الضخمة الواعدة لبكين

أيضا المتابع لسلوك بكين على مستوى الدبلوماسية الدولية، خاصـة من خلال متابعـة سلوكها التصويتـي في مجلس الأمن، منـذ استعادة الصين الشعبية لمقعـد الصين من حكومة الصين الوطنيـة في تايـوان في ٢٥ أكتوبـر ١٩٧١م، يلاحـظ عزوفا من استخـدام حق النقض (الفيتو) في قضايـا خارج نطاق مجال سياستهـا الخارجية الحيوي في محيطها الإقليمي. الصين عادةً ما تمتنع عن التصويت على قضايا وخلافات، قد تهم منافسيها المحتملين على مكانة الهيمنـة الكونية مستقبلا ، وتسمح بتمرير أجنـدات تلك الدول، بينما تكتفي هـي بالامتناع عن التصويت. في المقابل: بينما تقف بكين بشدة ضد محاولات واشنطن لفرض مزيد من العقوبات ضد كوريا الشمالية، على سبيل المثال، نراها تسمـح بتمريـر نظام أشـد من العقوبـات الاقتصاديـة والعزل السياسي، ضـد إيران، بالرغم من الشراكـة التجارية الواسعة بـين طهـران وبكين. كمـا أنـه في الوقت الـذي تمانـع الولايات المتحـدة وروسيا أي مشاريع لتوسعة العضوية الدائمة في مجلس الأمـن، نرى بكـين تدعم بـأن يكون لأفريقيـا مقعـداً دائماً في مجلس الأمن... وعلى مستوى الدول، تدعو لأن تكون لباكستان، مقعـدًا دائمًـا في مجلس الأمـن.. وتتعامل، بتسامـح ظاهر، مع طموحـات ألمانيـا في الانخراط أكـثر في السياسـة الدولية، وأن يكـون لها مقعـدًا دائمصا في مجلس الأمـن، عكس روسيا، على سبيل المثال.

وإن كانت بكين أبدت مؤخرًا اهتمامًا بمنطقة الشرق الأوسط، ومنطقـة الخليج العربي، على وجـه التحديد، بمساعيها النشطة، ضمـن شراكتها في مجموعة الخمسة زائد واحد لإيجاد حل لنزاع الغـرب مع إيـران بخصوص برنامج الأخيرة النـووي، الذي توج بتوقيـع اتفاق فينا في: ١٤ يوليـو ٢٠١٥م، القاضي برفع العقوبات الاقتصادية عـن طهران مقابل سماحهـا بالتفتيش على منشآتها النووية والتزامها بعدم تطوير صواريخ بالستية بعيدة المدى قادرة علـى حمل رؤوس نووية. كما أن الصين لم تُخْفِ اتفاقها مع روسيا في الدفـاع عن نظام بشار الأسـد، لدرجة أنها تخلت عن تحفظها السلبـي في استخدام «الفيتو» في مجلس الأمن خارج نطاق قضايا مجالهـا الإقليمي الحيـوي، عندمـا استخدمت حـق النقض، مع روسيـا ضد مشروع قرار فرنسي في: ٢٤ مايو ٢٠١٤م، يدين نظام بشار الأسـد لاستخدامه القوة المفرطة لإخماد ثـورة شعبه عليه،

الصين تمتلك ٤ حاملات طائرات عام ٢٠٢٠ و٧٨ غواصة و٧٠٠ قطعة بحرية للإعلان عن قوى عظمى جديدة تنافس على الهيمنة الكونية

ويحيل تلك الجرائم إلى محكمة الجزاء الدولية. في هذه الحالة كان من الممكن أن تتبع الصين سلوكها التقليدي بالامتناع عن التصويت طالما أنها كانت متأكدة من تصميم روسيا على عدم تمرير القرار، دون أن تظهر وكأنها دولة تتطلع للمنافسة الكونية، حتى في مواجهة الجار اللدود لها (روسيا).

إذًا، كان ذلك الاستخدام غير المسبوق للفيتو من قبل الصين ضد قرار من مجلس الأمن يُعد سلوك غير تقليدي للسياسة الخارجية الصينية، قد ينم عن تحول تجاه تحفظها التقليدي حيال قضايا ونزاعات تدور خارج نطاق مجالها الحيوي في جنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهادي ومنطقة شمال شبه القارة الهندية، وجنوب آسيا الوسطى.

عملاق اقتصادي خرج من القمقم

في عام ١٩٧٨، وبعد سيطرته على الحزب الشيوعي الصيني، إبان صراع طويل بينه وبين ما يسمى بعصابة الأربعة، التي تترأسها زوجة ماو جيانغ كينغ (١٩١٤- ١٩٩١م) حول زعامة الحزب الشيوعي، نُقل عن مؤسس الصين الحديثة الزعيم دنغ شياو بنغ قوله: إن الصين تحتاج إلى نصف قرن لإكمال برامج التحديث والسيطرة السياسية والاقتصادية (يقصد على مستوى العالم)!؟ لقد مضى حتى الآن ما يقرب من أربعة عقود، من العقود الخمسة التي تحدث عنها الزعيم الصيني الكبير، لتصبح الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة، وتسبق كلاً من اليابان وألمانيا بحجم اقتصاد يصل إلى ١٠ ترليون دولار، ونمو يتجاوز الـ ٧.٥٪ سنوياً، في مقابل ١٧.٥ ترليون دولار للاقتصاد الأمريكي بمعدل نمو يبلغ ٤٪ سنوياً... بينما يبلغ حجم اقتصاد اليابان ٥ ترليون دولار، بنمو سنوي يصل إلى ٢٪.. في الوقت الذي يبلغ حجم الاقتصاد الألماني ٣.٩ ترليون دولار بنمو سنوي يبلغ ١.٩٪ (احصاءات ٢٠١٤م).

تلك الإحصاءات تشير إلى أن الصين، بالرغم من حالة الانكماش التي تسود اقتصاديات العالم، منذ آخر أزمة اقتصادية مالية عالمية ضربت العالم عام ٢٠٠٨م، فإن الصين تحافظ على نمو سنوي يزيد عن ٧٪، بينما تترنح اقتصاديات غربية ما بين ٢،٤٪ (ألمانيا والولايات المتحدة على التوالي).. كما ويزيد حجم اقتصادها عن كل من اقتصاديات اليابان وألمانيا معا (الثالث والرابع عالمياً)، بما يزيد عن ٢ ترليون دولار، ليزيد بمقدار ترليون دولار عن نصف حجم الاقتصاد الأمريكي (الأول عالميا) .. ولا يتفوق على اقتصاد الصين سوى التكتلات الاقتصادية الضخمة، مثل الاتحاد الأوربي بناتج سنوي يزيد عن ١٨ ترليون دولار، الذي، بالمناسبة يتجاوز بقليل حجم الاقتصاد الأمريكي، الذي يتربع على عرش اقتصاديات العالم، بلا منازع، بما يقرب من ترليون دولار.

الصين، خلال العقود الأربعة الماضية، لم تنمُ اقتصاديا بمعدلات كبيرة، في طفرة نمو لم تشاهدها مجتمعات كثيرة في العالم الثالث، فحسب... بل لتتفوق على اقتصاديات سبقتها في مضمار النمو الاقتصادي الرأسمالي في اليابان وألمانيا وكثير من دول أوربا الغربية، حتى تجاوزت - كما رأينا - نصف حجم أكبر اقتصاديات العالم (الولايات المتحدة).... بل أنها نمت نمواً سريعاً في مجالات التنمية الأخرى الاجتماعية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية.

طموح الصين في صالحنا لتحقيق توازن دولي في زمن تستحيل فيه المواجهة النووية

لقد تخلت الصين، مؤخراً، عن سياسة طفل واحد لعائلة واحدة بقانونها الصارم، في إشارة واضحة لتثمين الثروة الحقيقية في مواردها البشرية الضخمة، في وقت مازالت الكثير من دول العالم تعزو إلى زيادة سكانها بمثابة العائق الأساس في طريق برامجها التنموية. الصين التي يتجاوز عدد سكانها ١.٣٨ مليار نسمة، تتطلع إلى إصلاح الخلل في التركيبة السكانية، بزيادة أعداد الشيوخ على الشباب وتفوق أعداد الذكور على الإناث بواقع ١٦٪، خلال جيل، بعد تطبيق سياسة طفل واحد لعائلة واحدة بقانونها الصارم، منذ سنة ١٩٧٨م. الصين في حاجة إلى مزيد من الشباب وقوداً لنموها الاقتصادي المطرد، وربما استثماراً بشرياً مجز لمستقبل وضعها الدولي المتنامي كقوة عظمى تطمح للمنافسة على مكانة الهيمنة الكونية.

ريادة الفضاء

علمياً: الصين تمكنت من إرسال أول رائد فضاء صيني عام ٢٠٠٣م.. وفي ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٨ م، تمكن أول رائد فضاء صيني من السير في الفضاء لمدة خمس عشرة دقيقة، لتصبح الصين ثالث دولة في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا ترسل رواد فضاء ليسيروا خارج مركباتهم الفضائية في الفضاء الخارجي بمنطقة انعدام الوزن. كما يخطط القائمون على برنامج الفضاء الصيني لإرسال مركبة فضاء مأهولة بحلول ٢٠٢٠م. قبل ذلك: تزمع وكالة الفضاء الصينية القيام بزيارة إلى الجانب المظلم من القمر، حيث من المقرر أن يهبط المسبار «تشنج-٤» هبوطا لينا على الجانب المظلم من القمر عام ٢٠١٨م، وذلك لأول مرة في تاريخ الفضاء.

رغم أن الصين تؤكد أن ريادتها للفضاء لأغراض

الصين لن تكتفي بشواطئها وتعد أسطولها كأذرع وقواعد في باكستان وبنغلادش وسيرلانكا وأفريقيا

سلميـة، إلا أن الولايـات المتحـدة تشك أن هناك أجنـدة فضائية صينيـة للأغراض العسكريـة. مـن مؤشرات طموحـات الصين الاستراتيجية في الفضاء، تمكنت الصين عام ٢٠٠٧م، من تدمير أحـد أقمارهـا الصناعية الخارج من الخدمـة ونثرت حطامه في مـدارات مختلفة حول الأرض!؟ ثـم أنها أطلقت عام ٢٠١٣م، إلى الفضـاء الخارجي، ما يصفه البنتاجون: أنـه يمكن أن يكون نواة لنظام صيني مضادًا للأقمار الصناعية.

قدرات عسكرية متنامية

كمـا أن الصـين شهدت في الفـترة الماضية تطـورًا ملفتاً في صناعـة الطائـرات الحربيـة، حتـى وصلـت لإنتـاج أول طائرة حربيـة صينيـة مـن الجيـل الخامـس، متعـددة المهـام وكثيفة التسليـح القادرة علـى التحليق لمسافات طويلـة متجاوزة سرعة الصـوت، والأهـم العصية على الـرادار ومضـادات الطائرات. هـذه الطائرة الاستراتيجية المتطـورة تكنولوجياً لم يمتلكها قبل الصـين إلا الولايات المتحدة في نمـوذج (Raptor ٢٢-F)، حيث دخلت الخدمة في ديسمبر ٢٠٠٥م، بعد ذلك بأربع سنوات يناير ٢٠٠٩م، أطلقـت روسيا طائرتها من الجيل الخامس (T-٥٠)، بعد نشر الولايات المتحدة سربًا من طائرات (Raptor ٢٢-F) في ألاسكا، مما اعتبرته روسيا تحديًا أمريكيًا لأمنها القومي يحمل الكثير من رسائل الاستفزاز والتحدي والإهانة للكرامة الوطنية.

مـا لبثـت الصـين أن لحقت بالاثنـين في تطوير هـذا النوع المتقـدم من الطائـرات الاستراتيجية في أبريـل ٢٠١١م، معلنةً عن بدء تشغيل طائرتها (J-٢٠)، لتصبح الصين ثالث دولة في العـالم تمتلك تكنولوجيا الجيل الخامس مـن الطائرات الحربية الاستراتيجيـة. الصين بهذا الإنجاز التكنولوجي والاستراتيجي الكبـير، تكـون قد سبقـت دول الاتحاد الأوربـي، التي لم تتمكن مجتمعـة، أو أي منها، من إنتاج هذا النوع المتقدم من الطائرات الحربيـة. مـع الوقت، قد تتفـوق الصين على الولايـات المتحدة بامتـلاك هذه الطائرات الاستراتيجية المتقدمـة، إذا ما أخذنا بعـين الاعتبار وقـف الولايات المتحدة إنتـاج نسختها من طائرة الجيـل الخامس، نظـرًا لارتفاع تكلفـة تصنيعهـا، واستبدالها بطائـرات مـن الجيـل الرابع مـن طـراز (F-٣٥) حيث بلغت تكلفـة طائرة (Raptor ٢٢-F) ٣٥٥ مليـون دولار، بعد أن كانت التقديرات الأولية تقدر تكلفتها بـ ١٨٤ مليون دولار.

ومما يشـير إلى طموحـات الصـين للمنافسة علـى مكانة الهيمنـة الدولية والخروج من عزلتهـا التاريخية والتطلع إلى ما وراء منطقـة نفوذها الحيوي إقليميًا، تطلع الصين لبناء أسطول بحـري كبـير عماده عـدد من حامـلات الطائرات تجـوب بحار العـالم ومحيطاتهـا دفاعًـا عن مصالـح الصـين الاستراتيجية والتجاريـة، وبالتبعيـة الإعـلان عـن حضورهـا الأممـي، كقوة عظمـى فاعلة في النظام الـدولي. الصين تخطط أن يكون لديها أربـع حاملات طائرات بحلـول ٢٠٢٠م. متوقـع، أيضًا، أن تكون لـدى الصين بنهاية هذا العقد ٧٨ غواصة متقدمة يحمل بعضها صواريخ بالستية غـير تقليدية عابرة للقارات... هذه الكمية من الغواصـات التي تزمع الصين نشرهـا في بحار العالم ومحيطاته بنهايـة العقـد، بالمناسبة: هي نفس العدد مـن الغواصات التي تمتلكها الولايات المتحدة، اليـوم. كما يتوقع الكثير من المراقبين العسكريـين: أنه بنهاية هذا العقـد، ستكون لدى الصين ما يزيد عن ٧٠٠ قطعـة حربية من مختلف الطـرازات والمهام، ستجوب بحـار العالم للإعلان عن بروز قوة عظمى جديدة لا تقل طموحًا في المنافسـة علـى مكانـة الهيمنـة الكونيـة عن أية قـوة عظمى شهدتهـا حركـة تطور الأنظمـة الدولية الحديثـة المتعاقبة، منذ نهاية القرن الخامس عشر.

فيمـا يخـص إمكانـات الصـين البحريـة، يلاحـظ أنها من الناحيـة الاستراتيجية، تشترك مع قوى بحريـة عظمى تاريخيًا، مثـل بريطانيـا واليابان والبرتغـال وإسبانيـا وفرنسـا وهولندا، وحديثًـا الولايـات المتحـدة، في إمكاناتها البحريـة الضخمة، وإن لم تشاركهـا تجربتهـا التوسعيـة الإمبريالية. الصـين تطل آلاف الأميـال، على المياه المفتوحة غرب المحيط الهادي القابلة للملاحة طـوال العـام.... ميـزة تنافسية تفتقر لهـا قوة عظمـى منافسة (روسيـا الاتحاديـة)، وكانـت تفتقر لهـا قوة عظمـى قارية، مثل ألمانيا. الصين لم تعد تكتفي بشواطئها الطويلة الممتدة على معظم طول الساحـل الغربي للمحيط الهادي، حيـث مجالها الحيوي في بحـر الصين الجنوبي، إلا أننا نراها تعمل على أن يكون لأسطولها البحري الواعد أذرع وقواعد للتموين والإمداد والمساندة والصيانة في باكستـان وبنغلاديش وسيرلانـكا وبعض دول غـرب وشـرق أفريقيـا، وإن زعمت الصـين أن ذلك لخدمـة أسطولها التجاري ومساندتـه وحمايته مـن القرصنـة، وليس بالضـرورة يعكس أية استخدامات لأغراض استراتيجية.

المعجزة الصينية: الشيوعية بنكهة رأسمالية

الصين دولة، كما رأينا، عظمى، لم تعد تخفي (عمليا) طموحاتها للمنافسة على مكانة الهيمنة الكونية. قد لا توجد في النظام الدولي الآن قوة عظمى تتحمس لمكانة الهيمنة الكونية، وإن لم تعمد إلى الإفصاح عنها، مثل الصين. هناك العديد من أدبيات العلاقات الدولية، التي تشير إلى النظام الدولي الراهن، على أساس أنه يمثل عصر ما بعد الهيمنة الكونية لدولة أو مجموعة دولية على النظام الدولي، مثل ما كان عليه الحال أثناء تعاقب الأنظمة الدولية الحديثة منذ نهاية القرن الخامس عشر، وحتى سقوط نظام القطبية الثانية لعهد الحرب الباردة، بانهيار الاتحاد السوفيتي ومعه منظومة حلف وارسو.

الولايات المتحدة، التي أعلنت عقب انهيار المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي نهاية عقد ثمانينيات القرن الماضي، عن قيام نظام دولي جديد، إلا أنها أحجمت عن تنصيب نفسها القوة المهيمنة على مقدرات العالم، بوصفها أقوى وأغنى وأكثر دول العالم تقدماً، في عودة انكفائية لتوجهها الانعزالي التقليدي. الولايات المتحدة، باختصار: ليست لديها الإرادة السياسية لتبوء مكانة الهيمنة الكونية، رغم أنها قُدمت لها على طبق من ذهب بانهيار عدوها اللدود (الاتحاد السوفيتي)، من الداخل، الذي كان يتقاسم معها الهيمنة على العالم، في نظام الحرب الباردة، وبدون حرب فاصلة، كما هو شأن تداول مكانة الهيمنة الكونية، في الأنظمة الدولية السابقة.

أمريكا ليست لديها الإرادة للهيمنة الكونية رغم فرصة انهيار الاتحاد السوفيتي

كما أن الولايات المتحدة لا تخفي «جشعها المادي» للإنفاق على مكانة الهيمنة الكونية. فالهيمنة ليست مجرد سيطرة بدون تكلفة. مكانة الهيمنة الكونية تقتضي، أولاً القدرة والإرادة على الإنفاق ودفع تكلفة تبوء مكانة الهيمنة الكونية، وليس فقط التمتع بامتيازاتها، دون مقابل. الولايات المتحدة، لا تملك الإرادة، ولا ترغب في دفع فاتورة مكانة الهيمنة الكونية، معا، وإن كان «جشعها المادي» قد يزين لها استغلال وضعية مكانة الهيمنة الكونية، دون ما حاجة للإعلان عن ذلك، طمعاً في الحصول على موارد مادية وامتيازات سياسية ومكانة دبلوماسية، بل وإن أمكن حصانات وامتيازات قانونية، من جراء اعتقاد أو توهم أعضاء النظام الدولي أنها القوة الأولى والوحيدة في النظام الدولي، بلا منازع.

روسيا وإن هي أرادت أن تظهر كونها منافسة قوية للولايات المتحدة على زعامة العالم، إلا أنها مقارنة بالولايات المتحدة وحتى الصين تعتبر قوة عظمى فقيرة اقتصادياً.. ومتخلفة تكنولوجياً.. يحكمها نظام سياسي، بالرغم من ديمقراطيته الظاهرة، إلا أنه مازال يتخفى وراء ثقافة قيصرية مستبدة، وما زل يرزح تحت عبء تجربة شيوعية مازالت متجذرة اجتماعيا وثقافيا وسياسيا في النخبة السياسية الحاكمة في موسكو.

لم يبق إلا الصين، حيث نجحت بامتياز بالاحتفاظ بإرثها الاشتراكي أيدلوجياً، مع الانفتاح على إمكانات الاقتصاد الحر بحركة مؤسساته المالية وقيم قانون العرض والطلب، بكل خلفياته الرأسمالية. نظرية (دولة ونظامان)، التي قال بها زعيم الصين الحديثة دنغ شياو بنغ هي نفسها التي تحكم حركة وقيم النظام السياسي الصيني الحالي. الحزب الشيوعي يملك ناصية السياسة والحكم، والسيطرة على الجيش وأجهزة الأمن، بعيداً عن التدخل في شأن الاقتصاد.. أو تنمية مصالح اقتصادية خاصة بالحزب وكوادره.

هناك مقولة أخرى لهذا الزعيم الفذ تقول: لا يهم أن يكون القط أسود أم أبيض، المهم هي القدرة على اصطياد الفئران. بعبارة أكثر وضوحًا: أي وسيلة تعتبر مشروعة إن كانت تحقق التنمية المستدامة للصين.. وتضمن لها السيادة والسيطرة على العالم، حتى لو كان الأمر متعلقاً بالتمسك أيدلوجياً بالنظرية الاشتراكية التي تقول بها النظرية الماركسية، لحل المشكلة الاقتصادية. المهم على رجال السياسة أن يتفرغوا للقضايا الكبرى التي لها علاقة بالسيادة والسيطرة وتحقيق الآمال القومية للشعب الصيني في الداخل والخارج... وعلى رأس المال أن يحقق التنمية المستدامة، ودفع تكلفة مكانة الهيمنة الكونية لفرض السيطرة والسيادة على النظام الدولي.

الصين والعرب: تاريخ ممتد من الصداقة والتعاون

تاريخيًا: الصين لها علاقات ممتدة مع العرب، خاصة عرب جنوب الجزيرة العربية والخليج العربي. كانت تجارة الصين تاريخياً مع العالم القديم، حتى أوروبا، تمر بأراضي وموانئ العرب. براً كان طريق الحرير، الذي يخترق صحراء جوبي غرب الصين شمالاً عبر بلاد فارس ومنها للعراق والشام إلى أوروبا.. أو عبر صحراء سيناء إلى مصر وشمال إفريقيا ومناطق الصحراء الكبرى، حتى غرب إفريقيا.. أو بحراً جنوباً عبر مضيق ملقا إلى موانئ شبه القارة الهندية وصولاً إلى موانئ جنوب الجزيرة العربية وعبر مضيق باب المندب، إلى الإسكندرية، قبل حفر قناة السويس، ثم إلى أسواق أوربا محملة بالتوابل والحرير والبخور.

كما أنه من الناحية السياسية والاستراتيجية حديثاً، لم ينس الصينيون موقف العرب منهم، طوال فترة الحصار الاقتصادي والعزلة السياسية، التي فرضها الغرب على الصين الشعبية، عند إعلان استقلالها في الأول من أكتوبر ١٩٤٩م، بعد طرد حكومة

دول الخليج تمتلك متغيرين استراتيجيين تحتاجهما الصين لمواصلة النمو وتوجهها التوسعي هما الطاقة والسوق

تشـاي كاي شيـك الوطنيـة الموالية للغـرب إلى جزيـرة فرموزا. ظـل العالم كلـه لا يعترف بالحكومة الشيوعيـة في بكين ويقاطعها اقتصادياً ويمارس عليها عـزلاً سياسياً، إلا العرب، خاصة الدول الفاعلـة في النظـام العربي بزعامة مصر، التـي أخرجت الصين إلى العـالم عـن طريـق العضوية في حركـة عدم الانحيـاز، الأمر الـذي توج في بداية السبعينات باعتراف العـالم بالصين الشعبية واستعادتها لمقعد الصين الدائم في مجلس الأمن.

كمـا أن الصين، واتساقـاً مع مبادئ مجموعـة عدم الانحياز دعمت قضايا التحرر الوطني في العالم العربي، وتأتي في مقدمتها قضيـة فلسطين، التي تمسكت بها الصين، حتى تخلى عنها الكثير مـن العرب، وتفوقـت اعتبـارات العلاقـات الجديدة مـع الغرب والمصالـح الاقتصاديـة الممتدة للصين في حركـة التجارة الدولية في عصـر العولمـة... حيـث أخـذت العلاقـات العربيـة الصينية منحّىً، اقتصادي ومصلحي في المقام الأول، بعيداً عن الأيدلوجية وشعاراتهـا، التـي سـادت علاقات العـالم العربي مـع العالم، في فـترة المـد القومـي في الخمسينـات والستينات، وحتـى منتصف السبعينات، من القرن الماضي.

السعودية: اكتشاف مبكّر لإمكانات الصين الاستراتيجية

كانـت المملكة العربيـة السعوديـة آخر دولة عربيـة وخليجية تعترف بالصين يوليو ١٩٩٠م، وذلك لأسباب أيدلوجية لها علاقة بظـروف وارتباطات نظام الحـرب البـاردة. وإن واكبت استعادة علاقـات المملكة بموسكو ديسمـبر ١٩٩١م، الذي أعلن فيه رسمياً تفكك الاتحـاد السوفيتي وتبعـه منظومة المعسكـر الاشتراكي في أوربـا الشرقيـة، إلا أن إقامـة العلاقات الدبلوماسيـة بين المملكة والصين، سبقت استعادتها مـع السوفييت، بعام تقريباً، قد يكون لذلـك أسبـاب استراتيجيـة، بعيـدة كل البعد عن تلـك الأسباب الأيدلوجيـة، التـي حكمـت سلبيـا علاقـات المملكة مـع المعسكر الاشتراكي، بصفة عامة، قبل وأثناء فترة الحرب الباردة.

صفقـة صواريخ رياح الشرق التـي أبرمتها المملكة مع الصين منتصـف ثمانينيـات القرن الماضـي، وكانت مفاجـأة للغرب، بل للعـالم بأسـره، حتـى مراحـل نصبهـا المتأخرة في قاعـدة قرب الرياض، ربما تكون حساً استراتيجياً مبكراً من مؤسسات صناعة السياسـة الخارجية السعودية للإمكانـات الاستراتيجية الواعدة للصـين، بعيـداً عـن تلك العلاقـات غـير المستقرة والتـي تفتقر إلى الثقـة، في كثـير مـن جوانبها، مـع الغرب، بزعامـة الولايات المتحدة. المملكة، من الناحيـة الاستراتيجية، وعندما يتعلق الأمر بأمنهـا وأمـن دول مجلس التعاون لدول الخليـج العربية، لا تركن لغـير تقديراتها.. واستقلالية قرارهـا، ولمواردها الذاتية للتعامل مـع قضايـا بحساسية قضية الأمن والدفاع عـن كيانها ومحيطها الحيوي في منطقة الخليج العربي.

عندمـا رفضت الولايـات المتحدة تزويـد الرياض بصواريخ أرضـ ـ أرض من طـراز (Lance) التي يصـل مداها إلى ١٥٠ كـم، لمواجهـة تهديـد إيـراني وشيك وناجـز. في ذلـك الوقت، تحججـت واشنطـن بأمن إسرائيـل، والخوف مـن الإخلال بما أسمتـه ميزان القوى في المنطقة! عندها عمدت المملكة للاتصال بطرف دولي (الصـين) له إمكانات استراتيجيـة واعدة قافزةً على محاذير الدبلوماسيـة.. وحساسية الأيدلوجية.. واعتبارات التوازنات الدولية وميـزان القوى الإقليمي الهش في أكثر مناطق العـالم توتـراً، لتحصل المملكة علـى سلاح ردع يحمـل إمكانات استراتيجية غير تقليدية يصل مداه إلى ٣ آلاف كم، وليس فقط ١٥٠ كم.

شراكة استراتيجية ندية وواعدة

دول الخليج العربي تمتلـك متغيرين استراتيجيين تحتاجهما الصـين، لمواصلـة نموهـا في الداخـل وإشبـاع توجههـا التوسعي بالانخراط في مسرح السياسة الدولية، ومن ثمّ الخروج من قوقعة انعزالهـا التقليدي. المتغـير الأول (الطاقة) وعنـد عرب الخليج الكثير من مصـادر الطاقة الأحفورية، بشقيهـا السائل والغازي، بضخامـة متزايدة في الاحتياطي.. وبغـزارة في الإنتاج.. وبأسعار منافسـة، مع القدرة العالية في درجات الأمـان والعقلانية لإشباع حاجـات العـالم من منتجـات النفـط ومشتقاته. المتغـير الثاني: السوق الكبيرة والغنية، التـي توفرها دول الخليج العربي، لإشباع حاجتهـا مـن السلـع المصنعة وشبـه المصنعة المنتجـة في الصين والمتوفرة بجودة عالية وأسعار منافسة.

إذاً: هناك إمكانية واعـدة للتكامل بين اقتصاديات الصين واقتصاديـات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. شراكة مصلحيـة تقـوم علـى المصلحـة المتبادلـة، بعيدا عـن أية عقد تاريخيـة.. أو حساسيـات أيدلوجيـة.. أو تضـارب مصالح، مع خصـوم إقليمـيين أو أعـداء لنا في المنطقـة. على سبيـل المثال:

الصين ليس لها مصلحة أن تنصر إسرائيل علينا ظالمة أو مظلومة، كما هو الحال مع الغرب، الولايات المتحدة على وجه الخصوص. كما أن الصين ليس لها مصلحة أن تبتز وضع الخصومة الإقليمية بيننا وبين إيران. بالعكس، قد نكون في وضع أفضل مع الصين مقارنة بإيران، التي لها حدود متاخمة لدول قريبة للصين، تقطنها أقليات فارسية وتترية و أزبكية وكازاخستانية، لها تاريخ صراع عنيف مع الصين. بالإضافة إلى أنه من الناحية الاستراتيجية البحتة: الصين حليف قوي لباكستان، التي تُعد عمقاً استراتيجياً لدول الخليج، والمملكة العربية السعودية، على وجه الخصوص.

الصين وإن تطمح للمنافسة على الهيمنة الكونية، فإن ذلك لصالحنا، على أي حال. إحداث التوازن على مستوى النظام الدولي باضطرام المنافسة على مكانة الهيمنة الكونية، في زمن يستحيل فيه تحول مثل هذه المنافسة إلى مواجهة نووية شاملة لا تبقي ولا تذر، هو - بالقطع - في صالح استقرار النظام الدولي ومراعاة مصالح وحقوق الصغار فيه من الدول. حكاية ما يبدو من اتفاق روسي صيني فيما يخص الأزمة السورية، المعني بها صينياً، الروس وليس العرب، بالذات. بهذا الموقف تريد أن تقول الصين، للجميع: أن لها مصالح واهتمامات باستقرار المنطقة، لا يمكن أن تترك للأمريكيين والغرب والروس، كما هي القضية تقليديا. قد لا نتجاوز، إذا ما قلنا: إن موقف الصين هذا انزعجت منه روسيا، أكثر من احتمالات أنه أثار الكثير من حفيظة العرب، خاصة دول مجلس التعاون. كان من صالح روسيا أن تمتنع الصين عن التصويت، طالما أنها متأكدة أن الروس لا يسمحون بتمرير القرار... لماذا إذن: تقحم الصين نفسها في قضية تعتبرها موسكو مناصفة بينها وبين واشنطن، إلا إذا كانت الصين لها حسابات أخرى... حسابات تزعج الروس والأمريكان والأوربيون.

الصين: أمن المملكة ودول مجلس التعاون خط أحمر

في عصر ما بعد الهيمنة الكونية وتكلفتها الباهظة وعزوف دول تقليدية عظمى قادرة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وما يبدو من عجز ورعونة منافسين دوليين محتملين مثل الروس، وجود منافس قوي وطموح للعب دور غير تقليدي بالنسبة له على الساحة الدولية ذو إمكانات اقتصادية واستراتيجية واعدة، مثل الصين، يصب - دون أدنى شك - في صالح توازن واستقرار النظام الدولي في أكثر مناطقه توتراً بمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، على وجه الخصوص. هناك احتمالات كبيرة لقيام علاقة تكاملية واعدة في شؤون الاقتصاد وقضايا الأمن عبرت عنها زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ الأخيرة لمصر وإيران والمملكة العربية السعودية، حيث لوحظ اهتماما خاصاً من قبل الرئيس الصيني بالمملكة العربية السعودية، بإعلان قيام شراكة استراتيجية شاملة بين البلدين، ترسيخاً لما تم إعلانه في هذا الصدد عام ٢٠٠٨م.

كما أنه لا يمكن تجاهل تحري الرئيس الصيني ليكون أول رئيس دولة يزور إيران بعد رفع نظام العقوبات الاقتصادية بموجب اتفاق فينا يونيه ٢٠١٥م. تحري الرئيس الصيني، في زيارته الأخيرة للمنطقة لتأكيد استراتيجية الشراكة الشاملة مع المملكة، خاصةً في قضايا الدفاع والأمن، لهي رسالة مباشرة لإيران حرص الرئيس الصيني توصيلها شخصياً لنظام الملالي في طهران، مفادها: أن مستقبل العلاقات مع طهران يتوقف على مدى فهم ما تعنيه العلاقة الاستراتيجية الشاملة مع المملكة، خاصةً أن زيارة الرئيس الصيني للمملكة أكدت على تطابق وجهات النظر مع الرياض في ما يخص أزمتي اليمن وسوريا والتعاون المشترك في مكافحة الإرهاب وتبرئة الإسلام من خطيئته ووزره.

زيارة الرئيس الصيني الأخيرة للمنطقة ترسخ شراكة ٢٠٠٨

بهذا تقدم الصين نفسها كطرف دولي فاعل مقبول لدى جميع أطراف بؤر التوتر المشتعلة في المنطقة، بعيداً عن تعقيدات وتدخلات قوى عظمى تقليدية، يُعد سلوكها وتوجه سياستها الخارجية، في معظمه، سبباً في كثير من أزمات المنطقة، لا أطراف أمينة ذات ثقة لمساعدة حكومات وشعوب المنطقة على حل خلافاتهم سلمياً بعيداً عن استخدام القوة أو التهديد بها.

بنهاية عقد العشرينات القادم تتضح أكثر المكانة الدولية المرموقة للصين، لتتوارى قوىً تقليدية عن تصدر التحكم واحتكار القرار الدولي. الصين لن تتولى مكانة الهيمنة الكونية.. أو أنها سوف تضعف بصورة استراتيجية خطيرة وضع الولايات المتحدة البارز في حركة السياسة الدولية. لكن بروز الصين كمنافس طموح له تطلعات كونية، خارج ثقافته الانعزالية التقليدية، مما لا شك سيكون إضافة إيجابية لعالم أكثر استقراراً وأمناً، مما لو تُرك العالم لقوة عظمى وحيدة تتطلع إلى مكانة الهيمنة الكونية دون إبداء الاستعداد لدفع ثمنها، مثل الولايات المتحدة. ●

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك عبد العزيز - جدة

الصين والخليج: دور «هادئ» خارج التحالفات

منـذ أربعـة عقود، وعقب رحيل قائد الثورة الشيوعية فى الصين ماو تسي تونج عام ١٩٧٦م، شهدت الساحة الصينية صراعًا على السلطة بين التيار المتشدد والتيار الإصلاحي داخل المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصينـي، تم حسمـه نهاية عـام ١٩٧٨م، للإصلاحيين بتـولي دنج تشاو بينج السلطة ليبـدأ مهمة الإصلاح وإعـادة ترتيـب البيـت الصيني مـن الداخل في مختلـف المجالات حيث أطلـق مبدأ «دولة واحـدة ونظامين»، الذي يقضي بأنه لا مانع من أن يكون توجه الصين الرئيسي اشتراكياً بينما تتمتع بعض أجزائها بالنظام الرأسمالي. ومع مطلع الثمانينات

د. نورهان الشيخ*

تحديـدًا في سبتمـبر عـام ١٩٨٢م، بـدأت الصـين اتخـاذ خطـوات جادة نحو الإصلاح الاقتصادي حيث أقر المؤتمر الثاني عشـر للحـزب الشيوعي الأخـذ بآليـات اقتصاد السـوق وحقن النظـام الشيوعـي القائـم علـى المركزيـة فـى إدارة الاقتصاد بجرعـات مـن الليبراليـة ليتحـول إلى نظـام اشتراكـى بآليات رأسمالية. وظهرت المناطق الاقتصادية الخاصة التي نجحت في جذب الاستثمارات الخارجية وتحسين مناخ الاستثمار والنهوض بالمناطـق المجـاورة. الأمـر الـذي ساعد الصين علـى الانطلاق وتحقيق قفزات تنموية ملحوظة أصبحت معها ثاني أكبر اقتصاد عالمـي بعد الاقتصاد الأمريكى، وأكـبر مصدر تجاري فى العالم منذ عـام ٢٠٠٥م، والشريك التجـاري الأول لحوالى ١٢٠ دولة، وأكبر مصدر للاستثمارات المباشرة فى العالم (١١٦ مليار دولار عـام ٢٠١٤م)، وتستأثـر بأكبر احتياطي مـن الذهب والعملات الصعبة (٤ تريليون دولار).

وتؤكـد الصـين أنهـا مازالت تنتمـي إلى العـالم النامي لأن التنميـة مازالت مستمرة فيها لتحقيـق هدفين أساسيين يمثلان معًـا "حلـم" الصين، وهمـا: تحقيق مجتمـع الرفاهيـة وزيادة نصيـب الفرد من الدخل القومي بحلـول عام ٢٠٢٠م، والوصول بالصـين لتصبـح دولـة غنيـة ديمقراطيـة حديثة بحلـول عام ٢٠٤٩م، أي في الذكرى المئوية لثورة ١٩٤٩م. وترتبط هذه الرؤية بتنميـة وازدهار العالم، فهي ليست تنميـة أنانية، على حد تعبير المسؤولـين الصينيين، وإنمـا تقوم على مبـدأ "الفوز المشترك" ودعـم التنميـة في الـدول الأخـرى، وأن حلـم الصـين هو حلم العـالم. فالصين تؤمن بأنه لا يمكنهـا تحقيق تنمية حقيقية دون أن يصاحـب ذلك تنمية لشركائها من خـلال الاعتماد المتبادل، واحـترام الخصوصيـة فـى التجربة التنمويـة لكل دولـة وتنوع مسـارات التنمية إنطلاقًـا من أنه لايمكن فرض نموذج تنموى بعينه على كل الدول.

وتربـط الصـين بين نموهـا الاقتصـادى وتحديـث وتطوير قدراتها العسكرية حتى تستطيـع حماية مكتسباتها وإنجازاتها. وتملـك الصـين ثالث أضخـم ترسانة نووية في العـالم، كما إنها تمثـل ثاني أكبر إنفاق عسكري عالمياً، وعلى مدى العقد الماضى حدثت طفرة في مستوى التسلح الصيني التقليدي والنووي، وفى تكنولوجيا صناعة الأسلحة بها.

إلا أن الإصـلاح الاقتصـادي واسـع النطـاق والطفـرة فـى القـدرات العسكريـة، لم يواكبها سوى إصـلاح سياسي محدود.

«حلم» الصين: تحقيق مجتمع الرفاهية وزيادة نصيب الفرد بحلول عام ٢٠٢٠ والتحول لدولة غنية ديمقراطية حديثة عام ٢٠٤٩

ومازالت الدعـوة لمزيد من الإصلاحات السياسية مستمرة حيث شهدت الصين فى السنـوات الأخيرة تزايد الوعي بين المواطنين بالديمقراطية وحقوقهم السياسية، نتيجة الانفتاح على الثقافات الغربية من خلال وسائل التواصل الاجتماعى والأنترنت، وارتفاع مستوى التعليم وبروز دور الحركات الاجتماعية والتنظيمات غير الرسميـة المطالبـة بتوسيـع هامش الحريات المدنيـة ومكافحة الفسـاد. ويتخوف البعض أن يؤثر ذلك علـى مكاسب الإصلاح الاقتصادي في الصين، وقد عبر رئيس الحكومة الصينية السابق وين جياباو عن ذلك حين أشار إلى أن على بكين إصلاح نظامها السياسـي لتتمكن مـن المحافظة علـى الإنجـازات الاقتصادية التـي حققتهـا البلاد، وأن الصـين "قد تخسر الإنجـازات التي حققتها من خـلال إعادة هيكلة اقتصادها ما لم تقم بإعادة هيكلـة نظامها السياسي"، ويقتضي ذلك خلـق الظروف التي تكفل إشراف المواطنين وانتقادهـم لعمـل الحكومة بهدف حـل ما أطلق عليه مشكلة "التركيز المفرط للسلطة دون رقابة فعالة."

ورغـم أهميـة الإصـلاح السياسـي ومـا ينطـوي عليه ذلك من تحـدي التعامل الفعال مع معضلـة هيمنـة الحـزب الشيوعي علـى الحياة العامـة والسياسية، ومع مشـكلات الفساد المالي والإداري، فـإن ذلك لا يشكل تهديـدًا آنيًا على مكتسبات الصين الاقتصاديـة خاصة وأن البنية الثقافيـة للمجتمع الصيني تقوم على النظـام الأسـري والعلاقـات السلطوية داخلـه، والأخلاق بمضمونهـا الكونفوشي والتي تعد أقوى من القانون، ويعد مفهوم الإذعان والطاعة مفهوم محوري في الثقافة التقليدية الصينية.

وتظـل الصـين بقدراتهـا الاقتصاديـة والعسكريـة الكبيرة والمتناميـة أحدى القـوى الكبرى الفاعلة والمؤثـرة في عالم اليوم متعدد القـوى. وقد انعكـس الصعود الاقتصـادي الصيني على عقيدتها العسكرية التي تم تعديلها لتتجاوز مفهوم القوة الإقليمية الذي طالما حكم السياسة الصينية، ليتبنى مبادئ قتالية جديدة تتفـق مع وضـع القوة العظمـى الحديثـة، مثل التعريـف الموسع للحدود الإستراتيجية، والردع الإستراتيجي، وأخذ زمام المبادرة بتوجيـه الضربـة الأولى، واكتسـاب قـدرة أكبر علـى استخدام قوتهـا خارج حدودها، وتعزيز تحولها الإستراتيجي من قوة برية لتصبح قوة برية وبحرية.

وفي هذا السياق، قامت الصين بإعادة صياغة استراتيجيتها تجاه منطقة الشـرق الأوسط على النحو الذي يتواءم مع وضعها كقوة كبرى فاعلة مـن ناحية، ومع مستجدات الواقع الإقليمي في أعقـاب الثورات العربيـة وتداعياتها من ناحيـة أخرى. وجاءت زيارة الرئيـس الصينى شي جين بينج للمنطقة في يناير الماضي لتؤكد هذا التوجه. وسبق الزيارة إصدار بكين فى ١٣ يناير وثيقة رسميـة تعتبر الأولى من نوعها حـول سياسة الصين تجاه الدول العربية، تضمنت التأكيد على عمق التعاون بين الجانبين والآفاق الرحبة التـي تتطلع لها الصين في تعاونها مع العالم العربي، وأن تستطيع الدول العربية "ركوب القطار السريع للتنمية الصينية" على النحـو الذي يحقق التنميـة المشتركة ويخلـق مستقبل أكثر إشراقًـا مع الـدول العربية. وأعـادت الوثيقة التأكيـد على نهج الصـين القائم على عـدم التدخل فى الشـؤون الداخلية وتسوية النزاعات عبر الحوار.

الطفـــرة الاقتصادية والقدرات العسكرية لم يواكبها إصلاح سياسي في الصين

وتبرز في هذا الإطار خصوصية دول الخليج العربي بالنسبة للصين، وذلك في ضوء مجموعة من الاعتبارات. أولهـا، أن دول مجلـس التعـاون الخليجـي هي الأكـثر استقـرارًا سياسيًـا واقتصاديًـا في المنطقـة، بعـد أن تجـاوزت تسونامـى الثورات العربيـة، ومـن قبلها تداعيـات الأزمـة المالية العالمية التي بدأت عـام ٢٠٠٨م. ثانيها، تنامي الدور الإقليمي لدول مجلـس التعاون الخليجي خاصـة المملكـة العربيـة السعوديـة فـى ضوء تطورات الأزمتـين اليمنية والسوريـة، والتأثير السعـودي الواضح على السياسـة المصرية فى أعقاب ثورة ٣٠ يونيو. هذا إلى جانب التفاهم حول القضايا ذات الأهميـة الاستراتيجيـة لكليهما حيث تدعـم دول الخليج قضية الوحدة الصينية، وتدعم الصين القضايا العربية ومنها القضية الفلسطينيـة، ويظل التباعد بشأن الأزمـة السورية استثناءً لهذا التوجه العام في العلاقات الصينية الخليجية.

ثالثها، العلاقات التاريخية والحضارية العميقة بين الجانبين حيث مثلـت المنطقة جوار مباشر للصين فى فترة المد الإسلامى منـذ القرن الثامن الميلادي حـين وصلت حدود العالم الإسلامي إلى الحـدود الغربية للصـين. وكان أول مسجد بُنـي خارج شبه الجزيرة العربية في الصين وبدأ فيه تعليم اللغة العربية. ولا شك أن هـذا التقارب الحضاري مثل قاعـدة هامة لإطلاق العلاقات بـين الجانبين ومحدد أساسـي لتوجهات الصين تجـاه المنطقة، يعـزز هذا عـدم وجود ماضي استعماري للصـين في المنطقة، بل إنهـا كانـت من الـدول التي عانت مـن الاستعمار. ومـن ثم فإن خبرة التعاون والتواصل والتفاهم بين الجانبين أعمق من الخبرة الصراعيـة أو التنافسيـة التي تـكاد تنعـدم في علاقات الصين بالمنطقة.

رابعهـا، المصالـح الحيويـة للصـين فـى منطقـة الخليـج العربى، والمتمثلة فى النفـط والأسواق التجارية والاستثمارات.

العقيدة العسكرية الصينية تجاوزت الداخل بالتعريف الموسع للحدود والردع وتوجيه الضربة الأولى واستخدام القوة في الخ

فحاجة الصين إلى إمدادات آمنة للطاقة تتزايد لتغذية صعودها الاقتصادي السريع، وهي ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم منذ عام ٢٠٠٣م، بعد الولايات المتحدة، وتستورد أكثر من نصف وارداتها النفطية من منطقة الخليج، وتعتبر المملكة العربية السعودية هي أكبر مصدر للنفط الخام إلى الصين حيث تمدها بما يقرب من ٥٠ مليون طن من النفط الخام وفق تقديرات عام ٢٠١٤م. ومن المتوقع أن تكون الصين بحلول عام ٢٠٣٠م، أكبر سوق للصادرات النفطية الخليجية، متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وتعد الصين سوق ضخمة ليس فقط لصادرات دول الخليج من النفط الخام، وإنما أيضًا من المنتجات البتروكيماوية والصناعات المعدنية، وهما القطاعان اللذان تتوسع دول الخليج فيهما بشكل كبير في ظل استراتيجية طويلة المدى لتنويع اقتصاداتها. ووفقًا لتقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية فإن واردات الصين من النفط سترتفع الى ٨,٧ مليون برميل يوميًا بحلول العام ٢٠٢٠م، فى حين تنخفض واردات الولايات المتحدة النفطية إلى ٦,٨ مليون برميل.

كما تزداد أهمية دول الخليج في ضوء سعي الصين إلى تنويع أسواق منتجاتها، نتيجة انخفاض القدرة الشرائية في الأسواق التقليدية لتلك المنتجات، والتضييق عليها لأسباب مختلفة في الأسواق الأمريكية والأوروبية. وتعد الصين ثامن أكبر شريك تجاري لمجلس التعاون الخليجي وقد قفز التبادل التجارى بين الجانبين من ٩ مليارات دولار عام ٢٠٠١م، إلى ١٥١ مليار دولار عام ٢٠١٢م، منها ٩٠ مليار صادرات خليجية، و٦٠ مليار صادرات صينية.

يضاف إلى ذلك أهمية الاستثمارات المشتركة إذ تبلغ قيمة الاستثمارات الخليجية الصينية حوالي ٥٠ مليار دولار. ويكتسب التعاون في مجال النفط والصناعات البتروكيماوية أهمية واضحة لدى الجانبين، وهناك تعاون متزايد بين شركة "سابك" السعودية وغيرها من المؤسسات والشركات الخليجية العاملة في مجال البتروكيماويات والصناعات المعدنية والشركات الصينية. وهناك مشروعات عملاقة في هذا المجال منها مشروع إقامة مصفاة للنفط في جنوبي الصين باستثمارت مشتركة قدرها تسعة مليارات دولار، تم الاتفاق عليه في يناير ٢٠١٢م، بين مؤسسة البترول الكويتية وشركة الصين للبترول والكيماويات «سينوبك»، ومشروع إنشاء معمل لتكرير النفط في مدينة تايتشو بمقاطعة تشجيانج الصينية بالتعاون بين شركة قطر للبترول الدولية وشركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) وشركة شل الأمريكية، تم توقيع الاتفاق الإطاري له عام ٢٠١١.

على صعيد آخر، يكتسب التعاون العسكري الصيني الخليجي أهمية خاصة في ضوء سعي الصين إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة. ويرجع هذا التعاون بجذوره إلى السبعينيات حين تبنت الصين سياسة الانفتاح من ناحية، واتجه عدد من الدول العربية إلى تنويع مصادر تسليحها من ناحية أخرى، ومنها المملكة العربية السعودية وصفقتها الشهيرة لشراء صواريخ باليستية أرض- أرض متوسطة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية من الصين. وذلك رغم الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة لإثناء الصين عن إتمام هذه الصفقة بدعوى عدم الإخلال بالتوازن في المنطقة.

في ضوء ما تقدم يمكن بلورة محورين أساسيين لرؤية الصين بشأن مستقبل علاقاتها مع دول الخليج. المحور الأول اقتصادي، ويمثل عصب العلاقات بين الجانبين وذلك من خلال توثيق التعاون الصيني الخليجي وإقامة منطقة للتجارة الحرة بين الجانبين، وإشراك دول الخليج في مشروع «الحزام والطريق» الذي أعلنه الرئيس الصيني شي جين بينج في سبتمبر ٢٠١٣م، وتعتبر منطقة الخليج حلقة وصل لا غنى عنها لنجاح المشروع. وتسعى الصين من ورائه إلى مواجهة استراتيجية «الارتكاز على آسيا» التي أعلنها الرئيس الأمريكي باراك أوباما ويسعى من خلالها إلى التوجه شرقاً وتطويق الصين. ويتضمن المشروع ربط الصين بأوروبا من خلال الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري عبر ثلاثة خطوط رئيسية يمر أولها بآسيا الوسطى وروسيا، ويمتد الثاني من الصين إلى منطقة الخليج والبحر الأبيض المتوسط مروراً بآسيا الوسطى وغربي آسيا، ويبدأ الثالث من الصين ويمر بجنوب شرقي آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهندي. إلى جانب طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين ويشمل خطين رئيسين يبدأ الأول من الموانئ الساحلية الصينية ويصل إلى المحيط الهندي مروراً ببحر الصين الجنوبي وانتهاءً بسواحل أوروبا، ويربط الثاني الموانئ

الساحلية الصينية بجنوب المحيط الهادئ.

وتشمل مبادرة «الحزام والطريق» أكثر من ٦٠ دولة في قارات العالم القديم، آسيا وأوروبا وإفريقيا، يبلغ إجمالي عدد سكانها ٤,٤ مليار نسمة، أي ما يعادل ٦٣٪ من سكان العالم ويبلغ حجم اقتصاداتها ٢١ تريليون دولار، أي ٢٩٪ من الاقتصاد العالمي الحالي. وتعد المبادرة إحياءً لطريق الحرير القديم الذي يعود تاريخه إلى القرن الثاني قبل الميلاد، وكان عبارة عن مجموعة طرق مترابطة تسلكها القوافل، بهدف نقل البضائع التجارية بين الصين وآسيا الوسطى وبلاد الفرس والعرب وآسيا الصغرى وأوروبا. وخلال زيارة الرئيس الصيني للمملكة العربية السعودية في يناير الماضي تم توقيع ١٤ اتفاقية بين البلدين أبرزها تلك الخاصة بانضمام المملكة لمشروع «الحزام والطريق».

المحور الثاني، سياسي استراتيجي، ويتضمن بعدين أساسيين. أولهما، تعزيز الحوار الاستراتيجي الصيني الخليجي، وتفعيل الأطر المعنية بهذا حيث تم الارتقاء بالعلاقات بين الصين وثلاثة من دول الخليج، السعودية والإمارات وقطر، إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، وقامت الصين ومجلس التعاون الخليجي باستحداث آلية للحوار الاستراتيجي الصيني الخليجي، تم في إطارها إجراء ثلاث جولات للمحادثات كانت أخرها في يناير ٢٠١٤م.

ويبرز في هذا السياق أهمية تعميق التعاون الصيني الخليجي في مجال مكافحة الإرهاب. فتصاعد الإرهاب في المنطقة يؤرق الصين ويهدد ليس فقط مصالحها ولكن أمنها القومي بالنظر إلى تزايد أعداد المنضمين إلى صفوف داعش من أبناء إقليم سينكيانج الصيني ذو الأغلبية المسلمة، وتورطهم في أعمال إرهابية داخل الصين. ومن المعروف أن هناك جالية إسلامية هامة في الصين تتجاوز ٢٥ مليون مسلم يمثلون ٢٪ من السكان، ويتركزون في إقليم سينكيانج وإقليم ننشيا والتبت، عدد منهم ذوي أصول عربية، كما يوجد بها أكثر من ٧٠٠٠ مسجد منها ٧٠ مسجد في بكين وحدها. ومن ثم فهي، كغيرها من الدول داخل وخارج المنطقة، تستشعر الخطر الداعشي على أمنها القومي. ويفسر هذا الدعم السياسي والدبلوماسي الذي تبديه بكين للضربات الروسية في سوريا بالنظر لتحول الأخيرة إلى حاضنة للعديد من التنظيمات الارهابية وفي مقدمتها داعش، وكذلك دعمها لمحاولات التسوية السلمية باعتبارها خطوة هامة لحصار تنظيم داعش والقضاء عليه.

ثانيها، لعب دور الوسيط في حل بعض القضايا والنزاعات الشرق أوسطية، وذلك للمرة الأولى في تاريخ الصين التي ظلت لقرون ممتدة عملاق قابع في إقليمه يأبى ممارسة أي دور سياسي خارج مجاله الحيوي ومحيطه الإقليمي. فقد أصبحت الصين من القوى المعنية بأمن واستقرار المنطقة وذلك في ضوء تجاوز مصالحها مجرد ضمان تدفقات النفط إليها. وفي هذا الإطار استضافت بكين في ديسمبر الماضي اجتماعًا ضم مسؤولين من النظام السوري والمعارضة بهدف دعم التوصل لحل سياسي للأزمة، واستعادة الاستقرار في المنطقة. وعقب التوتر في العلاقات السعودية الإيرانية على خلفية الحرب في اليمن، وقيام المملكة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران إثر مهاجمة السفارة والقنصلية السعوديتين بها، قام نائب وزير الخارجية الصيني جانج مينج بزيارة استمرت يومين لكلا البلدين، في محاولة لحثهما على «التهدئة وضبط النفس" في علاقاتيهما. كما كان ذلك أحد الموضوعات التي تم بحثها خلال زيارة الرئيس الصيني للرياض في يناير الماضي. ومن المعروف أن إيران تعد شريك استراتيجي هام للصين، وهناك تعاون بينهما في مجالات استراتيجية عدة منها المجال النووي. كما تعد إيران مصدر هام للنفط للصين، وتحتل إيران المرتبة الثالثة بين مستوردي السلاح الصيني، وهي عضو مراقب في منظمة شنغهاي للتعاون الأمني التي تأسست بمبادرة من الصين وتضم إلى جانبها كل من روسيا وأربعة من دول آسيا الوسطى، والهند وباكستان، ومن المتوقع أن تحصل إيران على العضوية الكاملة للمنظمة بعد رفع العقوبات الدولية عنها.

الصين حريصة على شراكات متوازنة بعيدًا عن صراعات الشرق الأوسط

وتؤكد الصين دوماً على إنها خارج أي تحالفات في المنطقة وحريصة على بناء شراكات جادة ومتوازنة مع الدول العربية وغير العربية بها. فالقيادة الصينية تدرك جيدًا أن الشرق الأوسط ساحة تنافس رئيسية للفاعلين الدوليين والإقليميين، ولا تريد أن تزج بنفسها في أتُون صراعات إقليمية ودولية مستعرة، ومن ثم فهي تتلمس خطواتها وتحاول تحقيق مصالحها دون الإخلال بعلاقاتها المتوازنة مع مختلف الأطراف، ودون أن تتورط في مواجهة مع طرف دولي أو إقليمي. الأمر الذي يؤكد ميلاد دور «هادئ» ومتوازن للصين في قضايا المنطقة.

لقد انطلقت الصين في «قطار سريع» نحو التنمية والرفاهة، وتسعى لأن يضم قطارها الدول العربية وخاصة دول الخليج التي تمثل محور ارتكاز اقتصادي واستراتيجي هام في الاستراتيجية الصينية العالمية.

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

مؤشرات زيادة الاستهلاك المحلي وأسعار وارتفاع تكاليف النقل

تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني: أسبابه وتبعاته على دول مجلس التعاون

تعتبر دول مجلس التعاون لاعبًا أساسيًا في الاقتصاد العالمي، وبقدر ما تؤثر على الاقتصاد العالمي، بقدر ما تتأثر هي الأخرى، كما أن مستقبلها يعتمد على علاقاتها التجارية والاستثمارية مع بقية الأقاليم المختلفة في العالم. حيث لا ترتبط أهمية دول مجلس التعاون في الاقتصاد العالمي بما لديها من أرصدة من النفط والغاز فحسب، ولكن بنصيبها المتزايد في التجارة العالمية.

د. محمد البنا*

تأتي الصين في طليعة الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية واسعة مع دول مجلس التعاون، وتشير التوقعات إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٠م، سوف تصبح الصين أكبر سوق تصديرية لدول مجلس التعاون، كما تتجه استثماراتها نحو الزيادة، خاصة في تجارة الجملة والتجزئة، وهناك اتجاه لزيادة مشروعات التكرير من قبل الشركات الخليجية في الصين، إلا أن الاستثمارات المالية محدودة.

قدمت الصين للعالم خلال الثلاثين عاما الماضية، عدداً من المؤشرات الفارقة، منها العمالة الرخيصة، مما جعلها موطنا لإنتاج سلع رخيصة، ووفرت رأسمال رخيص، عن طريق تصدير فائض مدخراتها، إضافة إلى طلبها المتزايد على المواد الخام الأساسية، وسيطرتها على نسبة عالية من تجارتها العالمية.

لقد تضاعفت مساهمة الصين في الاقتصاد العالمي نحو ٣ مرات في عقد ونصف من الزمان، حيث زادت حصتها من ٣,٦٪ عام ٢٠٠٠م، إلى ١٥,٥٪ عام ٢٠١٥م، بفضل ما تحقق من نمو اقتصادي غير مبسوق لثلاثة عقود متتالية، لكن هذه الانجازات في النمو الاقتصادي بدأت في التراجع، حيث هبط معدل النمو من ١٠٪ في المتوسط سنويًا طيلة ٢٥ عامًا، ومنذ بداية الإصلاحات عام ١٩٧٩م، إلى أن بدأ التباطؤ عام ٢٠١٥م.

وتمكنت الصين بهذه المعدلات غير المسبوقة في النمو الاقتصادي، أن تتخطى كلا من اليابان وألمانيا، من حيث حجم الاقتصاد الوطني، وتحتل المركز الثاني بعد الولايات المتحدة، فوفقاً لبيانات البنك الدولي يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة نحو ١٧ تريليون دولار، في حيث يبلغ في الصين نحو ١٠ تريليون دولار عام ٢٠١٥. World Development report ٢٠١٦.

وقد ترتب على تلك التحولات في النمو الاقتصادي القوي، والإنتاج الصناعي الضخم، والاستثمار المتزايد في البنية الأساسية، أن أصبحت الصين سوقا للتصنيع، ونبع الصادرات للكثير من الدول المتقدمة والنامية الصاعدة، كما أصبحت أكبر مستهلك للمواد الخام في العالم، وخاصة بالنسبة للمعادن، حيث تستثمر الصين نحو ٢٠٪ من الناتج في البنية الأساسية، مما جعلها تستهلك ٨٠٠ مليون طن من الحديد، بنسبة ٤٠,٩٪ من الاستهلاك العالمي، وتستورد ١٣٪ من الاستهلاك العالمي من البترول.

وترجع أهمية الصين في الاقتصاد العالمي إلى أنها أصبحت تحتل المركز الثاني على العالم من حيث حجم الاقتصاد العالمي، فضلًا عن حجم سكان يبلغ ١,٣٧٥ بليون نسمة، كما تستحوذ على ١٣٪ من حجم الصادرات العالمية، ونسبة ١٠٪ من حجم الواردات العالمية، وعلى نسبة كبيرة من الإنتاج العالمي لكثير من المنتجات الأولية، خاصة الحديد الخام (٥٠-٦٠٪) والنيكل والنحاس وغيرها من المعادن.

وبعد ثلاثة عقود من النمو الاقتصادي الذي تجاوز ١٠٪

سنويا، يخشى الاقتصاديون من أن الصين قد تقود العالم إلى صدمة انكماشية كبرى، بعد أن أرتد المد الكبير وبدأت الصين تعاني من تباطؤ اقتصادي، وانخفض معدل النمو الاقتصادي إلى ٦,٩ ٪ عام ٢٠١٥م، متزامنا مع السعي لتطوير سياساتها الاقتصادية، والتحول من اقتصاد تقوده الصادرات والتوجه الخارجي، إلى اقتصاد مستجيب للاستهلاك المحلي.

ولما كانت اقتصادات دول مجلس التعاون ترتبط بعلاقات تجارية قوية مع الصين، سواء فيما يتعلق بمستوى الصادرات أو الواردات، فإن هذا التباطؤ، وهذا التحول في القوى الموجهة للاقتصاد الصيني، يمكن أن يؤثر على الأوضاع الاقتصادية في دول مجلس التعاون، مما يستدعي دراسة هذا الآثار والتحسب لها.

أسباب تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين؟

مما لا شك فيه أن تراجع معدل النمو الاقتصادي في الصين أمر يهم العالم كله، ارتباطا مع حجم اقتصادها الوطني، كما تعد مصدرًا رئيسًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي، ووفقًا لبيانات UNCTAD (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) تحتل الصين المرتبة الثالثة من حيث الاستثمارات الخارجية عام ٢٠١٣م، كما استثمرت أكثر من ١٠٠ بليون دولار في الدول الأخرى، وبلغ مجمل استثماراتها الخارجية نحو ٦٨٣ بليون دولار في مختلف دول العالم منذ العام ٢٠٠٤ م، حتى عام ٢٠١٥. World Investment Report ٢٠١٦

كما لم يعد سرًا أن حجم استهلاك الصينيين في تزايد مستمر، وأنهم يشترون أكثر من مختلف السلع والخدمات، وعبر مختلف القنوات، بما فيها أون لاين، ومحلات العلامات التجارية، وسلاسل المحلات الكبيرة، وكلما اشتروا أكثر فإن الشركات الكبرى الوطنية والأجنبية، تعيد تقييم البنية الأساسية الخاصة بسلاسل الإمدادات، Supply Chain سواء المتعلقة بالبيع أو التصنيع، حيث ارتكزت سلاسل الإمدادات لسنوات طويلة، على عمليات التصنيع والشحن Make and ship بما فيها التصنيع في الصين، حيث كانت الصين مصنع العالم، بل ومول العالم Mall of the world أيضًا، الأمر الذي لم يعد الأن حقيقة مؤكدة.

هناك في الواقع عوامل حاكمة في التحول الحادث في الصين، منها ارتفاع تكاليف النقل، ففي سبتمبر ٢٠١٣ م، أصبحت الصين أكبر مستورد صافي للبترول، وقد زادت تكاليف الوقود في الصين في العام ٢٠١٤م، بحوالي ٢٠٪. ورغم أنه يتوقع انخفاضها عام ٢٠١٥م، إلا أن الحكومة لا يزال أمامها تحدٍ بتخفيض تكاليف الطاقة، وتسعى الحكومة في الأجل الطويل إلى السماح بالمنافسة بين الشركات الخاصة لإنتاج البترول المحلي، إلا أن ذلك قد يأخذ وقتاً حيث تسيطر الشركات الحكومية على هذا المجال.

وعلى الرغم من الأنباء والأحداث التي تشير إلى قلاقل في الاقتصاد الصيني، والتي شملت تخفيض قيمة العملة، والركود الاقتصادي، واضطراب الأسواق المالية، إلا أن معظم الاقتصاديين يرون أنه من المبكر الحديث حول أزمة اقتصادية، وهناك من يرى أن ذلك يرتبط جزئيًا بالتحولات الكبرى التي تجري في الصين بخصوص تحول نمط الإنتاج المتوجه للخارج، إلى الإنتاج الأكثر قربًا من المستهلك.

من ناحية أخرى، وبناء على البحوث الميدانية التي تم إجراؤها من قبل مؤسسات مختلفة، بما فيها منتدى MIT لابتكارات سلاسل الإمدادات، فإن الشركات الكبرى في الولايات المتحدة بدأت تعيد النظر في شأن أماكن توطنها في الصين، وأن ٣٣,٦٪ من الشركات المستجيبة، أكدت أنها تسعى للعودة بعمليات التصنيع إلى الولايات المتحدة، وأن ١٥,٣٪ من الشركات الأمريكية المستجيبة، تخطط بالفعل لذلك، وتؤكد نتائج المسح الذي أجري في ٢٠١٤ نفس النتائج.

٣٣,٦٪ من الشركات الأمريكية تعيد النظر في تواجدها بالصين و١٥,٣٪ تخطط للمغادرة

وفي مسح حديث أجرته Alixpartners لشركات التصنيع والتوزيع وتخدم في شمال أمريكا وغرب أوروبا، تشير النتائج إلى أن هذه العملية آخذة في التزايد، وأن ثلثي الشركات محل المسح، تؤكد أنها تسعى لنقل أنشطتها بالقرب من مصادر الطلب أو أنها في سبيلها إلى ذلك، كما أن أبحاث المسح الخاص بالشركات الكبرى تؤكد أن ٤٨٪ منها ستبدأ إجراءات التمركز بالقرب من المستهلك خلال الثلاثة أعوام القادمة.

ورغم أن عودة توطن التصنيع إلى الولايات المتحدة لا يعني بالضرورة أن الصين قد يتغير مركزها كموطن للتصنيع Manufacturing hub، إلا أن ذلك يمكن أن يعني أن العالم في منتصف عملية التحول، وأن الشركات تتحرك بعيدًا عن استراتيجية التصنيع العالمية، حيث كان يتم التركيز على الدول منخفضة التكاليف، إلى استراتيجية إقليمية أكثر، حيث تكون منتجات الصين للصين، وأوروبا الغربية للأسواق الأوروبية، وهكذا.

وتشير التقارير الحالية إلى أن هذا التوجه سوف يتزايد خلال السنوات القليلة القادمة، ليس فقط بسبب الحاجة للوظائف في عمليات التصنيع في الولايات المتحدة، ولكن أيضا بسبب أن الاقتصاديات التي جعلت من عمليات التوطن خارج الحدود عملية جاذبة Off-Shoring قد تغيرت للأسباب التالية:

– تطـورات أسعار البـترول، حيث كان التحـول نحو التصنيع رخيص التكاليف في التسعينات مدفوعًا جزئيًا- بانخفاض أسعار البـترول، ونظرًا لأن أسعار البترول قد زادت ثلاثة أضعاف خلال العقـد الماضي، فـإن تكاليف اللوجيستنات قـد زادت بشكل كبير، عمـا كان عليـه الوضع، حين تم اتخاذ قـرارات التوطن، ورغم أن أسعـار البـترول قد عـادت للانخفاض إلا أن أسعـار الكثير من المنتجات الأولية أخذت نفس الاتجاه.

– كما زاد إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي الرخيص مـع استخـدام تقنيات جديـدة متقدمة، ويعني ذلك أنـه بالنسبة لبعض الصناعات، فإن التصنيـع منخفض التكاليف في الولايات المتحدة، يمكن أن يفوق انخفاض تكاليف الشحن للسلع مع الصين

– ارتفـاع تكاليـف العمالة في الصين حيث أخـذت في التزايد بنحو ٢٠٪ سنويًا، في مقابل زيادة سنوية في تكلفة العمالة بالولايات المتحـدة تصـل إلى ٣٪ سنويًـا، ونحـو ٥٪ في المكسيـك، لـذا فإن الشركات التي اتخذت قرارات توطن الإنتاج production– sourcing منـذ ٥ سنـوات – ١٠ سنوات مضـت حين كانت تكلفـة الأجور في الصين منخفضة، عليها أن تعيد النظر في هذا القرار اليوم.

– تزايـد الأتمتة أي الآليـة (Automation)، حيث قادت الآلية والحاسبـات السريعـة والتقنيات الجديـدة إلى انتشـار عمليات التصنيـع القائمـة علـى الميكنـة، والتي تعتمـد بشـكل كبير على الآليـة، كما ارتفعـت الإنتاجية بشكل ملحوظ، ممـا أدى إلى تغير اقتصاديـات الإنتـاج، وقلـل كثيرًا مـن أهمية انخفاض تكاليف العمالـة، وبالتـالي تحـول اهتمـام الشـركات الصناعيـة باتجاه العمالـة عالية المهارة، أكثر من الاهتمام بالدول التي تتمتع بعمالة منخفضة التكاليف.

– تزايد الأخطار، فقد أدركـت الشركات العالمية في السنوات القليلـة الماضيـة، أن الاستراتيجيـات التـي ترتكز علـى التوطن بالخـارج والاعتماد علـى سلاسل التوريـدات الخارجية تزيد من المخاطـر، نظرًا لأن سلسلة الإمدادات في هـذه الحالة تعد واسعة ومتنوعة، وكنتيجة لذلك تكون عرضة لكل أنواع المشاكل المحتملة، المرتبطة بثقافة الوطنية وثقافة الشركات.

ومـمـا لا شك فيـه أن الاضطرابات الحاليـة في الصين سوف تسـرع من الاتجاه نحو إعادة توطن الصناعات في بلد المنشأ، وإن اختلف التأثـير بناء على الصناعة والشركـة، فالصناعات عالية التقنيـة (مثل أجهـزة الكمبيوتر واللاب تـوب والهواتف النقالة) قـد يصعب نقلها أو إعادة توطنها بسبب ارتفاع تكلفة إعادة إنتاج البنية الأساسية من الصين إلى مكان آخر، وعلى العكس من ذلك في صناعات الأحذية الرياضية، وشـركات الملابس الرسمية، أما الصناعات الثقيلة مثل الأجهزة المنزلية والكهربائية أو السيارات، والتي تتأثر كثيرًا بعمليات النقل، فسوف تتجه للتوطن بالقرب من الطلب السوقي.

تأثير تباطؤ النمو في الصين على الطلب على النفط

وفيمـا يتعلق بارتباط الانخفاض في أسعار بعض المواد الخام، مـع التباطـؤ الحادث في الصين، فـإن هناك من يـرى أن المسألة مغـال فيها، باستثناء أن المواد الخام التي تستخدم في الصناعات

الثقيلة لإنشاء البنية الأساسية مثل الحديد الخام والصلب والأسمدة والنحاس، قد تأثرت بالتباطؤ في الصين.

أما المنتجات الأخرى التي تستخدم في تشغيل الاقتصاد مثل البترول والغاز الطبيعي، فلم تتراجع أسعارها بسبب التباطؤ في الاقتصاد الصيني. وتوضح العلاقة بين الطلب والعرض على البترول الخام الاستنتاج الخاطئ للعلاقة بين انخفاض أسعار النفط، وبين التباطؤ في الاقتصاد الصيني، حيث لم ينخفض الطلب كما كان متوقعًا.

فالبترول الخام يعد أكبر مادة خام يتم إنتاجها واستهلاكها على مستوى العالم، وتمثل نحو نصف ما يتم إنتاجه من المواد الخام في العالم كله، وقد انخفضت أسعاره مثل بقية أسعار المواد الخام بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية، بنسبة ٦٣٪ عما كانت عليه عقب الأزمة في إبريل ٢٠١١م، وبنسبة ٥٩٪ منذ أعلى مستوى وصل إليه يوليو ٢٠١٤م (مقاساً باسعار برنت) في الوقت نفسه الذي زادت فيه واردات الصين من النفط الخام بشكل ملحوظ منذ العام ٢٠١١م، سواء بشكل مطلق أو بشكل نسبي من إجمالي الواردات العالمية.

وهناك دليل آخر على أن الصين ليست القوة المحركة وراء الانخفاض في أسعار الكثير من المواد الخام في العالم، فمنذ الربع الثاني من العام ٢٠١٤ م، عندما وصلت أسعار النفط للقمة، زاد الطلب الصيني على النفط بنسبة ٢,٨٪، أو ٠,٩ مليون برميل يومياً وفقاً لمنظمة الطاقة العالمية، IEA. وفي هذه الأثناء، فإن أسعار النفط الخام هبطت بنحو ٦٥٪ وبالتالي فإن من الواضح أن الصين لم تكن محرك نزول أسعار النفط منذ ١٩٩٩م.

ويرجع انخفاض تأثير تباطؤ الاقتصاد الصيني على النمو الاقتصادي العالمي إلى أنه رغم كبر حجم الاقتصاد الصيني، وعظم دورها في التجارة العالمية، إلا أنها من الاقتصاديات التي تحقق فائضًا في ميزانها التجاري، والحساب الجاري عمومًا، كما كان حال اليابان في الثمانينات، هذا في حين تعد الولايات المتحدة محرك النمو الاقتصادي العالمي لأنها تعاني من عجز جار صاف.

وبالتالي يمكن القول بأن رغم أن تباطؤ الاقتصاد الصيني يهم باقي دول العالم إلا أن مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي العالمي مبالغ فيه بواسطة الأسواق المالية.

مستقبل الاقتصاد الصيني

جرت محاولات لإصلاح الأوضاع الاقتصادية منذ مارس ٢٠٠٧م، حين أعلن رئيس الوزراء وين جيابو Wen Jiabao أن أكبر مشكلة تواجه الصين هي أن النمو الاقتصادي غير مستقر، وغير متوازن، وغير متعاون (متكامل) وغير مستدام ، وأن الاقتصاد الصيني في حاجة إلى إعادة توازن بعيدًا عن نمط الاقتصاد الذي يقوده الاستثمار والموجه بالصادرات باتجاه اقتصاد موجه بالاستهلاك، ومن هنا كان على الحكومة أن ترفع وتحفز الطلب المحلي، وتفتح الأسواق وتحفز على الابتكار التقني.

وتشير البيانات التي توفرت وقت تصريح رئيس الوزراء عام ٢٠٠٦م، أن معدل الاستثمار بلغ ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والاستهلاك الإجمالي بلغ ٥٢,٣٪، يمثل الاستهلاك الحكومي ١٤٪ منه، و يمثل الاستهلاك الخاص نحو ٣٨,٣٪، عام ٢٠٠٦م.

العالم يخشى صدمة انكماشية كبرى لانخفاض نمو الصين إلى ٦,٩٪

وبمقارنة تلك المؤشرات بنظيرتها عام ٢٠١٥ يلاحظ أن الاستثمار وقف عند ٤٥,٣ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والاستهلاك الخاص عند ٣٨,٢٪، ومعنى ذلك أنه رغم توجيهات رئيس الوزراء فإن الاقتصاد لم يستعد التوازن المفقود، كما لا يزال الاستثمار يستحوذ على نصيب أكبر من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تراجع الاستهلاك الخاص قليلا.

والحقيقة أن معدل الاستثمار الحالي لا يمثل رقمًا قياسيًا في تاريخ الصين فحسب، بل لم تحققه أي دولة من دول النمور الآسيوية التي أخذت نفس المنهج في النمو الذي يقوده الاستثمار ويتوجه بالصادرات، كما أن نسبة الاستهلاك الخاص إلى الناتج (٣٨,٢٪) تعد منخفضة للغاية سواء بصورة مطلقة، أو بالنسبة للعالم.

لكن هنا بعض المؤشرات الأخرى التي تؤكد وجود زيادة في الاستهلاك حيث تشير تقارير الشركات متعددة الجنسيات ذات التوجه الاستهلاكي، إلى أن هناك مبيعات قوية في الصين، مثل أبل، ونايك، وستاربكس، وحتى الشركات الألمانية مثل دايملر إيه جي، وفي اليابان أكدت هوندا نفس الاتجاهات.

ويبقى السؤال الأهم المطروح حاليا هو: هل يمكن للاقتصاد الصيني أن يستعيد توازنه نحو مزيج مستدام من الاستهلاك، والاستثمار، ويحافظ على معدلات النمو العالية التي استهدفها الحزب الشيوعي، وهو ٦,٥ ٪ للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠م؟ ذلك سؤال ستجيب عليه السنوات القادمة، اعتماداً على ما صاحب فترة الرواج الويلة، من تغيرات في أنماط الاستهلاك الخاص، وفرص الاستثمار التي بدأت تتضاءل.

* أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز

الموقف الصيني تجاه القضية الفلسطينية:

علاقات بكين مع إسرائيل ليست على حساب العرب

لاشك أن المتابعة الدقيقة للسياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية لابد وأن تقودنا إلى تساؤل جوهري مفاده كيف يمكن لمثل هذه الدولة الكبرى التى تمتلك العديد من مقومات القوة الشاملة للدول ألا يكون لديها دوراً مميزاً ومؤثراً فى هذه القضية المحورية والمركزية والتى تمثل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وماهي الأسباب والعوامل التي أثرت وفرضت نفسها على السياسة الصينية لتكون على هذا النحو، ومن ثم يتطلب الأمر أهمية التعرض لهذا الموضوع بقدر من التفصيل بما يوضح طبيعة الدور الصيني ومراحله ومدى إمكانية أن يتطور إلى دور أكثر إيجابية فى ظل تزايد تصاعد حدة المشكلات الدولية ومدى الحاجة إلى الإستفادة من قوة الدور الصينى فى حل هذه المشكلات ولاسيما القضية الفلسطينية ، ومدى إمكانية أن يتم ذلك فى ظل ما يراه البعض من تراجع نسبى للدور الأمريكي فى منطقة الشرق الأوسط .

اللواء محمد إبراهيم*

من الضروري أن نلقي الضوء فى البداية على بعض المنطلقات المرتبطة بالسياسة الصينية فى المنطقة، ويأتي على رأس هذه المنطلقات أن الصين وهى دولة دائمة العضوية فى مجلس الأمن إنتهجت منذ مطلع الخمسينيات سياسة عدم التدخل المباشر فى أية نزاعات دولية أو إقليمية مادامت لا تمثل تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، واعتمدت على التعامل طبقًا لسياسات حسن الجوار، والدفع في اتجاه حل الصراعات عن طريق الحوار والطرق السلمية وتطبيق قرارات الشرعية الدولية قناعة منها بأن هذه السياسة سوف تتيح لها أن تمتلك القدرة على التواصل مع كافة الأطراف بما يمكنها من القيام بالدور الذى تستطيع القيام به لحل المشكلات بعيدًا عن سياسات الإحتواء والهيمنة والتورط غير المجدي خاصة التدخل العسكري في أية نزاعات إقليمية.

ولا يفوتنا فى هذا السياق أن نؤكد على أن السياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط التى نجحت فى السيطرة على مقدراتها إلى حد كبير واستطاعت إقامة علاقات استراتيجية مع معظم دول المنطقة فى مواجهة المحاولات السوفيتية ثم الروسية التي حاولت إيجاد موطئ قدم لها فى المنطقة فى إطار الحرب الباردة بينهما، ولا شك أن هذا التوجه الأمريكي قد أثر بشكل كبير على السياسة الصينية ولم يترك لها مجالاً للتأثير على مجريات الأوضاع فى المنطقة مما أدى بالصين إلى الإبتعاد عن المنافسة السياسية الحادة والمكلفة – دون إغفال رغبتها فى التواجد فى وسط الأحداث حتى ولو شرفيًا – مع التركيز على الجوانب الأكثر أهمية بالنسبة لها والتى تتمشى مع توجهاتها العامة وأقصد الجوانب الإقتصادية تحديداً وهو ما نجحت فيه الصين بصورة منقطعة النظير .

قد يكون من المستغرب ونحن نعالج موقف الصين من القضية الفلسطينية أن نذكر أن الصين انتهجت موقفًا معاديًا من إسرائيل منذ بداية الخمسينات انحيازًا للموقف العربي والفلسطيني رغم أن إسرائيل كانت من أوائل الدول التى اعترفت بالصين رسمياً عام ١٩٥١م، وهو ما لم تقابله الأخيرة باعتراف مماثل إلا بعد حوالي أربعة عقود نظرًا لموقف إسرائيل المؤيد للهند فى صراعها مع الصين فضلاً عن الاعتراف وإقامة علاقات مع (تايوان) وهو الأمر الذى دفع الصين إلى إتخاذ مواقف أكثر تأييدًا للدول العربية فى صراعها مع إسرائيل وبذلك دخلت العلاقات الصينية / الإسرائيلية في هذا التوقيت فى مرحلة من التوتر والتدهور فى مقابل علاقات جيدة مع العالم العربي .

وارتباطًا بهذا الموقف فقد جاء مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥م، ليمثل نقطة التحول الرئيسية في إعلان الصين مواقفها بكل وضوح حيث أكدت دعمها لكافة المواقف العربية تجاه إسرائيل بل واتجهت إلى تبنى كافة القرارات التي تؤيد الحقوق العربية والفلسطينية، وأدانت الإعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، واعتبرته عملاً عدوانيًا، ثم اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية فور تأسيسها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، واستقبلت رئيس المنظمة آنذاك المرحوم أحمد الشقيري خلال زيارته إلى بكين عام ١٩٦٦م، بحفاوة بالغة والتقى بالرئيس ماوتسى تونج ، ولم تتوانَ عن الموافقة على افتتاح بعثة دبلوماسية لفلسطين فى بكين تتمتع بكافة المزايا الدبلوماسية، وتم تتويج هذه العلاقة بزيارة الرئيس الراحل ياسر

عرفات إلى الصين عام ١٩٧٠م، وتوالت زياراته المتعددة إلى هناك بعد ذلك حتى أن التقديرات تشير إلى أنها تعدت عدد خمس عشرة زيارة .

كمـا تبنت الصين المواقف الفلسطينية تجاه حل القضية خلال عرضها ومناقشتها في المحافل الدولية وتبلورت رؤيتها في أن جوهر أزمـة الشرق الأوسط يتمثل في احتلال إسرائيل للأراضى العربية، وأن أى حـل عادل يجب أن يستند على انسحـاب إسرائيل من هذه الأراضـي وتطبيـق قرارات الشرعيـة الدولية وحـق تقرير المصير وإقامـة الدولة الفلسطينية المستقلـة وعاصمتها القدس، كما أبدت الصـين تأييدها لكافة الأفـكار المتعلقة بعقد مؤتمـر دولي للسلام فـى الشرق الأوسط لحل المشكلات بين إسرائيل وفلسطين وسوريا ولبنان حتى يكـون هناك سلامًا شاملاً واستقرارًا في المنطقة .

مـع انطلاق حقبة السبعينيات بدأت العلاقات الصينيـة / الإسرائيلية تأخذ توجهًا إيجابيًا ينهي مرحلـة العـداء تدريجيًـا وينبـئ بدخـول مرحلة جديـدة مـن العلاقـات الثنائيـة تحقـق أهـداف ومصالح الطرفين بعيدًا عن الخلافات السياسية، ولعـل هـذا الأمـر لم يحدث مـن فراغ بـل ارتبط ببعض المتغيرات الهامة من بينها تصويت إسرائيل لصالـح قبـول الصين عضـوًا كامـل العضوية فى الأمم المتحدة عام ١٩٧١م، ثم حدوث التقارب الصيني ـ الأمريكي لأول مـرة عـام ١٩٧٢م، ثم جـاء توقيع معاهدة السـلام المصرية / الإسرائيليـة في مارس ١٩٧٩م، يكـون بمثابـة بدايـة حقيقيـة لتطوير العلاقات بين الصين وإسرائيل حيث رأت أن مسار السلام الإسرائيلـي العربي قـد شهد انفراجًـا وانفتاحًا غـير مسبوق وأن هـذه المعاهدة سوف تفتح المجال أمام تحقيـق السلام الشامل بين إسرائيـل وكافة الدول العربية، وقـد دعم من هذا التوجه الصيني تـولي قيـادة سياسية صينية جديـدة تتبنى وتؤمن بمبـدأ وسياسة الانفتاح على دول العالم الخارجي .

مـن الجدير بالذكـر أن هـذا التقـارب الصينـي/ الإسرائيلي قـد اتخذ مسـارًا موازيًا للعلاقات الصينيـة / العربية ولم يكن على حسـاب هـذه العلاقـات الجيـدة ولم يؤثر عليهـا سلبًا، وهـو الأمر الـذي يجد تفسيره فـى أن المواقـف الصينية إزاء الصـراع العربي الإسرائيلـي بصفة عامـة والقضية الفلسطينية بصفـة خاصة كان قـد تم صياغتها فى إطار مجموعة من المبادئ الرئيسية العامة التي تحظـى بقبـول المجتمع الـدولي وليس أكـثر من ذلك، حيـث أنه قد تلاحـظ أن الصين لم تسع فى أي مـن مراحل الصراع إلى ممارسة أية ضغوط على إسرائيل لوضع هذه المبادئ موضع التنفيذ، ومن ثم لم يشعر العرب بفقدان حليف استراتيجي مؤثر من جراء التغيير فى طبيعـة العلاقات الصينية الجديدة فـى المنطقة لاسيما وأن الصين كانـت حريصة دائمًا على ثبات رؤيتهـا المعروفة والمعلنة تجاه تسوية القضيـة الفلسطينية، كمـا أنها من جانب آخـر ركزت على الجانب الاقتصـادي في علاقاتها العربية بما تمشى مع مصالح الطرفين بل تغلب إلى حد كبير على الجوانب السياسية فى هذه العلاقة .

سـارت العلاقـات الصينيـة مـع كل مـن الجانبـين العربـي والإسرائيلي في اتجاهين منفصلين، وسعت السياسة الصينية على أن تتعامـل معهما دون أن يؤثر أحدهمـا على الآخر، مع العمل على تحقيـق أقصى قـدر من الإستفادة من هـذه العلاقة وهو ما يعكس السياسـة البرجماتية التى انتهجتها القيـادة الصينية فى التعامل مـع الملفات المختلفة وخاصـة ملفات منطقة الشـرق الأوسط، وهو الأمـر الذي ميز السياسة الصينية ولاقى قبولاً من كافة الأطراف، كما أن التوجـه الصيني الاقتصادي تجاه المنطقة ودعم استثماراتهـا فيها وتقديم بعض المساعدات والمنـح للجانـب الفلسطينـى أدى إلى قـدر كبـير مـن التفهم العربى لمعطيـات ومنطلقات السياسة الصينية في المنطقة، واكتفى العرب بالتعامل معها طبقاً لمحدداتها ومنطلقاتها.

التقارب الصيني ـ الإسرائيلي موازيًا للعلاقات مع العرب وليس على حسابهم

ومع قيـام القيادة الفلسطينيـة بزعامة ياسر عرفات بإعلان قيام الدولـة الفلسطينية المستقلة فى مؤتمـر الجزائر عام ١٩٨٨م، أسرعت الصين إلى الإعـتراف الرسمـي بالدولـة الناشئـة، ثـم جـاءت إتفاقيـات أوسلو التى تم توقيعها بـين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلـي عام ١٩٩٣م، لتطرح مزيدًا من الانفتاح الصيني على الجانبـين تحت مـبرر أن طبيعة هذه المرحلة الجديـدة تعد فرصة سانحـة لتطوير علاقاتها مـع كليهما وأن هـذه الإتفاقيات ستكون المدخـل الملائم نحـو تسوية القضيـة الفلسطينيـة، وأبدت الصين تأييداً ملحوظاً لهذه الاتفاقـات واعترفت بنتائجها وتعاملت بشكل رسمي مـع السلطة الوطنية الفلسطينيـة وقامت بفتح مكتب تمثيل دبلوماسـي لها فى غزة ثـم سفارة فى رام الله ، وتطورت العلاقات الايجابيـة بصورة غير مسبوقة حيث قـام الرئيس الصيني آنذاك (جيانج تسى) بزيارة إلى فلسطين (رام الله) عام ٢٠٠٠م، ليكون بذلك أول زعيم صيني يقوم بزيارة إلى فلسطين، وتم تدشين مرحلة جديـدة فى العلاقـات الصينية / الفلسطينية ولكـن دون أن تكون على حساب التطور الجاري في العلاقات الصينية / الإسرائيلية.

حرصـت الصين على تأكيـد اهتمامها بالقيام بـدور نشط في المنطقـة فقامت عام ٢٠٠٢م، بتعيين مبعـوث لها لعملية السلام في الشرق الأوسـط لتسهيل عملية التواصل مـع مختلف الأطراف (لا تزال مهامه قائمة حتى الآن) ثم اتجهت لمزيد من تنشيط هذا الدور من خلال طرح مبادرة سلام تتضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة علـى حـدود ١٩٦٧م، وعاصمتهـا القدس مع مراعـاة الاعتبارات الإسرائيليـة الأمنيـة، وتطبيق مبدأ الأرض مقابـل السلام على أن

يتـم تنفيذ ذلك عن طريـق المفاوضات وضـرورة أن يقدم المجتمع الـدولي الضمانات اللازمة لإنجـاح عملية السـلام، وبالرغم من هـذا الطرح الصينـي إلا إنها أيدت أيضًا وبشـدة خريطة الطريق التـي طرحتها الرباعية الدولية عـام ٢٠٠٣م، والتي تضمنت إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل أو ما يعرف باسم حـل الدولتـين TWO STATE SOLUTION ، ولا يزال هذا هو الموقف الصيني الرسمي حتى الآن .

ولابد أن نشير فى هذا الصدد إلى أن السياسة الصينية سارت قدمًـا في دعم علاقاتها مع إسرائيل حيـث زارها الرئيس الصينى عـام ٢٠٠٠م، وبدأت الزيـارات المتبادلة بـين الدولتين تتوالى على أعلـى المستويات، فقد زارهـا أيضًا رئيسـا وزراء إسرائيل السابق (إيهـود أولمرت) عـام ٢٠٠٧م، والحالي (بنيامين نتانياهـو) في منتصـف عـام ٢٠١٣ ،بالإضافة إلى زيارات من المسؤولين العسكريين والاقتصاديين وكل مـا يتعلق بالمجـالات العلميـة والتكنولوجية من كلا الجانبـين، ولا يمكن لنا أن نتجاهـل في هذا المجال – كدلالة على تطور العلاقات بين الطرفين – تلك الأزمـة التي أثارتها صفقة تزويـد إسرائيل للصين بطائـرات الإنذار المبكـر (فالكون) عـام ٢٠٠٤م، وقد تدخلـت الولايات المتحدة ونجحـت فى إفشال هـذه الصفقة تطبيقًـا للقرار الأمريكـي بعدم نقل تكنولوجيتها العسكرية إلى الصـين . واستمرت السياسة الصينية على نفس المنوال حيث شاركت في المؤتمرات الخاصة بإعادة إعمار قطاع غزة (شرم الشيـخ عام ٢٠٠٩م، والقاهرة ٢٠١٤ م) وكانت حريصـة على أن يتم وضع مقررات هـذه المؤتمرات موضع التنفيذ إلا أن المشـكلات التـى أثارتها حركة حماس في القطاع حالت دون تنفيـذ هذه المقـررات، ومن المهـم أن نشير في هذا الشـأن إلى أن المسؤولـين الصينيـين لم يعارضـوا فتـح قنوات اتصـال مع حركة حماس في ظـل قناعتهم بأهمية دورها علـى الساحة الفلسطينية، كمـا ركـزت تحـركات المسؤولين الصينيـين فى المنطقـة على أهم القضايـا المثارة وتحديدًا قضيـة الإرهاب وتبنت كل القرارات التي من شأنها مواجهة هذه الظاهرة .

في ضـوء مـا سبـق يتضـح أن سياسـة الصـين تجـاه القضية الفلسطينيـة مرت بأكثر من مرحلة بين مناصبـة العداء لإسرائيل في حقبـة وبـين دعـم العلاقات معهـا في حقبـة أخـرى ، وفى كل الأحوال كانت الصين مؤيدة للعرب وللحقوق الفلسطينية ولم تتأثر مواقفها بتطوير علاقاتها مع إسرائيل، إلا أن الواقع يؤكد أن الدور الصينـي تحرك كثيراً من الناحية النظرية أما من الناحية العملية فلـم يكن للصين دورًا مؤثرًا يغير من طبيعة الواقع على الأرض فى ظـل مجموعة مـن العوامل الخارجة عن سيطرتهـا أهمها امتلاك الولايـات المتحـدة كافة أو معظم الأدوات التـي تمكنها من تحريك الموقـف أو تجميده في ضوء علاقاتها المميزة مع إسرائيل من ناحية وكافـة أطراف النـزاع (العربية والفلسطينية) مـن ناحية أخرى، حتى أن القوة العظمى الأخرى وهى روسيا لا تملك هي كذلك أدوات لتحريك القضية الفلسطينية في ظل الانفراد الأمريكي بذلك .

كمـا أن الصـين وهي تنتهـج سياسة متوازنـة إلى حد كبير تجاه المنطقة والقضية الفلسطينية لم تغفل أن تقترب من إسرائيل وتدعم علاقاتهـا الثنائيـة معهـا كلما كانـت الفرصة مواتيـة، وقد حرصت الصـين على أن تسير فـى هذا التوجه للإستفادة مـن قوة العلاقات الإسرائيليـة / الأمريكية واستثمارًا للتقـدم التكنولوجى الإسرائيلي فى المجـالات المختلفة، الأمـر الذى أضفى على علاقـات الصين مع إسرائيـل إطـارًا هامًا مـن المصالح الاقتصادية أصبـح من الصعب تفادي أهميته من جانب كلا الطرفين بل على العكس حرصهمـا على دعمـه وتطويـره، دون أن ينال ذلك مـن الرصيد الصيني لدى الجانـب العربي سياسيًا واقتصاديًـا الأمر الذي وضح بصورة جلية فى جولة الرئيـس الصيني شى جين بينـج الأخيرة للمنطقة (زيارتـه لكل من السعودية ومصر وإيران فى يناير ٢٠١٦) مـع تأكيده خلال زيارتـه لمصر – فى بيان رسمـي مشترك – على ضـرورة تكثيف جهود إحياء عملية السلام واستئنافهـا على أساس حل الدولتين والقرارات الدولية الصادرة فى هذا الصدد .

مؤتمر باندونج نقطة تحول في دعم الصين للمواقف العربية ومنظمة التحرير

ولاشك مهما تحدثنا عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة فلا يمكـن لنا أن نوصفه إلا بالتراجع النسبي أو المحدود أو المؤقت حيث أننا حتى الآن أمام منطقـة تسيطر الولايات المتحدة على مقدراتها إلى حد كبير ولا يستطيع القطب الدولي الثاني (روسيا) إلا التحرك فى هوامش محـدودة بموافقة وبمشاركة أمريكيـة (نموذج الوضع الحـالي فى سوريا) وهـو الأمر الذي لا يوجد أي أفـق على إمكانية تغيـيره فى الفـترة القادمة، ومـن ثم ففـى التقديـر ألا يحدث أي تغيـير واضح فى الموقف الصيني تجاه القضية الفلسطينية ارتباطًا بكافـة العوامـل السابقة، وهو مـا يشير إلى أن الصـين لن تستطيع أن تغـير مواقفهـا بصورة تتعدى حـدود سياساتهـا الحالية المعلنة والتـي تتلخص فـى الحفاظ على سياسة متوازنـة بين كافة أطراف الصراع العربى الإسرائيلي وتبني القرارات الدولية للحل مع تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الجميع، كما أنه ليس من المطلوب أن يعول العرب كثيراً علـى إمكانية تطوير الدور الصينى إزاء القضية نظراً لطبيعـة هذا الدور الـذى يتحرك فى إطار محـدد لا يتعداه وهو ما وضح خلال المراحل المختلفة التي شهدتها القضية .

* رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية والفلسطينية بالمجلس المصري للشؤون الخارجية

تحديات التعاون الخليجي-الصيني:

عزوف الصين عن الالتزام العملي بأمن الخليج العربي

يعتبر الصعود الاقتصادي والسياسي الصيني من أهم علامات التحول الجاري في هيكل النظام الدولي نحو مزيد من التعددية القطبية، وهو ما يطرح بدوره عدة تساؤلات حول فرص وحدود الدول الصغيرة والمتوسطة وكذلك الأقطاب الإقليمية، خاصةً تلك القوى في المنطقة العربية، في تعظيم مساحة الحركة المتاحة لها في السياسة الدولية من خلال تنويع أكبر لعلاقاتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وإن كانت القاعدة النظرية الراسخة تشير بصورة مُبسطة إلى أن تعدد الأقطاب الدولية يساهم في تعظيم فرص الحركة والمناورة للقوى الصغيرة والمتوسطة -وهو ما يستدل عليه من تجربة السياسة الدولية خلال القرن التاسع عشر وأغلب عقود القرن العشرين -إلا أن ثمة عوامل عدة من شأنها تعظيم فرص الحركة والمناورة هذه. بعض هذه العوامل يتعلق بالتقارب في سياسات وتوجهات ومصالح الأقطاب الدولية الصاعدة والقوى الصغرى والمتوسطة، وبعضها الآخر يتعلق بطبيعة وكثافة العلاقات بين هذه القوى الكبرى وتلك الصغرى والمتوسطة.

د. سالي خليفة اسحق*

بالطبع تلقي هذه الأفكار النظرية بظلالها على الأُطروحات المتعلقة بإمكانات وفرص الدول العربية، والخليجية تحديداً، في تعظيم مساحة الحركة المتاحة لها دوليًا من خلال تعزيز تعاونها السياسي والأمني مع الصين، وذلك في محاولة منها لمواجهة التحديات الأمنية الهائلة التي أضحت تواجهها خلال هذه المرحلة الحرجة من تاريخها، والتي يتضح من تفاصيلها عدم وجاهة الاعتماد الكامل على الولايات المتحدة كشريك سياسي وأمني واستراتيجي وحيد في المنطقة.

في هذا السياق، يناقش هذا المقال فرص وحدود التوسع في التعاون السياسي والأمني بين دول الخليج العربية والصين من خلال مناقشة أربعة محاور أساسية: الأول هو التاريخ النظيف وبروز المصالح المشتركة، والثاني هو الأساس الاقتصادي القوي في العلاقات الصينية الخليجية، والثالث هو الانخراط الصيني المتزايد في الشؤون السياسية والأمنية العربية، وأخيرًا الصعود العسكري الصيني.

التاريخ النظيف ... وبروز المصالح السياسية والأمنية المشتركة:

تتسم العلاقات الخليجية الصينية بالحداثة النسبية، فقد تأسست العلاقات الدبلوماسية بين أغلب دول الخليج العربية والصين خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين فقط. ولكن على الرغم من حداثتها النسبية، إلا أنه يمكن القول إن العلاقات بين الخليج والصين تتمتع بـ«تاريخ نظيف». وأهم ما يدلل على هذا التاريخ النظيف هو أن الصين تتشارك مع الدول العربية التاريخ الاستعماري، وأنها حتى مع صعودها كقوة كبرى على الصعيد الدولي فإنها تشارك دول الجنوب أغلب همومها التنموية، وأن الصين عادةً ما انتهجت سياسة خارجية تميل إلى تحقيق المصالح الاقتصادية دون التدخل في الشؤون السياسية أو الأوضاع الداخلية لدول المنطقة العربية، وأن صعود الصين العالمي يأتي لينافس الهيمنة الأمريكية على الشؤون العالمية أكثر مما يعتبر صعود عالمي في إطاره. وعلى الرغم من أن الصين تتمتع بعلاقات متوازنة مع أغلب القوى الإقليمية (العربية وغير العربية) في المنطقة، إلا أن هذه العلاقات تخلو من التحيز الأيديولوجي أو أي إدراك لهوية مشتركة. هذا التاريخ النظيف يعتبر إذاً فرصة هيكلية تدفع الدول العربية إلى مقارنة اقتراب الصين من الشؤون السياسية والأمنية بالمنطقة العربية باقتراب الولايات المتحدة خصوصاً والقوى الغربية الأخرى بصورة أكثر عمومية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الصين أضحت ترى الكثير من المصالح المشتركة لها مع الدول العربية الأساسية، ولا سيما مع

دول الخليج العربي. فـإلى جانب المصالح الاقتصادية التقليدية في مجـال النفـط، فهنـاك مصلحـة سياسيـة أظهرتهـا خبرة التفاعـلات السياسية منذ اندلاع الثـورات العربية وهي التأكيد علـى مبـدأ السيادة ومبـدأ عـدم التدخل الخارجـي في الشؤون الداخليـة. وتعد خبرة التدخـل الدولي في ليبيـا في عام ٢٠١١م (حتـى وإن كانـت الصـين بامتناعها عـن التصويـت على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣م، قد مكنت من إجازته ومن ثم من تدخل حلف الأطلنطي في ليبيا) من أحد المحددات الأساسية لتوجـه الصـين السياسي في أزمـات المنطقة الأخـرى. فأضحى مـن أهم أهـداف الحضـور السياسـي الصيني الغـير اعتيادي في الشـؤون السياسيـة والأمنيـة للمنطقة العربيـة موازنة الدور السياسـي الغربـي وعدم تـرك الساحـة الشرق أوسطية بصورة مطلقة للقوى الغربية التقليدية، وهـو مـا يعتبر في حـد ذاته فرصة كبـيرة للدول العربية الأساسيـة في تعظيم مكاسبها السياسية مـن خـلال دعـم علاقـات التعـاون السياسـي والأمني مع الصين. في الوقت نفسه، فإن أهداف الصـين هذه تمثـل قيدًا علـى تعزيـز العلاقات الصينيـة الخليجيـة، لأنها لا تعـبر عن مصلحة صينيـة أصيلة في أمن الخليـج العربي أكثر منها انعكاس لتفاعـلات الصين العالمية مـع الغرب، ولأن الصعـود الصينـي اتسم ولايـزال يتسـم بالسلمية والوفاق مـع القوى الكبرى العالميـة دون إظهار سلوكيـات عدائية أو تحد لمصالح القوى الغربية. يفسر ذلك بالأساس أن الصعود الصيني لم يكتمـل بعد، فعلى الصعيد السياسـي تواجه الصين انتقادات حقوق الإنسان، ومعضلة عدم تقديم بديل للنموذج الديمقراطي الغربي، وعملهـا التوافقي في إطار المؤسسات السياسية والأمنية الدولية التي لازالت تتحكم في قواعدها وأجندتها القوى الغربية. أمـا على الصعيد الاقتصادي، فعلى الرغـم من النمو الهائل في اقتصاد الصين إلا أنها لازالت مثقلة بأعباء تنموية كبيرة شبيهة بدول الجنوب.

ولعـل إعلان الصين في ديسمبر الماضي – خلال لقاء وانج يي وزيـر الخارجية الصيني مع نظـيره السعودي عادل الجبير خلال اجتمـاع المجموعة الدولية لدعـم سوريا في نيويورك – عن رغبتها في التعـاون مـع التحالف الإسلامي العسكـري المكون من ٣٤ دولة بقيادة المملكـة العربية السعودية بهدف محاربة الإرهاب من أهم علامـات الاهتمام الصيني بدعم علاقاتها السياسية والأمنية مع دول الخليج العربي، حتى وإن كان هذا الدعم سياسي ودبلوماسي أكـثر منه التـزام عسكري عملي، خاصـةً وأن التحالف الإسلامي نفسه يعتبر غير واضح الالتزامات.

الأساس الاقتصـادي القوي نقطـة انطلاق لشراكـة سياسية وأمنية

يعتـبر الأساس الاقتصـادي القـوي في العلاقـات الخليجية الصينيـة نقطة انطلاق مهمة نحو تعزيـز شراكة سياسية وأمنية بـين الطرفين. ومن المعـروف أن الدول الخليجيـة تتمتع بعلاقات اقتصاديـة قويـة مـع الصـين، وأساسهـا العلاقـات التجارية في مجـال النفط. يذكر هنـا أن التعاون الثنائـي الصيني–السعودي بـدأ في الانتعاش مع توقيع الدولتين اتفاق التعاون الاستراتيجي في عـام ١٩٩٩ الذي مهد للتعاون في مجـال تصدير النفط السعودي للصـين، وأخـذ هذا الاتجـاه في النمـو إلى أن فاقـت الصادرات النفطيـة السعودية للصين مثيلاتها للولايـات المتحدة الأمريكية.

سياسة الصين تخلو من التحيز الأيدلوجي ما يمثل فرصة هيكلية للدول العربية

وفي الوقـت الحاضـر، تستقبل الصـين ما يقرب مـن نصـف احتياجاتهـا النفطيـة مـن الشـرق الأوسـط، ويشـكل النفـط السعودي ربـع واردات الصـين النفطيـة. إلى جانـب هذا يأتـي التعاون السعودي في مجال المصافي الصينية وتوريد الغاز الطبيعـي والصناعات البتروكيميائيـة، والتبادل التجـاري الكبير بـين البلدين الذي تجـاوز الـ ٧٤ مليـار دولار في السنوات القليلـة الماضية لتصبح الصين الشريك التجاري الأول للسعودية، والثاني للإمـارات العربيـة المتحدة بحجـم تبادل تجاري قـدر بـ ٥٥ مليار دولار في عام ٢٠١٤م، وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجـي مجتمعة الشريك التجاري الثامـن للصين على مستوى العـالم. ومما لا شـك فيـه أن العلاقـات الاقتصاديـة الخليجية الصينيـة تزداد في النمو، خاصةً مع التوسع في الاقتصاد الصيني الـذي يتطلب بـدوره تأمـين المزيد مـن مصادر الطاقـة من دول الخليـج. كذلك تنمـو بثبـات الاستثمـارات الصينيـة في الخليج العربـي، والسعودية تحديداً، حيث يذكر أنـه وفقا لتقديرات عام ٢٠١٤م، فـإن معـدل الزيـادة السنوية في الاستثمـارات الصينية بالسعوديـة على سبيل المثـال قُدر بحـوالي ٣٠٪. إلى جانب ذلك شهـدت الـواردات الصينيـة إلى السعوديـة نموًا متزايـدًا خلال السنـوات القليلة الماضيـة، وأضحت الصين تتصـدر قائمة أكبر المصدريـن للمملكـة. وتعتـبر مجموعـة الاتفاقيات التـي وقعتها الصـين والسعوديـة خلال العامـين السابقين في مجـالات النفط والغـاز والمواد الأوليـة والتجـارة والتعاون التقني خـير دليل على التقارب الاقتصـادي المتزايد بين الجانبين، وهو ما يعطي انطباع بحرص السعوديـة والصـين على استثمـار التعـاون الاقتصادي لتأسيس شراكة استراتيجية أوسع بين الدولتين.

إلى جانـب هذا، تمثل قيادة الصـين لتأسيس البنك الآسيوي الاستثمـاري للبنيـة التحتية، والذي بـادرت حكومة الصين بطرح

فكرته وتأسيسه في ٢٠١٤م، ثم توقيعه في يونيو ٢٠١٥م، بادرة هامة لتأسيس القوى الآسيوية لمؤسسات اقتصادية من المتوقع أن تنافس نظيرتها الغربية، وهو ما يمكن أن يمثل فرصة اقتصادية هامة للدول العربية.

ويحقق هذا السياق الاقتصادي الثري فرصة يمكن من خلالها أن تتحول الصين إلى شريك سياسي وأمني مهم للقوى العربية الخليجية الأساسية وعلى رأسها السعودية. على الرغم من ذلك، وفي ضوء مصالح الصين مع القوى الشرق أوسطية غير العربية وتفاعلاتها السياسية والاقتصادية مع القوى الكبرى العالمية، فإنه من غير المتوقع أن تبدي الصين في الأمد القريب أكثر من التأييد السياسي والدبلوماسي، كمظهر من مظاهر توطيد الصلات السياسية، وليس الانخراط العسكري العملي في الدفاع عن أمن المنطقة. وفي الواقع يمكن النظر بصورة إيجابية لهذا الاهتمام السياسي الصيني في التقارب من الخليج العربي، حيث يتماشى ذلك مبدئياً مع مصالح دول الخليج في تمكينها من الارتكان جزئياً على المواقف الصينية الدبلوماسية في محاولة منها لموازنة الأدوار السياسية والدبلوماسية للقوى الغربية في عدد كبير من القضايا السياسية والأمنية بالمنطقة التي أحبطت فيها الولايات المتحدة تحديداً توقعات دول الخليج.

موقف الصين تجاه سوريا ليس تحالفاً مع بشار وروسيا أو داعماً لإيران بل إرساء قواعد جديدة

الانخراط الصيني في الشؤون السياسية والأمنية العربية

منذ اندلاع موجة الانتفاضات العربية بقوة في عام ٢٠١١م، بدأت الصين في الظهور السياسي والأمني بصورة برجماتية في المنطقة العربية. ويعتبر النشاط السياسي والدبلوماسي الصيني في الشؤون العربية من المظاهر غير الاعتيادية في السياسة الخارجية الصينية التي طالما تميزت بالاهتمام بالنواحي الاقتصادية خاصةً مع دول الخليج العربي. إلا أنه منذ عام ٢٠١١م، وكان للصين مواقفها السياسية ونشاطها الأمني الملحوظ في المنطقة العربية خاصةً إذا ما قورن ذلك بما قبل ٢٠١١م. من هذا: الامتناع عن التصويت على قرار مجلس الأمن الذي خول التدخل العسكري في ليبيا عام ٢٠١١م، التدخل السريع لإجلاء المواطنين الصينيين في ليبيا، الموقف الحذر من الثورات العربية ومن الصعود البارز لتيارات الإسلام السياسي في أعقابها، العمل المشترك مع روسيا في معارضة قرار مجلس أمن يخول التدخل في الأزمة السورية، والعمل المشترك مع روسيا والقوى الغربية في مفاوضات الاتفاق النووي الإيراني. ويمكن النظر بإيجابية لمواقف الصين من الأزمة السورية والاتفاق النووي الإيراني لما فيهما من قدرة على موازنة المواقف الغربية وكسر احتكار الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين لإدارة الشؤون السياسية بالمنطقة. وهنا تكمن الأهمية الحقيقة في ضرورة انفتاح دول الخليج العربية على الصين كقوة كبرى عالمية آخذة في الصعود السياسي (وليس الاقتصادي فقط) خارج عباءة الغرب.

وحتى مع غياب التطابق الكلي في وجهات النظر الخليجية والصينية بخصوص الأزمة السورية والاتفاق النووي الإيراني، فإن فهم محددات هذين الموقفين يسهم في دعم التقارب بين الطرفين. فالموقف الصيني من سوريا يحدده بالأساس تجربة تدخل حلف الأطلنطي في ليبيا وما آلت إليه الأوضاع في ليبيا منذ هذا التدخل. أي أنه يعكس تبني الصين لسياسة عدم ترك الشرق الأوسط لحرية تصرف القوى الغربية، ولهذا فإن تأييد الصين للحل السياسي في سوريا في إطار دبلوماسي دولي موسع إنما يعكس حرص الصين على ترسيخ مبدأ احترام السيادة وعدم التدخل العسكري لتغيير الأوضاع السياسية في الدول. أي أن هذا الموقف الصيني لا يأتي بالأساس تأييدًا لنظام بشار الأسد أو توثيقًا لتحالف سياسي مع روسيا أو دعمًا لمشروع شيعي تقوده إيران في المنطقة، وإنما يتعلق أكثر بإرساء قواعد للعمل الدبلوماسي الدولي بين الدول الكبرى (الصاعدة) في النظام الدولي في مواجهة القوى الغربية الراسخة، وهذا يجب أن يكون متفهمًا من جانب دول الخليج لدفع الشراكة السياسية مع الصين قدمًا.

بالمثل، فإن الموقف الصيني من الاتفاق النووي الإيراني عكس حرص الصين على عدم ترك إيران (كأقرب دول المنطقة للصين وكقوة إقليمية غير حليفة للغرب) فريسة لتسوية سياسية في غير صالحها. ومع تعارض المصالح البين في هذا الأمر بين الصين ودول الخليج إلا أنه يجب ملاحظة أن هدف الصين الأساسي هو الحفاظ على روابطها بإيران كحليف صريح وموثوق به في المنطقة أكثر منه الحفاظ على قدرة إيران التقنية في إنتاج سلاح نووي في المستقبل لتحقيق تفوق عسكري على القوى العربية الخليجية. فالملاحظ في هذا الشأن أيضاً أن الصين والسعودية قد بدأتا بالفعل منذ عام ٢٠١٢م، في التعاون المشترك في مجال تطوير واستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، مع التركيز على مجالات مثل صيانة وتطوير محطات الطاقة النووية والبحث العلمي في هذا الشأن، ويأتي توقيع السعودية والصين في يناير ٢٠١٦ م، مذكرة تفاهم لإقامة مفاعل نووي بالمملكة استكمالاً لهذا التعاون. إلى جانب هذا، ترحب الصين بإرسال الخبراء العسكريين إلى دول الخليج العربي وكذلك سبق وأن قدمت عروضًا للسعودية لشراء أنظمة صواريخ حديثة وأسلحة صينية متقدمة. وبالرغم من فرص تطوير

الربيع العربي اظهر برجماتية الصين في المنطقة العربية بصورة غير معتادة في سياستها الخارجية

العلاقـات الخليجية الصينية في هذه القطاعـات، إلا أن أحد أهم القيـود عليها تظهر في الصورة الذهنية التي لازالت مترسخة لدى الطرفـين من أن دول الخليـج العربية تتمتع بشراكـة استراتيجية قويـة مع الولايات المتحدة ومن أن الصـين تتمتع بعلاقة خاصة مع إيران. فالثابـت أن الصين، بالتوازي مـع اهتمامها بالانفتاح على الخليـج العربـي سياسياً وأمنياً، فإنها تسعـى لتعزيز علاقاتها مع إيـران بعد توقيـع الاتفاق النـووي، وهو ما أكده نائـب رئيس هيأة أركان الجيش، الأميرال سو نجيان فو، الذي زار طهران في أكتوبر ٢٠١٥ واجتمع مع وزير الدفـاع الإيراني حسن دهقان، مؤكداً على رغبـة الصـين في تطوير العلاقـات العسكرية مع إيـران. يذكر في هـذا الشـأن أيضًا أنه خـلال العام الماضي، وللمـرة الأولى، رست سفينتـان حربيتان صينيتان بميناء بندر عباس الإيراني للمشاركة في مناورات بحرية مشتركة في الخليج العربي.

الصعود العسكري الصيني:

بالمثـل، يفتـح صعـود الصين العسكـري المجال أمـام الخليج العربـي لتنويـع علاقاته العسكرية. فمن الثابـت عالمياً أن الصين أضحـت من القـوى العالمية المنافسـة في صناعـة السلاح الكفء والأرخـص ثمناً. ومؤخـراً اتجهت الصين لتطويـر إنتاج عدد من الأسلحـة التي حظت باهتمام بالغ في الأوساط العسكرية العالمية، ومن هذه: المقاتلات من الجيل الخامس Chengdu J-٢٠ و Shenyang J-٣١ كمقابـل للـ F-٣٥ الأمريكية والـ T-٥٠ الروسية، ومقاتلات "القرش الطائـر" Shenyang J-١٥، والمقاتـلات متعـددة المهام Shengdu J-١٠، والصواريـخ الهايبر سونيك Wu-١٤، والغواصات النووية المهاجمة التـي بدأت الصين في نشرها في المحيط الهندي لأول مـرة في أكتوبـر ٢٠١٤. ولعـل مباحثات تركيـا الأخيرة لعقد صفقـة سلاح مع الصـين تورد الأخـيرة بموجبهـا منظومة دفاع صاروخيـة بعيدة المدى تتجاوز قيمتها ٣ مليـارات دولار قد أثارت الانتباه إلى التصنيع العسكري الصيني أكثر من ذي قبل.

إلى جانـب هذا، فإن حصول الصين مـع مطلع عام ٢٠١٦ على أول قاعـدة عسكرية خارجية لهـا في جيبوتي، أو بالأحرى تسهيلات لوجستيـة، لدعـم دور القـوات الصينيـة المشاركـة في عملية الأمم المتحـدة لمحاربـة القرصنـة في خليج عدن أثـار الانتبـاه للتطور في الاهتمـام الأمنـي الصينـي بالمنطقـة. فطالمـا شاركـت الصين في عمليات تأمين طرق التجـارة الدولية ضد أعمال القرصنة في خليج عـدن والمحيط الهندي من خلال الموانئ الجيبوتية، حيث تستضيف جيبوتـي قواعد عسكريـة لفرنسا والولايات المتحـدة واليابان. ومن الثابت أيضاً أن هناك عـدة عمليات عسكرية أخرى (خاصة بحلف الأطلنطـي والاتحـاد الأوروبـي) في هـذه المنطقـة لمكافحـة أعمال القرصنة. لهذا فإن اهتمـام الصين بامتلاك قاعدة عسكرية (هي الأولى من نوعها) في جيبوتي لا يعكس فقط حقيقة أن منطقة خليج عدن تُعد واحدة مـن أهم طرق التجارة الصينية مع العالم، وهو ما تسعى الصين إلى تعزيزه من خلال إحياء طريق الحرير من الصين مـرورا بالمحيط الهنـدي لخليج عدن فالبحريـن الأحمر والمتوسط، وإنما تُدشن أيضًا لقدر من الاستقلالية الصينية في إدارة مصالحها الأمنية خارج محيطها الآسيوي ولتنامي انخراطها العسكري في هذا الشـأن. فمن الملاحظ أن امتلاك الصين لهذه القاعدة في جيبوتي، حتى وإن كان يبدو إجراء ضروري في إطار عمل جماعي دولي لتأمين طـرق تجاريـة هامة، إلا أنه قـد أثار حفيظة الولايـات المتحدة التي حرصت على تمديد عقد إيجار قاعدتها العسكرية الاستراتيجية في جيبوتي لمدة عشر سنوات لتأمين بقائها في هذه المنطقة.

وبالطبـع فإن الصعـود العسكـري للصين، سـواء في تصنيع السـلاح أو في الاهتمام الأمني المتزايد بمنطقة خليج عدن وشمال المحيـط الهنـدي، تفتـح المجال بقـوة أمـام تعزيز أوجـه التعاون العسكري بين دول الخليج العربي والصين. وقد بدأت دول الخليج بالفعـل في هذا التوجه مـع الاتجاه المتزايـد في استقدام الخبراء العسكريـين الآسيويين ودعم التعاون العسكري مع عدد من القوى الآسيوية منها، إلى جانب الصين، الهند وباكستان.

مـع هذا، فـإن أحد أهم الحـدود على التعـاون العسكري بين الخليـج والصـين هو عـزف الصـين عن الالتـزام العملـي بأمن الخليـج العربي، خاصةً إذا ما كان هذا الالتزام مصحوباً بإرسال أو المشاركـة بقـوات عسكرية. تُظهـر هذه الحقيقـة أمثلة مُعاشة كالأزمـة اليمنيـة، وجهود مكافحـة الإرهاب في المنطقـة. يرتبط بهـذا أيضـاً حقيقة أن من الصعب علـى الصين مجاراة الحضور العسكـري والسياسـي الأمريكـي في المنطقة العربيـة عمومًا وفي الخليج العربي خصوصًا.

* أستاذ مساعد العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

الدور الصيني في سوريا: الأسباب والدوافع

استندت جمهورية الصين الشعبية إلى نمو اقتصادي صاعد على مستوى العالم أمَّن لها مروحة بدائل زادت من قدرتها على مواجهة مختلف الضغوطات وتوسيع قاعدة مناوراتها الديبلوماسية على المستوى الدولي[1]. تستند بكين في رسم الاستراتيجية التي تحدد توجهات سياستها الخارجية بالسعي للسيطرة على النفط الآسيوي والتوسع في النشاط الاقتصادي، والعمل على إنشاء تكتلات سياسية حول الصين -تُشكل الصين محورها-، بالإضافة إلى التحرك العسكري الصيني في أنحاء العالم، خصوصاً في الممرات المائية الهامة، والسعي للسيطرة على بعضها، ناهيك عن تقوية الوجود الصيني في منطقة الشرق الأوسط عبر استراتيجية منظمة وطويلة الأمد[2].

ساشا العلو *

تزامن اندلاع الثورة السورية مع تحول الاهتمام الأمريكي من الشرق الأوسط إلى المحيط الهادئ، الأمر الذي ولّد فراغاً إقليمياً سعَت إيران إلى شغله، وشكل فرصة لروسيا لمحاولة العودة إلى مسرح الأحداث الدولية. وتلاقى ذلك مع مصلحة الصين التي تعتبر التوجهات الأمريكية الناشئة تهديداً مباشراً لأمنها القومي، وهي الطامحة للعب دور دولي أكبر يكون مناسباً لقوتها الاقتصادية والعسكرية الصاعدة؛ فشكلت سوريا بهذا المعنى نقطة الارتكاز الأقوى والبوابة شبه الوحيدة لتحقيق تلك المصالح. وبناءً على تلك القاعدة تَشكل الموقف الصيني تجاه الأزمة السورية ليتصاعد ويأخذ مداه ضمن محور (روسيا، إيران) ومواجهة القطب الأمريكي. لذلك فإن دوافع الموقف الصيني تبرز بشكل أوضح عبر دراسة تعاطي الصين في المنطقة وتفكيك أدائها في إطار التوازنات الدولية والأحلاف الناشئة.

التعاطي الصيني الناشئ في المنطقة: سورية نموذجاً

تعتبر الصين الشرق الأوسط عامة وسوريا خاصة منطقة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية وأمنية لها. ويعود تاريخ العلاقات الصينية – السورية إلى مئات السنين، إذ شكلت سوريا الطريق التجاري الذي ربط بلاد الصين ببلاد العرب والذي عرف بطريق الحرير قديماً. ومنذ نشأة جمهورية الصين الشعبية منتصف القرن الماضي اهتمت بكين بسوريا واعتبرتها النقطة الأضعف للنفوذ الغربي في منطقة الشرق الأوسط، وخط الدفاع الأول عن مصالح الصين في آسيا الوسطى والقوقاز، وبلد العبور لمعظم النفط العراقي ما بين عامي ١٩٣٤ و١٩٨٢م، والكثير من النفط السعودي ما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٢[3].

وفي عام ٢٠٠٢م، التقت أهداف السياسة الخارجية السورية مع المساعي الصينية الهادفة إلى زيادة نشاطها الاقتصادي في العالم وفي الشرق الأوسط، بعد طرح بشار الأسد (في ذات العام) استراتيجيةً تسعى لتحويل سوريا إلى قاعدة لنقل الغاز، ومنطقة تجارة حرة تصل بين الشرق والغرب، عبر ربط البحار الخمسة (المتوسط، قزوين، الأحمر، الأسود، والخليج العربي) من خلال سوريا. وبينما لم تتحمس الولايات المتحدة والدول الغربية[4]، رأت الصين في استراتيجية بشار الأسد مشروعاً لإحياء طريق الحرير، يمكن أن يُسهم في بناء منطقة جديدة للتنمية الاقتصادية في غرب الصين، تكون بمثابة جسر يربط آسيا والمحيط الهادي شرقاً بالمنطقة العربية غرباً، وتشكل بذلك أطول ممر اقتصادي رئيسي في العالم، ونمطاً جديداً للانفتاح الصيني.[5]

وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين حوالي ٢,٤٨ مليار دولار (من بين مائة مليار دولار تمثل التجارة العربية-الصينية) عام ٢٠١٠م، إضافة لحوالي ١,٨٢ مليار كعقود هندسية صينية في سورية، و٤,٨٢ مليون دولار تحويلات عمال صينيين في حوالي ٣٠ شركة صينية في سورية و١٦,٨١ مليون دولار على شكل استثمارات صينية مباشرة. واحتلت الصين المرتبة الأولى في عام ٢٠١٠م، في الشركاء التجاريين لسورية بنسبة تصل إلى ٦,٩٪ من إجمالي التجارة السورية مقابل ٣٪ لروسيا الاتحادية[6]، كما أن الشركات الصينية تساعد سورية في مواجهة المشكلات التكنولوجية الناتجة عن العقوبات الأوروبية على سورية في القطاع النفطي الذي يمثل ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي السوري.

ويبدو أن الموقف الصيني تجاه منطقة الشرق الأوسط وما شهدته من موجات الربيع العربي وتحديداً الثورة السورية،

أخـذ يتبلور وفقـاً لسيـاق استراتيجية جديدة متسقـة مع قدرات بكين المتنامية، حيث تجاوز الموقف الصيني مـن الأزمة السورية حدود عـدم الرضا عن السياسـة الأمريكية في الشـرق الأوسط، إلى الموقـف المباشر والمعارض لتلـك السياسة بشكل علني، بعدما استخدمـت الصين حـق الفيتو للاعتراض على مشـروع القرار العربـي/ الأوروبـي، الـذي يتبنى دعـوة الجامعـة العربية لتنحي الرئيس السوري بشار الأسد عن السلطة. الفيتو الصيني الذي عُدّ تطـوراً نوعياً مهماً ليس فقـط في أسلوب تعامل الصين مع منطقة الشـرق الأوسط الغنية بموارد الطاقـة الضرورية للمحافظة على نموهـا الاقتصادي المتسارع، وإنما أيضاً في نظرة بكين إلى دورها الدبلوماسـي والسياسـي على الساحة العالميـة، وهي التي تُعد من أقـل الأعضـاء الدائمـين استخداما لحـق الفيتو، (استعملتـه ١٣ مـرة خـلال ٤١ عامـاً) لتستخـدم هذا الحـق أربع مرات لإحباط صـدور قرارات عن مجلـس الأمن، اثنان منها دعيًـا إلى تنحي الرئيس السـوري (بشـار الأسـد)، وثالـث طالـب بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على النظام السوري، الـذي ينص علـى فرض عقوبات، والرابع سعى إلى إحالة الملف السوري إلى محكمة الجنايات الدوليـة. فعارضـت الصين أي تدخـل عسكري في سوريـا، حتى وإن جاء لمحاربة التنظيمات الإرهابية فيهـا. واللافـت أن الصين كانـت تستطيع محابـاة معظم الدول العربيـة والغربية عن طريق الاكتفاء بالامتناع عن التصويت-كما فعلـت سابقاً حيال القرار الخاصـ بالأزمة الليبية-خصوصاً أنها كانـت تعلـم سلفاً أن روسيـا سوف تستخدم حـق الفيتو لإجهاض مشـروع التدخـل الـدولي ضد نظـام الرئيـس الأسـد، لكن بكين قررت أن تدلي بدلوها وتعترض علانية، رغم ما استتبعه ذلك من انتقادات خليجية وأمريكية شديدة.

يؤكد تغيير الموقف الصيني من أحداث وتحولات مشهد الربيع العربي على نيـة بكين إبراز نفسها لاعباً جديداً في منطقة الشرق الأوسط، بما يتسق مع مصالحها المتنامية فيها، خاصة فيما يتعلق بالنفـط والغاز الطبيعي، ورغبتها في لعب دور دبلوماسي وسياسي عالمي يتناسب مع تنامي قدراتها الاقتصادية والعسكرية في الآونة الأخيرة، ووفقاً لما تمليه شروط علاقاتها وتحالفاتها الدولية.

دافع المنافسة مع واشنطن

تتحكم عدة هواجس في السياسة الصينية تجاه الربيع العربي عمومـاً، والثـورة السورية بشـكل خاص، وتحديداً مـا يتعلق منها بمفـرزات الربيع العربي. ويمكن رد جذر تلـك الهواجس لأسباب تتعلـق بالمنافسة مع واشنطـن، إذ تزامن مع عهد الثورات العربية إعلان الولايات المتحدة عن تمركز استراتيجيتها الخارجية خلال القرن الحادي والعشريـن في الاستثمار الدبلوماسي والاقتصادي ضمـن منطقة المحيط الهادئ، الأمر الـذي يعتبر تهديداً مباشراً للصـين في منطقـة نفوذها، حيث دعـا باراك أوبامـا عام ٢٠١٢ م، الولايـات المتحدة الأمريكيـة لمراجعة منظومتهـا الدفاعية في آسيـا ومنطقة المحيط الهادئ. كما اعتـبرت الصين أن المناورات العسكريـة الأمريكية المشتركة مع اليابـان وكوريا الجنوبية تشكل تهديـداً يهـدف إلى تطويقهـا أمنيـاً، كما لم تخف قلقهـا من بيع الولايـات المتحدة أسلحـة لتايوان في صفقة قيمتهـا ستة مليارات دولار.

كما ترافق ذلك مع تزايد الضغط الأميركي على الصين لرفع قيمة عملتهـا والذي لم يجد صدى لدى الحكومة الصينية نظـراً لاعتماد الصين علـى صادراتها بشكل كبير؛ ما خلق نوعًا من التوتر بين الطرفين في حدود معينة لاسيما في ظل اللوائح التي تبنّاها الكونجرس الأميركـي في العـام الماضـي بهذا الخصوص.

الصين الغطاء الدولي لإيران وأبرمت معها صفقة طاقة بقيمة ١٢٠ مليار دولار

وفي السياق ذاته تعتقـد الصين أن استقبال واشنطـن لـ(الدلاي لاما) زعيـم الأقلية البوذية عـام ٢٠١١م، تشجيعاً للجماعـات الانفصالية، كمـا تعتـبر انتقاد الولايـات المتحدة لهـا لزيادة إنفاقهـا العسكـري، واتهامهـا بانتهـاك حقوق الأقليـات وحقوق الإنسـان والحريات العامة، تدخل في شؤونهـا الداخلية[٧]. وهو ما شكل عوامل محركة لإتخاذ سياسات أكثر حزماً في المنطقة.

ويتعلق الجزء الآخر من هذه الهواجس؛ بتنامي الدور التركي، فلقد ساهم وضع الدرع الصاروخية للناتو في تركيا بتزايد ضرورة تدخـل الصين ضمن معادلة الشرق الأوسط، في ظل الدور التركي الصاعد فيهـا، وحساسية العلاقات التركيـة – الصينية، بسبب الامتـداد التركي داخـل الصين في إقليم سانكيـانج المسلم، حيث يوجـد في الصين نحو ٢٥ مليون مسلـم، وتخشى من وصول صدى الثورات العربية إلى الحركات الانفصالية في أراضيها.

وبنـاء علـى ذلـك؛ يتضـح أن الموقـف الصينـي مـن الأزمة السوريـة ليس منفصلاً عن سعـي صيني «لرد فعل» محسوب على السياسـات الأميركيـة في الميادين المشـار إليها أعـلاه، وتحسباً لامتداد الاحتجاجات إلى أراضيها، واستغلال ملف حقوق الإنسان الصيني الحافل بالانتهاكات للتدخل في شؤونها والضغط عليها.

مساندة النظام دعماً لطهران: ضرورة جيوبوليتيكية

بالإضافة إلى أهمية سورية الاستراتيجية بالنسبة إلى الصين، تخشـى الأخـيرة أن يؤثـر سقوط النظـام السـوري الحالي على

مكانة إيران الإقليمية كحليف استراتيجي لسورية، حيث تحتل إيران موقعاً مركزياً في سلم الأولويات الصينية، بسبب تضافر الجيوبوليتيك وتأمين الواردات من الطاقة. والعامل الأخير يحتل رأس أولويات الأمن القومي الصيني منذ عام ١٩٩٣م، على الأقل، إذ أصبحت الصين في ذلك العام مستورداً صافياً لموارد الطاقة وبتعاظم معدلات التنمية زادت الحاجات الصينية من الطاقة بنسبة ٢٣٠ في المئة خلال فترة ربع قرن فقط (١٩٨٠ – ٢٠٠٤م) كما أن إيران منتج ضخم للطاقة وسوق كبيرة لتصريف المنتجات الصينية اللازمة لإدامة معدلات التنمية المرتفعة، والتي تشكل الأساس لنموذجها الاقتصادي الحالي.

ويساهم التحالف مع إيران بتسهيل المهمة الصينية في دخول الشرق الأوسط في الاستراتيجيات العالمية، وفك عزلة الصين عنه. فنظرة متأنية إلى خريطة الشرق الأوسط وغرب آسيا تكشف بوضوح أن إيران هي الحليف شبه الوحيد للصين في هذه المنطقة، الذي يؤمن ٤٥ في المئة من وارداتها النفطية. كما تنظر الصين إلى إيران باعتبارها المطل المائي المحتمل في الخليج العربي للأسطول الصيني الضخم، وهو المطل المفيد تجارياً وجيوبوليتيكياً. وتتعزز هذه الفرضية بملاحظة أفضلية القرب الجغرافي للصين – مقارنة مع أمريكا مثلاً – من القوس الجغرافي الحاوي حوالي ٧١ في المئة من احتياطات النفط عالمياً، وحوالي ٦٩ في المئة من احتياطات الغاز الطبيعي. ويشمل هذا القوس الجغرافي روسيا، وآسيا الوسطى، وإيران والعراق، والسعودية، ودول الخليج العربية. ويسمح هذا القرب الجغرافي للصين بإحراز الأفضلية في التسابق على موارد الطاقة مع واشنطن مستقبلاً، شريطة أن يكون لها موطئ قدم توفره إيران بموقعها الجغرافي في قلب القوس المذكور[٨].

كما تقدم الجغرافيا الإيرانية للصين ميزتين معاً، الأولى: حقول الجنوب الإيراني المطلة على الخليج العربي تؤمن جزءاً معقولاً من نفط الشرق الأوسط، أما الشمال الإيراني فيمنح بكين فرصة الإطلالة الممتازة على بحر قزوين الغني بالطاقة هو الآخر.

هكذا أصبحت الصين الغطاء الدولي لإيران في مجلس الأمن منذ احتدام الأزمة النووية، التي ترافقت مع إبرام الصفقات الضخمة في قطاع الطاقة بين بكين وطهران، والتي بلغت حوالي مئة وعشرين مليار دولار، إذ صارت الصين الرابح الأول من الأزمة النووية الإيرانية حتى الاتفاق النووي[٩].

ضرورات التحالف مع روسيا: «القطب الناشئ»

شهدت العلاقات الروسية ـ الصينية تحسُّناً غير مسبوق في تاريخ العلاقة بين البلدين خلال السنوات الأخيرة، وتدل الاتفاقيات الموقَّعة خلال الزيارة الأخيرة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين (٢٠ من مايو/أيار ٢٠١٤م) إلى شنغهاي، على أن البلدين يُريدان الارتقاء بحجم العلاقات بينهما على مستويات الدفاع والاقتصاد؛ وخصوصاً في مجال الطاقة الذي حقَّق فيه البلدان اختراقًا كبيرًا؛ وبالإضافة إلى حجم صفقة الغاز أثارت المناورات العسكرية البحرية التي جرت بين البلدين خلال زيارة بوتين العديد من التساؤلات؛ خصوصًا حول أسباب التوجُّه الصيني نحو روسيا، وإمكانية بروز تحالف روسي صيني موجَّه ضد الولايات المتحدة الأميركية، عبر التنسيق على عدة مستويات، لعل أهمها يتعلق بما يلي:

• أولاً: أمن الطاقة: حيث وقَّع البلدان خلال الزيارة الأخيرة للرئيس بوتين إلى الصين صفقة غاز تاريخية، بلغت قيمتها حوالي ٤٠٠ مليار دولار، تُزود روسيا بموجبها الصين بـ٣٨ مليار متر مكعب من الغاز سنويًا لمدة ثلاثين سنة؛ وذلك عبر الأنابيب من الشرق الأقصى الروسي بحلول سنة ٢٠١٨م، واستغرق العمل لإبرام هذه الصفقة عدة سنوات من التفاوض؛ تعثَّرت مرَّات عديدة بسبب فشل الدولتين في التوصُّل لثمن يُرضيهما معًا، قبل أن يصل البلدان إلى هذا الاتفاق التاريخي. وكانت روسيا والصين قد توصَّلتا إلى اتفاق آخر في مارس/آذار ٢٠١٣م، تعهَّدت بموجبه شركة روسنفت بزيادة صادراتها من النفط إلى الصين من ٣٠٠ ألف برميل يوميًّا إلى حوالي ٨٠٠ ألف في المستقبل القريب (لم يذكر الاتفاق تاريخًا محدّداً)[١٠]. وتضمّن الاتفاق -أيضًا- مساهمة الشركة الوطنية الصينية للبترول في تطوير ثلاثة حقول بحرية في بحر بارنتس، وثمانية حقول نفطية في شرق سيبيريا.

يأتي اهتمام الصين بمصادر الطاقة الروسية في إطار استراتيجية بعيدة المدى لتنويع مصادر إمدادات الطاقة؛ فالصين تستورد حوالي النصف من حاجياتها من الطاقة، وتأتي معظم هذه الإمدادات من الشرق الأوسط، وبالنظر إلى الجو السياسي المضطرب في هذه المنطقة بفعل الربيع العربي وبعض المشاكل الإقليمية الأخرى؛ اضطرت بكين إلى البحث عن مصادر بديلة من بينها آسيا الوسطى وروسيا؛ لتتفادى الاعتماد على منطقة واحدة فقط، وتضمن بذلك تدفُّق الإمدادات بشكل مستقر.

الفيتو الصيني ضد مشروع القرار العربي/ الأوروبي لتنحي بشار الأسد جسد استراتيجيتها المعارضة لواشنطن والمتسق مع قدراتها

تتوجَّـه بكـين إلى توفـير إمـدادات لا تمر عبر مضيـق ملقا؛ الـذي يُشَكل نقطة ضعف استراتيجية للصين؛ حيث يمرُّ عبر هذا المضيـق حوالي ٨٠٪ من واردات النفط الصينية، كما أن الولايات المتحـدة منتشـرة عبر كل مسالـك الملاحة البحريـة عبر العالم، وتُـدرك الصين أن إغـلاق المضيق أو فرض حصـار بحري عليها من طـرف القوى المعادية لهـا سيحول دون وصـول حاجياتها من الإمـدادات؛ لـذا تُحَاول الصـين توفير مصـادر بديلة لا تمر عبر الخطـوط البحرية[11]، وتـرى في روسيا المصدر الـذي سيُوفر لها إمـدادات الطاقة عبر البر، وسيتيح لها تجـاوز أي حصار بحري محتمل.

• ثانيـاً: تمتين التعـاون العسكري حيث تُشـكل روسيا على المستـوى العسكـري أهم مزود للصـين بالسلاح منـذ أن فرضت الـدول الغربيـة حظـراً علـى مبيعـات الأسلحـة إلى الصين سنة ١٩٨٩م، وتمثـل مبيعات السلاح الروسـي أهم مصدر في عمليات التحديـث الواسعـة التـي عرفتهـا القـوات البحريـة والجويـة الصينيـة في العقود الأخيرة؛ وتشمل المبيعات الطائرات المتطورة، والغواصات، والمدمرات، وصواريخ أرض-جو، والصواريخ المضادة للسفن، ونقل التكنولوجيـا العسكرية والإنتاج المشترك لبعض من هـذه الأسلحة؛ ومن المتوقع أن تتوصل الصين إلى اتفاق لشراء ٢٤ طائـرة من نوع سوخوي ٣٥ إس المتطورة جـداً، وأربع غواصات، ونظـام الدفاع الجوي المتطـور إس ٤٠٠، ومن جهـة أخرى تشكل المناورات العسكرية المشتركة دليلاً آخر على مدى قوة العلاقة بين البلدين؛ حيث بدأ البلدان سلسلة من المناورات العسكرية المشتركة منـذ ٢٠٠٥، آخرها كانت المنـاورات البحرية المشتركة التي جرت بـين ٢٠ و٢٦ من مايو/أيـار ٢٠١٤ في بحر الصين الجنوبي، وهذه المنـاورات جرت للعام الثالـث على التوالي بعد منـاورات إبريل/نيسـان مـن ٢٠١٢ في البحر الأصفـر، ومنـاورات يونيو/حزيران ٢٠١٣م، التي جرت في فلاديفوستوك بروسيا.

• ثالثاً: النظام الأمني القاري الجديد: من بين أهم الأهداف الاستراتيجية للصـين حالياً هو إنشاء نظـام اقتصادي وسياسي عالمي متعـدد الأقطـاب، والابتعـاد تدريجياً عـن النظام الحالي الـذي ترى الصين أنـه يخدم مصالح الـدول الغربية، وخصوصاً الولايـات المتحـدة الأميركية، وبعد صعود روسيـا كقوة عالمية بعد أكـثر من عشرين سنة على انهيار الاتحاد السوفيتي، ترى الصين أن تقارباً مع روسيا سيخدم المصالح الصينية بشكل أكبر. ويظهر هـذا جلياً من خلال تعاون البلدين على مستوى المؤسسات الدولية والإقليميـة؛ حيث ينسق البلدان جهودهمـا في إطار مجموعة دول البريكس؛ التـي تخطـط لإنشاء بنـك وصندوق مساعـدات على غرار المؤسستين الماليتين الغربيتين: البنك الدولي وصندوق النقد الـدولي. وفي سياق آسيوي أنشأت الصين منظمة شنغهاي للتعاون لتوفـير آلية للتعاون المشـترك بين روسيا والصـين (وباقي الدول الأعضـاء في هـذه المنظمة) في منطقـة آسيا الوسطـى. كما ترى الصـين أن هذه المنظمة تُقدم نموذجاً للتعـاون المتعدد الأطراف، وتُقـدم رؤيـة تشاركية للأمـن الإقليمي في آسيـا الوسطى؛ وذلك على خـلاف الرؤية الأحادية التي تتبناهـا واشنطن، والتركيز في تحالفاتها علـى الجانب الأمني فقط. وتنشـط الصين بتعاون مع روسيـا في إطـار «مؤتمر التفاعـل وإجراءات بناء الثقـة في آسيا» (CICA)؛ وهو مؤتمر يصل عدد الدول الأعضاء فيه إلى ٢٦ عضواً

(اليابان ليست عضواً فيه)؛ ويهدف إلى تعزيز التعاون والحفاظ على الأمن والسلام والاستقرار في آسيا كما تصفه الصين؛ لكن الهدف الحقيقي من ورائه هو بناء نظام أمني قاري لمواجهة التحالفات الأميركية واليابانية في آسيا.

خاتمة

إن الهدف الاستراتيجي الذي جرى التعبير عنه من قبل الطرف الأميركي المتمثل بالتحول نحو جبهة الهادئ الآسيوية، رأت فيه الصين محاولة أمريكية لمزاحمة نفوذها في تلك المنطقة، لترد الصين من خلال توجهات تخلق فرص مساومة لبكين، كالموقف من الأزمة السورية والعلاقات مع طهران. وعليه فإن الصين وروسيا في خندق واحد والعلاقة بينهما مبنية على تقاطع مصالح حقيقية من وجهة نظرهم. وقد نجح هذا التحالف الصيني-الروسي مع إيران عبر إطالة الأزمة ودعم صمود نظام الأسد في كسب لعبة عض الأصابع مع المجتمع الدولي.

كما نجح التحالف الروسي-الصيني أيضاً في فرض إيران كجزء من هذا الحل بعد استبعادها لسنوات. واليوم وبعد التدخل الروسي على الأرض ورفع العقوبات الاقتصادية عن إيران تبدو الصين في موقف أقل رسوخاً من الموقف الروسي بسبب طبيعة استراتيجيتها تجاه المنطقة بشكل خاص وتوجهاتها الدولية بشكل عام. غير أن بعض العوامل قد تجعل التراجع الصيني عن استمرار الموقف الحالي أمراً ليس هيناً، ويتجلّى ذلك في حرصها على العلاقة مع إيران وروسيا التي تمثل مورداً مهماً لها في مصادر الطاقة والسلاح.

لطالما ساهم الموقف الصيني-الروسي في تعقيد الأزمة السورية عبر الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للنظام، وما الدخول الروسي المباشر على المشهد السوري ومحاولة تأطير الحل السياسي وفق رؤيته، ولكن بخطوات تدريجية تسهّل السيطرة على تداعياتها وتحافظ على شكل النظام المفيد بالنسبة لها. ويمكن في ضوء هذه المعطيات لدول الخليج بما تملكه من موارد الطاقة ومن تموضع سياسي قوي في مقابل إيران أن تساهم في إيجاد الحليف البديل للصين تدريجياً عبر الانفتاح على الصين بنفس اللغة التي تتعامل وفقها سياسياً، إضافة إلى استمرار انفتاح المعارضة السورية على بكين وبناء جسور يتم استثمارها في المرحلة الانتقالية. ●

* باحث في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

الهوامش

١ - فالصين تمتلك احتياطياً نقدياً قيمته ١,١٦ تريليون دولار، وهو ما يساوي ٢٦,١ من دين الخزينة الأمريكية، كما أن حجم تجارتها الخارجية بلغ عام ٢٠١٠ حوال ١,٥ تريليون دولار يذهب ٢٠٪ منها للولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن أنها تحتل المرتبة الثانية في إجمالي الناتج المحلي على المستوى العالمي، وهو ما يجعل الضغط الاقتصادي عليها أمراً متعذراً، ولا شك أن الضغط العسكري غير متاح، أما الضغط السياسي غير المدعوم بآليات اقتصادية أو عسكرية فيبقى محدود الفاعلية، للمزيد راجع وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢ ، الرابط الالكتروني: http://goo.gl/zpT٠vO

٢ - تتضح ملامح هذه الاستراتيجية في النقاط التي أوردها شين باي أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة بكين في كتابه الصين ستقود العالم، ل السيد ولد أباه، عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ : الإشكالات الفكرية والاستراتيجية (بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون ٢٠٠٤)، صـ ٧٨.

٣ - أحمد طاهر: " توازنات جديدة: مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية العدد ١٩٣، ١ تموز/ يوليو ٢٠١٣، الرابط الالكتروني: http://goo.gl/YNaQL٦

٤ - عبد الوهاب المسيري، الشرق الأوسط الجديد في التصور الأمريكي الصهيوني، مركز الجزيرة للدراسات (٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦) .

٥ - عبد الصمد سعدون عبد الله، الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٥ (صيف ٢٠٠٧)، صـ٩٥.

٦ - غرفة تجارة دمشق، دراسة عن العلاقات الاقتصادية بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية الصين الشعبية، الإصدار ٢، ٢٠١٠.

٧ - سمية الحسيني، سياسة الصين تجاه الأزمة السورية، مجلة المستقبل العربي، عدد٤٤٠، ٢٠١٥، صـ٤٨.

٨ - وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية اتجاه الأزمة السورية، مرجع سبق ذكره .

٩ - مصطفى اللباد، الاقتصاد السياسي للعلاقات الصينية –الإيرانية ولحظة الاختيار الآتية، جريدة الحياة اللندنية (٣١-١٠-٢٠٠٧).

١٠ - وكالة رويترز للأنباء:

Reuters, ٢٠١٣. Rosneft to triple oil supplies to China

http://www.reuters.com/article/٢٢/٠٣/٢٠١٣/us-rosneft-china-oil-idUSBRE٩٢L١٣٠٢٠١٣٠٣٢٢

١١ - علي حسين باكير. ٢٠١٤. تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: ملقا نموذجًا. مركز الجزيرة للدراسات.

البحث عن الفرص ومواجهة التغلغل الدولي والإقليمي

شرق إفريقيا... ساحة للتعاون الخليجي-الصيني

تكتسب منطقة شرق إفريقيا التى تمتد من رأس مضيق باب المندب من الساحل الإفريقي أهميتها من بعدين: الأول، كونها تشكل جزءًا من خزان العالم الاستراتيجي من الموارد الطبيعية والثروات المعدنية. الثانى، موقعها الجغرافى الجيواستراتيجى لطرق التجارة العالمية. لذلك، شهدت المنطقة تنافسًا شديدًا بين كبرى الدول المستهلكة لهذه الموارد إثر ازدياد الطلب العالمي عليها، وبين كبرى الدول المنتجة للسلع الساعية إلى فتح أسواق جديدة لمواجهة تراجع معدلات نموها الاقتصادى فى ظل تراجع حجم الاستهلاك العالمي.

أحمد طاهر*

ومـن هـذا المنطلق، تنظـر الصـين إلى إفريقيـا بصفة عامة و شرقهـا خاصـة على أنها خـزان استراتيجى للمـواد الأولية، بما يعطيهـا القدرة علـى تلبية حاجاتها المتزايدة مـن هذه المواد، وبما يحافـظ علـى نموهـا الاقتصـادى وصعودهـا الجيوسياسـى على المستويـين خاصة فـى ظل مبادرتهـا «الحزام مع الطريـق» كرؤية جديـدة تطرحهـا الصين لدورها العالمـى، إلا أن وجودها فى شرق إفريقيـا يثـير الكثير مـن التسـاؤلات حـول توجهاتهـا المستقبلية وتحالفاتهـا القادمـة مع الأطـراف الفاعلـة دوليـا وإقليميًا، وفى مقدمتها دول الخليج ، الجوار الجغرافي لدول هذه المنطقة، وما قد يمثله هـذا الوجود من مجال للتعاون أم ساحـة للتنافس؟ وإن كان من الأوجب للطرفين أن يكون تواجدهما مجالاً للتعاون المتبادل بما يعود بالنفع عليهما.

شرق إفريقيا... ساحة مهمة للطرفين:

إن إفريقيـا بصفة عامـة باعتبارها القـارة الأغنى فى الموارد الطبيعيـة تستأثر باهتمـام خاص لدى الصين، خاصـة بعد زيارة الرئيس الصيني السابق «جيـانج زيمين» عام ١٩٩٦م، إذ اكتسبت العلاقـات الصينية ــ الإفريقيـة أهميتها منذ ذلـك التاريخ، عبّر عـن ذلك تأسيس منتدى التعاون الصينـي الإفريقى «فوكاك» عام ٢٠٠٠م، وتأكدت هذه الأهمية بقيام الرئيس الصيني الحالي بجعل إفريقيـا الوجهـة الأولى لزياراته الخارجية، لتصبـح الصين أكبر شريـك تجاري لإفريقيا، حيث وصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى ١٥٠ بليون دولار أى ١٠٪ من تجارة الصين الخارجية كما أشار إلى ذلـك «جيا كينجلـين» رئيس اللجنة الوطنيـة السياسية لمجلس الشعـب الصيني، إضافة إلى مضاعفـة الصين لحجم مساعداتها للقـارة والتـي وصلـت إلى ٢٠ بليـون دولار، لتستحـوذ بذلـك على المرتبـة الأولى التـي كانت تشغلهـا الولايات المتحدة مـن قبل. وفى هـذا الخصوص تبرز أهميـة منطقة شرق إفريقيا بما تتمتع به من إمكانيـات زراعيـة هائلة تنعكـس فى التنافس المحتـدم حاليًا على استـزراع مساحات شاسعة مـن الأراضي الإفريقيـة الخصبة بين الـدول الآسيوية ذات الإمكانات السكانيـة الضخمة وفى مقدمتهم الصين، إذ يذكر أن الصين استثمرت حتى أواخر عام ٢٠١٤م، فى استزراع حوالي ١,٥ مليون هكتار في الكاميرون وموزمبيق واوغندا وتنزانيـا. إضافـة إلى ذلـك تمثل المنطقـة مصدرًا مهمًـا لتأمين احتياجات الصين المتزايدة من النفط.

تمثل إفريقيـا سوقًا مهمًا للصين، إذ يصل عدد سكانها إلى ما يقرب من مليار نسمة بما يجعلها رافدًا مهمًا من روافد النمو المتوقع في الاقتصاد الصيني، وحرصت الصين على تقديم منتجات بسيطة لا تحتـاج إلى تكنولوجيـا متطورة للتكيف مع متطلبـات السكان فى قـارة فقيرة اقتصاديًا غنية بمواردهـا وامكاناتها. كما تعد إفريقيا كذلـك مكانًا مناسبًا لتوفـير فرص عمل للأيـدى العاملة الصينية إذ تشـير بعض التقديـرات إلى انتقال مليون عامل صينى للعمل فى المشروعات الصينية فى إفريقيا خلال العقدين الماضيين.

وإذا مـا نظرنا إلى منطقـة شرق إفريقيا نجـد تواجدًا واسعًا للاستثمـار الصينـى، إذ أنشئـت العديـد مـن الشـركات الكبيرة والمتوسطـة، فضلًا عن قيامهـا ببناء حزمة من ألفين و٢٢٣ كم من الخطوط الحديدية من بينها خط حديدي بصدد الإنجاز فى كينيا للربـط بين بلدان شرق إفريقيا، كما قامـت ببناء ٣آلاف و٥٣٠ كم من الطرق البرية.

والوجـود الصينـى فـى القـارة لم يقتصـر علـى الجانـب الاقتصـادي فحسب، بل فى إطـار تبني الصـين لسياسة خارجية تهـدف إلى تكثيـف وجودها العسكـري فى الخارج دلـل على ذلك

مؤشرين: الأول، رفع موازنتها العسكرية خلال عام ٢٠١٤م، بنسبة ١٢,٢٪، ما يعني زيادة حجم صادراتها من السلاح، حيث حظيت إفريقيا على نصيب وافر فى هذا الخصوص وهو ما أشار إليه السفير الأمريكى السابق فى كل من الصومال وبوركينافاسو «دافيد شين» فى مقابلة له مع صحيفة «لوموند» الفرنسية مطلع مارس ٢٠١٥م، بقوله:» إن ٢٥٪ من الأسلحة التقليدية الموجودة فى القارة السوداء صينية الصنع، وذلك مقابل ٣-٥٪ فى ستينيات القرن الماضي». أما المؤشر الثاني، توسع مشاركتها فى عمليات حفظ السلام، إذ أرسلت الصين ٢٧ ألف جندي على مدى الـ ٢٥ عامًا الماضية للمشاركة فى هذه العمليات، وكان للقارة الإفريقية نصيبًا وافرًا مثال ذلك الكتيبة الصينية فى جنوب السودان فى إطار مهمة الأمم المتحدة فى جنوب السودان (مينوس MINUSS) والتي وصل قوامها إلى ٧٠٠ جندي صيني لتصبح أكبر وحدة قتالية ينشرها الجيش الصيني على الأراضي الإفريقية.

على الجانب الآخر، تحظى منطقة شرق إفريقيا بأهمية بالغة لدول الخليج العربي، إذ تشكل عمقًا استراتيجيًا لها، حيث ترتبط بها على أكثر من مستوى، نتيجة للجوار الجغرافي، والتداخل البشري، والتفاعل التاريخي والحضاري، نظرًا لوجود أربع دول عربية فى هذه المنطقة (جيبوتي –السودان – الصومال – جزر القمر). ومن ثم فإن التطورات المتلاحقة فى هذه المنطقة تنذر بوجود تهديدات خطيرة لمنظومة الأمن القومي الخليجي، نتيجة للانفلات الأمني وانتشار الإرهاب والقرصنة، وهو ما فتح المنطقة أمام وجود عسكري دولي وإقليمي – ولاسيما إيران وإسرائيل – إذ يشكل تواجدهما تهديدًا أمنيًا واقتصاديًا وسياسيًا لدول الخليج العربي.

كما تمثل منطقة الشرق الإفريقي المزود الرئيسي لدول الخليج من المعادن التي تحتاج إليها الصناعات الخليجية بما فى ذلك الألومنيوم واليورانيوم اللازم لتشغيل محطات الطاقة النووية المزمع إقامتها فى دول الخليج. كما أن الأمن الغذائي يمثل أولوية لدول الخليج فى الوقت الذي تمتلك فيه دول شرق إفريقيا الأراضي الصالحة للزراعة ومصادر المياه، بما يمكن أن يوسع من حجم الاستثمارات الخليجية فى هذه المنطقة بهدف تلبية متطلباتها من المواد الغذائية. الأمر الذي يشكل بدوره قاعدة شراكة اقتصادية تنعكس مردوداتها الإيجابية على الطرفين (الخليجي والشرق إفريقي). وهو ما أدركته دول الخليج واتجهت نحو تنظيم عدد من المنتديات الاقتصادية الخليجية الإفريقية بدءًا من عام ٢٠٠٨م. ولكن، مع تزايد التهديدات العسكرية والأمنية، أضحت ثمة حاجة ماسة لمأسسة علاقات الطرفين على أسس جديدة لا تقتصر على البعد الاقتصادي فحسب. ولعل الجهود المتميزة التي قامت بها السعودية فى تخطي السياسة التقليدية والانفتاح بصورة أكبر على شرق إفريقيا، خاصة ما بعد عاصفة الحزم تؤكد على هذا التوجه، إذ يذكر أن العاهل السعودى استقبل خلال عام ٢٠١٥م، عددًا من رؤساء هذه الدول بهدف تعزيز العلاقات الثنائية معها عبر إبرام عدد من الاتفاقيات فى مختلف المجالات.

الصراع الدولي في شرق إفريقيا يحتم تعاون دول الخليج والصين لا التنافس

جيبوتي ... الموقع الجغرافي والأهمية الاستراتيجية:

تتمتع جيبوتى رغم صغر مساحتها بمكانة استراتيجية بالغة الأهمية، جعلها محط الأنظار، حيث يعد مضيق باب المندب أحد القنوات الأكثر اكتظاظًا بحركة الملاحة الدولية. كما يعد خليج «توجورة» الذي يدخل عمق البر الجيبوتى بمسافة ٦١كم منطقة آمنة للإبحار تجاه البحر الأحمر الذي يعد الممر المائي الأكثر أهمية فى حركة التجارة الدولية. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن موقعها بالقرب من بؤر التوتر أكسبها المزيد من الأهمية فى مجال تأمين طرق التجارة ونقطة الانطلاق لمكافحة الإرهاب والقرصنة.

ومن هذا المنطلق، تكتسب جيبوتي أهمية كبرى للأمن القومي الخليجي، نظرًا لقربها الجغرافي من اليمن بما يشهده من صراع دام، إضافة إلى دورها فى تقديم المساعدات الإنسانية التي تمر عبر موانيها القريبة من اليمن، إذ لا يفصلها عنها سوى ٢٢كم. وبالفعل لعبت جيبوتي دورًا مهمًا فى الأزمة اليمنية، إذ فتحت مجالها الجوي والبحري أمام «عاصفة الحزم»، كما ساهمت فى نجاح عمليات السفن والبوارج العسكرية لقوات التحالف العربي فى تحرير جزيرة «ميون» اليمنية من سيطرة الحوثيين، فتمت استعادة السيطرة على مضيق باب المندب واستلمته قوات الجيش الوطني اليمني الذي وصل هناك عبر جيبوتي. إضافة إلى ذلك مثلت جيبوتي ملجأ لآلاف اليمنيين الفارين من الحرب، حيث وصل عددهم إلى ١٣ ألفا.

ولم تقتصر أهمية جيبوتي للأمن الخليجي على هذا فحسب، بل تخشى دول الخليج من تحول المنطقة فى ظل الأطماع الدولية والإقليمية إلى بؤرة للصراعات والحروب والتدخلات المستمرة فى شؤون دولها، خاصة وأن التطورات الإقليمية فى هذه المنطقة برمتها قد توجد مبررًا لهذه القوى لتحقيق أهدافها وتعظيم مصالحها على حساب دول المنطقة وفى مقدمتها دول الخليج، ألم تأت الاضطرابات السياسية فى اليمن بقوى الإرهاب الدولي مثل تنظيمي داعش والقاعدة، وحركات ذات أجندات خارجية مثل الحوثيين؟ كذلك الأمر ألم يؤد انهيار الدولة فى الصومال إلى هيمنة تنظيمات إرهابية على مفاصل الحكم فى مقديشو.

ومن ثم، فإنه فى حالة تفاقم هذه التطورات وتفاقمها قد

تفضـي إلى مخاطر التدويل وما يترتب عليه من انتزاع قوى أجنبية لحقـوق مكتسبة في البحر الأحمر والقـرن الإفريقي عبر حصولها علـى قواعد عسكريـة ثابتة في الجزر المتناثـرة عند مدخل البحر، ومـا يمثله ذلك من تهديـد لأمن وسيادة الدول المطلة عليه، وهو ما أدركته دول الخليج وسعت إلى إعادة ترتيب علاقاتها مع دول شرق إفريقيـا خاصة جيبوتى، إذ قدمت السعوديـة مبلغ قدره ٥٠ مليون دولار كمنحـة لدعم برنامج الاستثمار الوطنى لعام ٢٠١٥م، ضمن إطـار مساعـدات دول مجلس التعاون لجيبوتـي والتي تقدر بـ ٢٠٠ مليون دولار. كما ساهمت قطر فى تطوير مشروع طاقة الرياح بها. فضلا عن زيادة حجم الاستثمارات الاماراتية في جيبوتي لتصل إلى مليار دولار. كما سبق أن نجحت شركة موانئ دبي العالمية في إبرام عقـد امتياز لإدارة مينـاء جيبوتى منذ أربعة عشرة عامًا، وإن شهد مؤخرًا أزمة مع الحكومة الجيبوتية للمطالبـة بإلغائـه. ورغم هذه الجهـود إلا أن الأمر يتطلـب مزيـدًا من التعـاون مع جيبوتـي خاصة في مجـال تعزيز قدراتهـا العسكرية كمـا طالب بذلك الرئيـس الجيبوتـي «عمـر جيلـة» في نوفمبر ٢٠١٥ بقولـه:» نطالـب بمزيد من الدعـم لقواتنا المسلحة البحريـة ولقـوات خفـر السواحل بجيبوتـي، حتى نضطلع بدورنا المحلـي والإقليمي المناط بنا لحماية مياهنا الإقليمية أولا ومن ثم المياه الدولية».

الانفلات الأمني والتواجد الدولي في شرق إفريقيا يهدد أمن الخليج

علـى الجانـب الآخر، وفـى إطار حرص الصين علـى توسيع تواجدهـا وحمايـة مصالحهـا في القـارة الإفريقيـة، وتبنيهـا استراتيجيـة تكثيـف حضورها العسكـري سـواء أكان تحت مظلة الأمم المتحـدة عبر عمليـات حفظ السلام، أو بعيـدًا عنها حسبما تفرض مصالحهـا وظـروف الأطـراف الأخـرى. ونظـرًا لأهمية موقـع جيبوتي الجيبوليتكي في إطار المبـادرة الصينية «الحزام مع الطريـق» ارتأت الصين أن يكون وجودهـا مباشرًا فى هذه المنطقة عبر توسيـع نفوذها اقتصاديًا، إذ قدمت الصـين منذ اليوم الأول لتدشـين منتدى التعـاون الصيني/ الإفريقي عـام ٢٠٠٠م، ١٦,٦ مليون دولار لتمويل مشروعـات تنموية في جيبوتي. وكذلك توسيعه عسكريًـا بهدف تأمين نفوذها الاقتصـادي المتنامي عبر سيطرتها علـى منافذ بحريـة استراتيجيـة، ولـذا، اتجهت لإبـرام معاهدة أمنيـة ودفاعيـة مـع جيبوتـي في فبرايـر ٢٠١٥م، تقضـي بتأهيل القوات المسلحـة والشرطة، وكما تم بمقتضاها الشروع في بناء أول قاعـدة عسكرية بحرية لوجستية للصـين في القارة بأكملها، وذلك تحت مبرر مكافحة القرصنـة وضمان أمن مضيق باب المندب، إذ يذكر أن البحرية العسكريـة الصينية قامت خلال الثماني سنوات الماضيـة بعشريـن مهمـة قتاليـة قبالة سواحـل الصومـال وخليج عدن، لكنها واجهـت صعوبات فى محطات الرسو وإعادة التموين، ورغـم منطقية هذا المـبرر وقبوله، إلا أنه ليـس كافيًا لتفهم تزايد النفـوذ العسكري في المنطقة، حيث يذكر أن مدمرة دبابات صينية شاركـت في الاستعراض السنـوي بمناسبة يـوم الاستقلال الذي نظمتـه جيبوتي في يونيو الماضي، وهو ما يعزز من النفوذ العسكري الصيني في البلاد.

شرق إفريقيا... تحديات ماثلة للطرفين:

غنـي عن القـول أن الطرفين (الصينـي والخليجي) يواجهان تحديـات تحد مـن تحـركات كل منهمـا فى هـذه المنطقـة. فعلى صانـع القرار الصينـي أن يـدرك أن وجوده فى القـارة الإفريقية بصفـة عامة وفـى شرقها تحديـدًا يواجه تحديـات، بعضها يتعلق بالاستراتيجيـة الصينية المتبعة فى القارة، إذ أنه من الصحيح أن الصين قدمـت مساعدات كثيرة للبلدان الإفريقية على مدى نصف قـرن وأن غالبية هذه المساعدات ذهبـت إلى مشاريـع تنمويـة مجتمعيـة مثـل المستشفيـات والملاعـب ودور الثقافـة والجامعات والبنية الأساسية بما ساعد بلا شك في تسريع نمو بعض الاقتصادات الإفريقية التي لديها مواد أولية مثل الطلب الصينـي المتزايد عليها مداخيل مهمة لهـذه الاقتصادات، إلا أن هذا الوجود الاقتصادي لم يقـدم مساعـدات بالمعنى المتعـارف عليه طبقًا للمنظور الأوروبي الأمريكى، وإنما هذه المساعدات هـي في حقيقتها قروض بنسب فائدة ومواقيت سداد غير معروفة، بمـا يعنى أنها استحقاقات مالية مؤجلـة على موازنات معظم هذه البلدان.

مـن ناحيـة أخـرى، يواجـه هـذا الوجـود أيضًـا صعوبات في التواصل مع شعوب شرق إفريقيا نظرًا لحاجز اللغة وأنماط الثقافة السائـدة في هذه المنطقة. صحيح أن الصـين تسعى إلى نشر لغتها عبر بناء معاهد خاصة تقوم بتدريس لغتها وحضارتها واقتصادها وتاريخهـا، إذ يذكـر أن معهد كونفيشيوس لديه فـروع فيما لا يقل عن ٢٢ بلدًا افريقيًا، وتم مؤخرًا تأسيس معهد كونفوشيوس بجامعة «انتاناناريفو» لتأهيل الطلبة المدغشقريين لدراسة اللغة، كما قامت بتنظيـم جائزة أطلق عليها جائـزة الإسهام البـارز في نشر ثقافة الصـين لعـام ٢٠١٥ م، في مدغشقر. كذلك الأمـر في جيبوتي، إذ أنشئت بهـا معهدًا للدراسات الاستراتيجيـة والدبلوماسية، فضلًا عن تقديمها منحًـا للدراسة عبر اتفاقيات مبرمـة لتأهيل الكوادر الإداريـة العليـا فى البـلاد، إلا أنه فى المدى المنظـور لن تؤتي هذه الخطـوات ثمارها في ظل الوجود الفرنسـي والأمريكي في المنطقة، الذي يعارض بصورة واسعة هذا الوجود الصيني، الأمر الذي يثير مزيدًا من التوتر في العلاقات الأمريكية ـ الصينية، إذ يذكر أن ثمة تواجـد فرنسي فى جيبوتي بموجب اتفاقيـة عسكرية تضمن وجود ما بـين ٣٨٠٠-٤٥٠٠ جندي فرنسي، وفى مارس ٢٠٠١م، أسست

أمريكا قاعدة عسكرية في جيبوتي بقوام ٩٠٠ عنصر، وتم تجديد عقدها عام ٢٠١٤م، لمدة عشر سنوات إضافية على الأقل بتكلفة (٦٠ مليون دولار) إضافة إلى تمويل وتدريب الجنود الجيبوتيين، كما أنشأت البحرية اليابانية قاعدة عسكرية بما في ذلك ميناء دائم ومطار لإقلاع وهبوط لطائرات P-٣ الاستطلاعية اليابانية.

في غضون ذلك تدرك دول الخليج أن ثمة تحديات أيضًا تواجه تعميق وجودهم في هذه المنطقة، ولعل الوجود الإيراني يمثل أبرز هذه التحديات، إذ ترتبط إيران بشبكة علاقات مع بعض دول المنطقة منها استئجار بعض الجزر الأريترية (دهلك) واتخذتها ميناء لبحريتها، توسع استثماراتها فى مدغشقر، إذ بلغ حجم استثماراتها أكثر من مائة مليون دولار، فضلًا عن سعيها لبناء سدود لتوليد طاقة كهربائية من مساقط المياه، وكذلك بناء مصاف خاصة بالنفط والتكرير مستفيدة من التقديرات الدولية بشأن الاحتياطي النفطي المقدر بنحو ١,٧ مليار برميل طبقًا لتقديرات الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة. ومما يذكر أيضًا أن القمة الآسيوية الإفريقية الأخيرة التي انعقدت في أبريل ٢٠١٥م، بالعاصمة الإندونيسية «جاكرتا» كانت برئاسة مشتركة بين إيران ومدغشقر. وفى الإطار ذاته، يحمل الوجود الإسرائيلي أيضا مخاطر جمة على الأمن الخليجي. كما يمثل التدخل التركي لإنشاء قاعدة عسكرية لها فى الصومال في موقع «هابر ٧» خطرًا جديدًا لأمن الخليج، إذ من المتوقع أن يعمل في هذه القاعدة نحو ٢٠٠ جندي، بهدف تدريب نحو ١٠ آلاف و٥٠٠ جندي صومالي.

٢٥٪ من أسلحة إفريقيا صينية و٢٧ ألف جندي صيني في القارة السمراء

الصين والخليج ... الحاجة إلى التعاون في شرق إفريقيا:

يتضح مما سبق أن ثمة مصالح حيوية واستراتيجية لكل من الطرفين الخليجي والصيني في التواجد بشرق إفريقيا عامة وفي جيبوتي خاصة، كما يتضح أيضًا أن ثمة تحديات تواجه هذا التواجد، وهو ما يفرض على كل منهما أن يدرك حجم مصالح الطرف الآخر من ناحية، وإعادة ترتيب تحركاته بما لا يتعارض مع هذه المصالح من ناحية أخرى، خاصة وأن العلاقات الخليجية ــ الصينية تشهد مزيدًا من التقارب والتعاون خاصة في المجالات الاقتصادية. ولعل ما جرى مؤخرًا بشأن مطالبة الحكومة الجيبوتية بإلغاء الامتياز الممنوح لشركة موانئ دبي العالمية لإدارة ميناء جيبوتي بعد مرور ١٤ عامًا على عقد الامتياز، إذ رفعت الحكومة الجيبوتية دعوى قضائية ضد الشركة الإماراتية مطالبة بإلغاء عقد الامتياز بحجة أنه يحابي شركة الموانئ بشكل غير عادل. الأمر الذي أعطى انطباعًا لدى البعض لتفسير هذا الموقف في إطار عزم الصين بناء قاعدتها العسكرية في جيبوتي، نظرًا لأن موضوع إلغاء الامتياز لم يثر إلا في العام التالي للخطوة الصينية (٢٠١٤م). ورغم أن هذا التفسير قد يكون غير صحيح إلا أنه يعكس جزءًا من التخوف بشأن تزايد النفوذ الصيني في هذه المنطقة وتأثيرات ذلك على الوجود الخليجي.

ومن هذا المنطلق، يمكن أن يمثل كل طرف مدخلًا معاونًا للطرف الآخر في تحقيق مصالحة وحماية أمنه القومي. فإذا كان صحيحًا الصين وإيران تربطهما علاقات قوية خاصة وأن مبادرة الصين «الحزم والطريق» تضع إيران محورًا مهمًا فيها، إذ ظلت الصين أكبر شريك تجاري لإيران على مدار الأعوام السبعة الماضية، إلا أنه من الصحيح أيضًا أن المصالح الاقتصادية الصينية مع دول الخليج ربما تتجاوز إيران بكثير، صحيح أن الصين تعتمد على ٥٠٪ من نفطها على دول الخليج، وأن الخليج يمثل سوقًا مهمًا للصادرات الصينية، فضلاً عن تزايد حجم الشركات الصينية العاملة في دول الخليج، فعلى سبيل المثال بلغ عدد الشركات المسجلة في دبي ٣ آلاف شركة العام الماضي مقارنة بـ ١٨ شركة عام ٢٠٠٥م. إلا أنه من الصحيح أن أهمية الخليج بالنسبة للصين لا تقتصر فقط على كونه سوقًا كبيرًا للسلع الصينية، وإنما يمثل خطوة مهمة للصين في سعيها لانتهاج استراتيجية مضادة للاستراتيجية الأمريكية التي تقوم على احتواء التصاعد الصيني في شرق آسيا، وذلك عبر الوجود في الفضاء الجيواستراتيجي للولايات المتحدة خصوصًا في المناطق التي بدأت تشهد فراغًا استراتيجيًا من الوجود الأمريكي، وذلك في محاولة صينية لتجنب الاصطدام المباشر مع الولايات المتحدة فى شرق آسيا، وتمثل منطقة الخليج نموذجًا متميزًا لتنفيذ هذه الاستراتيجية، خاصة وأن موقعه الجغرافي يجعله بمثابة رابط استراتيجي في المبادرة الصينية بين آسيا الوسطى وإفريقيا هي الأخرى ساحة تسعى الصين لمزاحمة الولايات المتحدة فيها، وذلك على حد التي تمثل وصف وزير الخارجية الجيبوتي بقوله:»الصين تملأ فارغًا، لأن الدول التي كانت من مسؤوليتها تعويض هذا النقص لم تقم بذلك، الأفارقة انتظروا طويلًا أن يأتي الأوروبيون وشركاؤنا العرب لمساعدتهم في عملية التنمية، والصين هي من قامت بهذا العمل».

على الجانب الآخر، يمكن أن تمثل دول الخليج مدخلاً مهمًا يُسهم في تعزيز الوجود الصيني وتوسيع مجالات تعاونها مع دول هذه المنطقة، مستفيدة في ذلك من القرب الجغرافي، إذ يمكن أن تشكل منطقة الخليج ممرًا لتجارة الترانزيت للصادرات والواردات الإفريقية من الصين، وكذلك يمكن الاستفادة كذلك من مساحات التواصل الثقافي والديني واللغوي الذي يجمع بين دول الخليج ودول شرق إفريقيا بما قد يذلل الكثير من العقبات

التـى يمكن أن تعرقل تعميق التعـاون الصيني الإفريقي في منطقة شرق إفريقيا.

دول الخليج في شرق إفريقيا ... استراتيجية جديدة للتواجد:

يظـل الـدور الأهـم ملقـى علـى عاتـق دول الخليـج في تعزيز تواجدهـا في هذه المنطقـة إذا أرادت أن تكون البوابة الصينية إلى دولها مـن ناحية، ومواجهة التدخـلات الإيرانيـة والإسرائيلية في شـؤون دول هذه المنطقة من ناحية أخـرى، وذلك بالإسراع بإعادة ترتيب سياستها فـى التعامل مع دولها عبر مجموعة من الخطوات الرئيسة، أبرزها ما يلي:

١ – الإسـراع بتأسيـس مجلس تعاون للـدول المطلة على البحر الأحمر على غرار مجلس التعاون الخليجى (يضم: فلسطـين، الأردن، السعوديـة، اليمـن علـى ساحله الشرقـى، ومصـر، السـودان، اريتريـا، جيبوتـي، الصومـال علـى ساحلـه الغربـي)، بمـا يضمـن حمايـة مصالح وأمن هـذه الدول مـن التدخلات. وبمـا يضمن التعـاون بين دولـه خاصـة استقطاب اريتريـا بعيدًا عن وقوعها تحـت النفوذين الإيراني والإسرائيلي، يعزز ذلك إذا علمنا أن أغلب سكانها يتحدثـون اللغة العربية ويدينـون بالإسلام، وهو ما قد يمهد الطريق إلى ضمها للجامعة العربية. وغني عـن البيـان أن تأسيس مثـل هذا المجلـس وإن كان سيشـكل عمقًا استراتيجيًـا لـدول مجلس التعـاون الخليجي كونه امتـدادًا له من النواحي الجغرافية والأمنيـة والاقتصادية والعسكرية والسياسية، وذلـك عبر خلـق منظومة اقتصادية متكاملة بـين دوله، كما يمكن دول المنطقـة من التعامل مع التدخـلات الأجنبية بصورة جماعية وليسـت فرديـة. فالصين كفاعـل دولي تسعـى إلى كسب وجود فى إفريقيا بصفـة عامة وشرقها على وجه الخصوص تستفيد كثيرًا فـى حالة تعاملها مع كل دولة على حدة، فى حين أن الأمر سيختلف إذا مـا نجحت دول البحر الأحمر فى تأسيس هذا الكيان الوحدوى الذي يمثل توجه عام لكل البلدان المطلة على بحار شبيهة.

٢ – تأسيـس حـوار استراتيجـي خليجـي – شـرق إفريقـي بمفهومـات وصيغ جديدة، إذ تم تجاوز المرحلـة التي قام فيها هذا الحوار على أساس المقايضة والمنافع السياسية المتبادلة، وما يتطلبه ذلك من الدخول فى مرحلة جديدة تُؤسس على إقامة شراكة عربية إفريقيـة حقيقية قوامها المصالح الاستراتيجية المشتركة والقضايا ذات الحساسيـة لكل من الطرفين. مع إيلاء أهمية خاصة للمدخل الأمني نظرًا لأن هاجس الأمن كثيرًا ما يطغى على التنمية.

٣ – تعزيـز ومضاعفـة الاستثمـارات فـى الموانـئ الإفريقيـة، مثـل ميناء جيبوتـي، ميناء بربـرة في الصومال، ميناء تاماتاف في مدغشقـر، محطة حاويات ميناء مابوتو في موزمبيـق، انطلاقًا من أن التعـاون البحـري سيصبح أحـد أعمدة الاستراتيجيـة الإفريقية الآسيويـة الجديدة فى إطار رؤيـة دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٠م. ويُقـترح في هـذا الخصوص فتـح خط بحـري ملاحي بين جازان وجيبوتي نظرًا لأن المشاريع التي يتم العمل عليها بين الجانبين تتطلب ضرورة توفر خطوط ملاحة لخلق توأمة بين موانئ البلدين.

٤ – العمل على إبراز دور دول الخليج في اتحاد التعاون الإقليمي القـادم الذي سيقـام في أكتوبر ٢٠١٦م، وذلـك بالشراكة مع أحد الدول الإفريقية المرشحة لقيادة إفريقيا في المرحلة القادمة.

٥ – التوسـع في إقامـة الاستثمـارات والمشروعـات الاقتصادية المشتركـة ليحـل ذلك محـل أسلوب المنـح والهبات الماليـة، لتعميق الصلة بـين الطرفين، كمـا أن الاستثمارات المشتركـة ستكون أكثر وفرة من الاستثمـارات المنفردة، وهو ما يتطلب أن يكـون هناك برنامجًا خليجيًـا استثماريًا مشتركًا. كمـا يُقترح في هذا الخصوص المشاركة الخليجية في البرامـج التنموية لبلـدان شـرق إفريقيا، على غـرار البرنامج الـذى أطلقتـه حكومـة مدغشقر لمـدة أربع سنـوات (٢٠١٥–٢٠١٩م) لتنمية بنيتها التحتيـة بتكلفـة ١٦٣ مليـون دولار، إذ يمكن لدول الخليج ضخ الاستثمارات المطلوبة مقابل الاستفادة مـن الإمكانات المائية الهائلة التـي تمتلكها جزيرة الفانيـلا الغنيـة، إذ يبلـغ الحجـم الكلـي للموارد المائية (٤٤٩) مليار م٣ سنويا، إلا أن ضعف البنية التحتية والتوزيع الجغرافي المتفاوت للموارد حال دون حصول الكثير من السكان على هـذا المورد الحيوي، فأقل من ٥٠٪ مـن السكان يحصلون على مياه الشرب. وفي هذا الشأن يمكن لدول الخليج الاستفادة من تلك المياه لزيادة استثماراتها الزراعية في مدغشقر.

تأسيس مجلس تعاون للدول المطلة على البحر الأحمر لحماية مصالحها

٦ – الانضمـام للتكتـلات الاقتصادية الإفريقيـة وخاصة بعد إعلان منطقة التبادل الحر ثلاثية الأطراف التي ضمت (الكوميسا والساداك وشرق إفريقيا) في يونيو ٢٠١٥م، إذ يمكن لدول الخليج الاستفـادة من هـذه التكتـلات في التعـاون الاقتصـادي المشترك وتعزيز حجم التبادل التجاري على غرار ما قامت به دول الإمارات مـن تأسيـس منتـدى المشترين مـن شـرق إفريقيا والـذي تنظمه وزارة الاقتصـاد الإماراتيـة سنويًا، ويمثل ساحـة للقاء المصدرين الإماراتيـين والمشتريـن الدوليين مـن دول شـرق إفريقيا. وكذلك المنتدى الاقتصادى السعودي– الشرق إفريقي.

٧ – ضـرورة الاهتمام بالبعد الثقـافي والاعلامي في العلاقات الخليجيـة الإفريقية بصفة عامة ومـع دول شرق إفريقيا على وجه الخصوص.

* مدير مركز الحوار للدراسات السياسية والإعلامية

الاستراتيجية الصينية تجاه إيران ودول الخليج

معضلة تحقيق التوازن بين المصالح والمبادئ

كغيرها من القوى الدولية أولت الصين منطقة الخليج العربي أهمية بالغة بالنظر إلى أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للصين، إلا إنه على الرغم من كونها إحدى القوى الدولية المهمة باعتبارها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن الدولي، فضلاً عن تنامي اقتصادها بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير مما أضحى ينافس اقتصادات الدول الغربية، بالإضافة إلى اهتمامها بتطوير قدراتها العسكرية التقليدية عامة والبحرية على نحو خاص وامتلاكها مقومات أخرى للقوة ومنها الثقافية فإن الصين لم تستطع ترجمة تلك المقومات إلى نفوذ دولي وإقليمي، وتقدم السياسة الصينية تجاه منطقة الخليج العربي نموذجًا على ذلك.

د أشرف محمد كشك*

أن السياسة الصينية تجاه منطقة الخليج العربي تعكس وبوضوح المعضلة الحقيقية لتلك السياسة التي تتمثل في محاولة الصين إيجاد نقطة توازن في سياستها الخارجية بين المبادئ والمصالح، ومن ثم دائمًا ما يتم تصنيف تلك السياسة ضمن «المناطق الرمادية» وربما تكون هذه السياسة ملائمة لبعض القضايا إلا أنها قد لا تتناسب مع حالة دول مجلس التعاون وإيران في ظل وجود العديد من القضايا الخلافية فيما بينهما، وهو الموضوع الرئيسي لهذا التحليل الذي يستهدف الإجابة عن أربعة تساؤلات:

الأول: ما هو التوصيف الصحيح للعلاقات الصينية-الإيرانية هل هو تحالف أم شراكة؟

والثاني: هل لدى الصين استراتيجية تجاه دول مجلس التعاون تعكس حجم وأهمية المصالح المشتركة بين الجانبين أم أن رؤية الصين لدول المجلس هي جزء من رؤيتها للأمن الإقليمي عمومًا؟

والثالث: كيف توازن الصين علاقتها مع كل من إيران ودول مجلس التعاون؟

والرابع: ما هو تأثير السياسة الصينية في معادلة أمن الخليج العربي؟

أولاً: الصين وايران: تحالف أم شراكة؟

مع أن الرؤية الصينية لإيران تندرج ضمن رؤية الصين لمصالحها في منطقة الشرق الأوسط عمومًا، والتي لاتزال تؤسس على مبادئ التعايش السلمي التي أعلنتها الصين قبل عقود مضت فإن سياسة الصين تجاه إيران تأثرت بثلاثة عوامل هي: طبيعة العلاقات الصينية-الأمريكية، وسياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، ثم الفرص التي استطاعت الصين من خلالها تطوير علاقاتها مع إيران وعلى نحو خاص خلال مرحلة فرض العقوبات الأممية جراء برامجها النووية.

وانطلاقًا من قناعة الصين بأن حل النزاعات الإقليمية يتعين أن يكون مسؤولية الدول الإقليمية أطراف النزاع بعيدًا عن التدخلات الخارجية، ومعارضة مبدأ فرض العقوبات كآلية لتسوية تلك النزاعات، فقد تصدت الصين غير ذي مرة لمحاولات أمريكا إحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن الدولي، كما عارضت الصين مؤتمر جنيف ٢ بشأن المسألة السورية عندما وجدت أن هناك توجهات دولية وإقليمية لاستبعاد إيران من المشاركة في ذلك المؤتمر، إلا أن العقوبات الاقتصادية على إيران ما قبل توقيع الاتفاق النووي كانت فرصة سانحة للصين لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع إيران حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين ٥٢ مليار دولار عام ٢٠١٤م، كما تشير التقارير إلى أن نصيب الصين من التجارة الإيرانية ٢٥٪وحوالي ٥٠٪ من مبيعات النفط والغاز الإيراني، ولم يقتصر التعاون بين الدولتين على الجانب الاقتصادي بل أن الصين كان لديها أحيانًا تفهمًا لتوجهات السياسة الإيرانية ومن ذلك الاستجابة للمطلب الإيراني عام ٢٠٠٨م، بتغيير مسمى «الخليج العربي» إلى «الخليج الفارسي» خلال أولمبياد ٢٠٠٨م، التي كانت تستضيفها الصين آنذاك على الرغم من إدراك الصين لحساسية تلك القضية بالنسبة لدول مجلس التعاون.

من ناحية أخرى وفي أعقاب رفع العقوبات الأممية على إيران استهدفت الصين بدء مرحلة جديدة لتعزيز العلاقات الصينية-الإيرانية من خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني لإيران في يناير ٢٠١٦م، ضمن جولته في المنطقة والتي شملت كلاً من مصر والسعودية وإيران، وأسفرت هذه الزيارة عن بناء علاقات استراتيجية بين الصين وإيران تمتد لنحو٢٥ عامًا، كما وقع الجانبان ١٧ اتفاقًا في مجالات ترتبط بالطاقة والاتفاق على زيادة الاستثمارات التجارية بين الجانبين بقيمة ٦٠٠ مليار دولار، ومع

أهمية ما سبق فإن الأهم في تلك الجولة هو تأكيد مشاركة الصين في إعادة تشغيل مفاعل «آراك» لإنتاج الماء الثقيل،- وفقًا للحد المسموح به طبقًـا للاتفاق النووي- فضـلاً عن تأكيد الرئيـس الصيني على «الدور الإيراني في المنطقة».

وبرغـم ذلك يصعب وصف تطور العلاقـات الصينية-الإيرانية على نحو ما آلت إليه بأنها علاقة «تحالف» لأن للتحالف استحقاقات ربمـا تتعارض والعقيدة العسكرية للصـين، كما أنها ليست «شراكة» لأن الشراكـة تعني تأييد الصين للقضايا الإيرانية كافة دون استثناء في حـين أن الصين عارضـت مساعي إيران لتطويـر الطاقة النووية للأغراض غير السلميـة، ولكن التكييف الصحيح لتلك السياسة هو رغبـة الصين تحقيـق توزان في علاقاتها مـع كل إيران ودول مجلس التعـاون بوجه عام والمملكة العربيـة السعودية على نحو خاص والتي ترتبط معها بمصالح متنوعة.

ثانيًـا: المصالـح المشتركـة بين الصـين ودول مجلس التعاون:

على الرغم من تعدد جوانب العلاقات الصينية-الإيرانيـة فـإن ذلـك لم يعـد انتقاصًا مـن علاقات الصـين مـع دول مجلس التعـاون، وذلـك إدراكًا من الصـين للأهميـة الاستراتيجية لـدول المجلس والتي تمد الصين بحـوالي ٥٠٪ من وارداتها النفطية وتعد الأقـرب من حيث طـرق النقل مقارنة بـدول أمريكا اللاتينيـة والـدول الإفريقية، وبالنظـر إلى معدلات النمـو المرتفعة التي حققتهـا وتسعى لتحقيقها الصين فإن تأمـين إمدادات الطاقة يظـل مسألة استراتيجية بل وأمن قومـي في المقام الأول بالنظر إلى أهمية خطط التنمية بالنسبة لسياسـات الحكومة الصينية داخليًا، وهـو ما يفسر سياسـات الصين تجاه منطقة الخليـج العربي، حيث رأت أنـه يجب العمل على تحقيـق بيئة آمنة للمناطق التي توجد فيها منابـع وطـرق مرور النفـط وذلك من خـلال تبني مواقـف حيادية تجـاه الأزمات الإقليمية كافة ومفادها ضـرورة تسوية تلك الأزمات بالطـرق السلمية واستبعاد الخيار العسكـري، بالإضافة إلى اقتراح الصـين أطـر محـددة بشـأن أمن الطاقـة ومنهـا تأسيـس المؤتمر الصيني-العربـي للطاقـة في مارس ٢٠١٢م، بهـدف الاستغـلال الأمثل لمـوارد الطاقـة وإمكانية التعـاون في مجال الطاقـة النووية، من ناحيـة ثانية بدأت الصين منذ عقـد التسعينيات في بناء سلسلة مـن الموانئ البحرية تمتد مـن «جوادر» غرب باكستـان بالقرب من مضيـق هرمـز وحتى جزيرة «هينـان» التابعة لها وهـي الموانئ التي مـن خلالهـا سوف تتمكن الصـين من تأمين طرق التجـارة مع دول الشرق الأوسط ضمن استراتيجية أطلق عليها «الدفاع النشط»، كما وقعـت الصين ودول مجلس التعاون مذكرة للتفاهم الاستراتيجي في عـام ٢٠١٠م، تتضمن مجالات عديـدة للتعاون منهـا إقامة منطقة تجـارة حرة بـين الجانبين، كمـا استضافت دولة الإمـارات العربية المتحـدة في عام ٢٠١٢م، منتدى التنميـة المستدامة بين دول المجلس والصـين، بالإضافة إلى تبادل الزيارات بـين الجانبين وكان آخرها زيارة الرئيس الصيني للمملكـة العربية السعودية في يناير الماضي، والتي أسفرت عن توقيع ١٤ اتفاقية ومذكرة تفاهم من بينها اتفاقية لإنشـاء مفاعل نـووي لإنتاج الطاقـة النووية للأغراض السلمية، و مذكرة بشأن «تعزيز الحزام الاقتصادي لطريق الحرير»

ثالثًا:كيـف يمكن للصين تحقيق تـوازن في علاقاتها مع كل من دول مجلس التعاون وايران؟

مـن خلال ما سبـق يثار تساؤل مـؤداه هل يعد تطـور العلاقات الصينية-الإيرانيـة خصمًـا مـن علاقـة الصـين مـع دول مجلس التعاون؟ وواقع الأمر أنه وفقًا لمرتكزات ومضامين السياسة الصينية فإن علاقات الصين بالطرفين تعـد « لا صفرية» بمعنى أنها تحرص على إيجاد توازن في علاقاتها بين الجانبين، فمع تعدد جوانب العلاقات الصينية-الإيرانية فإن الصين عارضت وبشكل معلن سعي إيران لتطوير طاقة نووية بعيداً عـن الرقابـة الدوليـة وهو مـا يتسق مـع المواقف الخليجيـة في هـذا الشأن، بـل أن تأكيـد الصين دوماً على احترام سيادة الدول واستقلالها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية لم يستثن إيران، ففي تصريـح له في صحيفة الأيام البحرينيـة في ١٥ نوفمبر٢٠١٥م، قال السفـير الصيني لـدى مملكة البحرين» نحن نتمتـع بعلاقات جيدة مـع إيـران إلا أننا نؤمن أيضًـا أن علاقات الجـوار يتعين أن تحترم ويجـب على إيـران التوقف عن التدخل في شـؤون البحرين»، ويتسق ذلـك مع مبـادئ السياسة الخارجيـة الصينية التـي أكدها المبعوث الصينـي الخاص بعملية السلام والذي قام بجولة في منطقة الخليج العربـي في إبريـل عـام ٢٠١٣م، وشملـت كلاً مـن السعودية وقطر والبحريـن وأكـد خلالهـا أنه مـن بين مبـادئ السياسـة الخارجية الصينية» احترام الصين قومية الدول العربية وخصائصها الدينية» كما تتسـق تلك السياسة مـع مكونات المجتمع الصينـي ذاته والذي يضـم ٥٦ قومية ولكل مجموعة ثقافتها الخاصة، وواقع الأمر أن تلك المواقـف لم تأت من فراغ حيث لعبـت دول مجلس التعاون دورًا هامًا في تعويض الصين عن نقص النفط الإيراني عام ٢٠١٢م، من خلال وفـود صينية تم إرسالها لدول الخليـج للتفاوض حول ذلك الغرض، وبالتـالي لم يكن أمـرًا مستغربًا أن تتضمن جولـة الرئيس الصيني الشرق أوسطيـة الأخيرة بل وعرض الوساطة بـين الجانبين اتساقًا مع الرؤية الصينية التي ترى أن الحفاظ على المصالح الاستراتيجية للصـين في تلك المنطقة يتطلب توفير بيئة آمنة، بل أن الصين قامت بتعيـين تسعـة دول من منطقـة الشـرق الأوسط(من بينهـا المملكة

السياسة الخارجية للصيـن تـــوازن بـين المبـادئ والمصالح وتقف في المناطق الرمادية

السعودية وإيران) كأعضاء مؤسسين في البنك الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية الذي تقوده الصين.

ومع أنه لم تكن هناك مواقف تصادمية بين الصين ودول مجلس التعاون فإن تلك الدول تنتابها نوازع الشك بشأن السياسة الصينية وخاصة عندما يرتبط الأمر بمصالح جوهرية لدول المجلس في محيطها الإقليمي ومن ذلك على سبيل المثال استخدام الصين حق الفيتو مرات أربع بشأن الأزمة السورية وبغض النظر عن أسس الموقف الصيني من تلك القضية فإنه يندرج ضمن «السياسات الصينية الضبابية «تجاه القضايا الإقليمية عمومًا.

رابعًا: تأثير السياسة الصينية في أمن الخليج العربي والأمن الإقليمي:

انطلاقاً من أن العلاقات الصينية-الخليجية لا تعمل في فراغ وإنما في بيئة إقليمية ودولية بقدر ما تتيح لها من فرص فإنها في الوقت ذاته تفرض عليها قيودًا وهو ما يجب لأن يؤخذ في الاعتبار عند تقييم مسار ومضمون تلك العلاقات، وبالتالي فإن التساؤل المنطقي هو: ما هو دور الصين في دعم أمن دول مجلس التعاون؟ ويقصد بهذا الأمن هو مستوى الأمن سواء الأمن الذاتي لدول المجلس بشكل مباشر أو قضايا الأمن الإقليمي التي لها تأثير مباشر على أمن دول المجلس؟

فعلى صعيد الأمن المباشر لدول مجلس التعاون، على الرغم مما تضمنه الخطاب الصيني الرسمي غير ذي مرة بشأن أهمية دول مجلس التعاون بالنسبة للصين فإن ذلك الخطاب لم يتم ترجمته في خطط أو استراتيجيات محددة بالنسبة لأمن منطقة الخليج العربي، وذلك لسببين أولهما: أن جيش التحرير الشعبي لم يؤسس للحرب في الخارج بل للدفاع عن الصين ضمن محيطها الإقليمي بالرغم من أن الجيش الصيني لديه ثاني أكبر ميزانية في العالم، وثانيهما: أن الولايات المتحدة لن تسمح للصين أو أي قوى آسيوية أن يكون لها دور مباشر في أمن منطقة الخليج العربي الذي يعد مسألة استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة بغض النظر عمن يتولى مقاليد السلطة من الجمهوريين أو الديمقراطيين، ولا يعني ذلك أن الصين ظلت بعيدة تمامًا عن أمن دول مجلس التعاون فقد حاولت الصين بيع المملكة العربية السعودية صواريخ متوسطة المدى عام ١٩٨٨م.

وعلى مستوى الأمن الإقليمي وفي ظل تنامي ظاهرتي الإرهاب والقرصنة فقد رأت الصين أن ذلك يمثل تهديدًا مباشرًا لمصالحها في المحيط الإقليمي لدول المجلس وخاصة تهديد طرق نقل النفط وهو ما يفسر بناء الصين سلسلة من القواعد العسكرية البحرية ومنها قاعدة جوادر البحرية غرب باكستان التي تم تصميمها وفق مواصفات دفاعية متكاملة والتي من شأنها أن تمثل قاعدة مهمة للصين ولغواصاتها النووية في بحر العرب القريب من مدخل الخليج العربي، بالإضافة إلى إشارة بعض المصادر بدء الصين مفاوضات لإقامة قاعدة بحرية في جيبوتي وهي الدولة التي ليس لدى الولايات المتحدة قواعد عسكرية فيها.

وقد حتمت الأزمات الإقليمية على الصين التدخل ولو بقدر محدود على خط التفاعل في تلك الأزمات ومن ذلك إرسال الصين سفناً حربية لإنقاذ المئات من مواطنيها ومن الأجانب في اليمن خلال شهر إبريل ٢٠١٥م، ولا يعد ذلك أمرًا جديدًا بالنسبة للصين حيث أرسلت الصين ٥٩ سفينة حربية لمضيق عدن والمياه الصومالية ضمن الجهود الدولية للتصدي لمخاطر القرصنة، بالإضافة إلى تواجد الصين ضمن قوات حفظ السلام في أماكن مختلفة أخرى من العالم.

ومع أهمية ما سبق فإن إسهام الصين في قضايا الأمن الإقليمي والأمن العالمي عمومًا لا يرتبط فقط بالعقيدة الدفاعية للصين ولكن بطبيعة القوة الصينية ذاتها، فضلاً عن الموقف الأمريكي بشأن سياسات الصين تجاه دول مجلس التعاون والشرق الأوسط عموماً.

بناء علاقات بين بكين وطهران لـ ٢٥ عاماً و١٧ اتفاقية بقيمة ٦٠٠ مليار دولار

فعلى صعيد طبيعة القوة الصينية ذاتها فيلخصها ديفيد شامباوا أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية ومدير ومؤسس برنامج السياسات الحكومية الصينية بجامعة جورج واشنطن في كتابه المعنون بـ "الصين تتجه كونيًا: القوة غير المكتملة" حيث تضمن الكتاب أن الصين بالرغم من امتلاكها للعديد من عناصر القوة سواء الدبلوماسية أو الثقافية أو العسكرية فإنها ليست لديها القدرة على التأثير في النظام الدولي لعدة أسباب وهي عدم التجانس بين ما تمتلكه من عناصر قوة على عكس الدول الغربية، والتردد في اتخاذ مواقف حاسمة تجاه القضايا الدولية، فضلاً عن إيلاء الأمن الداخلي أولوية على حساب الأمن الخارجي حيث أنفقت الصين عام ٢٠١٢م، ما يقرب من ١١١ مليار دولار على الأمن الداخلي مقابل ١٠٧ مليار دولار على الأمن الخارجي، وهو ما أكده الكتاب الأبيض الصادر عام ٢٠١٥م، بعنوان" الاستراتيجية العسكرية الصينية" والذي تضمن- من بين قضايا أخرى عديدة- أن "الصين لن تهاجم ما لم يهاجمها طرف آخر، كما تتمثل العقيدة العسكرية للصين في حماية المصالح البحرية للصين والحفاظ على الأمن والاستقرار على امتداد المناطق المحيطة بها"، ووفقًا لهذا التصور وفي ظل مشكلات الصين مع محيطها الإقليمي فإنه يتوقع أن يكون لنزاعات الصين مع دول جوارها أولوية ضمن السياسة الدفاعية الصينية، ومن ذلك النزاع بين الصين واليابان حول جزر دياويو والتي تقع على مساحة ٤٠٠ كم ويرجح أن بها احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي، و النزاع بين الصين والفلبين حول جزيرة هوانجيان والتي تسيطر عليها

الصـين وتسعى الفلبين لحل ذلك النـزاع من خلال طرف ثالث وهو مـا ترفضه الصين، بالإضافة إلى النزاع بين الصين وكل من فيتنام وتايوان على جزر في بحر الصين الجنوبي الأمر الذي حدا بالصين- التـي تسيطر على تلـك الجزر- لنشر نظام صواريـخ أرض جو على إحـدى هذه الجزر في فبراير ٢٠١٦م، وهـو الأمر الذي اعتبره وزير الخارجيـة الأمريكي "مثـيراً للقلق" والجدير بالذكـر أن مياه بحر الصـين الجنوبي تشهد مرور ثلث النفـط العالمي، وقد قامت الصين بتحويـل العديد من الجزر في تلك المنطقة إلى جزر اصطناعية ومن ثم إمكانية إقامة منشآت عسكرية عليها.

وعلـى صعيد علاقة الصـين بأمريكا، فإنه مـن التبسيط الشديد اختـزال صـراع النفوذ بـين الجانبين على منطقة الخليـج وإنما يجب النظر إلى الدائرة الأكبر لذلك الصراع، ومن ذلك إعلان أمريكا عن استراتيجيتهـا الدفاعية الجديدة وفقًا لمـا أشار إليه ليون بانيتا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، بالقول "أنه بحلول العام ٢٠٢٠م، سوف تعيـد البحرية الأمريكية نشـر قواتهـا من نسبـة حـوالي ٥٠٪-٥٠٪ حاليًا بين المحيـط الهادئ والمحيط الأطلسي إلى نسبة ٦٠٪ إلى ٤٠٪ لصالح المحيـط الهادئ بما يشمل ست حاملات طائـرات ،إضافة إلى أكثرية سفننا وغواصاتنا" وهو أمـر مـن شأنه أن يمثـل تحدياً للصين حيـث سيكون التصدي للتوجهـات الأمريكية الجديـدة أمر يحظى بالأولوية عن التواجد في خليج عدن والمحيط الهندي.

إسهام الصين في أمن العالم يرتبط بقوتها وعقيدتها الدفاعية ومواقف أمريكا

وانطلاقًـا مـن تلـك التحديـات فعلى الرغـم مـن أن الخطاب الرسمي الصيني قد تضمـن غير ذي مرة أن الصين تتطلع لصياغة علاقـات استراتيجية مـع دول المنطقة و لم ينعكس ذلك في التزامات محـددة مـن جانب الصـين خلال الأزمـات، وإنما انتهجـت الصين سياسات منفصلة وفقًا لكل حالة على حدة في محاولة لإيجاد توليفة مـن المبـادئ والمصالح بما يمكن أن يطلق عليـه "سياسة إرضاء كل الأطـراف "إلا أن تلك السياسة ربما أثمـرت بالنسبة لإيران وهو ما عبر عنه صراحة الرئيس الإيراني حسن روحاني خلال زيارة الرئيس الصيني لإيران في يناير ٢٠١٦م، بالقول "إن بكين وقفت إلى جانب طهـران في الأيام الصعبة وهو ما سـوف يجعل الأولوية لها على كافة المستويـات" ،بالإضافة إلى عضوية إيـران إلى جانب الصين بصفة مراقـب في منظمة شنغهاي وهـي المنظمة التي يطلـق عليها "الناتو الآسيـوي" في دلالة على كونها تضم الدول المناهضة لسياسات حلف الناتـو التوسعيـة والذي تراه كل مـن الصين وإيـران تحديًا لها، بما يعـزز من العلاقات الإيرانية- الصينية ضمن دائرة المصالح الأوسع نطاقـاً مـن منطقة الخليـج العربي وخاصـة أن روسيـا تدعم تعديل عضوية إيـران إلى العضوية الدائمة، إلا أن سياسة الصين تجاه دول مجلـس التعاون لم تؤت ثمارها بنفس القـدر من المردود الاقتصادي أو السياسـي بالنسبـة لإيـران، ليـس بسبب سياسـة الصين فحسب وإنمـا لزيادة حدة الخلاف بين دول مجلس التعاون وإيران وعلى نحو خاص في أعقاب توقيع الاتفاق النووي الأمر الذي يعد معضلة حقيقية أمـام الصين في سعيها لتحقيق التـوازن في سياستها تجاه الطرفين، ومـع ذلك برأيي أنه لاتزال لدى الصـين فرصة سانحة الآن وقبل أي وقـت مضى لتكـون لاعبًا مهمًا في قضايا أمـن الخليج العربي في ظل مستجدات السياسة الأمريكية من ناحية، والتطور البطيء للعلاقات الأوروبية-الخليجية واستمرار ارتهان تطورها بقضايا حقوق الإنسان مـن ناحيـة ثانية مما يعني أن توجـه دول مجلس التعـاون نحو تنويع تحالفاتها الدوليـة والآسيوية منها على نحو خاص لم يصبح ترفًا بل ضـرورة حتمتها المستجدات الإقليمية والدوليـة الراهنة ،صحيح أنه ربمـا لن تتمكن الصين من التواجـد عسكريًا في المنطقة ولكن هناك مستويات ومضامين متعددة للتعـاون الأمني بيد أن ذلك يتوقف على ما يمكنه أن يقدمـه الشريك الصيني لدول مجلس التعـاون وفي هـذا السيـاق يمكن للصـين أن تقدم مبـادرة للأمـن البحـري وخاصـة أن دول الخليج أقـرت تشكيـل قوة بحريـة خلال القمـة الخليجية في ديسمـبر ٢٠١٤م، و يمكنهـا التكامل مع الخبرة الصينيـة في هذا الشأن، بالإضافة إلى الالتزامات الدفاعية مـن جانب الصين حتى ولـو على مستوى التعـاون الاستخباراتي، صحيـح أن الصين أعلنت عـن رغبتها أن تكون جزءًا مـن التحالف الإسلامي العسكـري لمواجهـة الإرهـاب الـذي أعلنـت عنـه السعوديـة إلا أن ذلـك يجب أن يرتبـط بالتزامات محددة من جانب الصين، من ناحية ثانية يعد مجال الطاقة النووية إطارًا هامًا للتعاون بـين الجانبين حيث أن توقيع السعودية والصين اتفاقية بشأن الطاقة النووية السلمية يعد تطورًا مهمًا في ظل سعي المملكة لبناء ١٦ مفاعلاً نوويًا خلال العشرين عامًا المقبلة بتكلفة تتجاوز ٨٠ مليار دولار وذلك لمواجهة النمو المتزايد في الطلب على إنتاج الكهرباء بمعدل نمو سنوي يصل لنحو ٨٪ بما يعنـي أن إنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية بـات أمرًا ملحًا سواء بالنسبة للمملكة أو دول مجلس التعاون عمومًا، ومـن ناحيـة ثالثة يجب علـى الصين الأخـذ بعين الاعتبـار المصالح الاستراتيجيـة لدول مجلس التعاون ضمن الأزمات الإقليمية الراهنة مـن خلال انتهاج سياسات محـددة تتوافق مع الرؤى الخليجية حتى لو تتطلب الأمر مراجعة أسس السياسة الخارجية للصين وذلك بعيداً عـن "المناطـق الرمادية" التي لطالمـا ظلت سمة أساسيـة للسياسة الخارجيـة الصينية عبر عقـود ليس فقط تجاه قضايـا أمن الخليج العربي بل منطقة الشرق الأوسط برمتها. ●

* مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

دول الخليجي وتجمع البريكس: لقاء المنافع على طاولة المصالح المشتركة

يعد تجمع البريكس من أهم التجمعات التي بزغت خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، ومؤخراً تصاعدت مكانة البريكس في النظام الدولي بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية، بل صارت القاطرة الرئيسية لانتعاش الاقتصاد العالمي ونموه، مستندة في ذلك على قوتها الاقتصادية الضخمة ونفوذها المتزايد في المؤسسات الاقتصادية الدولية. وكان «جيم أونيل» رئيس بنك جولدمان ساكس أول من أطلق عليها هذا الاسم عام ٢٠٠١م وبدأت مفاوضات إنشاء البريكس عام ٢٠٠٦ م، من جانب البرازيل وروسيا والهند والصين ليطلق عليها اسم البريك BRIC وعقدت أول مؤتمر قمة لها عام ٢٠٠٩م، ثم انضمت جنوب أفريقيا إلى التجمع عام ٢٠١٠ م، ليصبح أسمها البريكس BRICS. وتشكل ٢٦ ٪ من مساحة الكرة الأرضية، و٤٦ ٪ من عدد سكان العالم، وحجم الناتج المحلي الإجمالي للبريكس يقرب من ١٨ ٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي. كما يبلغ حجم تجارتها الخارجية ١٦ ٪ من إجمالي حجم التجارة العالمية، وتجذب البريكس نصف الاستثمارات الأجنبية في العالم.

د. صدفة محمد محمود *

ولدول مجلس التعاون الخليجي، علاقات تعاون وتنسيق مع العديد من التجمعات والتكتلات الاقتصادية، ومن بينها تجمع البريكس. وخلال السنوات القليلة الماضية، نمت علاقات المجلس مع دول البريكس بشكل ملحوظ وخاصة في النواحي الاقتصادية. ولبعض هذه العلاقات جذور تاريخية، بداية من طريق الحرير حتى مرحلة النفط، وتوجد حركة تبادل تجاري نشطة بين الطرفين، بالإضافة إلى عدد كبير من الاتفاقيات الجماعية والثنائية. وفي الوقت الراهن تتبنى الصين والهند خططًا اقتصادية ومبادرات لتطوير طريق الحرير والحزام الاقتصادي الخاص به، ونظرًا لأن دول مجلس التعاون تتوسط الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، فإن ذلك من شأنه إفساح المجال لفرص تعاون اقتصادي هائلة تعود بالفائدة على الطرفين.

وفي ظل ما تتمتع به دول مجلس التعاون من إمكانيات اقتصادية ضخمة، وموقع جغرافي متميز وقريب من بعض دول البريكس فإن فرص التعاون الاقتصادي مرشحة للنمو والزيادة. وفي هذا الإطار، يسعى هذا المقال إلى استعراض أبرز ملامح العلاقات بين دول المجلس وتجمع البريكس، وأهم الفرص المتاحة لدول المجلس من تعزيز تعاونها مع الصين وبقية دول البريكس. كما يرصد المقال أهم المعوقات التي ربما تحول دون تطوير العلاقات بين الطرفين، ويطرح بعض سبل تطويرها.

أولاً: العلاقات الخليجية بدول تجمع البريكس: المنطلقات والمرتكزات

لا شك أن علاقات دول مجلس التعاون بدول البريكس وفي مقدمتها الصين تستند على دعائم ومقومات عدة، أبرزها اتساع قاعدة المصالح المشتركة وتنامي فرص التعاون، فضلاً عن الاهتمام المشترك من الجانبين بتعزيز ركائز السلام والتنمية على المستويين العالمي والإقليمي. ودول البريكس هي بمثابة شريك اقتصادي له أهمية بالغة لدول مجلس التعاون، ليس فقط على صعيد المؤشرات المتعلقة بالتبادل التجاري أو الاستثمارات، ولكن للتقدم الكبير الذي حققته بعض هذه الدول في عدد من القطاعات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لدول الخليج وبخاصة الطاقة النظيفة، وتوطين التكنولوجيا واقتصاد المعرفة، وكذلك تطوير قطاع التعليم والخدمات خاصة السياحة والخدمات المصرفية. بالإضافة إلى التعاون في مجال الطاقة النووية باعتبار أن ثلاثة من الدول الأعضاء بالبريكس هي دول نووية (روسيا، الصين، والهند)، وكذلك اشتراك دول مجلس التعاون ودول البريكس في عضوية العديد من المنظمات الدولية مثل منظمة الأوبك ومجموعة العشرين وغيرها، إنما يمثل فرصة جيدة لتنسيق المواقف بشأن القضايا المشتركة.

وفي ظل تصاعد التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون ودول البريكس أدرك كل منهما ضرورة تدعيم العلاقات السياسية

والاقتصاديـة بمـا يعـزز مصالحهمـا المشتركة. وهـو الأمر الذي تجسـد في الزيارات المتكررة والمتبادلة رفيعة المستوى بين قادة دول التجمعين، وكذلك توقيع مئات الاتفاقيات التي تنظم العلاقات بين الطرفـين في المجـالات كافة، وتشكيـل اللجان والمجالـس المشتركة لبحث مجـالات التعاون المختلفة بين دول المجلـس ودول البريكس، بالإضافة إلى عقد المؤتمرات واللقاءات والاجتماعات المشتركة بين كبار المسؤولين في الجانبين.

وتأتـي محـاولات دول مجلـس التعـاون لتعزيـز العلاقـات الاقتصاديـة مـع دول البريكـس وفي مقدمتهـا الصـين في إطـار جهودهـا الرامية إلى تجاوز الأزمة الاقتصادية الناتجة عن تدهور أسعـار النفط، بالبحث عن مصادر جديدة للنمو الاقتصادي، عبر بناء شراكات اقتصادية وتنموية جديدة. وفي المقابل تسعى الصين التـي تعاني من تباطؤ في معـدل النمو الاقتصادي علـى نحـو لم تشهـده منذ ربـع قـرن، إلى البحث عـن شـركاء دوليين جـدد، وبخاصـة دول مجلس التعاون الخليجي التـي تعد قوة اقتصادية رئيسية في العالم.

دول الخليج مطالبة بتنويع التعاون مع «البريكس» وآليات لتوطين التكنولوجيا

ومثلمـا كانت التحديـات الاقتصاديـة عاملًا محفزًا لتعزيز علاقـات التعاون مع دول البريكس فإن التحديات الأمنيـة، والمتمثلة في الاضطرابات السياسيـة التـي تشهدهـا دول المنطقـة وانتشـار التنظيمـات الإرهابيـة تمثـل هاجسًـا مشـتركًا يستدعي مزيد من التعاون بين الجانبين. ولا تنحصر دوافع الصين لتعزيـز علاقـات الشراكة مع دول مجلس التعـاون في كون الأخيرة تمـد بكين بحوالي نصـف وارداتها من النفط، بـل يمكن القول إن لـدى الصين تخـوف من تداعيات تدهور الأوضـاع في دول المنطقة وانتشـار الجماعات الإرهابيـة، وإمكانية أن تقـوم الأخيرة بتوفير الدعم للحركات الانفصالية المسلمة في غرب الصين.

وبالإضافـة إلى الدوافـع الاقتصادية والأمنيـة فثمة متغيرات إقليميـة تدفـع نحو مزيد مـن التعـاون والتنسيق بـين دول مجلس التعـاون وبعض دول البريكـس وتحديدًا الصـين وروسيا. ذلك أن التغـير الحادث في علاقـات دول مجلـس التعاون بأمريـكا، أوجد دوافـع قويـة لـدى دول الخليج لإعـادة صياغـة شبكـة تحالفاتها وعلاقتهـا الدوليـة، لـذا عمـدت علـى تنويـع شركائهـا وحلفائها الاستراتيجيين، وتوطيد علاقات التعاون مع بعض القوى الصاعدة في النظام الدولي.

ومن بـين الـدول الأعضاء بتجمـع البريكس تعـد الصين أهم شريـك اقتصادي لـدول الخليج؛ فهي صاحبة ثـاني أكبر اقتصاد في العـالم بنـاتج محلي إجمالي بلـغ ١٤ تريليـون دولار، واحتياطي نقـدي أجنبي بلغ ٤ تريليـون دولار عـام ٢٠١٤م. والصين الباحثة عـن مصادر جديـدة لرفد نموها الاقتصادي وبيـع سلعها، وجدت ضالتها في دول مجلس التعاون.

وتمثـل العلاقـات الخليجيـة الصينية أهميـة خاصـة بالنسبة للطرفـين، في ظل تعاظم حجم المزايا والفوائد المتبادلة. فمن ناحية أولى، تعـد الصين أكـبر دولة في العالم من حيـث استهلاك النفط، وثالـث أكبر دولـة في العالم من حيث استـيراده، وتعتمد بشكل كبير علـى نفط الخليج؛ حيث قامت باستيراد أكثر من نصف احتياجاتها النفطية من دول مجلس التعـاون الخليجي عام ٢٠١٥م. ومن ناحية ثانية، تحتل الصـين مكانة خاصة لدى دول الخليج، في ظل ما يتمتع بـه السوق الصيني من جاذبية كبـيرة بسبب كون الصين أكبر سوق استهلاكـي في العـالم، باعتبارهـا أكـبر دول العالم مـن حيث عدد السـكان، بما يعنيه ذلك من توفـير فرص ضخمة أمام الاستثمارات وكذلـك الصـادرات الخليجيـة مـن النفـط والبتروكيماويات والأسمدة والألومنيوم وغيرها.

وتسعـى بكـين مـن جانبهـا إلى توسيـع نطاق شراكتهـا الإستراتيجيـة مـع الـدول الخليجيـة وتحديـدًا السعوديـة، التـي تشـكل سوقًـا مهمًـا للصـادرات الصينية. وفي هذا السياق جاءت زيارة الرئيـس الصينـي إلى السعودية في ينايـر الماضي لتعكس التقارب السعـودي الصيني؛ وبرغم طغيان الطابع الاقتصـادي على الزيارة، فـإن البلدان قد وقعا علـى اتفاقيـة إنشاء مفاعل نـووي ذي حرارة عاليـة يبرد بالغاز، وهـو الأمر الذي يعكس مـن الرغبة السعودية في استمالة الصين. وقد أسفرت الزيارة عن اتفاق البلدين على الارتقاء بعلاقتهما إلى مصاف الشراكة وتعزيز التعاون في مختلف المجالات.

وعلى الرغم من محورية العلاقات الخليجية الصينية باعتبار الصـين القوة الأكـثر أهمية وتأثـيرًا داخل تجمـع البريكس، فثمة علاقـات خليجيـة قوية مـع بعض أعضـاء البريكس ومـن بينهم الهند، التي تعمـل على إقامة شراكات قوية مع دول مجلس التعاون في مجـالات التجارة وأمن الطاقة وتطويـر البنى التحتية. وفي هذا الإطـار، بلغ حجم التبـادل التجاري بين الهنـد ودول المجلس ١٥٠ مليـار دولار عـام ٢٠١٤م، حيـث تستـورد الهند ثلثـي احتياجاتها النفطية من منطقة الخليـج، وتأتي الإمارات والسعودية في مقدمة الشـركاء التجاريـين للهنـد. إذ بلـغ حجـم التبادل التجـارى بين الإمـارات والهند حـوالي ٦٠ مليار دولار، وتعمـل في الإمارات نحو ٥٠ ألف شركة هندية، كما بلغ حجم التبادل التجاري بين السعودية والهند حوالي ٤٠ مليار دولار عام ٢٠١٤م.

وفي المقابـل تمثل الهند سوقـا استهلاكية ضخمـة للصادرات الخليجيـة خاصة النفط والبتروكيماويـات والأسمدة، ومن المتوقع أن تشهد العلاقات التجارية بين الجانبين طفرة كبيرة بعدما وافق

المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في نوفمبر ٢٠١٥م، على إنشاء منطقة تجارة حرة مع الهند تتمتع فيها السلع ذات المنشأ الوطني بحرية الحركة دون قيود أو رسوم جمركية. وفي ظل التوجه الخليجي، فإن المجال مفتوح أمام دول الخليج لتعزيز علاقات التعاون مع الهند التي تعد من بين أكثر دول العالم تقدمًا في مجال تطوير التكنولوجيا وتوطين المعرفة.

ولا تنحصر العلاقات الخليجية الهندية في الجانب التجاري، بل أن هناك رافدا بشريًا مهمًا يدعم هذه العلاقات، وهو العمالة الهندية في دول الخليج، التي تصل إلى حوالي ٦ ملايين عامل، ويشكل هؤلاء أكبر جالية أجنبية في دول المجلس، وتسهم العمالة الهندية بتحويلات مالية قدرت قيمتها ٢٩,٢٩ مليار دولار عام ٢٠١٢م، لتمثل حوالي ٤٧ ٪ من إجمالي التحويلات المالية للهند.

وهناك مجال آخر للتعاون الخليجي الهندي، وهو التعاون في المجال الأمني – العسكري؛ حيث وقعت الهند عدة اتفاقيات للتعاون العسكري مع الإمارات وقطر وعمان، فضلًا عن مساعيها إلى توقيع اتفاقية مماثلة مع السعودية. بالإضافة إلى الاهتمام المشترك للطرفين بتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب، حيث يمثل تنظيم داعش تهديدًا مشتركًا للأمن والاستقرار، وتسعى الهند من ذلك إلى تأمين مصالحها في الجزء الغربي من بحر العرب والمحيط الهندي، وكذلك تأمين إمدادات الطاقة، وضمان سلامة خطوط الاتصالات البحرية، والتصدي لجرائم القرصنة

على صعيد علاقات دول مجلس التعاون مع روسيا العضو المهم في البريكس، فإن الأخيرة تعد واحدة من أكبر منتجي النفط خارج (أوبك) وتعارض موقف الطرفين مؤخرًا بشأن الحفاظ على مستويات الإنتاج وسياسات التسعير، وفي هذا الإطار تعتقد روسيا أن دول الخليج تسببت في الخفض الكبير لأسعار النفط خلال الشهور الماضية، وعلى الرغم من التعارض الظاهر في بعض المواقف السياسية والاقتصادية التي يتبناها الطرفان فليس بالإمكان التقليل من أهمية التحسن في العلاقات الاقتصادية الخليجية - الروسية على مدار السنوات الأخيرة، سواء على صعيد ارتفاع حجم التبادل التجاري بين الطرفين إلى ما يقرب من ٣,٧٥ مليار دولارًا عام ٢٠١٣م، وزيادة حجم الاستثمارات الخليجية في روسيا، حيث بلغت قيمة الاستثمارات الإماراتية هناك حوالي ١٨ مليار دولارًا عام ٢٠١٤م، كما أعلنت السعودية في يوليو ٢٠١٥ م، عن إقامة شراكة استثمارية بين صندوق الاستثمارات المباشرة الروسي وصندوق الاستثمارات السيادي السعودي بقيمة عشرة مليارات دولار. بالإضافة إلى إبرام الطرفين عددًا من الاتفاقيات في مجال التعليم والبحث العلمي، والسياحة والتكنولوجيا، والطيران، وغيرها. وفي هذا السياق يمكن القول إن تطوير العلاقات الاقتصادية الخليجية - الروسية سيكون لها تأثير إيجابي على إنعاش الاقتصاد الروسي.

وبالنسبة للبرازيل أحد أهم أعضاء البريكس وسابع أكبر قوة اقتصادية على مستوى العالم بناتج محلي إجمالي بلغ ٢,٢٤ تريليون دولار عام ٢٠١٤م، كما بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها ٦٢ مليار دولار في العام نفسه، فقد بلغ حجم تجارتها الخارجية مع دول مجلس التعاون الخليجي ٩,١ مليار دولار، وتجاوزت قيمة صادرات البرازيل لدول المجلس نحو ٦,٣ مليار دولار، فيما بلغ إجمالي واردات البرازيل من مجلس التعاون نحو ٢,٧ مليار دولار، ليصل الفائض التجاري لصالح البرازيل ٣,٦ مليار دولار. وجاءت السعودية في المرتبة الأولى من حيث نمو الصادرات البرازيلية، حيث شهدت الأسواق السعودية ارتفاعًا كبيرًا في حجم المنتجات البرازيلية المستوردة بمعدل ٨,١٩ ٪ ليصل إلى ٢,٧ مليار دولار عام ٢٠١٥م، مقارنةً بنحو ٢,٥٤٢ مليار دولار عام ٢٠١٤م، واحتلّت الإمارات المرتبة الثانية في حجم التبادل التجاري مع البرازيل في العام الماضي، بنحو ٢,٥ مليار دولار.

ضرورة تحسين صورة دول الخليج خاصة روسيا والبرازيل

وتعد الاستثمارات الإماراتية في البرازيل الأكبر من بين استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث بلغت قيمتها نحو ١,٥ دولار، تتركز في مجالات النفط والغاز والألمنيوم وأشباه الموصلات والبنية التحتية والموانئ والعقارات والطيران. وتمثل استثمارات موانئ دبي العالمية وحدها في البرازيل أكثر من ٥٠٠ مليون دولار، وبلغ عدد الشركات التجارية البرازيلية في الإمارات ٣٠ شركة لديها مكاتب تجارية، كما أن لدى وكالة ترويج التجارة والاستثمار البرازيلية مكتب في جبل علي، منطقة التجارة الحرة في دبي، لمساعدة الشركات البرازيلية التي ترغب في تأسيس مكاتب في الإمارات، وفي عام ٢٠٠٨م، تم افتتاح مكتب تمثيل لبنك البرازيل في دبي. هذا بالإضافة إلى التعاون الخليجي مع البرازيل في مجال السياحة وتكنولوجيا المعلومات وصناعة السيارات، بالإضافة إلى مجال الطاقة المتجددة التي حققت فيه البرازيل تقدمًا ملحوظًا، وهو ما يأتي متزامنا مع اهتمام بعض دول الخليج بتطوير مصادر بديلة للطاقة كالطاقة الذرية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية. هذا بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من الخبرات البرازيلية الواسعة في مجال تطوير المحاصيل الزراعية، وكذلك مواجهة بعض التغيرات المناخية وبخاصة مشكلة الجفاف والتصحر لما تمثله من تأثير سلبي على الزراعة في دول الخليج.

ونظرا لتطور قطاع صناعة الطيران في البرازيل كونها تمتلك

ثـاني أكبر أسطـول للنقل الجوي علـى مستوى العـالم، فإن هناك فرص متنوعة للاستثمار والشراكة مع دول مجلس التعاون في مجال الخدمـات اللوجستية والبنية التحتية والنقـل، وتحديدًا الإمارات، بعدمـا قامت شركة الاتحاد للطـيران بتوسيع نطـاق رحلاتها إلى البرازيل ودول البريكس الأخرى لربط أبو ظبي بهذه الدول.

وبرغـم قيـام دول المجلـس والسـوق المشتركـة لـدول أمريكا الجنوبيـة (تجمـع الميركوسـور)، والـذي يضـم في عضويتـه (أوروجواي، باراجواي، الأرجنتين، البرازيل، بالإضافة لفنزويلا) بالتوقيـع في مايـو ٢٠٠٥م، على اتفاقيـة إطارية للتعـاون التجاري والاقتصـادي والاستثماري والفني بين الطرفين، تمهد عبر موادها لإطـلاق مفاوضـات لإقامة منطقـة تجارة حرة بـين التكتلين، فلم يتم التوصـل إلى هذه الاتفاقية، نظرًا لمعارضة الاتفاقية من جانب شـركات البتروكيماويـات المحليـة، وهـو ما يمثل عائقًا أمـام تشجيـع حركة التبـادل التجاري بين الطرفين. وفي هذا الصـدد ينبغي الإشارة إلى أن مـن الأسباب الأخرى لعدم إبرام الاتفاقية الوضع الداخلي في البرازيل التي تواجه انخفاضًا في معدل النمو الاقتصادي ومشكلات اجتماعية، فضلاً عن الأرجنتـين التـي تواجه عجـزًا عن سـداد الديون السياديـة، وما ارتبـط بذلك من توجـه البرازيل والأرجنتـين نحـو سياسـة الحمايـة الجمركيـة وتجميد المفاوضـات الخاصة باتفاقيـات التجارة الحرة مع دول العالم ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي.

وفي هذا الإطار، يمكـن القول إن العلاقات الخليجية بالبرازيل ربمـا تشهد تطورات إيجابية خلال السنـوات القادمة، مستفيدة في ذلك مـن الزخم الذي أحدثتـه القمة الرابعة للـدول العربية ودول أمريـكا الجنوبية، التـي استضافتها السعوديـة في نوفمبر ٢٠١٥م، والتـي اتفـق المشاركون فيها علـى ضرورة زيـادة الرحلات الجوية المباشرة بين الدول العربية وأمريكا الجنوبية، وتسهيل منح تأشيرات الدخول للسياحة والأعمال، وتعزيز مستوى التمثيل التجاري المتبادل بين المنطقتين، وكذلك تشجيـع إنشاء مجالس أعمال ثنائية في دول المنطقتين. فضلا عن الاتفاق على إنشاء شركة قطاع خاص مشتركة للنقل البحري، وكذلك إنشاء شركة قطاع خاص مشتركة للخدمات اللوجستية بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، على نحو يدعم توفير روابط بحرية مباشرة وتوفـير الخدمات اللوجيستية لتسهيل التبادل التجاري بين الجانبين.

«البريكـس» تشكل ٢٦٪ من مساحـة العالـم و٤٦٪ مـن سكانـه و١٨٪ مـن دخلـه

ثانيا: العلاقات الخليجية بتجمع البريكس: الانعكاسات والدلالات

تعكـس التطـورات الإقليمية والدولية، وكذلـك نمط العلاقات والتفاعلات الراهنـة توجه قوي من جانب الدول الخليجية وكذلك دول البريكس نحو تقوية العلاقات المشتركة بل أن المعطيات السابقة تكشف بشكل واضح عن رغبة قوية لدى الطرفين في تحقيق درجات أعلى من التقارب في الرؤى تجاه بعض القضايا المهمة.

إن تقوية الروابط الخليجية مع دول تجمع البريكس في المجالين الاقتصـادي والتكنولوجـي سيكون له مـردود إيجابـي واضح على الدول الخليجية، من زاويتين، الأولى: تحسين الأوضاع الاقتصادية وتوفـير فرص جديدة للعمالة وتنويـع مصادر الدخل ورفع معدلات النمـو الاقتصادي، وكذلـك تحسين الصناعة الوطنيـة وتطويرها وإقامـة اقتصـاد المعرفة. إضافـة إلى ذلك أن التقـارب في الرؤى يمكـن أن يسهـم في إنعاش الاقتصـاد العالمي والخـروج من حالة الركـود؛ لأن التنسيـق الخليجـي الروسـي مثلاً في مجـال النفط، يمكن أن يسفر عنه التوصل لاتفاق بشأن الأسعار وحصص الإنتاج، ممـا قـد يقـود إلى رفـع أسعـار النفـط وإنعاش اقتصاديات العـالم، وإن كان ذلك الافتراض من الصعـب تحقيقه على إطلاقه؛ في ظل عودة إيران إلى سـوق النفـط، وكذلك مع زيـادة إنتاج النفط والغاز الصخري الأمريكي.

أمـا الزاويـة الثانيـة، فهـي تتعلـق بالتأثـير الإيجابـي لإقامة دول الخليـج علاقات اقتصادية قوية مع بعض دول البريكس على استقرار منطقة الشـرق الأوسـط. فمـن ناحيـة، يمكـن أن يؤدي تحقيـق المزيد من التقارب والتقـدم في العلاقات الاقتصاديـة الخليجية مع الصـين وروسيا على وجه الخصوص إلى الوصـول إلى تفاهمات سياسية بين هذه الدول من أجل حل العديد مـن الأزمات التـي تواجه منطقة الشـرق الأوسـط، بالإضافة إلى أن توثيـق العلاقـات الخليجية مع روسيا والصـين قد يدفعهما إلى القيـام بأدوار أكثر إيجابية ونشـاط في الأزمات الإقليمية الراهنة، وربمـا سيدفع الصين تحديدًا إلى الابتعاد عن الموقف المحايد الذي تتبناه والميل بدرجة أكبر إلى تدعيم المواقف الخليجية من القضايا المثارة على الساحة الإقليمية.

أضـف إلى ذلك أن التعاون الخليجي مع شركائها في البريكس ومع روسيا والصـين بالتحديد في المجالين الأمنـي والاستخباراتي مـن شأنه المساهمـة في تعزيز منظومة الأمـن الإقليمي في منطقة الخليـج العربي، فضلا عـن دوره في تدعيم القـوة العسكرية لدول مجلس التعاون، وتنويع تحالفاتها وشراكاتها الأمنية والعسكرية.

ثالثًا: العلاقات الخليجية بتجمع البريكس: رؤية استشرافية

يتضح من استعراض العلاقات الخليجية مع تجمع البريكس أن هـذه العلاقات مرشحة لمزيد من التقـدم، على ضوء متغيرات البيئة الإقليميـة التي كشفـت عن تراجـع الولايات المتحدة عـن الانخراط المباشر في الأزمات التي تشهدها دول المنطقة. فيما تظل إيران عاملا

معرقلا لتطوير العلاقات الخليجية مع أغلبية دول البريكس؛ فروسيا تربطها علاقات قوية بإيران في المجالين الاقتصادي والعسكري. فمن ناحية أولى، تقدم موسكو التكنولوجيا النووية والخبرة لطهران، إضافة إلى منظومات تسليح متقدمة، مقابل عوائد اقتصادية تسهم في تخفيف الضغوط المفروضة على الاقتصاد الروسي. وتشير بعض التقديرات إلى أن قيمة واردات الأسلحة الروسية لطهران قد تجاوزت خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٥ – ٢٠١٥م، حوالي ٣٠٠ مليار دولار، ومن المتوقع أن تزداد العلاقات العسكرية ازدهارًا في أعقاب الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب.

أما الصين فتعد أكبر شريك تجاري لإيران؛ حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما ٥٢ مليار دولار عام ٢٠١٤م، كما يربط البلدان علاقات اقتصادية وأمنية وعسكرية وسياسية قوية. وخلال الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني لإيران في يناير ٢٠١٦م، والتي كان أول زعيم يزور إيران بعد رفع العقوبات الدولية عنها، تم التوقيع على ١٧ اتفاقًا في عدد من المجالات وبخاصة الطاقة والتبادل التجاري، وذلك بهدف الوصول بحجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ما قيمته ٤٢٠ مليار دولار. كما تحتفظ الهند بروابط قوية مع إيران، حيث تعد شريك تجاري مهم لها، وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ١٥ مليار دولار، وفي السياق ذاته، كانت البرازيل من أكثر دول أمريكا الجنوبية دفاعًا عن أحقية إيران في امتلاك برنامج نووي للأغراض السلمية، كما يربط البلدين شراكة اقتصادية قوامها النفط والغذاء.

١٤ تريليون دولار ناتج الصين واحتياطيها ٤ تريليونات

وبصفة عامة يمكن القول إن نجاح دول مجلس التعاون في تعظيم المنافع التي يمكن أن تحصلها من علاقتها بدول أعضاء في البريكس يتوقف على قدرة الدول الخليجية على التحرك الخارجي بصورة جماعية والابتعاد قدر الإمكان عن اتخاذ مواقف فردية، فمزيد من التنسيق الجماعي بين دول مجلس التعاون يعني تعزيز قدرتها على الاستفادة من الرغبة القوية التي تبديها دول البريكس للتقارب.

علاوة على ذلك فإن دول الخليج مطالبة بتنويع مجالات التعاون مع دول البريكس بحيث لا ينحصر التعاون على قطاع النفط فحسب، بل الاهتمام بمجالات الطاقة النظيفة والنووية ومجالات الطيران والفضاء. ودول المجلس مدعوة كذلك إلى إيجاد آليات للاستفادة من التعاون في مجالات البحث وتوطين التكنولوجيا في كافة مجالات الصناعة. وسيكون على دول مجلس التعاون أن تعمل على تحسين الصورة الذهنية السلبية السائدة لدى شعوبها تجاه بعض دول البريكس وفي مقدمتها روسيا والبرازيل؛ فمازال هناك ميراث ثقافي وتاريخي خليجي ينظر إلى روسيا باعتبارها عدوة للإسلام والمسلمين، كما أن معظم دول الخليج ترفض التدخل العسكري الروسي في سوريا. وبالنسبة للبرازيل فمازال العقل الجمعي الخليجي ينظر إليها باعتبارها بلد كرة القدم والمهرجانات والبن دون النظر إلى التقدم الهائل الذي أحرزته البرازيل والذي أهلها للعب دور محوري على الساحة الدولية. وبناء على ما سبق، فإن على دول مجلس التعاون الخليجي العمل على تحسين الصورة الذهنية السائدة تجاه بعض دول البريكس، والعمل عن كثب مع تلك الدول وتعظيم الاستفادة من المزايا الضخمة التي تتمتع بها بما يتوافق مع مصالح دول المجلس ومستجدات الأوضاع في المنطقة.

وفي السياق ذاته فإنه من الضروري أن تركز دول مجلس التعاون على القواسم المشتركة مع دول البريكس، والابتعاد عن القضايا الخلافية، الأمر الذي، سيمهد المجال في المستقبل أمام الطرفين من أجل التوصل إلى تفاهمات وتحقيق التقارب في الرؤى بشأن القضايا بين الجانبين.

بالإضافة إلى أن مستقبل هذه العلاقات مرهون بمدى توافر الإرادة من جانب دول التجمعين وقدرتهم على الحيلولة دون عرقلة الخلافات الثنائية الجهود الهادفة إلى تطوير هذه العلاقات والارتقاء بها إلى مستويات أكثر عمقًا ومتانة وتنوعًا، بل أن الأمر يتوقف على كيفية تعاطي دول البريكس وفي مقدمتها الصين مع معضلتها القائمة على استمرار الاعتماد على دول المجلس كمصدر رئيس لاحتياجاتها من النفط ولكن دون التخلي عن أحد ركائز سياستها الخارجية ألا وهو مبدأ عدم التدخل، وهو الأمر الذي أصبح من الصعب القبول به في ظل تصاعد المنافسة الإقليمية وتعارض الرؤى بشأن العديد من القضايا الإقليمية بين السعودية وإيران.

لذا فإن مستقبل العلاقات الخليجية الصينية يتوقف بدرجة كبيرة على قدرة الأخيرة على اتخاذ مواقف أكثر جسارة بشأن المشكلات والتحديات الخطيرة التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، فليس كافيًا أن تحقق الصين نجاحات اقتصادية مهمة في علاقتها بدول الخليج، حيث أن طلبها المتنامي على الطاقة يستدعي إقامة شراكات أعمق مع السعودية، المصدر الأكبر للنفط في المنطقة. بما يعنيه ذلك في المقابل من قدرة دول المجلس على تقديم المزايا والحوافز التي تدفع الصين إلى تبني موقف دول المجلس. ●

* باحثة متخصصة في شؤون البرازيل وأمريكا اللاتينية

السياسات الخارجية للولايات المتحدة عقب الحرب الباردة مهيمن عالمي أم شرطي متردد؟

صدر عن مركز الخليج للأبحاث كتاب (السياسات الخارجية للولايات المتحدة عقب الحرب الباردة .. مهيمن عالمي أم شرطي متردد؟) للمؤلف فريزر كاميرون مدير مركز الاتحاد الأوروبي.روسيا، ومستشار في مركز الدراسات الأوروبية، وهو مركز ريادي في بروكسل، ومستشار لدى المعهد الأوروبي للدراسات الآسيوية، وهو أكاديمي ودبلوماسي سابق، وعمل مستشارًا لدى المفوضية الأوروبية لأكثر من عشر سنوات، وهو أستاذ زائر لدى الجامعات الأمريكية والأوروبية والآسيوية، له العديد من الكتب والمقالات والمحاضرات.

آراء حول الخليج - جدة

الكتاب الذي جاء في قرابة ٤٠٠ صفحة، وعشرة فصول، إضافة إلى حزمة من الاستنتاجات عن السياسة الأمريكية في الداخل والخارج، بدأ بتتبع تاريخ الولايات المتحدة من كونها مستعمرة وحتى تربعها كقوى عظمى، ثم تناول مرحلة سنوات ما بعد الحرب الباردة، وسياسات الرؤساء الأمريكيين خاصة جورج بوش الابن، وبوش الابن، ثم تطرق إلى طبيعة الحكومات الأمريكية وسماتها واللاعبين الرئيسيين والمؤثرين فيها، ودور نائب الرئيس الأمريكي، ووزارات الخارجية، والدفاع، والاستخبارات، والأمن الداخلي، ومجلس الأمن القومي، وكذلك الكونجرس، وسلطاته ، ودوره في السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية من حيث اعتماد الموازنات والموافقة على المعاهدات وإعلان الحرب.

وتضمن الكتاب فصلاً عن السياسة الداخلية ومؤثراتها من جماعات الضغط المختلفة وأهمية هذه الجماعات وقوتها وتأثيرها في القرار الأمريكي، وصلاً عن وسائل الإعلام ودورها وأهميتها وتأثيرها على الرأي العام وصناعة القرار، ثم التجارة الخارجية والاقتصاد تحت مظلة العولمة، ثم تناول السياسة الخارجية الأمريكية ومن يصنعها، وأولوياتها.

ويعتبر المؤلف انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب تحرير الكويت مرحلة مهمة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحولت منذ هذين الحدثين إلى القوى العظمى الوحيدة في العالم، أو القوة المفرطة كما وصفها وزير الخارجية الفرنسي الأسبق هوبير فيدرين، ثم ابتكار الرئيس جورج بوش الأب عبارة «النظام العالمي الجديد»، وبعد ذلك أعلن الرئيس بيل كلينتون عن مبدأ « توسيع الديمقراطية والأسواق الحرة» بوصفها السمات التي ميزت سياسته، فيما تعهد الرئيس جورج بوش الابن في خطاب تولي الرئاسة بـ «المحافظة على قوة أمريكا وحريتها».

ويرى المؤلف أن الولايات المتحدة تحتل موقعاً فريداً في الشؤون الدولية، ولم يسبق أن هيمنت دولة على مر التاريخ على المشهد الدولي كما تفعل الولايات المتحدة اليوم، ويرى أن أمريكا نسيج متكامل بغض النظر عن قوتها العسكرية، أو الاقتصادية، أو النفوذ السياسي، أو التقدم الثقافي، وهي الدولة الوحيدة على الأرض القادرة على بسط نفوذها في أي جزء من العالم.

يشرح الفصل الأول من هذا الكتاب، الصعود البطيء والمتواصل للولايات المتحدة إلى أن أصبحت قوة عالمية، ويوضح الضغوط المحلية والخارجية التي دفعت أمريكا إلى الدخول في حربين عالميتين، ثم الدخول إلى مرحلة الحرب الباردة.

يتناول الفصل الثاني سجل الرؤساء الثلاثة الذين حكموا البيت الأبيض منذ عام ١٩٨٩م، وكيف سعوا إلى وضع مبدأ جديد للسياسة الخارجية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

يبحث الفصل الثالث دور الرئيس والهيآت التنفيذية المعنية بالسياسة الخارجية، ويتناول الفصل الرابع دور الكونجرس في صنع السياسة الخارجية، والضوابط الدستورية التي تحكم الفروع التنفيذية والتشريعية للحكومة، ويستعرض الفصلان الخامس والسادس البيئة السياسية المحلية المتغيرة والتأثير المتزايد الفاعلين الآخرين المشاركين في العملية السياسية الخارجية.

العرب.. وملء الفراغ الاستراتيجي

جمال أمين همام *
jamal@araa.sa

مع صعود الصين على الساحة الدولية، والزحف الروسي إلى المنطقة العربية، وتراجع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، وتغيير استراتيجياتها وتبديل أولوياتها، إضافة إلى حضور تركيا العسكري والسياسي في منطقتنا، وقرب ظهور إيران النووية، وفي ظل التنافس الدولي المحموم على التواجد العسكري في شرق إفريقيا وبالقرب من مضيق باب المندب.. يقف العرب على مفترق طرق بين مراجعة الحسابات، وتحركات تسبق ما قد يحدث، ففيما ينظرون بقلق وشك تجاه أمريكا حيث يشعرون بالخذلان والتنكر بل خيانة لأصدقاء كانوا ومازالوا في خندق الشركاء أو الحلفاء معها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، كما لديهم حالة استغراب من السلوك الروسي الذي يفعل ما لم يفعله الاتحاد السوفيتي في ظل الحرب الباردة، إضافة إلى قلقهم من تنامي القوة الإيرانية التي اقتربت من أن تتحول إلى نووية في غضون أعوام ليست بعيدة، والعرب أيضًا في حالة من عدم العجل للقدوم التركي المحكوم بتوازنات وعلاقات إقليمية ليست في صالح العرب بالمجمل. وكذلك يترقبون الحضور الصيني المتردد والمتباطئ، بل الكسول وغير القادر على الاقتحام والذي يتخندق خلف الاقتصاد فقط.

ويأتي في خلفية الصورة قضية الأمن الإقليمي والفراغ الاستراتيجي، والبحث عن إحلال قوى جديدة محل القوى الآفلة لمواجهة القوى الطامحة والطامعة التي انتشرت في الأطراف بل اخترقت العمق، وهي كانت قد استعدت مبكرًا للتطويق عبر التواجد في المناطق المحايدة والمتشاطئة للعرب في إفريقيا وآسيا الوسطى، واقتحام الأمن القومي العربي عبر بوابة العراق وسوريا ولبنان واليمن، وكذلك محاولات الاحتكاك بدول مجلس التعاون الخليجي وهو ما تقوم به إيران بشكل واضح بل تتفاخر به وتعتبره إنجازًا تاريخيًا طال انتظاره.

في المقابل مطروح على طاولة صناع القرار والمفكرين العرب في هذه المرحلة الفاصلة عدة سيناريوهات للتعامل مع التحديات القائمة والمحتملة، منها اختيار نموذج العلاقات التي تندرج تحت مسمى الشراكات الاستراتيجية مع قوى صاعدة وفي مقدمتها الصين وتركيا ومجموعة البريكس، ومنها أيضًا التعاون والتكامل مع الدول الإسلامية وهو ما جسده التحالف الإسلامي لمحاربة الإرهاب والذي طرح نموذجًا للقوة الإسلامية وجسدته المناورة العسكرية الكبرى رعد الشمال بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٤ فبراير - ١٠ مارس ٢٠١٦م) بمشاركة ٢٠ دولة و٣٥٠ ألف جندي و ٢٥٤٠ مقاتلة حربية و٢٠ ألف دبابة و٤٦٠ هليكوبتر هجومية، وأثبتت هذه القوات كفاءة قتالية عالية.

كما سبق أن طرح مؤتمر القمة العربية الذي عُقد في مارس من العام الماضي بشرم الشيخ، تشكيل القوات العربية المشتركة لتكون قوة عربية خالصة لتأمين المنطقة من المخاطر والتحديات المتنامية، ولمواجهة موجات الإرهاب المتصاعدة والمتتالية والتي تنفذها جماعات إرهابية محلية أو عابرة للحدود.

إضافة إلى ما سبق وعلى المستوى الخليجي يوجد نواة مهمة للجيش الخليجي الموحد وهي قوات درع الجزيرة التي أثبتت كفاءة عالية في اختبارات مهمة لعل أبرزها تأمين مملكة البحرين ضد مخاطر الإرهاب والمؤامرات الإقليمية المتكررة.

ونعتقد أن هذه الدوائر الثلاث على المستويات الخليجية، والعربية، والإسلامية متكاملة وليست متقاطعة، وتؤكد قدرات هذه الدول في التأسيس لتوزان استراتيجي ذاتي ودائم دون الحاجة إلى تدخل خارجي لتأمين المنطقة، لا سيما أن هذه الدول تمتلك مقومات ذلك سواء من حيث العدة أو العتاد، وأدوات التخطيط الاستراتيجي، بل هي الأقدر على تحديد المخاطر والتحديات وترتيبها حسب الأولويات.

وعليه من الضروري أن يتم وضع رؤية استراتيجية بمشاركة الدول المتوافقة في المنطقة والتي تواجه تحديات مشتركة، على أن تشمل هذه الاستراتيجية تحديد الأهداف، ووضع الأولويات، واختيار الأسلوب الأمثل في التشكيل والتمركز والقيادة، وبالتوازي مع ذلك وبالأهمية ذاتها يتم التأسيس لصناعات عسكرية مشتركة طبقًا للمزايا النسبية لكل دولة، وبناءً على قدراتها وما تنتجه فعلاً وكيف يمكن تطويره أو استحداثه، وكذلك توطين هذه الصناعات في منطقتنا، وهناك نماذج كثيرة ناجحة في الدول النامية.

ونعتقد أن هذا السيناريو من الخيارات المناسبة لتحقيق الاستقرار الدائم للمنطقة بعد تجارب كثيرة للاعتماد على الغير في تأمين المنطقة واستقرارها، وفي الوقت نفسه لا توجد موانع تحول دون تحقيق ذلك، لكن الأمر يتوقف على الإرادة، وتوفر الثقة، وطرح رؤى واقعية أسوة بالعديد من التكتلات العالمية وعلى مستويات اقتصادية، وسياسية، وعسكرية التي حققت نجاحًا مهمًا وهذا ما نراه على سبيل المثال في مجموعة دول البريكس، وتجمعات شرق وغرب إفريقيا، ومن قبل الناتو والاتحاد الأوروبي.●

* مدير التحرير

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة

١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢

المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING

شركة كاب القابضة

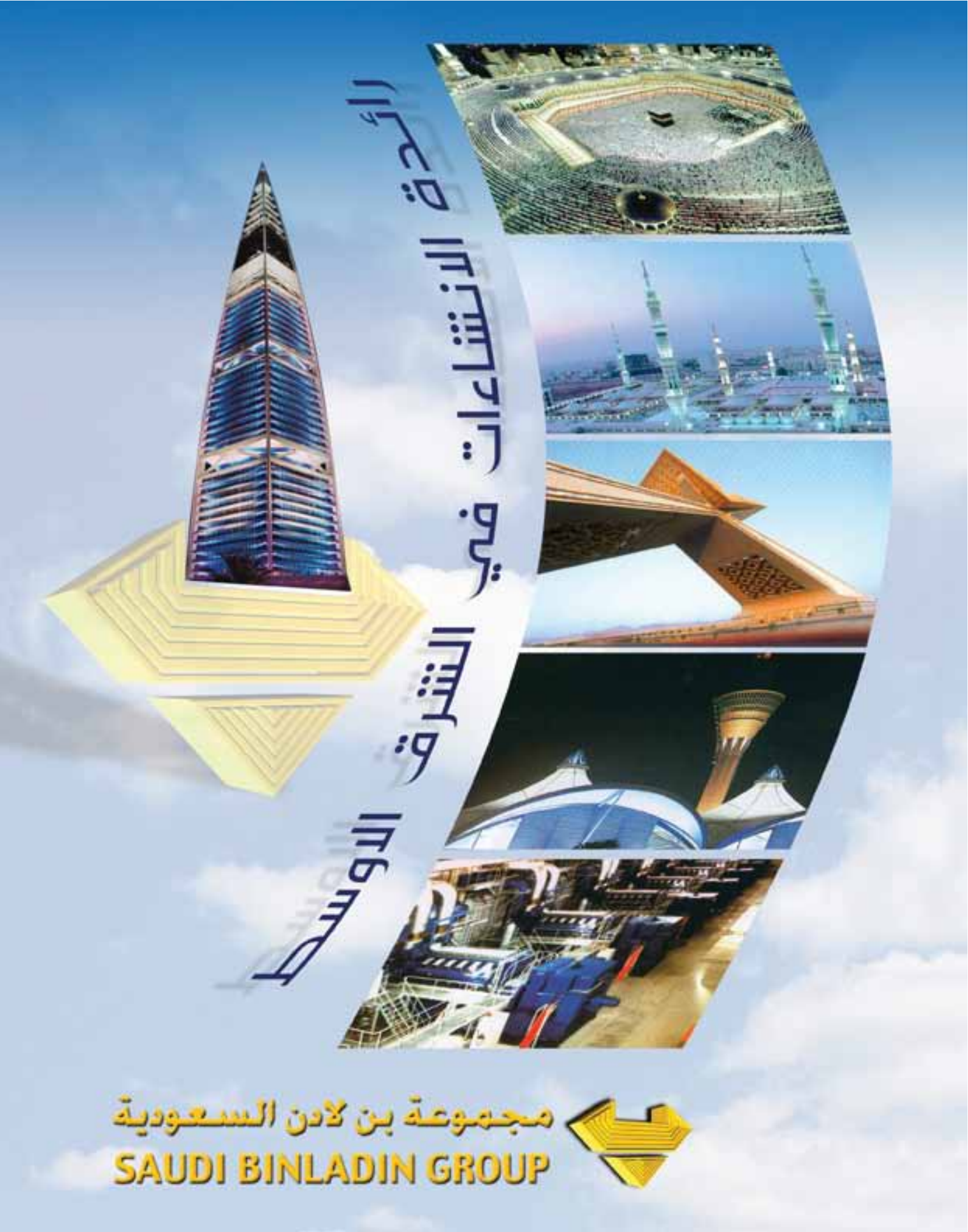

مجموعة بن لادن السعودية

SAUDI BINLADIN GROUP